

الموسوعة العلمية فن

حماية

حقوق الملكية الفكرية

(رق ٧٠٠٢/٨٧ ولائحته التنفيذية)

المجلة الأولى

من سنة ١٩٨٥

إلى سنة ١٩٨٦

العدد ١

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

الموسوعة العملية فى

حماية

حقوق الملكية الفكرية

(ق ٨٢ / ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية)

(الجزء الأول)

براءة الاختراع - العلامة التجارية وتقليدها

السيد عبد الوهاب عرفة

المحامى لدى محكمة النقض

الناشر

المكتب الفنى للموسوعات القانونية

الاسكندرية - ستانلى ش الهدايا ٥٢٢٨٥٠٢ / ٠٣ - ٠١٢٣٧٤٤٠٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم

وبعد ٠٠٠ ((فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس
فيمكث فى الأرض))

(الرعد ١٧)

نستهل كتابنا بالآية الكريمة :-

((الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله))
(الأعراف ٤٣)

ونفتتح كتابنا بأية كريمة بخصوص العمل الذى تعرضه على
حضرات المؤلفين والقراء ٠ هى (قوله تعالى)
(وأنه هو أغنى وأقنى)
(النجم ٤٨)

أى بمعنى أن لكل إنسان أن يقتنى ثمار جهده وعمله وهو
الحق العالى للمؤلف الذى هو أحد جوائب الملكية الفكرية
التي حماها المشرع بوصفها (ملكية خاصة) .
ومن السنة النبوية الشريفة :

(من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به)
(حديث شريف)

مقدمة

ميز الله (الانسان) (بالعقل) وفضله على كثير ممن خلق (تفضيلا) ، وذلك لان (العقل) مناط الادراك والتمييز والتفكير والتدبر فى صنع الله وخلقه السموات والارض .

وان الاتمان (حين يفكر) ويصفو (يلهمه) الله بوحى من عنده - يجعله (يبدع) ويخرج لنا (أفكارا جديدة) (أو اقتراحات وأراء) تنهض بالأمم وترقى حضارتها - فاقتضت (العدالة) أن يكون للمؤلف أو المخترع (حقوقا) تستوجب حماية المشرع ومساعدة من يعتدى عليها ، كما يستحق عن تلك الحقوق (مقابلا) لأنها نتاج فكرة وثمره مجهوده . وقد أنت (الثورة التكنولوجية) التى أحدثت (طفرة كبيرة) فى وسائل الإنتاج والاتصالات وتبادل المعلومات ، فقربت المسافات ، وظهرت (متغيرات اقتصادية) دفعت (دول العالم) الى ابرام (الاتفاقيات والمعاهدات) حماية لحقوق مواطنيها - ولما كبت تلك المتغيرات وللوفاء بالتزاماتها نحو الدول الاخرى - مما أصاب التشريعات الحالية بالجمود والشلل والقصور ، الامر الذى دفع المشرع الى تعديل تلك التشريعات الحالية بأخرى حديثة لتساير ركب التقدم والحضارة ، ولكى تقوى على المنافسة والتفاعل الخلاق مع الأمم - فامتجد موضوعات لم يسبق أن تناولتها التشريعات السابقة من قبل - كما شمل (مجالات جديدة) لم تكن محمية سابقا (كالمؤشرات الجغرافية - والأصناف النباتية) - وقد التزم التشريع الجديد بتوصيات المعاهدات والاتفاقيات الدوالية المبرمة وسائر ماجاء بها حتى

لا تكون مصر بمعزل عنها ، وسدا لكل (نقص) نتج عن
ظهور الموضوعات والمجالات التي جددت نتيجة تلك
التطورات والتغيرات - وفي النهاية نسأل الله تعالى أن يوفقنا في
عرضنا لموضوعات التشريع الجديد وان نحظى برضاء
الجميع عنا .

والله ولي التوفيق

المؤلف

إمضاء

دراسة وتقسيم

الجزء الأول :

وقد قسم المشرع فيه قانون حماية حقوق الملكية الفكرية
إلى أربع كتب .

فنعرض في الكتاب الأول :-

لبراءة الاختراع وطبيعتها القانونية ومن لهم حق طلب
حمايتها ؟

- ومن يثبت الحق له ؟ وشكال الاختراعات للتعاقدية -
- والاشخاص الذين حرّمهم المشرع من الحصول عليها -
- وشروط منح لبراءة الشكلية والموضوعية ، وأحوال عدم
- منح للبراء ، ومدة حماية للبراء ، وما لا يعد اعتداء على
- حق براءة الاختراع والالتزامات المترتبة على منح
- للحماية ، وعقد الترخيص الاجباري وشكله
- واعتباراته وخصائصه ومدته والالتزامات طرفيه ،
- ثم الترخيص الاجباري وحالاته وضوابطه - ثم لقضائهما
- وسبابه - والمسؤولية المدنية والجنائية الناجمة عن
- الاعتداء على حق للبراء - ونعرض بعد ذلك لنماذج
- للمنفعة ثم مخططات للتصميمات للدوائر المتكاملة - ثم
- (للمعلومات السرية) أو غير المفصح عنها .

وفى الكتاب الثانى : -

نعرض (للعلامات التجارية) ودواعيها ونطاقها واهمية تسجيلها وتعريفها وأشكالها وشروطها ومدة حمايتها وأحوال شطبها والواقعة المنشئة لها - والحقوق المترتبة عليها - وعقد الترخيص الاختيارى باستعمالها ، ثم المسؤولية المدنية والجنائية الناجمة عن الاعتداء على حمايتها - ثم نركز على موضوع (تقليدها) واحكام النقص فى ذلك - ثم نتنقل بعد ذلك الى البيانات التجارية ثم للمؤشرات الجغرافية - ثم للتصميمات والنماذج للصناعة .

وفى الكتاب الثالث :-

نعرض لحق المؤلف والمصنفات المحمية وأنواعها وأهم شرط فيها وهو (الابتكار) ثم مدة الحماية المقررة قانونا ، وما يباح للغير عمله منها بدون إذن مسبقة من مؤلفها - والحاسب الآلى وجرائمه والعقوبات المقررة عنها - ثم حقوق المؤلف الادبية والمالية والالتزامات الناشئة عن العقود المبرمة بين المؤلف والنشر وأثارها والمسؤولية المدنية والجنائية والتأديبية الناتجة عن الاخلال بما جاء فيها ، ثم لايداع عدد النسخ المقررة دار الكتب بماسبيرو بالقاهرة ، ثم نعرض لاصحاب الحقوق المجاورة - ثم قوانين وقرارات جمهورية بخصوص الرقابة على المصنفات الفنية وتنظيم طبع المصحف والقرآن والحديث الشريف - وقرارات وزارية مرتبطة بها ، ثم نسردها لدعاوى حيه

نشأت بين المؤلف وبعض الناشرين ، ثم جائزة للدولة فى العلوم والفنون والآداب ودوافعها وشروطها وقيمة كل منها ٠٠٠ ومتى يعلن عنها ؟ ومتى ينشر أسماء الفائزين فيها ؟ ولها معناه من الضرائب - كما ان المؤلف معنى من الضرائب عن نشر كتبه .

وفى الكتاب الرابع :-

تعرض (للأصناف النباتية) شروط اصفاء الحماية عليها -
وشروط اسم للصنف النباتى وأحوال شطب الصنف النباتى -
ومدة الحماية للقانونية المقررة لمنح شهادة حق المربى ، -
ومزايا (شهادة حق المربى) ، والاستثناء من شرط عدم استغلال الصنف النباتى بدون إذن المربى - وحالات اصدار التراخيص الاجبارية - والتزامات المرخص اجباريا - وانتهاء الترخيص -
والغاء الترخيص - واستفاد حقوق المربى للدولة - والقيود على مباشرة المربى لحقوقه - والتزامات المربى فى حالة حصوله على شهادة حق المربى - والمسئولية المدنية والجنائية للناجمة عن الاعتداء على حقوق المربى ثم ننقل بعد ذلك الى ذكر وبيان القرارات الوزارية بخصوص الاصناف النباتية المحمية .

الجزء الثانى :-

ونتهى فيه كتابنا ببيان الاتفاقيات الدولية للمبرمة والتي وقعت عليها (جمهورية مصر) - واتخذتها (دليل)

للعمل بموجبها ووفق ملجاء بها (احتراماً) منها لتلك المعاهدات اعمالا لقوله تعالى (ياايها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) وقوله تعالى (وأوفوا بالعهد أن للعهد كان مسئولاً) ذلك ان نقض العهد يوجب غضب لارب وهلاك الأمم ، والتاريخ (شاهد على ذلك) ومحدث (لليهود) لبان عهد (سيلفا محمد) (صلى الله عليه وسلم) بمكة والمدينة المنورة .

بعد ذلك نعرض للنصوص قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٢٠٠٢/٨٢ ولائحته التنفيذية - ثم مراجع الكتاب - والكتب الصادرة للمؤلف .

ونتهي كتابنا (بفهرس) ببيان ملجاء بالكتاب -
سلاطين الله تعالى التوفيق

المؤلف

إمضاء

الجزء الأول

براءة الاختراع
العلامة التجارية وتقليدها

القسم الاول

الكتاب الاول

براءة الاختراع - ونماذج المنفعة

ومخططات التصميمات

للدوائر المتكاملة

والمعلومات غير المفصح عنها

(المعلومات السرية)

دراسة وتقسيم :

نعرض للبراءة - ونتناول في :-

الباب الاول

الفصل الاول : للطبيعة القانونية للبراءة - ولحكام النقض في ذلك -
ثم ننتقل بعد ذلك الى بيان الأشخاص الذين لهم حق طلب
البراءة - وممن يقدم طلب البراءة ؟ ومن يثبت له الحق فيها ؟
وأشكال الاختراع التعاقبية وحالاته ، وأحوال أخرى منصوص
عليها في تشريعات أخرى ، ثم نعرض للطائفة التي حرم المشرع عليه
تقديم طلب الحصول على البراءة - ولحكام النقض بخصوص ذلك .

وفي الفصل الثاني : نعرض للشروط الموضوعية ثم الشكلية
لمنح البراءة .

وفي الفصل الثالث : نبين أثر توفر الشروط السابقة مجتمعة
(وهي منح البراءة) - وأحوال عدم منح البراءة .

وفي الفصل الرابع : نعرض لمدة البراءة ومزاياها .

وفي الفصل الخامس : نبين أحوال قيام الغير بامتغالل
الاختراع دون ان يعد ذلك اعتداء على حق البراءة .

وفي الفصل السادس : نعرض للالتزامات المترتبة على منتج
البراءة

وفي الفصل السابع : نعرض لعقد الترخيص الاختياري ، شكله
واعتباراته وخصائصه ومدته والتزامات طرفيه .

وفي الفصل الثامن : نعرض للترخيص الاجبارى لاستغلال
لبراءة دواعيه ، ومن له حق إصدار قرار الترخيص - وحالات
منح الترخيص الاجبارى - وضوابط إصداره .

وفي الفصل التاسع : نتحدث عن نزع ملكية البراءة ، أحوالها
وشروطها .

وفي الفصل العاشر : نتحدث عن أسباب لنقض براءة الاختراع
• وفي الفصل الحادى عشر : نتكلم عن الحماية القانونية للبراءة -
ولواعيها (مننية - جنائية) وصور الاعتداء للمجرم قانونا والعقوبة
على ارتكابها . وينتهى الحديث عن البراءة بهذا الفصل .

الباب الثانى -

نتحدث عن براءة نموذج المنفعة والدافع اليه ومدة الحماية .

الباب الثالث

نتحدث عن التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة .
ويتكون من خمسة خمسة فصول :

فى الفصل الاول : منه نتحدث عن تعريفها ثم ننقل .

الى الفصل الثانى : نتحدث عن شروط اصفاء الحماية على التصميم وأهم
شروط فيه وهو (الجده) - ومايخرج عن الحماية - ولجراء تسجيل
التصميم والمدة المحددة لقبول الطلب - وحقوق صاحب التصميم .

وفي الفصل الثالث : نورد الاستثناءات على الحق الاستثنائى
لصاحب التصميم .

وفي الفصل الرابع : نتحدث عن لترخيص الاجبارى لاستغلال التصميم ثم
نتهى ذلك الباب فتحدث في الفصل الخامس عن المسؤولية الجنائية
عن الاعتداء على التصميم والعقوبة المقررة لذلك الاعتداء .

الباب الرابع : نتحدث عن المعلومات غير المفصح عنها
(المعلومات السرية) وهو مكون من سبع فصول :-

في الفصل الاول : نتحدث عن التعريف بها .

ثم في الفصل الثانى : نتحدث عن شروط حمايتها .

وفي الفصل الثالث : نبين مناط الحماية فيها .

وفي الفصل الرابع : نبين حقوق كل من صاحب المعلومات
السرية - والحائز القانونى للمعلومات السرية .

وفي الفصل الخامس : نعرض (لممارسات) تعد (منافسة غير
مشروعة) .

وفي الفصل السادس : نعرض لأشياء لا تعد اعتداء على
المعلومات . وننتهى الحديث عن ذلك الباب :-

بالفصل السابع والآخر : حيث نعرض للمسؤولية الجنائية عن
الاعتداء على تلك المعلومات .

تلك اطلاله سريعة لما يدور فى هذا الكتاب ومحتوياته
بإيجاز مقتضب سريع - مائلين الله العلى القدير ان يحوز
رضائكم -

والله ولى التوفيق .

المؤلف

إمضاء

نبذة

ظهور الحاجة الى حماية حقوق الملكية الصناعية :-

مع توالى المخترعات التقنية والصناعية ، وما أدت اليه من تطور هائل في وسائل الإنتاج وما حققه من (اختصار للوقت والجهد) الامر الذى أدى الى (تنفق الإنتاج) بوفرة كبيرة ملحوظة ، كل ذلك أدى الى نشأة علاقات قانونية على المستويين (المحلى - والدولى) بين المخترع وأصحاب المشاريع الصناعية والتجارية - أدت الى تدخل المشرع لمن تشريعات وضوابط تحمى هذه العلاقة وما يترتب على ذلك من التزامات - حماية لحق المخترع - ودفعاً لعجله للتنمية والتقدم والازدهار - ولتشجيع المواطنين على الابداع والابتكار - ولضمان منافسة شريفة (مشروعة) بين المنتجين ، فكان تشريع براءة الاختراع عام ١٩٤٩ وتعديلاته ، تلاه تعديلات أخرى ، نهاية بالقانون الحالى ٨٢ / ٢٠٠٢ .

وعلى الصعيد الدولى :-

أدى للتطور الاقتصادى - والتنافس بين الدول - وجودة الانتاج الى تعاون الدول وسعيهم الى إبرام المعاهدات والاتفاقيات لتحقيق الأمان لجهود المخترعين ، وحماية مخترعاتهم أينما ذهبوا .

فالإقليمية الحماية ومحليتها :-

كانت تعرض المخترع (لكشف سر اختراعه) وضياع ثمار جهده ومانعته من نفقات باهظة فكانت (معاهدة باريس) ثم تلاها (مدريد) ثم (لاهاى) وأخرها (اتفاقية الجات) .
وسوف نتحدث فيما يلى عن (براءة الاختراع) :-

براءة الاختراع

هى (سند الحماية القانونية للمخترع) وهى (قرار ادارى) بمنح البراءة ، ويصدر من (الوزير المختص) ، بموجبه تخول لصاحبها (حق احتكار استغلالى لاختراعه) - ويختص بمنازعات هذا (القرار الادارى) (محكمة القضاء الادارى) - (م ٢٧ من القانون)

وهى (مال منقول معنوى) يجوز التصرف فيه بالبيع وخلافه ويجوز الحجز عليه (م ٢٢ من القانون) - وهى كما يبين من طبيعتها القانونية انها ليست بحق عينى ، كما انها ليست بحق شخصى ، لانها ترد على (حق غير مادى وغير ملموس) هو (الحق فى الانتاج) (طبقا م ٨٦ مدنى) .
واذا كان (الحق العينى) (حق دائم) فان البراءة (حق مؤقت) بمدة (عشرون عاما) (م ٩ من القانون) ويسقط بالتقادم بعدم استعمال الاختراع فى (مصر) فى السنتين التاليتين لمنح للترخيص الاجبارى (طبقا م ٢٦ / ٥ من القانون) وهذا الحق يتكون من شقين : احدهما (ابقى) لصيق بشخص المخترع لاجوز التصرف فيه او الحجز عليه ، والاخر (مالى) (احتكارى استغلالى) يجوز التصرف فيه والحجز عليه .

هذا وقد ضيق المشرع فى القانون الجديد من مفهوم الاختراع المستحق للبراءة فلم يعد يكفى ليكون الاختراع (جديدا) ألا يكون قد نشر عنه فى ال ٥٠ سنة السابقة على تقديم طلب البراءة فى مصر كما كان فى القانون السابق - وانما لوجب ان يكون الاختراع غير مسبوق فى اى زمان ومكان

حتى يحظى بالبراءة • كما نفى المشرع على ان الاختراع قد لايعتبر جديدا كله أو جزءا منه اذا كان قد سبق طلب اصدار براءة اختراع أو صدرت براءة عنه أو عن جزء منه في مصر أو في الخارج قبل تاريخ تقديم طلب البراءة ، أو اذا كان قد سبق استعماله أو استغلاله في مصر أو في الخارج بصفة علنية أو كان قد افصح عن وصفه على نحو يمكن ذوى الخبرة من استغلاله قبل تقديم طلب البراءة • ولايعد افصاحا محظورا للكشف عن الاختراع فى المعارض الوطنية أو الدولية خلال السنة لثمة السابقة على تاريخ تقديم طلب البراءة (م ٣ من القانون)

ويستحق المخترع (للبراءة) اذا ما توصل الى منتج صناعى جديد (كحاسب أو سيارة مثلا) ، أو الى وسيلة صناعية مستحدثه ، أو الى تطبيق جديد لطرق صناعية معروفة (م ١/١ من القانون) وتعطى (البراءة) لصاحبها (حقا سلبيا استثنائيا) مدة (عشرون سنة) تحسب من (تاريخ طلب البراءة) ، وتخول صاحبها (منع الغير من استغلال الاختراع بأى طريقة) هذا وقد حظر القانون الجديد منح البراءة فى احوال هى :-

أ- الاختراعات التى يكون من شأنها المساس بالامن القومى أو الادلب العامة أو الاضرار الجسيمة بالبيئة أو بحياة أو بصحة الانسان والحيوان والنبات •

ب- الاكتشافات والنظريات العلمية والطرق الرياضية والبرامج والمخططات - وطرق تشخيص وعلاج وجراحة الانسان والحيوان والنبات مهما كانت درجة قدرتها أو غرابتها ، كذلك الطرق البيولوجية لانتاج النبات والحيوان باستثناء الكائنات الدقيقة والطرق المستحدثه لانتاج النبات أو الحيوان أو الاعضاء أو الانسجة والحامض النووى والجينوم البشرى (م ٢ من القانون) •

ولم يعد هناك (تجديد للبراءة) كما كان الحال بالقانون السابق والتي كانت
لمرة واحدة لمدة ٥ سنوات - ولما جعلها مدة واحدة لمرة واحدة دون
تجديد هي (عشرون سنة) لاتجدد بعدها .

وقد أضاف القانون نص جديد لأول مرة ألزم فيه مكتب براءة الاختراع
بإصدار براءة الاختراع في مجال المنتجات الكيماوية المتعلقة بالأغذية
والمنتجات الكيماوية الصيدلة والكائنات الدقيقة والمنتجات التي لم تكن محل
حماية في القانون رقم ١٩٤٩/١٣٢ وذلك من تاريخ انتهاء فترة السماح
الانتقالية التي استفادت منها مصر باعتبارها دولة نامية وقدرت (بعشر
سنوات) اعتبارا من ١/١/١٩٩٥ حتى ٣١/١٢/٢٠٠٤ (المادة الرابعة من
قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الجديد) .

وقد ردد القانون الجديد ماسبق ان نص عليه القانون السابق من
جوائز منح براءة اختراع مستقلة لكل تعديل أو تصنيف أو إضافة
ترد على (اختراع) سبق ان منحت عنه براءة اذا توافرت فيه شروط
(الجدة - الإبداع - القابلية للتطبيق الصناعي) .

الباب الأول

الفصل الأول

البراءة

الطبيعة القانونية للبراءة : -

(البراءة) (عمل منشئ) لحق المخترع فى احتكار استغلاله للاختراع فى مواجهة للكافة خلال مدة (عشرون عاما) من تاريخ تقديم طلب البراءة .

فهى لا تثبت بمجرد اكتشاف (الابتكار) ، وإنما (بمجرد حصوله على البراءة) بدليل أن للفترة بين الاكتشاف وإعلانه :-

١- لا تعطى للمخترع حق احتكار استغلاله المدة القانونية .

٢- كما لا تعطيه الحق فى الحماية القانونية المدنية والجنائية لتسبب يرتبها القانون بمجرد منح البراءة مهما طالبت تلك الفترة ، فهى ليست عملا مقررًا كاشفا لحق سابق ، كما لا يعد قبل حصوله على البراءة (صاحب حق ملكية على الاختراع) وإنما مجرد (صاحب سر اختراع) ، مادام أنه احتفظ به لنفسه ، وأنه إذا تنازل عن الاختراع (قبل حصول البراءة ، فلا يعد أنه قد تنازل عن حق ملكية وإنما (تنازل عن مجرد الحق فى طلب البراءة) وإن حدث واستغله (قبل الحصول على البراءة واستفاد من وراء ذلك (مالياً) دون إذاعة سر الاختراع فيعد مستغلا لسر اختراع ، ولكن لا يمكنه الاستئثار باستغلال

اختراعه قبل (الكافة) كما لا يستطيع التمتع بالحماية القانونية المترتبة على الحصول على (البراءة) سواء كانت (مادية) بالتعويض لم (جنازية) .
وهي عمل قانوني من جانب (الادارة) التي تمنح (البراءة) ممثلة في صدور (قرار إداري من الوزير المختص بمنح البراءة) .
ومن أحكام النقض في ملكية البراءة :-

١- لما كانت الرسوم والنماذج الصناعية حسبما عرفتها م ٣٧ ق ١٩٤٩/١٣٢ بشأن (براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية) هي :-
(ابتكارات) (ذات طابع فني) يكسب المنتجات الصناعية (جمالا وذكاء) ، أي أنها تتعلق (بالفن التطبيقي أو الفن الصناعي فقط) . وإن الملكية فيها تنشأ من (ابتكارها وحده) (فالتسجيل) لا ينشئ ملكيتها ، ولو أنه يعد (قرينة قانونية على الملكية) وعلى أن من قام بالتسجيل هو (مبتكرها) ولكنها (قرينة بسيطة قابلة لإثبات العكس) . كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته .

فإن استناد الحكم للمطعون في قضائه (بالبراءة) ورفض لدعوى المندية على مجرد (تسجيل) المطعون ضده (للنموذج الصناعي (المسجل من قبل) باسم (الطاعن) واعتبار ذلك دليلا على (ملكيته له) ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(طعن جنلي ٢٢٤٤ / ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٩)

١- يحمي القانون (الاختراع) (بالبراءة) التي تحمي ملكيته ، (بحث) إذا لم يحصل المخترع على (براءة اختراعه) ، فإن تقليد اختراعه من الغير يكون (غير مؤثم قانونا) ، أما للرسوم والنماذج فتنشأ الملكية فيها من (ابتكارها وحده) ، (فالتسجيل)

لا ينشئ ملكيتها ، ولو انه يعد (قرينة على الملكية) ، وعلى ان من قام بالتسجيل هو (مبتكرها) غير انها قرينة بسيطة قابلة لاثبات العكس ، كما ان تسجيل النموذج ليس من شأنه ان يغير من طبيعته) .

(طعن جنائي ١٧٩٦ / ٣٧ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

٢- مفاد نص المادة الاولى من ق ١٣٢ / ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية : انها اشترطت لمنح براءة الاختراع : ان ينطوى الاختراع على (ابتكار) ، وان يكون الابتكار (جديدا) ، فضلا عن (قابليته للاستغلال الصناعي) ، كما ان م ٣٧ منه اذ نصت على ان يعتبر رسما او نمودجا صناعيا كل ترتيب للخطوط - او كل شكل جسم بالوان او بغير ألوان لاستخدامه في الانتاج الصناعي بوسيلة آلية او يدوية او كيميائية فقد دلت ان الرسم او النموذج يجب ان ينطوى على قدر من الابتكار والجده .

(طعن جنائي ١٩٦٥ / ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦)

٣- من المقرر ان عنصرى الابتكار والجده شرطان أساسيان فى كل من الاختراع والنموذج للصناعى - وان (التسجيل) لا ينشئ ملكية للرسوم او النماذج، وانما تنشأ من (ابتكارها وحده) . وان (التسجيل) وان كان قرينة على الملكية وان من قام (بالتسجيل) هو مبتكرها ، الا انه قرينة بسيطة قابلة لاثبات العكس ، كما ان تسجيل النموذج ليس من شأنه ان يغير من طبيعته - وان ما أورده الحكم من ان الحكم الصادر من محكمة

القضاء الإداري بشطب تسجيل النموذج موضوع الاتهام ، لان الطاعن أذاع نمونجه قبل تسجيله فى محيط التجار والصناع مما يفقده عنصر (الجده) وأنه يجوز تبعا لذلك لكل شخص أن يقلده وإن يستغله دون أدنى مسئولية مدنية او جنائية فان الحكم يكون قد طبق صحيح للقانون) .

(طعن جنائى ٦٦٥ / ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦)

الأشخاص الذين لهم حق طلب البراءة :-

حدثت م ٤ من القانون من لهم حق طلب البراءة فتثبتت لكل شخص مصرى (طبيعى أو اعتبارى كشركة أو جمعية) وكذلك تثبت للأجبنى بشرط : أن يكون له مركز نشاط حقيقى فى احدى الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية أو أى دولة تعامل مصر معاملة للمثل . ومعنى ذلك أنه (سوى) بين المصريين والاجانب فى الحقوق والالتزامات بالشروط للسالف ذكرها .

ولكن ممن يقدم طلب البراءة :-

الأصل أنه يقدم من (مخترعه) صاحب الابتكار فهو صاحب المصلحة الاحق بالبراءة والحماية المترتبة عليها قانوننا عند حصول اعتداء - ولذى تعطى له أيضا بموجبها حق انكار استغلالى خلال المدة القانونية .

ولكن هناك حالات ينشأ الحق فى طلبها لشخص آخر غير مكتشفها .

وفيما يلي نتحدث عن حالات البراءة من غير مكتشفها ثم نتحدث عن طائفة حرمها المشرع من حق طلب البراءة .

ثبوت الحق في البراءة لمن ؟ م ٦ من القانون

م ٦٨٨ مدني

وأشكال الاختراع التعاقبية: م ٧ من القانون

م ٦٨٨ مدني

بعد ان نصت (م ٦ من القانون) على ان : حق البراءة يثبت (للمخترع وبعد وفاته يثبت (لورثته من بعده)

فاذا كان الاختراع وليد (عمل مشترك) - ثبت الحق بينهم (بالتساوي) ما لم يتفقوا على غير ذلك ، فان (تعدد المخترعين) عن (ذات الاختراع) : ثبت الحق (لمن كان اُسبق في تقديم طلب البراءة) (م ٣/٦ من القانون) .

وأشارت (م ٧ من القانون) بعد ذلك الى (حالات ثلاث)

لغير مكتشفها يتم فيها الاختراع (بالتعاقد) على النحو التالي :-

١- الحالة الاولى : التعاقد على اكتشاف الاختراع :-

فيتعاهد المخترع مع (الغير) على قيام (المخترع) بتقديم اختراعه (للغير) ، حيث يكون لهذا الأخير وحده حق استغلال الاختراع (حالياً) طبقاً للاتفاق المبرم .

٢- الحالة الثانية :

ونفترض أن (للمخترع) (عامل) لدى (صاحب عمل) وإن هذا العامل طبيعة عمله هي (القيام بالأبحاث) توصلنا إلى ابتكار ذلك الاختراع (بمواد وآلات مملوكة للمنشأة التي يعمل لديها) في هذه الحالة تكون الحقوق المالية عن هذا الاختراع (ملكاً لصاحب العمل) .

٣- الحالة الثالثة :-

ونفترض قيام (العامل) باكتشاف (اختراع) ولن هذا الاختراع (يتعلق " بنشاط " المنشأة التي يعمل لديها) وتختلف عن السابقة في أن العامل ليس من طبيعة وظيفته (القيام بالأبحاث) ولن للمواد المستعملة في الاختراع (غير مملوكة للمنشأة التي يعمل لديها) .

في هذه الحالة :-

يكون (لصاحب العمل) (الخيار) بين (استغلال الاختراع) وبين (شراء البراءة) مقابل (تعويض عادل) يدفعه (للعامل المخترع) على أن يتم الاختيار خلال (٣ شهور) من تاريخ الأخطار بمنح البراءة .

ويلاحظ : أنه في جميع الحالات سالفه الإشارة - يحتفظ (المخترع) بحقه (الأبدي) في (نسبة الاختراع إليه) باعتباره

حق شخصى لصيق به ، فلا يجوز التصرف فيه أو للتنازل عنه
(طبقا م ٧ / ٤ من القانون) .

ومن أحكام النقص : " استحقاق التعويض العادل للمخضع الذى
توصل الى الاختراع - منطه - عدم وجود اتفاق بينه وبين من كلفه
الكشف عن الاختراع (طبقا ق ١٣٢ / ١٩٤٩) بشأن براءة الاختراع معدل
بقانون ١٩٥٥ / ٦٥٠ (طعن ٥٦ / ١٤٩٨ ق جملة ١ / ١٩٨٩) .
وهناك حالتين أخريتين منصوص عليها فى قوانين أخرى هما :-

١-م ٤٨ الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة قانون رقم ٤٧ / ١٩٧٨

٢-م ٤٦ الخاصة بالعاملين بشركات القطاع العام . ١٩٧٨ / ٤٨
ومؤداهما انه اذا كان الاختراع المبتكر بواسطة العامل (أثناء
أو بسبب تأدية وظيفته) فانه يكون ملكا (للدولة او الشركة) بحسب
الأحوال .

ويكون (للدولة) اذا كان الاختراع ذا صلة (بالثئون العسكرية)
ولكن يكون للعامل فى جميع الأحوال (الحق فى تعويض عادل) تشجيعا
للبحث والابتكار بنظام الحوافز المتميزين فى الأداء طبقا لما
جاء بالقرار الجمهورى رقم ١٠٥٣ / ١٩٦٧ والمنشور بالجريدة
رسمية للعدد ٥٨ بتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٦٧ .

وهناك طائفة من (العاملين) حظرت المشرع فى م ٣٩ من
القانون تقديمهم بطلب للحصول على براءة اختراع ؟؟ هى :-
(العاملين بمكتب براءة الاختراع) الا أن هذا (الحرمان) ليس أبديا

ولنمّا هو (وقتى الى ما بعد ترك الخدمة (بثلاث سنوات) تبدأ من تاريخ تركهم للعمل بهذا المكتب .

والسبب فى ذلك : هو خشية المشرع استغلال هذه الطائفة معرفتهم وعلمهم بأسرار المخترعات والاتصال الدائم بها فيحاولوا التقدم بها لحسابهم الخاص والاستفادة منها شخصيا .

ومن أحكام النقض فى هذا الصدد :-

١- إذا كان اكتشاف المطعون عليه معدن الكروميت أثناء إفشاده على نفقة شركة كانت قد استعارته من الحكومة لا يؤدي وحده الى أن يكون هو صاحب الحق فى هذا الكشف . لاذ لو كانت هذه للبعثة لوفدت خصيصا لهذا الكشف وكان يستخدم المطعون عليه فى تلك الفترة لهذا الغرض . فانه وفقا للقواعد المقررة بكون الحق فيما احدثت اليه للبعثة من كشف (للشركة) دون المطعون عليه . ولذا أغفل للحكم المطعون فيه عن هذه القواعد ولم يعن ببحث العلاقة التى كانت ترتبط بالمطعون عليه بالشركة فى (فترة الاعارة) على ضوء هذه القواعد ولا أثر للبعثة الثانية التى لوفدته فيها المصلحة التابع لها على ماوصل اليه من اكتشاف . فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن مدنى جلسة ١٩٦٣/١/٢١)

٢- (تعويض الشخص الذى توصل الى (اختراع) مناطه (عدم وجود اتفاق) بينه وبين من كلفه الكشف عنه (م ٧ ق ٣٢ / ١٩٤٩ معدل بقتون ١٩٥٠ / ٦٥٠)

(طعن ١٤٩٨ / ٥٦ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢٥)

وقد (موى) للمشرع فى (م ٤ من القانون) بين (المصريين) (طبيعى
أو اعتبارى) وبين (الاجانب) فى (الحقوق والواجبات) شروطه أن
يكون هذا الاجنبى منتبيا لحدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة
العالمية - وهى تمنح (للمخترع) اذا توافرت شروط بعضها
(موضوعية) والبعض الآخر (شكلية) .

وسوف نستعرض هذه الشروط تفصيلا فيما يلى :-

الفصل الثانى

أولا : الشروط الموضوعية لمنح براءة الاختراع

(م ١ من القانون)

وتتخصر فى ٤ شروط ÷

١- الابتكار ÷

٢- جديد ÷

٣- قابلية الابتكار للاستغلال الصناعى .

٤- أن يكون مشروعا .

أولا : وجود اختراع ينطوى على ابتكار أو إبداع :-

وان يضيف (جديدا) الى الموجود الحالى :-

وصورته : أن يأتى (المخترع) بشئ جديد له ذففيه خاصة (تميزه)
عن نظائره من الاشياء (بالبتكار) يشترط فيه ان يكون قابلا للتنفيذ
أو للتطبيق فى الواقع العملى - اما مجرد (الأفكار) من
(قوانين طبيعية أو نظريات علمية) فلا تعد لاختراعا) تجب حمايته
ولكن يجب فى الاختراع ان يتضمن (قدرا من الاصالة والابتكار)
وتطبيقه عمليا وتنفيذه وتحويله الى واقع مادى ملموس .

وقد يرد الابتكار على (وسائل) يمكن بواسطتها (تحقيق نتائج)
كانت متعذرة للتحقيق .

فلمّا : أن يمثل (تقريبا في الفن الصناعي) بإنشاء صناعه
تقوم على مبدأ علمي جديد وسابقا غيره في هذا المجال .

(طعن جنالي ٧٩٦ / ٣٧ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

أو : (يقضى به على صعوبات كانت قائمة) في الفن الصناعي
الحالي .

أو : (تحقيق مزايا غير متوقعة ونتائج اقتصادية أفضل)
فاذا قام الابتكار على أحد تلك (الأشكال) لمكن القول
بوجود (اختراع) طبقا للقانون .

موضوع الابتكار : -

(أ) قد يكون متعلقا (بمنتجات) صناعية جديدة :-

وهو مايعبر عنه (ببراءة المنتجات) بإنتاج منتجات جديدة لها ذاتيتها التي
تميزها عن نظائرها من الأشياء .

ومثال ذلك :- اختراع آلة جديدة لم تكن معروفة من قبل ، لو
كانت موجودة ولكن أدخل عليها (تعديلات جوهرية) أعطت لها
مزايا وخصائص جديدة ، أما مجرد للتحفحات والتصينات العادية
ولييدة للمهارة الحرفية وحدها والتي لا تغيب عن رجس الصناعة
للمتخصص ، فلا يتوافر بشأنها (الابتكار) المحمى قانونا .

(المحكمة الادارية العليا طعن ١٥٨٢ / ٧ ق جلسة ١٩٦٦/٥/١٤)

وفي هذه الحالة : يكون لصاحب براءة الاختراع حق احتكار
صنع هذه (المنتجات) ، و(منع الغير) من صنعها ولو كان ذلك
بطريقة أخرى .

ب (قد يكون متعلقا (بطريقة صناعية جديدة) :-

فتكون (الوسيلة) أو الطريقة هي (محل للبراءة) دون الناتج .
ومثالها : ابتكار جهاز جديد لتكرير المياه ، وطابعات الليزر الحديثة .

جـ (وقد يكون (متعلقا بتطبيق جديد لوسائل صناعية معروفة) :-

فتنصب الحماية على (التطبيق) .
ومثاله : ابتكار (جهاز لتنميس الفول) بواسطة (التسخين الكهربائي) فصدور (لبراءة) للجهاز للمحمي (قبل) ظهور الجهاز المقلد ، يضمن على الأول (الحماية القانونية) .
(طعن جنائي ١١٩٠ / ٤٢ في جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٣)

د (وقد يكون الابتكار متعلقا بتركيب جديد :-

تشارك في تكوينه عناصر ووسائل صناعية معروفة أو مبتكرة ، وتمنح البراءة للتركيب ذاته دون عناصره الداخلة فيه ، ويجوز (للغير) أن يستخدم تلك العناصر في تركيب جديد ، له وظيفة جديدة (تختلف) عن التركيب السابق محل للبراءة ، فيحوز الحماية والبراءة .

ومثاله : آلات بيع المأكولات الكهربائية التي تقوم بعدة عمليات متتابعة في وقت قصير بمجرد وضع قطعة معدنية من النقود
(١)

١-الموجز في القانون التجاري د/ لثم الخولي .

ومن أحكام النقض فى هذا الصدد :-

لايغير من اعتبار جهاز (المجنى عليه) (دمامسة كهربائية)
(ابتكارا جديدا) ما قال به لمتهم من أن فكرة (التسخين الكهربائى)
(معروفة من قبل) . ذلك الجديد فى جهاز المجنى عليه - موضوع
الدعوى - هو (للتطبيق الجديد لوسيلة صناعية ولو كانت مقررة من قبل)
(طعن جنائى ١١٩٠ / ٤٢ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٣)

ثانيا : الجده :-

بأن يكون الاختراع (جديدا) :-

- ١- لم يسبق للغير تقديم براءة عنه .
- ٢- ولم يسبق لصاحبه النشر عنه بوسائل الإعلام المقررة أو
المسموعة أو المرئية .
- ٣- أو سبق تقديمه للجمهور بطريق القمى الصناعى أو
الانترنت مثلا .

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا فى (الطعن ٩٥٠ ، ٩٥٤ ق
جلسة ٣٠ / ١ / ١٩٦٨) بأن (سبق استعمال الاختراع) أو (انتشار
استعماله) (قبل) (تسجيل) (طلب البراءة) (يفقده) شرط
(الجده) فيجوز لأى شخص تقليده واستعماله (١) .
(وأنظر فى هذا المعنى) (الطعن الجنائى ٦٦٥ / ٤١ ق جلسة
١٢ / ١ / ١٩٧١)

فلا يعد الاختراع (جديداً) كله أو في جزء منه في حالتين (م ٣

من القانون) .

١- سبق تقديم طلب إصدار براءة اختراع ، أو صدرت عنه براءة أو عن جزء منه بمصر أو الخارج (قبل) تاريخ تقديم طلب البراءة - وكان القانون السابق الملغى يحدد تلك المدة (بخمسين سنة) ومن أحكام النقض في هذا الصدد :-

" لامحل لما يثيره (المتهم) من أن (للمجنى عليه) (حسن في جهازه) بحيث أصبح (ممثلاً) لجهازه هو ، مادام أن المجنى عليه ، هو الذي صدرت له براءة الاختراع (قبل) أن يظهر جهاز المتهم (المقلد) في الأسواق و (قبل) (تسجيله) لياه ، فاستحق الحماية القانونية المقررة لبراءة الاختراع الممنوحة عن جهازه .

(طعن جنائي ١١٩٠ / ٤٢ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٧٣)

٢- سبق استعمال الاختراع أو استغلاله بمصر أو الخارج (بصفة علنية) ، أو كان قد (أفصح عن وصفه) على نحو يمكن ذوي الخبرة من استغلاله قبل تقديم طلب البراءة (م ٣ / ٢ من القانون) ولا يعد (الفصلها) (١) : في حكم هذه الحالة - للكشف عن الاختراع في المعارض الوطنية أو الدولية خلال (السنة أشهر) السابقة على تاريخ التقدم بطلب البراءة

(١) مشار اليه بكتاب الملكية الصناعية - أ.د / مريحة القويبي دار النهضة العربية

و (يفقد) التصميم شرط الجدة في حالتين :-

- (١) سابقة عرضه على الجمهور .
 - (٢) لاختلافات غير الجوهرية للتصميم .
- وذلك لأن البراءة تمنح صاحبها احتكار استغلالي لاختراعه .
وعليه يلزم : أن يكون الاختراع ذا صلة بشئ مادي ملموس .
- فلا بد لاختراعا : الأفكار والنظريات العلمية للبحثه .

ومثالها : قانون الجاذبية - وكشف قوة البخار .

(التطبيقات الصناعية) للأفكار والنظريات والاكتشافات فتكون قابلة
(للبراءة) ، كأبتكار آلة تمسير (بقوة البخار) ، فيجب فسى الفكرة أن
تصيف (تطويرا لمنتج موجود) أو (لتكنولوجيا قائمة) ، أو تؤدي الى
(اختراع منتج جديد) أو تكنولوجيا جديدة وقابلة للتطبيق الصناعى ، ولن
يكون هناك (طلب مباشر) على مثل هذا الاختراع .

ويلاحظ : أن عبارة الاستغلال الصناعى ليست قاصرة على
الصناعة فقط ، ولما تمتد لتشمل الآلات فى الزراعة والصناعات
الاستخراجية كالمناجم والنجار .

(١) يقصد بالأفصاح عن الاختراع : النشر التفصيلى له فى المجالات العلمية وإن تكون
الرسوم والبيانات من اللوضوح بحيث تمكن ذوى الخبرة من تنفيذه وتطبيقه ومعرفة سره
• ويكفى فى هذا المجال (مجرد المعرفة من ذوى الخبرة) كى بعد النشر (فاقدا)
لشروط الجدة المطلوب لمنح البراءة عن الاختراع ولكن لذا تقتصر النشر على مجرد ذكر
(معلومات إجمالية) بدون إيضاح أو تفصيل بحيث يتعرض على ذوى الخبرة معرفة
تركيبه - فإن ذلك لايفقد الاختراع شرط الجدة كما يلاحظ أن (الإيضاح) للشفوى
فى محاضره أو حديث إذاعى (لايفقد) شرط للجدة اذا (خلا من الإيضاح) الذى مكن
ذوى الخبرة من معرفته وتطبيقه أو تنفيذه

رابعاً : أن يكون الاختراع مشروعاً : -

وذلك بالابتشأ عن استغلالها مخالفة للنظام العام والآداب .
ويلاحظ في هذا الصدد : أن البراءة لا تمنح للاختراعات
الكيميائية المتعلقة بالاغذية والعقاقير الطبية والمركبات
الصيدلانية ، مراعاة من المشرع للصحة العامة وتغليبها على
(مصلحة المخترع الفرد) .

ولكن يجوز منح البراءة عن (طريقة) صنع المواد
الكيميائية ، وليس عن المنتجات ذاتها تشجيعاً للصناعات
الكيميائية ومثاله : ابتكار (طريقة) لاستخلاص
(الأنسولين) المعالج لمرضى البول السكرى وليس (الأنسولين
نفسه) .

ويلاحظ : أنه يجوز منح البراءة عن (اختراع سابق) أدخل عليه
(تعديلات أو تحسينات أو إضافات) بشرط توافر الشروط الموضوعية
سابقة للبيان .

ثانياً : الشروط (الشكلية) لمنح براءة الاختراع (م ١٢ ، ١٣
من القانون و ٣ ، ٤ من اللائحة التنفيذية له :

١- طلب يقدم الى (مكتب براءة الاختراع) على استمارة مطبوعة
معدة لذلك ، يحدد رسمه على ألا يجاوز (ألفين جنية) - ويعفى من
ذلك للرسم (الطلبة المقيدون بالمؤسسات التعليمية على اختلاف درجاتها)
مع ملاحظة : أنه في حالة الموافقة على منح البراءة يستحق (رسم
سنوى) يتكرج بالزيادة من بداية السنة الثانية حتى انتهاء مدة حماية
البراءة على ألا يجاوز (ألف جنية) .

ويرفق بالطلب المستندات الآتية :-

- ١- إيصال سداد الرسوم .
- ٢- الوصف التفصيلي للكامل للاختراع - أو نموذج المنفعة (باللغة العربية) مبين به بيان الفن السابق ولوجه القصور فيه - والجديد في الاختراع والفضل المطلوب لتنفيذه ، وإبراز العناصر الجديدة المطلوب حمايتها مع بيان المعادلات الكيماوية والصيغ البنائية للمركبات الكيماوية ولوحات الرسم - ويقدم الطالب (تعهدا) يلتزم فيه بتقديم بيانات ومعلومات كاملة عن الطلبات المقدمة للخارج عن ذات الاختراع أو نموذج المنفعة وما يتصل بموضوعه ونتائج البت فيها ، فإذا أودعت المستندات مع طلب البراءة لدى الدول الأجنبية قدم صورة رسمية من الوصف التفصيلي للاختراع معتمدا أو مصدق عليه من إدارة الملكية الصناعية مصحوب (بترجمته إلى اللغة العربية) وتقدم خلال (٣ شهور) من تاريخ تقديم الطلب والا سقط الحق في الأولوية (م ٥ من اللائحة التنفيذية) وعند استيفاء الشروط يعتد بالاولوية بتاريخ تقديم الطلب في أول دولة أودع فيها .
- ٣- وصف (مختصر) للاختراع أو نموذج المنفعة باللغتين العربية والانجليزية مشفوعا بالصيغ البنائية للمركبات الكيماوية أن وجدت .
- ٤- إذا تعلق الطلب باختراع أو نموذج منفعة متضمنا مواد بيولوجية بنائية أو حيوانية أو معارف تقليدية طبية أو زراعية أو صناعية أو حرفية أو تراثا حضاريا أو بيئيا - يلزم أن يرفق به

(المستندات الدالة على حصول المخترع على مصدرها بطريقة مشروعة)
٥- إذا تعلق الطلب (بكتائنات دقيقة) فعلى الطالب (الاقصاد عنها)
بما يتفق والأصول العلمية المتعارف عليها يتضمن كافة
المعلومات اللازمة للتعرف على تكوينها وخصائصها واستخداماتها
، وإن يودع (مزرعه حيه) منها أحد المعامل التى يصدر
باعتقادها قرار من وزير البحث العلمى وإن يقدم شهادة تثبت
حصول هذا الإبداع .

٦- مستخرج من صفحة قيد طلب الحصول على البراءة بالسجل التجارى أو
صورة رسمية من عقد انشائه وذلك إذا كان الطالب (شخصا اعتباريا)
(كشركة مثلا) (مستخرج سجل تجارى - نسخه من نظام الشركة) .
٧- المستندات المثبتة لصفة الطالب .

٨- مستندات انتقال الملكية تثبت (التنازل عن) الاختراع أو نموذج
المنفعة من صاحب الحق فيهما إن كان ، وعناصر الحماية ،
والرسومات الهندسية أن وجدت ومستندات لمبينة .

٩- شهادة (بالحماية المؤقتة) للاختراع أو نموذج المنفعة أن
وجد ويلاحظ أنه يجوز تقديمه المستندات السابقة ذكرها من ٤ - ٨
خلال (٤ شهور) من تقديم طلب البراءة ، أما (الترجمة العربية
للمستند المقدم بلغه اجنبية) فيكون خلال (٦ شهور) من ذات التاريخ
وجزاء مخالفة ما سبق وعدم تقديمه فى الميعاد أثره : اعتبار
الطلب (كأن لم يكن) .

الفصل الثالث

منح البراءة

إذا توافرت الشروط السابقة موضوعيا وشكليا يقوم مكتب براءة الاختراع بفحصها مع المرفقات للتحقق من جده الاختراع ولأنه يمثل خطوه ابداعية وقابل للتطبيق الصناعي ، قام المكتب بالاعلان عن قبول الطلب فى جريدة براءات الاختراع - وللمعترض للتقدم باعتراضه خلال ٦٠ يوم من تاريخ ذلك الاعلان بعد أداء الرسم المقرر وتقوم بنظر الاعتراض (لجنة نظر للقطاعات) المنصوص عليها بمادة ٣٦ من القانون (م ١٦ من القانون) .

احوال عدم منح البراءة : (م ٢ من القانون) :-

١- الاختراعات التى يكون من شأن استغلالها المساس بالأمن القومى أو الاخلال بالنظام العام والآداب أو الاضرار للجسم بالبيئة أو الاضرار بحياة وصحة الانسان أو الحيوان أو النبات .

٢- الاكتشافات والنظريات العلمية والطرق الرياضية والبرامج والمخططات .

٣- طرق تشخيص وعلاج وجراحة الانسان أو الحيوان (١) .

(١) وكمثال للفيروس C المسبب لآنتهاب الكبد هناك طرق عديدة اكتشفت لعلاجها :-

أ- طريقة التصفين الحرارى لدرجة ٢٤م لمدة ساعتين قتل للفيروس C المسبب لآنتهاب الكبد .
والذى أن لم يعالج ينتهى بتلفه ثم سرطانه ثم التئمية الكبدية والقشل الكبدى وهذه الطريقة شافية بنسبة ٨٠% .

ب - العلاج الحرارى الموضعى بالموجبات الصوتية عالية الكثافة قتل للفيروس شافية بنسبة ٨٠% .
ج- العلاج بسم النحل ٢ سم حقا تحت الجلد شاف بنسبة ٣٥% وقتل حقيقى للفيروس ، أما (الأرزون) فغير قاتل للفيروس ولما يحسن من مضاعفات التليف الكبدى الناتج عن الفيروس ويقلل من آتلاف الكبد كالأرزون وسم النحل والحبه الصفراء وهناك العلاج (بشيز فترين) من نبات صينى قاتل للفيروسات B ، C ، وقبل ثين ويول الجمال بالضبعة بمطروح شاف من الفيروس C ، وقيل لكل ككره دودة القز ، وقيل لكل قنمل الابيض

٤- (النباتات والحيوانات) ولو كانت نادرة والامساكيب (البيولوجية)
الأساس لانتاج النباتات أو الحيوانات باستثناء الكائنات الدقيقة والطرق
(غير البيولوجية) لانتاج النبات أو الحيوان فهذه الطرق الأخيرة الذى
لأعتمد على الحمض والجينات ، فيجوز منح براءة عنها ومثلها
: استخراج البنمليين من الفطر .

٥- الأعضاء والانسجة والخلايا الحية والمواد (البيولوجية) الطبيعية
و (الحمض النووى) و (الجينوم) .

ويلاحظ فى هذا الصدد : أن الاكتشافات الطبية للنباتات والعقاقير :
لأتمنح عنها براءة الا فى تاريخ ٢٠٠٥/١/١ بدون إخلال بأحكام
المادتين ٤٤،٤٥ من القانون (المادة الرابعة من القانون) فبناء على ما
سبق يقوم مكتب براءات الاختراع (بحفظ طلبات الحصول على
البراءة عنها) - فإذا منح براءة اعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ فان مدة الحماية
المقررة لها (طبقا م ٩ من القانون) (٢٠ عاما) تبدأ من تاريخ منح
البراءة محسوبة من تاريخ تقديم الطلب (م ٤٣ من القانون) ولجازت
(م ٤٤ من القانون) لطالب البراءة الحق فى استغلال اكتشافه احتكاريا
بمصر فى الفترة من ٩٥/١/١ (حتى تاريخ البت فى البراءة) ، أو مدة
٥ سنوات من تاريخ الموافقة على منحه الحق أى الممتدين (أقل)
بشروط هي:-

١- أن يكون طلب البراءة للمنتج قد قدم لمكتب البراءات اعتبارا من
١٩٩٥/١/١ .

٢- أن تكون قد نال البراءة عنه (فى دولة عضو بمنظمة التجارة) بناء
على طلب مقدم فى تلك الدولة اعتبارا من ١٩٩٥/١/١ .

٣- حصوله على موافقة بتداول المنتج في تلك الدولة التي منح منها
البراءة عنه فيها اعتباراً من ١/١/١٩٩٥ .

٤- حصوله على موافقة من الوزارة المختصة بتداول هذا المنتج داخل
مصر - فإذا توافرت بمنح مكتب البراءات شهادة (حق التسويق
الاستشاري) بعد موافقة (لجنة وزارية) مشكلة بقرار من
رئيس الوزراء ، ويلغى هذا الحق في حالتين :-

أ - (إلغاء) قرار التداول من الوزارة المختصة .

ب - (تصف) صاحب الحق في استعصال حقه (م ٤/٤٤ من القانون) .

الفصل الرابع

مدة حماية براءة الاختراع : (م ٩ من القانون)

هى (عشرون سنة) تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة بمصر (وهى بذلك تتفق مع اتفاقية التريس فى (م ٣٣ منها) ويتمتع صاحب الاختراع لثلاثها (بحق احتكار استغلاى لاختراعه) .

(م ٩ من القانون) ولا يتم الاعلان عن قبول طلب البراءة الا بعد مرور منه على تاريخ تقديمه م ١٩ من القانون يظل الطلب خلالها سرىا ، لكن ذلك لا يؤثر على بداية مدة احتكار الاستغلال التى تبدأ من وقت تاريخ تقديم طلب البراءة .

ويلاحظ : أن هذا الحق (مؤقت) بالمدة المشار اليها (غير قابل للتجديد) بعكس (العلامة التجارية) وبانتهاء تلك المدة للمحددة قانونا يدخل الاختراع فى (الملك العام) فيجوز للغير استغلال الاختراع (بدون مقابل) و (بدون موافقة لو أن مسبق من صاحب البراءة) - مثله فى ذلك مثل سائر حقوق الملكية الفكرية الأخرى .

مزايا البراءة : (م ١٠ من القانون)

تخول (مالكها) حق منع (الغير) من استغلال الاختراع مدة الحماية بأى طريقة ، فإذا قام صاحب الاختراع بشويق

اختراعه في أي دولة ، أو رخص (الغير) بذلك ، استغذ حقه
في (منع الغير) من استيرلاة استخدام أو بيع أو توزيع السلعة

الفصل الخامس

ما لا يعد (اعتداء على حق براءة الاختراع :

(م ١٠/٢ من القانون)

استثناءا من الحقوق الاستثنائية لصاحب البراءة

قيام (الغير) بالأعمال الآتية :-

١- الأعمال المتصلة (بأغراض البحث العلمى) (م ١٠/٣ من القانون)

٢- صنع (الغير) (بمصر) (لمنتج) ، أو استعمال (طريقة) صنع منتج ، أو اتخاذ (ترتيبات جديده) لذلك بشرطان : (م ١٠/٢/٣ من القانون)
أ- حسن النية .

ب - وان يكون ذلك قد تم أو مستقل (قبل) تاريخ تقديم طلب البراءة من شخص آخر عن المنتج ذاته ، أو عن طريقة صنعه .

و(للغير) - برغم صدور للبراءة - حق الاستمرار لصالح منشأته فقط فى القيام بالأعمال المذكورة سالفة البيان فقط (دون التوسع فيها) .

مع مراعاة : أنه لايجوز لصاحب الاختراع الاول (للتنازل) عن حق القيام بهذه الاعمال أو نقل هذا الحق الا مع (باقى عناصر المنشأة) .

٣- الاستخدمات (غير المباشرة) (لطريقة) الانتاج : التى يتكون منها موضوع الاختراع وذلك للحصول على منتجات أخرى (م ١٠/٣/٣ من القانون)

٤- استخدام الاختراع المحمى فى وسائل النقل البرى وللبحرى أو الجوى التابعة لاحدى الدول الاعضاء فى منظمة للتجارة العالمية أو التى

- تعامل مصر (معاملة المثل) وذلك في حالة وجود أى من هذه الوسائل
- (بمصر) بصفة وقتية أو عارضة . (م ١٠ / ٤ / ٣ من القانون) .
- ٥- صنع (الغير) أو تركيبه أو استخدامه أو بيعه المنتج أثناء (فترة حماية القانونية) بهدف (ابتزاز ترخيص) (لتسويقه) بشرط أن يتم التسويق (بعد) انتهاء تلك الفترة المحمية (م ١٠ / ٣ / ٥ من القانون) .
- ٦- أى عمل يقوم به (الغير) خلاف ماسبق بشرط :-
- أ) عدم تعارضه بشكل غير معقول مع الاستخدام العادى للبراءة .
- ب) عدم اضراره بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب البراءة
- مع مراعاة المصالح المشروعة للغير . (م ١٠ / ٣ / ٦ من القانون) (وقد أقرت اتفاقية التريبس بعض هذه الاستثناءات في م ٣٠ منها) .

الفصل السادس

الالتزامات المترتبة على منح البراءة

إذا كانت ملكية براءة الاختراع تخول لصاحبها حقوق هي :-

(احتكار استغلال الاختراع لنفسه ولصاحبه) ، (والتنازل عنها بالبيع والرهن والهبة) ، و (الترخيص للغير باستغلاله) ، فإنها ترتب أيضا عدة التزامات في ذمة صاحبها هي :-

- ١- التزامه بدفع الرسوم المقررة عند تقديم طلب براءة الاختراع (م ١١ من القانون) .
- ٢- التزامه بدفع (الرسوم السنوية) خلال (سنة) من تاريخ الاستحقاق عنها بعد اخطار مكتب البراءات له والا كان الجزاء : (انقضاء الحقوق المترتبة على البراءة (م ١١ من القانون) .
- ٣- التزامه باستغلال الاختراع فعلا ليستفيد به المجتمع خلال المدة القانونية المقررة لاحتكار استغلال البراءة والا كان الجزاء المترتب على مخالفة ذلك : منح مكتب البراءات (للغير) (ترخيص اجباري) باستغلالها .

الفصل السابع

عقد الترخيص الاختياري (م ٢١ من القانون)

شكله - اعتباراته - خصائصه - مدة الترخيص - وأوجه الخلاف بينه وبين عقد التنازل بجزء من البراءة - والالتزامات الناشئة عنه والملقاه على عاتق كل من طرفيه .
أولا : شكله

عقد الترخيص الاختياري (عقد رضائي) يتم بتوافق إرادتين إيجاب وقبول مطابق دون اشتراط شكل خاص (كالرسمية مثلا) والغالب عملا أن يتم (مكتوبا) كشرط للإثبات وليس للاتعقاد .

ثانيا : اعتباراته :-

يراعى فيه (الاعتبار الشخصي) ويتمثل في :-

- (١) السمعة التجارية أو الصناعية .
- (٢) أو بوجود (القتمان كبير) يمكنه من استغلال الاختراع على أحسن وجه .
- (٣) أو يحظى بثقه عند صاحب البراءة .

ثالثا : خصائص عقد الترخيص الاختياري :-

- ١- لايجوز للمرخص له التنازل بنوره عن البراءة للغير بموجب عقد بغير (موافقة) المرخص (صاحب براءة الاختراع) الذى يظل محتفظ بملكيته عليها . كما ان لصاحبها وحده حق التصرف فيه ، برغم وجود حق للمرخص له فى الاستغلال .
- ٢- انه ينقصى بوفاء صاحبه (المرخص له) .

رابعا : مدة الترخيص :-

هى نفس المدة المحددة قانونا لاحتكار استغلال البراءة وهى (عشرون سنة) (م ٩ من القانون) ولايجوز أن يتعداها عقد الترخيص الاختياري وان كان يجوز الاتفاق على النزول بها عن الحد المقرر قانونا .

خامسا : أوجه الخلاف بينه وبين عقد التنازل بجزء من البراءة :-

- ١- أن الأول يخول للمرخص له حق الاستغلال فقط ، بينما يخول التنازل للمتنازل اليه حق ملكية على الجزء المتنازل عنه .
- ٢- أن الاول لايجوز له التنازل وينتهى بالمدة المحددة بالعقد ، بينما للثانى يجيز نقل ملكية الحق العيني على البراءة للغير بكافة أسباب نقل الملكية ومنها الإرث فينتقل لورثته بعد وفاته - غير أنه فى حال الرهن وتقرير حق انتفاع ونقل الملكية لايتج به على (الغير) الا (من تاريخ التأشير بذلك فى سجل البراءات) (م ٢/٢١ من القانون) .
- ٣- ان الترخيص بالاستغلال فى الاول ينتقل مع المتجر .

٤- بالنسبة للدعوى المتعلقة بحماية الملكية : لايجوز ذلك فى الحالة الاولى ، بينما يجوز ذلك للمتنازل اليه عن جزء من البراءة .

ساسما : التزامات كل من الطرفين :- (م ١١ من القانون)

(١) التزامات المرخص :-

تمكين المرخص له من استغلال الاختراع طبقا للاتى :-

١- دفع الرسوم المقررة قانونا الى جانب مبداء الرسم السنوى المتدرج بالزيادة اعتبارا من السنة الثانية حتى انتهاء مدة الحماية . ويلاحظ فى الحالة الاخيرة انه اذا توقف صاحب الاختراع عن النفع سقط حق براءة الاختراع واصبح مالا مباحا يحق لاي فرد الاستفادة منه وقد اعطى المشرع فى م ٢٦/٤ من القانون (مهلة سنة) من تاريخ رسوم استحقاق الرسوم بعد لخطار مكتب البراءات له ، تسقط بعدها البراءة وجميع الحقوق المترتبة عليها ولصاحب البراءة الطعن على قرار مكتب البراءات بالسقوط امام محكمة القضاء الادارى طبقا م ٢٧ من القانون وليس امام (لجنة التنظيمات) لعدم نص قانون حماية الملكية على ذلك صراحة .

٢- منح المرخص له أسرار الاختراع وإطلاعه على كافة التحسينات والاضافات .

٣- ضمان عدم التعرض سواء من جانبه أو من جانب الغير .

٢) التزامات المرخص له

- ١- استغلال الاختراع مقابل المبلغ المتفق عليه في المدة المحددة بالعقد .
- ٢- استغلال البراءة ودفع المقابل طبقاً للعقد .
- ٣- اما الالتزام بدفع الرسوم المستحقة عن البراءة فتكون على عاتق المرخص ما لم يتفق على خلاف ذلك .
- ٤- اتخاذ الاجراءات القانونية لرد الاعتداء على البراءة بشروط محددة .

(طعن تجارى جلسة ١١/٣/١٩٨٦)

الفصل الثامن

الترخيص الاجبارى

لاستغلال براءة الاختراع (م ٢٣ ، ٢٤ من القانون)

يترتب على منح البراءة حقوق لصاحب البراءة والتزامات ملقاه على عاقيه ، هذه الالتزامات هي : استغلال اختراعه لافادة المجتمع من مزاياه ، وذلك نظير ومقابل منحه حق لاحتكار استغلال الاختراع خلال المدة القانونية الممنوحة وهي (عشرون سنة) تبدأ من تاريخ تقديم طلب الحصول على البراءة (طبقا م ٩ ق ٢٠٠٢/٨٢) بعدها يسقط الاختراع فى (الملك العام) ويصبح (مالا مباحا) يحق لأى شخص استغلاله دون موافقة من صاحب البراءة .

والمقصود بالاستغلال : هو إقامة مصنع لتصنيع المنتج محل الحماية (كما جاء بمادة ١/٢٧ من اتفاقية التريس) .
فالداعى لاصدار الترخيص الاجبارى هو :-

١- مضى مدة من الزمن دون قيام صاحب الاختراع باستغلاله بموجب الحماية للممنوحة لهذا الاختراع فيكون (للترخيص الاجبارى) (جزاء) عدم الاستعمال .

٢- خضية (حصول ضرر) من (احتكار الاستغلال) من جانب صاحب الاختراع وهذا امر بديهى ، وكذلك اذا ترتب على الاستعمال والاستغلال

(ضرر أو تعسف) • وشرعية هذا للترخيص تجد سندها فى م ٣١ من اتفاقية للتربيس التى نصت عليه •

من له حق اصدار قرار للترخيص الاجبارى للبراءة ؟

مكتب براءة الاختراع (م ٢٣/١ من القانون) ويصدر هذا القرار بعد موافقة (اللجنة الوزارية) وتقوم بتحديد المقابل المادى (التعويض) للواجب أدائه الى صاحب البراءة فى حال صدور قرار الترخيص الاجبارى •

حالات منح الترخيص الاجبارى للبراءة :-

- ١- الحالة الاولى وتشمل : اغراض غير تجارية هى (النفع العام) من صحة وغذاء وسلامة البيئة والمحافظة على الامن القومى •
 - ٢- مواجهة حالات الطوارئ والضرورة القصوى (كحرب أو فيضان أو زلزال) ويلاحظ ان هاتين الحالتين او احدهما تجيز اصدار (قرار الترخيص الاجبارى) بدون تفاوض مع (صاحب البراءة) ، أو انقضاء فترة من الزمن على التفاوض معه ، او عرض شروط معقولة للحصول على موافقته •
 - ٣- دعم الجهود الوطنية فى القطاعات ذات الاهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية مع مراعاة عدم الاخلال بحقوق مالك البراءة ، وبمراعاة المصالح المشروعة للغير •
- ويخطر صاحب البراءة (بقرار للترخيص فور صدوره) بالنسبة للحالة الاولى والثالثة •

الحالة الثانية : حالة عجز انتاج الأدوية عن سد احتياجات البلاد وارتفاع اسعارها، أو اذا تعلق الأمر بأدوية الامراض المزمنة أو المستعصية أو نقص المواد الخام الداخلة في انتاجها او طريقة تنفيذها .

ويكون ذلك بناء على طلب (وزير الصحة) مدعما بالأمانيد .
وقد قرر المشرع في م ١٨ من قانون حماية الملكية الفكرية إنشاء صندوق لموازنة أسعار الدواء غير المعد للتصدير ، له (شخصية معنوية) يتبع (وزير الصحة) لهفب التنمية الصحية وضمنان عدم تأثير الدواء بما يطرأ من تغيرات ويصدر بتنظيمه وتحديد مسوارده قرار من رئيس الجمهورية .

الحالة الثالثة : رفض صاحب البراءة للتريخيص للغير (اختياري) رغم عرض (شروط مناسبة) و (نقضاء مدة تقاوض معقولة) يثبت من خلالها جدية العرض وتبادل العروض والاعتراضات من الطرفين ،
وعلى طالب التريخيص الاجباري

(اثبات قيامه بمحاولات جدية مع صاحب البراءة للحصول على تريخيص اختياري باستغلال الاختراع) ،

ويخضع تقدير معقولة شروط العرض ومدى تناسبها مع اهمية الاختراع ومدى كفاية مدة التقاوض (اللجنة) يصدر (بتشكيلها) (قرار من رئيس مجلس الوزراء) - وفي حال (التناظم) من (للقرار) يعرض الأمر على (لجنة التنظيمات) (م ٢٣ / ثالثا من القانون) .

الحالة الرابعة : عدم استغلال البراءة في (مصر) (اربع سنوات) من تاريخ طلب البراءة ، أو ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ منح البراءة ليهما اطول

رعاية لمصلحة صاحب البراءة ، أو عدم كفاية الاستغلال في مصر لسد حاجات المجتمع .

أو توقف الاستغلال (بدون عذر مقبول) مدة تزيد عن (عام) .

الحالة الخامسة : تصف صاحب البراءة بمبالغته في رفع أسعار المنتجات محل حماية ، أو تمييزه بين العملاء في أسعار وشروط بيع تلك المنتجات ، أو عدم توفير المنتج في السوق ، أو طرحه بشروط مجحفة (م ٢٣ / خامسا / ٢ من القانون) .

أو وقف إنتاج السلعة بدون عذر مقبول ، أو انتاجها بكمية لا تتناسب بين الطاقة الانتاجية واحتياجات السوق ، أو القيام بأعمال تؤثر سلبا على حرية المنافسة وفقا للضوابط القانونية ، أو استعمال الحقوق الناشئة عن البراءة على نحو يؤثر سلبا على نقل التكنولوجيا وبمقياسها .

وقد وضع المشرع عدة ضوابط على الحالة الخامسة من الترخيص الاجبارى (طبقا م ٢٣ / خامسا من القانون) لمنح الترخيص الاجبارى :

١- لم يشترط فيها حدوث تفاوض بين صاحب البراءة وطاليد الترخيص أو انقضاء مهلة على حصوله .

٢- حق مكتب البراءات في رفض إنهاء الترخيص الاجبارى ، طالما أن ظروف اصدار الترخيص الاجبارى (لانتزاع قائمة) أو (يحتصل تكرارا حدوثها) .

٣- مراعاة (الاضرار) التى سببها (تصف صاحب البراءة) عند تقدير (التعويض) مقابل اصدار الترخيص الاجبارى .

٤- حق مكتب البراءة فى اسقاط البراءة رغم منح الترخيص الاجبارى بعد (سنتين) من منح الترخيص الاجبارى اذا ثبت أن الترخيد الاجبارى غير كاف لتداول الآثار السلبية التى لحقت بالاقتصاد القومى

نتيجة تصف صاحب البراءة ، أو قيامه بأفعال مضادة للمنافسة ، و
(بالغاء البراءة) تمسقط في (الدومين العام) فيحق لأي شخص استغلال
للبراءة (بدون مقابل) و (بدون موافقة صاحب البراءة) .

وقد أجاز المشرع في م ٣٦ من القانون لكل ذي شأن (الطعن على
قرار مكتب للبراءات) بإسقاط البراءة (بالانتظلم) وذلك أمام (لجنة
الانتظلمات) .

وعلى اللجنة البت في (الانتظلم) خلال (٦٠ يوم) من تاريخ تقديم
الانتظلم .

وتصدر اللجنة (قرار نهائي غير قابل للطعن فيه) أمام لجنة أخرى - ولكن
باعتبار أن هذا القرار (قرار إداري) فيجوز الطعن عليه أمام (محكمة
القضاء الإداري) خلال (٦٠ يوم) من تاريخ إخطار المكتب به وتفضل فيه
المحكمة (بصفة مستعجلة) .

الحالة السادسة : الاختراعات المرتبطة وتفترض وجود برائتي اختراع
مملوكتين (لشخصين مختلفين) ويكون استغلال أحدهما (موقوف على)
الاختراع الآخر باعتباره ضروري لاستغلاله ، فأجاز المشرع
لصاحب البراءة الأول طلب الحصول على ترخيص إجباري في مواجهة
الاختراع الآخر ، ولأجل للمخترع الثاني ذلك الحق قبل الأول
ولأهمية ذلك الارتباط اشترط المشرع عدم جواز التنازل عن
الاستخدام محل الترخيص الإجباري (إلا) بالتنازل مع استخدام البراءة
الأخرى .

الحالة السابعة : الاختراعات المتعلقة بتكنولوجيا أشباه الموصلات
ويقصد بها مايتعلق بمواد السيليكون والجرمانيوم وتمتاز بخاصيتي أنهما
(غير موصل جيد الحرارة) و(ليست عازلة للحرارة) - ولكن يمكن

عن طريق (التكنولوجيا جعلها) موصل جيد للحرارة) ويصبح لها (وظيفة إلكترونية) ولأهميته الحيوية فقد حدد المشرع مجالات محددة على سبيل الحصر يحق فيها (لغير) صاحب البراءة طلب ترخيص إجبارى فى مجالات اغراض المنفعة العامة غير للتجارية ، أو لمعالجة الآثار التى يثبت أنها مضادة للتنافس .

ولصاحب البراءة الممنوح بشأنها ترخيص إجبارى ، حق الحصول على (تعويض عادل) مقابل استغلال اختراعه يتم تقديره بمعرفة (لجنة متخصصة) يشكلها (رئيس أكاديمية البحث العلمى) . وتراعى هذه اللجنة فى تقدير التعويض ما يأتى : (م ٤١ من اللاحة التنفيذية)

- ١- للفترة المتبقية من مدة الحماية .
- ٢- حجم وقيمة الانتاج المرخص به .
- ٣- التناصب بين سعر المنتج ومتوسط الدخل للعام للفرد .
- ٤- حجم الاستثمارات المطلوبة للبحوث اللازمة للطرح التجارى .
- ٥- حجم الاستثمارات اللازمة للانتاج .
- ٦- مدى توافر (منتج مماثل) فى السوق .
- ٧- (الاضرار) التى سببتها الممارسات للتصفية لصاحب البراءة أو المضادة للتنافس .

وعرض تقدير اللجنة على (اللجنة الوزارية) المشار اليها بمادة ٣٥ من قانون لتصدر (قرارا) بتحديد الحقوق المالية لصاحب لبراءة عند اصدار الترخيص الاجبارى ويقوم مكتب البراءات باخطار صاحب البراءة (بقرار منح الترخيص الاجبارى) و(بقرارا تقدير التعويض) على

أن يكون ذلك (بصورة فورية) (بموجب كتاب موصى عليه مصحوب
بعلم الوصول) في أحوال :-

١- الحالات الواردة بالبندين ١ ، ٣ من القترتين أولا ، وثانيا من م
٢٣ من القانون .

٢- في أقرب فرصه معقولة تتيحها الحالات الواردة في البند ٢ من
الفقرة أولا م ٢٣ ،

ويكون لصاحب البراءة حق (التظلم) من القرارين السابقين أمام
(لجنة التظلمات) المشار اليها بمادة ٣٦ من القانون خلال (٣٠ يوم)
من تاريخ اخطاره بقرار منح الترخيص أو بقرار تقدير التعويض .
ويحدد المكتب (جلسة) للمتظلم (لنظر التظلم) ويكلفه بالحضور
قبل أسبوع من تاريخ الجلسة المشار اليها ، كما يخطر به بالقرار
الصادر في التظلم . (وذلك ب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول)
(م ٤٣ من اللائحة) .

ويقوم المكتب بنشر (قرار إسقاط البراءة) في الجريدة (م ٢٣ / خامسا
من القانون) ولكل ذي مصلحة حق الطعن عليه أمام
(لجنة التظلمات) خلال (٣٠ يوم) من تاريخ حصول النشر (م ٤٤
من اللائحة) .

ويتبع في شأن الاخطار ب جلسة الطعن وقرارها الصادر في
الطعن ، الاجراءات السابق الاشارة اليها (بمادة ٤٣ من اللائحة) .
ضوابط اصدار الترخيص الاجبارى (م ٢٤ من القانون)

١- البت في طلب الترخيص الاجبارى في كل حالة على حده على أن يكون الهدف من الترخيص توفير احتياجات السوق المحلى
(م ١/٢٤ من القانون) •

٢- اثبات طالب الترخيص بالطلب قيامه بالتفاوض مسبقا مع صاحب
البراءة مبينا بالطلب :-

أ- انه بذل محاولات جديه للحصول على ترخيص اختياري من صاحب
البراءة خلال مدة معقولة •

ب- وانه قد عرض عليه (مقابلا عادلا) يتناسب مع طبيعة الاختراع
وقيمته وفائدته الاقتصادية •

ج - وانه بعد كل المحاولات السابقة نصف وفرض شروط قهرية ذات
اذعان مما لى الى فشل كل تلك المحاولات فرفض منح الترخيص
الاختياري (م ٢/٢٤ من القانون) •

٣- حق صاحب البراءة فى (التظلم) من قرار الترخيص الاجبارى
أمام لجنة التظلمات خلال (٣٠ يوم) من تاريخ اخطاره بصور
الترخيص الاجبارى •

٤- فترة طالب الترخيص على استغلال الاختراع فى مصر بصورة
جدية وهو (كفاية امكانياته وقدرته على توفير احتياجات السوق
المحلى) •

٥- للترام المرخص له لجباريا ، بتنفيذ شروط ومدة الترخيص
(م ٥/ ٢٤ من القانون) •

٦- قصر استغلال الاختراع على المرخص وحده كى يتمكن من تحقيق
عائد مناسب له ويلتزم بدفع تعويض مالى لصاحب البراءة - فان أخفق

(فضل) كان المكتب حق منح ترخيص اجبارى لغيره . (م ٢٤ / ٦ من القانون) .

٧- عدم أحقية المرخص له فى التنازل عن الترخيص الا فى حالة تنازله عن المشروع (م ٢٤ / ٢ من القانون) .

٨- حصول صاحب البراءة على (تعويض عادل) مقابل استغلال اختراعه يراعى فى تقديره (القيمة الاقتصادية للاختراع) .

ولصاحب الاختراع التظلم من قرار تقدير التعويض امام لجنة التظلمات خلال (٣٠ يوم) من تاريخ اخطاره بقرار تقدير التعويض .

٩- حق مكتب البراءات فى الغاء الترخيص الاجبارى (قبل) لنتهاء منته اذا زالت أسباب اصدار قرار الترخيص - ويكسبون طلب الغاء هذا الترخيص من جانب (مكتب البراءات) (م ٩ / ٢٤ من القانون) .

١٠ - حق (صاحب البراءة) فى طلب الغاء الترخيص (قبل) لنتهاء منته لنفس السبب السابق (م ١٠ / ٢٤ من القانون) .

١١- مراعاة (المصالح المشروعة) (للمرخص له) فى حال إنهاء الترخيص قبل منته (كإبرامه عقد مرتب لالتزامات تتعلق بالانتاج أو التصدير أو استخدام الاختراع) .

١٢- لمكتب البراءات الغاء الترخيص من نفسه أو بناء على طلب صاحب الشأن اذا لم يقم المرخص له باستخدام الترخيص خلال (سنتين) من تاريخ منح الترخيص أو نتيجة لخلاله بالالتزامات المنصوص عليها بالترخيص (م ١٢ / ٢٤ من القانون) .

الفصل التاسع

نزع ملكية البراءة (م ٢٥ من القانون)

أحوالها :-

- ١- الاختراعات المتعلقة بالأمن القومي .
 - ٢- حالات الضرورة القصوى التي لا يكفي الترخيص الاجبارى لمواجهتها .
- شروط نزع الملكية :

- ١- أن يصدر بناء على قرار (الوزير المختص) .
 - ٢- أن يصدر قرار الوزير (بعد) (موافقة اللجنة الوزارية المختصة) .
 - ٣- حصول صاحب البراءة على (تعويض عادل) والذي تقوم بتقديره (لجنة التظلمات) المشار إليها (بمادة ٣٦ من القانون) .
 - ٤- الطعن على قرار نزع الملكية - أو تقدير التعويض (م ٢٥ / ٤ من القانون) ويكون أمام (محكمة القضاء الادارى) خلال (٦٠ يوم) من تاريخ لخطر صاحب الشأن بأى من القرارين .
- وتفصل فيه المحكمة (على وجه الاستعجال) .

الفصل العاشر

انقضاء براءة الاختراع (م ٢٦ من القانون)

اسبابها :-

١- بانتهاء مدة حماية لاختراع وهي (عشرون عاما) تبدأ من تاريخ طلب للبراءة بمصر (م ١٠٠ من القانون)

وبانتهاء هذه المدة تسقط البراءة في (الملك العام) فيجوز بعدها لاي شخص حق الاقباة من الاختراع بدون مقابل وبدون موافقة صاحب البراءة - ويصبح (مالا مباحا للكافة) (م ١/٢٦ من القانون) .

٢- التارك أو تنازل صاحب البراءة عن حقوقه ويستفاد ذلك من عدة قرائن - كتركه للغير تستفيد من الاختراع ويبيشر الاستغلال بدون إذن منه ، أو قيام الغير بالاعتداء على حقوق دون اتخاذ أى اجراءات حيالها ، أو عدم قيامه باستغلال الاختراع ، أو للتصرف فيه للغير بموجب (عقد ترخيص لختياري) .

على أن يراعى في هذا التنازل عدم المعاس بحقوق الآخرين .
٣- صدور حكم نهائى بىطلان براءة الاختراع من محكمة ثان درجة وهي المحكمة الادارية العليا (م ٢٦ / ٣ من القانون) ويكون طلب الحكم بالابطال من أى ذى شأن امام محكمة القضاء الادارى .

٤- عدم سداد الرسم المقرر به أو الغرامة التأخيرية عنها ومقدارها ٧ % من الرسم - (مدة سنة) من تاريخ أخطاره

بالدفع وتسقط البراءة في هذه الحالة بغير حاجة لاستصدار حكم
نهائى بذلك .

٥- عدم استغلال البراءة في مصر خلال المنتئين التاليتين لمنح
الترخيص الاجبارى بشرط أن يتقدم صاحب الشأن بطلب إسقاط البراءة
لهذا السبب (م ٢٦ / ٥ من القانون) .

٦- تصسف صاحب البراءة في استعمال حقوقه في حالة عدم
كفاية الترخيص الاجبارى لمصلحته على ان يكون ذلك بناء على
طلب من صاحب الشأن يقدم الى مكتب البراءة .

ويعلن مكتب البراءة في جميع الحالات السابقة عن انقضاء
البراءة (بجريدة براءة الاختراع) مع التأشير بذلك في (سجلات
البراءات) .

آثار الحكم بالبطلان :- الحكم النهائى بالبطلان يزيل
البراءة كله (بلأثر رجعى) ويقوم مكتب البراءات بالفناء للقرار
الصادر بمنحها ويشهر ذلك للتأشير فى (سجل البراءات)
والنشر فى (صحيفة البراءات) .

ويترتب على صدور الحكم (بالبطلان) :-

صيرورة الاختراع (مال مباح) يجوز للغير وأى فرد استغلاله
بدون مقابل وبدون موافقة صاحب الاختراع - فلا يعد ذلك اعتداء
على حقوق صاحب الاختراع .

الفصل الحادى عشر

الحماية القانونية للبراءة

نصت اتفاقية باريس فى المادة ٥ / رابعا منها على حماية براءة

الاختراع للحماية القانونية للبراءة وتشمل نوعين من الحماية :-

١- حماية مدنية عامة .

٢- حماية جنائية خاصة .

الحماية للعامة لبراءة الاختراع (المدنية) :-

وتتمثل فى حق صاحب لبراءة فى رفع دعوى (المناقصة غير المشروعة) على من يصدر منه (خطأ) نتج عنه (ضرر) يطالبه (بالتعويض) طبقا (م ١٦٣ مدنى) حتى عام ١٩٩٩ ، وبصدور قانون ١٧ / ١٩٩٩ بإصدار قانون التجارة أصبحت تلك الدعوى ترفع طبقا م ٢/٦٦ من ق ١٧/١٩٩٩ المشار اليه .

وللمحكمة أن تحكم الى جانب (التعويض) - (بإزالة الضرر) و (نشر ملخص الحكم على نفقة المحكوم عليه) فى (لحدى للصحف اليومية) فهذه المادة أى ٢/٦٦ (تماثل) عن (م ١٦٣ مدنى) فى أنه الى جانب (الحكم بالتعويض) يحكم (بإزالة الضرر) + نشر ملخص الحكم (تشهيرا للمعتدى وردعا له) وترفع أمام (المحكمة المدنية) .

شروطها :-

١- فعل (خطأ) من جانب المعتدى على حق الاختراع .

٢- ترتب عليه (ضرر) .

٣- علاقة السببية بين الخطأ والضرر ٠ وأن الاول كان السبب في الثاني

وعلى المدعى (إثبات) اى من الاتى :-

- ١- قيام المدعى عليه بانتاج المنتج محل البراءة طبقا للطريقة المستخدمة فى المنتج محل البراءة (م٣٤ من القانون)
- ٢- أو انه بذل جهد معقول للكشف عن طريقة تصنيع المنتج والمحكمة أن تأمر (المدعى عليه) بإثبات أن طريقة صنع المنتج (تختلف) عن طريقة صنع المنتج محل الحماية المملوكة للمدعى مع مراعاته حق المدعى عليه فى حماية أسرار الصناعات (م٢/٣٤ من القانون) (وهذا أمر جوازى للمحكمة) ٠

الحماية الجنائية الخاصة

المسئولية الجنائية

(م ٣٢ من القانون)

وصور الاعتداء على الحق في البراءة والعقوبة عليها

سن المشرع أوصاف بحسب نوع النشاط الاجرامى
المرتكب فيها على النحو التالى :-

(١) جنحة تقليد الاختراع محل البراءة :-

ويشترط فيها :-

١- صدور قرار بالبراءة .

٢- ان يكون الهدف من التقليد (الربح المادى) فإذا كان لغرض
الاستعمال الشخصى أو إجراء تجربة أو دراسة علمية (لا تقوم
الجريمة) ولم يشترط المشرع (سوء النية) أو حصول
(ضرر) فالجريمة تقوم بمجرد (التقليد) (حسن النية) أو
حتى ولو لم يحصل للمخترع (ضرر) من الاعتداء .

أركان الجريمة : - مادى : فعسل للنشاط الاجرامى
(بتقليد الاختراع) .

مؤاده وجود تشابه في الرسم أو النموذج في مجموعة نكل عليه السمات البارزة فيه أدى إلى خداع جمهور المستهلكين المتعاملين على السلعة أو المنتج بصرف النظر عن البيانات التجارية الواردة فيه .
معنوى : (القصد الجنائي العام) من علم وارده فعل
النشاط .

ومن احكام النقض في جنحة جريمة تقليد براءات اختراع
الرسم أو للنماذج الصناعية :-

١- يكفى لتحقيق جريمة تقليد الرسم الصناعي طبقا للقانون وجود تشابه في الرسم أو النموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين مع العاطة التي قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد اثبت فيها من بيانات تجارية .

(طعن جنائي ٢٥/٧٨١ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١)

٢- من المقرر أن تقليد نموذج صناعي يقوم على (محاكاة) تتم بها (المشابهة) بين الاصل والتقليد - وإن العبرة - بمحاكاة للشكل العام للنموذج في مجموعة والذي نكل عليه السمات البارزة فيه دون تفاصيله الجزئية ، ومن ثم فلاه يتعين على المحكمة ان تورد فسي مدونات حكمها وصف النموذج الصحيح والنموذج المقلد ووجه الشبه بينهما . وإذا كانت المحكمة قد استندت في ثبوت تساوي التقليد على رأى الخبير المنتدب في الادعى من وجود تشابه بين النموذج دون ان يبين أوصاف كل منهما ولوجه التشابه بينهما واسباب

ما قضت به والأمنيد للدالة عليها وما يفيد اقتناعها بما انتهت إليه فإن حكمها يكون (قاصر ا) .

(طعن جنالى ١١٧٣ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٦/٣/٢٦)

(طعن جنالى ٢٥٢٦٤ / ٩٥ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٧)

٣- يكفى لتحقيق أركان جريمة (تقليد الرسم الصناعى) المنصوص عليه بمادة ٤٨ ق ١٣٢ / ١٩٤٩ والتي قصد بها حماية الرسوم والنماذج الصناعية ان يوجد (تشابه فى الرسوم والنموذج) من شأنه أن (يخدع) المتعاملين بالسلعة التى قلد رسمها أو نموذجها ، وذلك بصرف للنظر عما يكون قد ثبت فيها من (بيانات تجارية) نص عليه ق ٥٧ / ١٩٣٩ بإصدار العلامات للتجارية والتي عرفتها م ٢٦ من هذا القانون بأنها كل إيضاح يتطرق بعدد للبضائع أو مقدارها أو مقاسها وبالجبهة التى صنعت فيها وطريقة صنعها ، والعناصر الداخلة فى تركيبها واسم المنتج أو الصانع لها ووجود براءات اختراع وغيرها من حقوق الملكية الصناعية والاسم والشكل الذى تعرف به وأوجب م ٣٧ فيه أن تكون هذه البيانات (مطابقة للحقيقة) وذلك بقصد حماية جمهور المستهلكين من كل تضليل فى شأن حقيقة ما تعرض عليه من منتجات .

لما كان ذلك وكان محل تطبيق كل من القانونين (يختلف) عن الآخر ، ولكل منهما أحكام (متميزة) ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه بالبراءة الى (اختلاف) (البيانات التجارية) فى كل من الرسمين ، فإنه يكون قد تردى فى (خطأ قانونى آخر) (بالخلط) بين أحكام قانون الرسوم والبيانات

الصناعية ، وبين أحكام قانون العلامات والبيانات التجارية ، مع
أن المشرع أجاز هذه عن تلك ، بما يتعين نقض الحكم .
(طعن جنائي ٥٠ / ٢٢٤٤ ق جلسة ١٩٨١ / ١٢ / ٩)

٤- لا يشفع للمتهم بجريمتي (تقليد اختراع منحت عنه براءة)
، و (عرض منتجات مقلدة للبيع) المعاقب عليها بمادة ٤٨ ق
١٣٢ / ٤٩ الخاص ببراءات الاختراع أن يكون قد (سجل)
جهازه كنموذج صناعي - ذلك أن القائلون يحمي الاختراع
(بالبراءة) التي تحمي ملكيته وليس من شأن ذلك (التسجيل)
أن يغير من الحماية التي يقرها القانون لبراءة الاختراع .
(طعن جنائي ١١٩٠ / ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣ / ٢ / ١٨)

(٢) جنحة جريمة بيع المنتجات المقلدة أو عرضها للبيع أو

استيرادها أو حيازتها بقصد الاتجار مع العلم بذلك :-

ويشترط لقيامها ٣ شروط :-

١- بضائع مقلدة .

٢- أن يكون الغرض من الجريمة الربح المادي بالاتجار .

٣- صدور قرار بمنح البراءة عن المنتجات .

واركانها :- مادي : فعل النشاط الاجرامي (بيع أو عرض
للبيع أو استيراد أو حيازة سلعة مقلدة) .

معنوي : قصد جنائي عام (علم واردة للنشاط) بهدف
للربح المادي ، و (قصد جنائي خاص) هو (سوء النية من جانب
الجانبي) .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

- يشترط القاتلون في جريمة تصنيع أو بيع أو عرض للبيع نموذج مقلده أن يكون الصانع أو البائع أو المعارض أو المستورد أو الحائز (على علم أنها مقلدة) - وعلى الحكم لصحة الحكم بالادانة ببيان (توافر هذا العلم) لدى المتهم ودليلها والا كان حكمها (قاصر البيان)
(طعن ١٠٦٨ / ٤٦ في جلسة ٧٧/١/٣٠) (٤٨٧ / ٥٥ في جلسة ٨٥/٣/٤)

(٣) جنحة جريمة وضع بيانات بدون وجه حق تؤدي الى

الاعتقاد بالحصول على براءة الاختراع :-

وأركانها - مادي : فعل للنشاط الاجرامى بوضع لصق بيانات تؤدي الى الاعتقاد بالحصول على براءة الاختراع .
معنوي : (قصد جنائي عام) علم وإرادة) .

ومن أحكام النقض في جنحة وضع بيانات بغير وجه حق على النموذج :-

لثبات الحكم وضاع للطاعنين (بغير وجه حق) على النموذج الصناعي الذي حصل للمدعى بالحقوق المدنية على (تسجيله) (لائحة) تؤدي الى الاعتقاد بحصولهما على تسجيل هذا النموذج - وقضاؤه بمعاقبتهما بالفرامة اعمالا من م ٢٨ ق ٢٣٢ / ١٩٤٩ (لاخطأ) .

(طعن جنلي ١٠٠١٠ / ٦١ في جلسة ٢٠٠٠/١١/٦)

العقوبة على ارتكاب الجرائم الثلاث السابقة : (م ٣٢ من القانون)

عقوبة أصلية : هي غرامة لا تقل عن عشرون ألف جنية ولا تزيد عن مائة ألف جنية .

وفى حال العود : - (حبس وجوبى) مدة لا تزيد عن (سنتين) وغرامة لا تقل عن اربعين ألف جنية ولا تزيد عن مائتى ألف جنية .

الباب الثاني براءة نموذج المنفعة

استحدث المشرع نموذج براءة المنفعة لأول مرة في القانون الجديد
٢٠٠٢/٨٢ في المولد ٢٩ - ٣١ منه .

وتعد (ابتكارا فنيا) في المجال للصناعي وتستخدم في الاستعمال اليومي
الجاري وفائدتها في (مستوى أقل أهمية) من براءة الاختراع .

فهي براءات صغيرة أو متواضعة (Petits Patents)

والدافع إليها هو : تشجيع الخلق والابتكار للاستخدامات اليومية
واندخال التكنولوجيا المتقدمة فيها وتوفيرا للوقت والجهد .

وقد عرفتها م ١/٢٩ من القانون بأنها (كل إضافة تقنية جديدة في
بناء أو تكوين وسائل أو أدوات أو منتجات أو مستحضرات أو طرق
إنتاج مما يدخل في استخدام الاستعمال اليومي) .

ويلاحظ : انه يمكن (لنموذج المنفعة) اذا كان ذا أهمية أن
(يحول الى) (براءة لاختراع) اذا توافرت شروطه والعكس صحيح
(م ٢/٢٩ من القانون) ويعتد في هذه الحالة (بتاريخ الطلب
الاصلي) طبقا (م ٣٣/٢٩ من القانون) و (لمكتب البراءة) هذا
الحق من تلقاء نفسه اذا توافرت (شروطه) .

مدة الحماية •

هي (سبع سنوات) طبقا (م ٣٠ من القانون) : وتبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة الى مكتب البراءات مع ملاحظة أن هذه المدة غير قابلة للتجديد •

ويستد عن لطلب رسم مقرر عند تقديمه + رسم سنوى ابتداء من السنة الثانية حتى انتهاء مدة الحماية بما لايجاوز ألف جنية (م ٣١ من القانون) •

الباب الثالث

التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة

- استحدثت المشرع هذا النوع ضمن براءة الاختراع لأول مرة في القانون الجديد ٢٠٠٢/٨٢ في المولد ٤٥ - ٥٤ منه .
- وقد ادخل المشرع هذا النوع اعمالا (لاتفاقية التريس) التي وقعت عليها مصر والتي نصت عليها الاتفاقية فسي قسم رقم ٦ بشأن الرسومات الطبوغرافية للدوائر المتكاملة .
- وسوف نتناول فيما يلي تعريفها - ومسدة حمايتها - واجراءات تسجيلها وحقوق صاحب التصميم .

الفصل الأول

أولا : تعريفها : - هي كل منتج في هيئته النهائية أو الوسيطة يتضمن مكونات أحدهما على الأقل - بشرط أن يكون عنصرا نشطا مثبتة على قطعة عازله - وتشكل مع بعض الوصلات أو كلها (كيانا متكاملًا) بغية تحقيق وظيفة إلكترونية محددة (م ١/٤٥ من القانون) .

كما يقصد به كل ترتيب ثلاثي الأبعاد لدائرة متكاملة بغرض التصنيع (م ٢/٤٥ من القانون) .

الفصل الثانى

شروط اضافة الحماية على التصميم :-

شرط الجدة : بأن يكون التصميم (جديداً)
(م ١/٤٦ من القانون) .

ويقصد به أن يتسم (بالأصالة) بأن لم يكن معروفاً للكافة
من قبل أو معلوماً وشائعاً لدى المتخصصين فى المجال الصناعى
فيما يتعلق بالتصميم (م ٢/٤٦ من القانون) فهو ثمره جهد
فكرى مبذول من صاحبه ، وغير معروف بين أرباب امثاله فى
الفن الصناعى .

ويتمتع التصميم بالحماية كذلك اذا اقتصر الجديد فيه
على مجرد اتصال عناصر التصميم ببعضها ولو كانت المكونات
التي يتشكل منها التصميم معلومه لدى المتخصصين فى ذلك
المجال (م ٣/٤٦ من القانون) .

ويخرج من نطاق الحماية :-

المعلومات والنظم والطرق المشفرة التي يحتويها التصميم فالحماية
قاصرة فقط على التصميم للجديد ذاته أو فى اتصال عناصره
ببعضها دون ما سبق ذكره .

مدة حماية التصميم القانونية :-

هي (عشر سنوات) تبدأ من تاريخ تقديم طلب تسجيلها الى (مكتب البراءات) أو من تاريخ استغلال تجارى لدخل مصر أو خارجها (أيهما سبق) (م ٤٨ / ١ من القانون) .

فإذا اختلف في ثبات تاريخ بدء الحماية القانونية أو تحديدها بدقة في حال الاستغلال للتجارى للتصميم ، فان الحماية تنتهى بمرور (١٥ سنة) على تاريخ اعداد التصميم حتى ولو لم يكن التصميم محل استغلال تجارى - او لم يقدم صاحبها بتسجيله لدخل مصر (م ٤٨ / ٢ من القانون) .

اجراءات تسجيل التصميم (م ٤٩ من القانون) :-

طلب من (صاحب الشأن) يقدم الى (مكتب البراءات) يسند رسمه يحدد باللائحة التنفيذية ولايجاوز ألف جنيه .

مرفقا معه :-

١- صورة أو رسم لهذا التصميم + عينه من كل دائرة متكاملة كانت محل استغلال تجارى .

٢- توضيح الوظيفة الالكترونية للتصميم بالطلب

ويجوز استبعاد جزء من التصميم أو أكثر بشرط : أن تكون باقى الأجزاء كافية لبيان وتحديد التصميم (م ٤٩ / ٢ من القانون) .

ولم يشترط للقانون (رسم سنوى) مثلما فعل فى براءات الاختراع .

المدة المحددة لقبول الطلب :-

مرور (سنتين) من تاريخ أول استغلال تجارى للتصميم سواء داخل مصر أو خارجها (م ٢/٤٩ من القانون) .

حقوق صاحب التصميم :-

حق استغلال اختراعه والتصرف فيه بكافة أنواع التصرفات القانونية (م ٥٠ من القانون) .

فيحظر على (الغير) (بدون مرافقة كتابية) من صاحب التصميم ما يلى :-

١- نسخ كامل التصميم أو جزء منه محمى .

ويستثنى الجزء غير المحمى من التصميم (م ٥٠ من القانون)

٢- استيراد التصميم التخطيلى أو بيعه أو توزيعه بقصد للتجارة سواء تم ذلك على وجه الأفراد أو مندمج فى دائرة متكاملة لو كان أحد مكوناته معلنة .

الفصل الثالث

الاستثناءات على الحق الاستثنائي لصاحب التصميم (م ٥١ من القانون)

١- حسن نية القائم بالتصرف على التصميم المحمي قانونا بمطى قيام الغير باستيراد أو بيع أو نسخ التصميم للأغراض التجارية دون علمه بأنه لامل حماية قانونية .

٢- الاستخدام الشخصى أو للبحث العلمى مادامت لغرض غير للتجارة .

٣- الجهود (المستقلة) لا ابتكار تصميم سبق حمايته ولو كان مطابقا للتصميم الاصلى .

٤- استيراد التصميم محل الحماية حال تداوله بمصر أو بالخارج فطالما سمح صاحب التصميم بتداوله داخل مصر أو خارجها فليس له حق حرمان المجتمع من الافادة منها بطريق استيرادها من الخارج وتسمى هذه الحالة (باستفاذ حقوق صاحب الحق المحمي) . فتتقضى المسؤولية فى هذه الاحوال .

الفصل الرابع

الترخيص الاجبارى لاستغلال التصميم

نفس الحالات والشروط المقررة بالمواد ٢٣ ، ٢٤ من القانون بخصوص براءات الاختراع ونحيل اليها منعا للتكرار .

الفصل الخامس

المسؤولية الجنائية للاعتداء على التصميم المحمى (م ٥٣ من القانون)

جرم المشرع (حالتين) ولورد لهما (جزاءا موحدا) وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فيما يلى :-

١- نسخ تصميم يكمله - او جزء جديد منه ، ولاتهم الطريقة

وارتكاب ذلك - بدون ترخيص من صاحب التصميم .

٢- استيراد تصميم تخطيطى أو بيعه او توزيعه لأغراض التجارة ، ولاتهم الوسيلة .

وارتكاب ذلك - بدون موافقة صاحب التصميم .

للجزاء : غرامة لا تقل عن عشرين ألف - ولا تزيد عن مائة ألف .

وفي حالة العود : يحكم بالحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين + غرامة لا تقل عن اربعين ألف جنية ولا تزيد عن مائتي ألف جنية .

وهو نفس الجزاء المقرر على (جرائم الاعتداء على براءة الاختراع) .

الباب الرابع

المعلومات غير المفصح عنها

(المعلومات السرية)

استحدث المشرع هذا النوع من الحماية لتلك المعلومات لأول مرة فى قانون للتجارة الجديد رقم ١٧ / ١٩٩٩ فى م ٦٦ منه تحت مسمى (الاسرار التجارية) مؤسسا الاعتداء عليها على أساس (دعوى المنافسة غير المشروعة) تأسيسا على احكام المسئولية التقصيرية وم ١٦٣ مدنى وبهذا القانون فى المواد من ٥٥ - ٦١ اعمالا لما قرره (اتفاقية التريس) من الزام الدول الأعضاء بحماية هذه المعلومات فى القسم رقم ٧ منها تحت اسم " حماية المعلومات السرية " م ٣٩ منها .

الفصل الاول

تعريفها :

هي المعلومات التي تكون ثمره ونتاج جهود مضمونة وشاقة توصل اليها صاحبها ولتحفظ بسريتها بما يجعل لها قيمة تجارية ومثلها :
أى تصميم أو أسلوب أو طريقة - أو مجموعة معلومات فنية أو برنامج معين يتضمن معارف فنية لها قيمة تجارية فى ذاتها - ولا يمكن الحصول عليها الا عن طريق حائزها - ونقتصر فائدتها الاقتصادية على أصحابها فقط دون غيرهم أو تحقق لهم " ميزة تنافسية " فى مجال التجارة أو الصناعة .

ولا يشترط فيها أن تكون ذات درجة عالية من الفن الصناعى أو للتجارى أو تشتمل على ابداع أو ابتكار فى ذاتها - ولما يكفى ان تكون معلومات لها قيمة اقتصادية فى استخدامها المخصصة له - لكن ليس هناك ما يمنع توافر (الابتكار) فيها .

ويلاحظ : ان نطاق هذه المعلومات يتسع ليشمل معلومات يتمتع بتكليم براءة اختراع عنها وهى :

- ١- طرق تشخيص وعلاج الانسان والحيوان والنبات .
- ٢- الأفكار والمعلومات .

الفصل الثاني

شروطها حمايتها : (م ٥٥ من القانون) :-

١- سريتها بأن تكون معلومات غير معروفة أو متداولة لدى المشتغلين بالفن الصناعي ولاينال من سريتها توصل شركات أخرى الى مثل تلك المعلومات .

١- أن تستمد (قيمتها التجارية) من سريتها .

٢- قيام حائزها باتخاذ اجراءات فعالة الحفاظ عليها - كحفظها باجهزة الكمبيوتر مثلا او دخل المعامل .

وقد لورد المشرع تطبيق واحد لحماية نوع معين من المعلومات السرية فيما يتعلق بمجالى الصيدلية والزراعية فاشترط كونها متعلقة بمجال الصيدلية والزراعية ، وتقديم الجهات المختصة طلبا بتسويق المنتج من معلومات ، وان تكون هذه المعلومات ثمرة جهود كبيرة ، ولازمة لاجراء الاختبارات الواجبة للسماح بتسويق منتج كيمائى صيدلى او زراعى استخدم فيه كيان كيمائى (جديد) ، ويقصد بذلك الجدة ان يكون الكيان غير مسبق طرحه بالصورة التى قدم عليها فى اى زمان وفى اى مكان والا فقدت الحماية فاذا توافرت تلك الشروط نشأ عن ذلك التزامات على الجهة المختصة طالبة المعلومات الضرورية الجديدة بمنتج كيمائى صيدلى الاول : عدم افشاء المعلومات وهو (التزام ابدى) الثانى : منع استخدامها تجاريا استخداما غير منصف ، ومنه : من تاريخ تقديم المعلومات للمستوفية للشروط حتى اقرب اجلين وهما :- زوال صفة السرية عنها ، أو مرور مدة لقصاها (٥

منزلة (وهو (التزلم مؤقت) • ويراعى فى (الجده) (الجده المطلقة)
وتعنى عدم السبق اليها فى اى زمان او مكان تطبيقا (لاتفاقية للتريس) •
وقد تخلى المشرع المصرى عن (الجده التسمية) السابق اعمالها فى القانون
الملغى السابق برقم ١٩٤٩/١٣٢ كمعيار لاعمال للحماية على المنتجات
الكيمائية الصيدلية المستخدم فيها كيان كيمائى جديد واستبعد المشرع عبارة
(مادة) واستبدل بها عبارة (كيان) لتضييق المعنى وتحديده ولصعوبة
الحصول عليه ، ولاحمية لمعلومات سرية بيد حائز غير قانونى ، وان ذلك
يجد منده فى أن (النقش يبطل كل شئ) ، وان (الملوث لا يستفيد من
تلوثة) •

الفصل الثالث

مناطق حماية المعلومات السرية (م ٥٥ من القانون)

تضمن في (سريتها واستمرارها) أيضا كانت هذه المدة
بخلاف الحال في براءة الاختراع .

الفصل الرابع

أولا : حقوق صاحب المعلومات غير المفصح عنها (م ٦٠ من القانون) -

١- للتنازل عنها بعوض أو بدون عوض .

٢- منح للغير ترخيص باستعمالها واستغلالها بموجب عقد ترخيص
الاستغلال .

ثانيا : حقوق الحائز القانوني للمعلومات غير المفصح عنها :
(م ٧ / من القانون)

١- منع للغير من التعدي عليها بأي من الأفعال التي تتعارض مع
الممارسات التجارية المشروعة فان حدث اعتداء فان له حق اللجوء
الى القضاء .

الفصل الخامس

ممارسات تعد منافسة (غير مشروعة) : (م ٥٨ من القانون)

١- (رشوة) العاملين (بجهة حيازة المعلومات) بغرض الحصول عليها .

٢- (للتحريض) على (إفشاء المعلومات) من جانب (العاملين) اذا وصلت الى علمهم بحكم وظيفتهم .

٣- قيام أحد المتعاقبين في (عقود ترخيص استغلال سرية المعلومات) بإفشاء ما وصل الى علمه .

٤- الحصول على المعلومات من اماكن حفظها (بطرق غير مشروعة) .

٥- للحصول على المعلومات (بالطرق الاحتيالية) بانتحال شخصية القائم بالرقابة او للتفتيش على المشروع .

٦- استخدام الغير للمعلومات مع علمه انها متحصلة من أحد الأفعال المتعارضة مع المنافسة الشريفة .

٧- كشف سرية المعلومات أو حيازتها أو استخدامها من الغير نتيجة لأحد الأفعال التي تمثل تعارضا مع المنافسة المشروعة .

الفصل السادس

ملا يعد اعتداء على المعلومات (م ٥٩ من القانون) :-

- ١- الحصول عليها من (المصادر العامة المتاحة للجميع) والسجلات الحكومية المفتوحة والبحوث والدراسات والتقارير المنشورة .
- ٢- نتيجة بذل الجهد الذاتي والمستقلة بغرض استخراجها من خلال الفحص والاختبار والتحليل للسلعة المتداولة في السوق موضوع المعلومات السرية .
- ٣- الحصول عليها نتيجة جهود البحث العلمي والابتكار والاختراع والتطوير والتعديل والتحسين بجهود ذاتية (مستقلة) عن (صاحب المعلومات السرية) .
- ٤- حيازة المعلومات المعروفة والمتاحة واستعمالها أثناء تداولها بين المشتغلين بالنف للصناعي والتي تقع المعلومات في نطاقه .

الفصل السابع

المسئولية الجنائية على الاعتداء على تلك المعلومات (م ٦١ من القانون) :

يتمثل في (غرامة) :

لا تقل عن عشرة آلاف جنية ولا تزيد عن مائة ألف جنية

وفي حال العود : تكون العقوبة هي (الحبس للوجوبى) مدة سنتين

وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنية ولا تزيد عن مائة ألف جنية (.

القسم الثانى

الكتاب الثانى

العلامات التجارية وتقليدها - والبيانات التجارية

والمؤشرات الجغرافية .

والتصميمات والنماذج الصناعية .

دراسة وتقسيم

استحدث المشرع (لأول مرة) فى هذا القسم وفى هذا الكتاب باب لم يسبق للتطرق اليه قبل ذلك هو (المؤشرات الجغرافية) .

وسوف نقسم هذا الكتاب الى أربعة أبواب :-

نعرض فى الباب الأول (العلامة التجارية) مقسمة الى (أربع وعشرين فصلا)

ففى الفصل الأول : نبين الغرض منها والداعى اليها وأحكام النقض بخصوص ذلك .

وفى الفصل الثانى : نعرض لنطاق القانون من حيث الموضوع .

وفى الفصل الثالث : نبين أهمية التسجيل للعلامة التجارية - ونشير الى حكم هام لمحكمة النقض : بأن استخدام علامة تجارية لتمييز سلعة معينة لايمنع (الغير) من استخدامها ووضعها على سلعة أخرى بشروط هى : أن تكون (مختلفة عنها) حتى لا تتفقد شرطه (الجده) اللازم لمنح العلامة (الحماية القانونية) .

وفى الفصل الرابع : بيان بتعريف العلامة التجارية واشكالها وصورها وتسجلات بخصوص (العلامة الصوتية) و (استعمال الأسماء الشخصية) و (الألوان) فى تمييز العلامة التجارية .

واشتراط القانون استعمال (اللغة العربية) مقرونة - بجانب
العلامات الأجنبية عند استعمال (الأخيرة) كعلامة تجارية .

وفي الفصل الخامس : نعرض لشروط تسجيل العلامة
التجارية وسلطة الإدارة في فحص طلبات تسجيلها .

وفي الفصل السادس : نبين من يحق لهم تسجيل علامة تجارية
بمصر .

وفي الفصل السابع : نبين إجراءات طلب تسجيل العلامة
التجارية .

وفي الفصل الثامن : نعرض لشروط التمتع (بحق الأولوية) .

وفي الفصل التاسع : نعرض للنتائج المترتبة على توافر شروط
تسجيل العلامة .

وفي الفصل العاشر : نعرض لحالة النزاع بين شخصين على
تسجيل العلامة .

وفي الفصل الحادي عشر : نعرض (للتظلم) من قرار مصلحة
التسجيل برفض طلب تسجيل العلامة .

وفي الفصل الثاني عشر : نعرض لأثر نشر طلب
التسجيل

وفي الفصل الثالث عشر : نبين أحوال (الاعتراض) على طلب التسجيل والظعن على (قرار) قبول الاعتراض أو رفضه .

وفي الفصل الرابع عشر : نعرض لشهر العلامة التجارية .

وفي الفصل الخامس عشر : نبين مدة حماية العلامة التجارية - وانها قابلة للتجديد لمدة مماثلة - بما يعطيها صفة الدوام - بشروط - واثار - عدم تقديم طلب التجديد خلال السنة الأخيرة من مدة الحماية .

وفي الفصل السادس عشر : نبين أحوال شطب تسجيل العلامة واحكام النقص في هذا الصدد .

وفي الفصل السابع عشر : نبين الواقعة (المنشئة) (ملكية العلامة) ، وفوائد التسجيل واحكام النقص في هذا الصدد - والحقوق المترتبة على ملكية العلامة .

وفي الفصل الثامن عشر : نعرض (لعقد الترخيص الاختياري) باستعمال العلامة - واثاره - والالتزامات المترتبة على عاتق كل من المرخص والمرخص له .

ولماذا لم ينص المشرع على (الترخيص الاجباري) مثلما فعل في براءة الاختراع .

وفي الفصل التاسع عشر : نبين التصرف في العلامة لتجارية ولحواله .

وفي الفصل العشرون : نعرض لبيان إجراءات تسجيل وشهر
(نقل العلامة التجارية (أو رهنها) .

وفي الفصل الحادى والعشرين : نبين الحماية القانونية (للعلامة
ذات الشهرة) .

وفي الفصل الثانى والعشرون : نعرض (للحماية القانونية
للعلامة التجارية) .

ونبين انه (فى حالة عدم التسجيل) لا يمنح القانون من الحماية
موى الحماية المدنية ، بعكس (حال التسجيل) فتشمل الى جانب تلك
الحماية المدنية (الحماية الجنائية) .

وفي الفصل الثالث والعشرون : نعرض حالات تجريم
المشروع الاعتداء على العلامة والعقوبات المقررة قانونا لها .

وفي الفصل الرابع والعشرون والاخير من ذلك الباب : نبين
أحوال انقضاء العلامة التجارية .

فى الباب الثانى من الكتاب الثانى لقانون حماية حقوق
الملكية نعرض (للبيان التجارى) فى الفصل الأول : نبين تعريفه .

وفي الفصل الثانى : نعرض لما يشترط فى البيان التجارى واحكام
النقض فى هذا الصدد .

وفي الفصل الثالث : نبين المسؤولية الناجمة عن مخالفة شروط البيان التجاري والجرائم عن كل مخالفة بخصوصها والجزاء عليها واحكام النقص بخصوص ذلك .

في الباب الثالث من هذا الكتاب الثاني : نعرض (لنوع جديد) استحدثه المشرع بخصوص المنتجات وتمييزها هو (المؤشر الجغرافي)

في الفصل الأول : تعريف (للمؤشر الجغرافي) - وشروط اعضاء الحماية القانونية عليه .

وفي الفصل الثاني : نعرض حالات حظر استخدام المؤشر الجغرافي .

وفي الفصل الثالث : نعرض للمسؤولية عن مخالفة أحكام المؤشر الجغرافي والجرائم عن ارتكابها والعقوبة التي قررها القانون عن ذلك المخالفة .

في الباب الرابع من هذا الكتاب الثاني : نعرض (للتصميمات والنماذج الصناعية) (نقسمها الى خمسة عشر فصلا) :

في الفصل الأول : نعرض لتعريفها .

وفي الفصل الثاني : نعرض لشروط اعضاء الحماية القانونية على التصميم او النماذج (الجده - القابلية للاستخدام الصناعي - وجود اختلاف جوهري في التصميم او النماذج المراد تصميمه) - وانه اذا كان تصميم

(سابق) يلزم تخصيصه لنوع آخر من المنتجات غير السابق تسجيلها -
واحكام النقض بخصوص ذلك .

وفي الفصل الثالث : نعرض لاجراءات تسجيل التصميمات والنماذج
الصناعية وحالات عدم جواز تسجيل التصميم أو النموذج .

وفي الفصل الرابع : نعرض للتظلم من (قرار) رفض
التسجيل والطعن على قرار رفض (اللجنة الثلاثية) للطلب .

وفي الفصل الخامس : نعرض لتعديل طلب التسجيل .

وفي الفصل السادس : نعرض لتسجيل الطلب .

وفي الفصل السابع : نبين مدة الحماية القانونية المترتبة على
(التسجيل) .

وفي الفصل الثامن : نبين (الحماية المؤقتة) للتصميم .

وفي الفصل التاسع : نعرض لتجديد مدة الحماية .

وفي الفصل الحادي عشر : نعرض للنشر عن قرار
مصلحة التسجيل التجاري (بالتسجيل) .

وفي الفصل الثاني عشر : نعرض لآثار التسجيل والملكية .

وفي الفصل الثالث عشر : نعرض (للترخيص الاجبارى للتصميم)
ومن المختص به ؟ وشروط منحه ؟ وما يراعى فى تقدير مناسبة
للشروط ؟ وآثار منح الترخيص ؟

وفي الفصل الرابع عشر : نعرض للحماية للقانونية الناتجة عن
التسجيل وهما نوعين :

١-مدنية : مؤسسة على دعوى (للمنافسة غير المشروعة) .

٢-جنائية : وتتضمن الجرائم التى تقع اعتداء عليها والعقوبات عليها
والاجراءات التحفظية .

فى الفصل الخامس عشر . لذلك الباب الرابع من الكتاب الثانى :

نعرض (للإبداع الدولى) للتصميمات والنماذج للصناعية (معاهدة
لاهاى) وآثاره - ثم بيان (مدة للحماية الدولية) ؟

وفي الفصل السادس عشر : نعرض للأسماء التجارية .

وفي الفصل السابع عشر : نعرض للعنوان التجارى .

وفي الفصل الثامن عشر : نعرض لاسماء النومين .

وبهذا نتهى للكتاب الثانى من قانون حماية حقوق الملكية
الفكرية رقم ٨٢ / ٢٠٠٢ ميلادية .

الباب الاول

العلامة التجارية وتقليدها

مقدمه :

أدى انتشار (السلع والمنتجات) وتنوعها وتداولها بين الدول بفضل (المعدات والأجهزة الحديثة) التي اختصرت الوقت والجهد - الى انتشار (الجرائم والمشاكل) العديدة من (تقليد - واستعمال سلع مقلدة - ووضع علامات أصلية على سلع شبيهة - وانتشار المنافسة غير المشروعة وغيرها من المشاكل) الأمر الذى أدى تكثف الدول فى مؤتمرات واتفاقيات ومعاهدات لحماية حقوق مواطنيها من الاستغلال والمنافسة غير المشروعة

ويلاحظ أن حقوق الملكية الفكرية هى حقوق (معنوية) (مؤقتة) بعكس (الحقوق العينية) التى لها صفة (الدول) ، كما أنها (تسقط بعدم الاستعمال) خلال مدة معينة ، بعكس الحقوق العينية ، كما أنها (تخول حق الاستغلال والتصرف) ، بعكس (الحقوق العينية) التى تخول الى جانب هذين الحقين حق ثالث هو (الحق فى الاستعمال) .

ويلاحظ على هذه للحقوق المعنوية بالرغم من أنها أحد فروع القانون الخاص الا ان (للقضاء الادارى) يحكم معظم منازعاتها فيما يتعلق (بالرخصة أو لترخيص الاجبارى) وذلك لصدورها عن (جهة الادارة) وقد جعل المشرع (تسجيل) العلامة أو البراءة (شرطاً) لمباشرة حقوق (الاستغلال الاحتكارى) لصاحبها - ومنع غيره من الاستئثار بها نتيجة

الحماية القانونية التي تولدت عن (تسجيل ابتكاره) ويحق له بموجب ذلك مقاضاه من يعتدى على حقه سواء مدنيا أو إجرائيا أو جنائيا ، أما (عدم تسجيلها) فلا يخول صاحبها سوى (المعاملة المدنية) لمن يعتدى على حقه بخصوص العلامة ولكنه يخضع في ذلك لقانون آخر هو القانون للتجاري وسوف نستعرض في شرحنا للعلامة تلك الامور .

والله الموفق

(المؤلف)

العلامة التجارية

(م ٦٣ - ١١٨ من القانون)

الفصل الأول

الغرض منها والداعى اليها :-

عرف للتجار منذ قديم الازل (وسيلة) (للعلامات التجارية) وفطنوا الى اهميتها فى (تمييز) سلعهم ومنتجاتهم عن مثيلتها من السلع الأخرى - وتمكين المستهلك من (معرفتها أينما وجدت) بمجرد (مشاهدتها والنظر اليها) - لما لها من مميزات ومقدار جودتها ومعرفة مصدرها أو نوعها أو مرتبتها أو ضمانها أو طريقة تحضيرها أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات (م ٦٣ / ١ من القانون) ٠ فهى إذن (وسيلة جذب العملاء) (ورواج المنتجات) و(تحقيق الأرباح) ولكى يضمنوا (عدم تضليل الجمهور فى أمرها) - الأمر الذى دفع للتجار الى تحسين منتجاتهم وخفض تكاليف انتاجها - ليضمنوا ثقتها ورواجها على نظائرها ومثيلاتها فى (ميدان المنافسة) ، فأضحت بذلك (ذات قيمة مالية كبرى) ٠

ولايشترط فى العلامة التجارية (الابتكار) وإنما يكفى فيها ان تكون لم يسبق اليها احد فى اتخاذها ، وإن حمايتها (نسبية - محلية) فيجوز وضعها على بضاعة أخرى ليست من نفس النوع ، ويلاحظ أن استعمالها فى بلد ، لايمنع من استعمالها على بضاعة أخرى من نفس النوع فى بلد

آخر . كما ان الاعتداء عليها يقع تحت جريمة المنافسة غير المشروعة ، ويلزم حمايتها جنائيا (تسجيلها) فان لم تسجل فلا يكن لها من حماية سوى (الحماية المدنية بدعوى المنافسة غير المشروعة والتعويض عن الضرر الناجم عنها) .

ومن احكام النقض فى (الغرض) من (العلامة التجارية)

- (للغرض) من العلامة التجارية طبقا للقانون هو ان تكون (وسيلة) (لتمييز) المنتجات ، ويتحقق هذا الغرض (بالمغايرة) بين العلامات التى تستخدم فى تمييز سلعة معينة بحيث يتمتع اللبس بينهما ، ويقع جمهور المستهلكين فى الخلط أو التضليل ، من اجل ذلك وجب لتقدير ما اذا كانت للعلامة ذاتية خاصة (متميزة) عن غيرها بالنظر اليها فى مجموعها لا الى كل من العناصر التى يتركب منها ، فالعبرة ليست باحتواء العلامة على رموز أو صور مما تحتوية علامة أخرى ، ولما العبرة هى بالصورة العامة التى تتطبع فى الالذهن نتيجة لتركييب هذه الصور او الرموز مع بعضها ، وللشكل الذى تبرز فيه فى علامة أو اخرى ، بصرف النظر عن العناصر التى تتركب منها ، وعما اذا كانت للوحدة منها تشترك فى جزء او اكثر مما تحتويه .

(طعن ٤٣٠ / ٢٥ قى جلسة ١٠ / ٢٨ / ١٩٦٠)

الفصل الثانى

نطاق القانون من حيث الموضوع

لم يجعل القانون من اتخاذ (العلامة التجارية) (التزام) على (التاجر) ، وإنما جعل ذلك جوازى واختيارى له ، فالتاجر مطلق الحرية فى (تسجيل) العلامة التجارية أو عدم تسجيلها - إلا أن (المشرع) جعل اتخاذها (إجباريا) كما فى (منتجات الصابون) وذلك (لتنظيم المناهضة بين المنتجين) .

الفصل الثالث

أهمية تسجيل العلامة التجارية

وقد جعل القانون (للتسجيل) أهمية كبرى للآتى :-

- ١- انه جعل (التسجيل) (قرينه) على سبق استعمال للتاجر الذى (سجلها) (باسمه)
- ٢- (وقرينة بسيطة) على (ملكيته لها) .
- ٣- واعطى (للتسجيل) ميزه (الحماية للجائنية) بمجازاة من يعتدى عليها والا لم يحز له سوى رفع دعوى مندية بالمناصفة غير للمشروعة يطبق بشأنها (القانون التجارى م ٦٦ منه) .
- ٤- ترتيب (حقوق) لصاحبها هى : حق الاستغلال الاحتكارى (خلال مدة الحماية) (قابلة للتجديد لمدد مماثلة) بما يعطى له صفة الحلول والأبدية - كما أن له حق منع غيره من استغلالها - وله حق التصرف فيها .

ومن أحكام النقص فى بيان أن (استخدام علامة تجارية) (لتمييز) سلعة معينة - لا يمنع (الغير) من استخدامها ووضعها على سلعة أخرى بشرط : أن تكون مختلفة عنها وليست مماثلة لها - ولا تفقد بذلك (شرط الجدد) المطلوب لمنح العلامة التجارية (الحماية القانونية) ما يلى :-

- استخدام (علامة تجارية) (لتمييز) منتجات معينة ، لا يمنع (الغير) من استخدام نفس العلامة (لتمييز) منتجات

أخرى مختلفة عنها اختلافاً يمتنع معه (الخلط بينهما) - وتقدير قيام
التشابه أو الاختلاف بين المنتجات وبعضها - هو مما تستقل به محكمة
الموضوع .

(طعن ٤٣٥ / ٣٤ في جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٦)

الفصل الرابع

تعريف العلامة التجارية (م ٦٣ من القانون)

هى : كل إشارة أو دلالة يضعها التاجر أو الصانع على منتجاته التى يقوم ببيعها أو صنعها (لتمييزها) عن غيرها من السلع المماثلة • بهدف جذب العملاء لمنتجاتهم التى يتعرفون عليها من خلال (العلامة) لما تمتاز به من جودة ورخص فى تكلفتها فيطمئنون إليها ويفضلونها عن غيرها من السلع المماثلة مما يؤدى الى رواجها ، وهى وسيلة منافسة مشروعة بين المنتجين وتمكن من مراقبة بيع السلعة التى تحملها بالشروط والأسعار المحدد لها وهى تشير الى مصدر الانتاج أو للبيع أو تلبية الخدمة •

أشكال وصور العلامة التجارية (م ٦٣ من القانون) :-

بإحدى ذى بدء يجب ان تكون العلامة التجارية (محسوسة وملموسة) تسمى بالبصر و (بالعين المجردة بمجرد مشاهدتها) (م ٦٣ / ٢ من القانون) فلم يعترف المشرع المصرى - كما فعلت بعض التشريعات كالولايات المتحدة الأمريكية (بعلامات الصوت أو الرائحة) ولتى تترك بحواس أخرى غير البصر ما لم تكن مصحوبة برسم يوضحها ، وهى أمر (جولزى) لمن يريد - وقد نصت على ذلك (اتفاقية التريس) فى (م ١/١٥ منها) •

وسبب عدم نص المشرع المصرى عليها هو : -

ما تتطلبه تلك العلامات من إجراءات ومعدات وأجهزة وخبراء مما يتعذر توافره ، الى جانب ندرتها فى الحياة العلمية ، وقد وردت أشكال العلامات

التجارية في قانون الملكية الفكرية (على سبيل المثال) وليس على سبيل
الحصر ودليل ذلك عبارة (وتشمل على وجه الخصوص) (بالسطر الثاني
من م ٦٣ من القانون) .

فيما يلي أشكال وصور العلامات التجارية :-
الاسماء المتخذة شكلا مميزا والامضاءات :-

يجوز أن تكون (العلامات التجارية) متخذة من (اسم التاجر أو
الصانع) . بشرط أن يتخذ هذا الاسم (شكلا مميزا) .
(طعن ٢٥/١٢٠ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/١٠)

كان يكتب في شكل دائري ، أو مربع ، أو يكتب بالخط الكوفي أو
الفارسي لك لأن القانون (لا يحمي الا الشكل الذي يتخذ الاسم) وليس الاسم
ذاته (محكمة مصر الابتدائية جلسة ١٩٥٣/٦/١٨) (مجلة التشريع
والقضاء لسنة السادسة) وقالت محكمة النقض في (الطعن ٦٧/١٠٠ ق
جلسة ١٩٩٧/١٢/١١) :-

(الاسم التجاري) هي تسمية (يبتكرها) صاحب المنشأة التجارية
ويطلقها عليها (لتمييزها) عن غيرها ، أما (الاسم التجاري) : فهو الذي
يستمد من (الاسم المدني لمالك المنشأة) الذي ألزمه المشرع بمقتضى
المادتين الأولى والثانية (ق ١٩٥١/٥٥) بشأن الأسماء التجارية ، أن يتخذ
من (اسمه الشخصي) عنصر اساميا في تكوين (اسمه التجاري) ويدخل
في ذلك (اللقب) دون أن يؤدي ذلك الى (التضليل) أو (يمس المصالح
العام) وذلك (لتمييز) (محله لتجاري) عن (نظائره) .

وقد ثار تساؤل هل يجوز استعمال (الأسماء الشخصية)
(كاحمد وعلى) علامة تجارية ؟

والجواب : لايجوز (لتشابه الأسماء) (طعن ٢٥ / ١٢٠ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٥٩) ، ولكن يجوز استخدام اسم أحد المشاهير القدامى فى العصور الوسطى أو العصور القديمة كعلامة تجارية ، لما استخدام اسم أحد المشاهير الحاليين المعاصرين فيلزم (موافقته) .

ومن أحكام النقض : " جواز استخدام (صورة) (كليبواترا) وتسجيلها كعلامة تجارية لتمييز المنتجات باعتبارها (صورة تاريخية) ، (محكمة القاهرة للتجارية المختلطة جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٢٠) (مشار اليه بمرجع الترخيص باستعمال العلامة د / حمام الصغير بهامش ص ٢١ منه)

ومثال (للأسماء) المتخذة علامة تجارية (بيجو - فيات - اوبل -
(لتمييز السيارات) سنجر (لماكنات الخياطة) ، شبرلوشى (للعطور)
بشبيشى (للحلويات والعلف) ، شيراتون (لتمييز بعض الفنادق) .
ويجوز استعمال اسم (للغير) كعلامة بشرط : موافقته والحصول
على إذن كتابى بذلك منه أو من ورثته فى حال وفاته .

ويجوز للتاجر استعمال (امضائه) (كعلامة تجارية) على بضائعه
بشرط : أن يتخذ شكلا مميزا ، وليس مجرد كتابة عادية للاسم .

وقد تتكون العلامة من كلمة ، أو تسميه مبتكرة مثل صالون نابلسى ،
ومشروب كوكاكولا ، وثلاجة جولدى ، وكيريت الهلب ويشترط فى الكلمة
أن تكون (مبتكرة) وتسميه (مميزة) تغنى عن شكل خاص لكتابتها
لان مجرد الطرافقة فى التسمية كاف لأن يصبح الاسم (علامة تجارية)
(طعن ٢٥ / ١٢٠ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٥٩) . أما (الاسم

للشخصى المجرى او الاسم العادى)لايصلح علامة مميزة (للتشابه الاسماء)
(اللطن السابق) .

١- الحروف والارقام :-

يمكن أن تكون للعلامة التجارية من (حروف) سواء كانت هى الحروف
الاولى من اسم للتاجر (وكمثال فيات) ، أو حروف أخرى مثل سجاير
،L.M

وقد تكون مركبة من (حروف وارقام) مثل كسريم حلقة خمس
خمسات ، او كولونيا ثلاث خمسات .

وتعتبر للعلامة فى هذه الحالة (متميزة بطبيعتها) فلا يلزم ان تتخذ
شكلا خاصا مميزا (١)

٢- الرسوم والصور والنقوش :-

يجوز للتاجر اتخاذ علامته من الرسوم او للصور او للنقوش
(كفزال) أو (أسد) أو (هرم) .

(١) الأموال للتجارية د / لكرم الخولى ققرة ٢١٥

ويجوز للتاجر اتخاذ صورته الشخصية كعلامة (لتمييز) منتجاته ، كما
له ان يتخذ صورة أحد المشاهير قديما ، أو حديثا كعلامة تجارية بشرط
(موافقته أو موافقة ورثته حال وفاته) • ومن أحكام النقص في هذا الصدد
:- (جواز اتخاذ صورة كليبواترا وتسجيلها كعلامة تجارية لتمييز المنتجات
باعتبارها صورة تاريخية) (محكمة القاهرة للتجارية المختلطة جلسة
١٩٢٠/٤/١٩) (مشار اليه بكتاب الترخيص باستعمال العلامة د/ حسام
الصغير هامش ص ٢١ منه) •

٣- الغلافات :-

قد يستخدم (غلاف) (لتعبئة) المنتجات وقنينات العطور وصناديق
الحلوى وكمثال : زجاجات الكوكاكولا (محكمة القضاء الادارى جلسة
١٩٦٠/٧/١٩ المجموعة الرسمية السنة ٦٠ ص ٨٧١) • ودخول اغلفه
العبوات ذات الالوان الخاصة في عداد العلامات التجارية شرطه ان يكون
شكلها متميزا ومبتكرا (طعن ٢٧٦٢ / ٦٤ ق جلسة ٢٣/٤/٢٠٠٢)
٤- الدمغات والاختام والتصاوير والنقوش البارزة :-

وهي تعنى طرق وضع العلامات على المنتجات وليس العلامات فى
ذاتها ، فالعلامة توضع على المنتج بطريق الدمغ أو النقش أو الختم أو
لصق بطاقات عليها • ويقصد بالدمغات العلامة المحفورة وبالاختام
العلامات التى توضع على غلافات التعبئة من صناديق أو زجاجات
وبالنقوش البارزة للكلمات والرسوم البارزة •
٤- شكل أو لون السلعة :-

ثار تساؤل هل تصلح (الالوان) بذاتها لتمييز المنتجات ؟

ج - اجابت محكمة الاستئناف المختلط على ذلك بجملة ديسمبر سنة ١٩٢٨ - ان الألوان لاتصلح بذاتها (لتمييز) المنتجات الا اذا كانت (متجانسة) ، وتكون فى مجموعها (طابعا خاص ومتميزا) .
ومثالها : الشريطين الحمر بينهما شريط ابيض فى معجون الاسنان
Signal 2 وقد قضت محكمة الاستئناف المختلط بجملة ١٦/٢/١٩٢١
(الرسم المكون من ٣ خطوط زاهية مطبوعة على ورق السجائر يمكن ان يكون علامة قابلة للتسجيل بشرط أن يكون (للتلوين) ذو صفة مميزة ملفته للنظر) .

ومن احكام النقض :

الاشارات التى تستخدم كعلامة تجارية طبقا م ١ ق ٥٧ / ١٩٣٧ الملمسى
عدم ورودها على سبيل الحصر مؤدى ذلك : دخول اغلفه العبوات ذات
الألوان الخاصة فى عدلاها شريطة : ان يكون شكلها متميزا ومبتكرا .
(طعن تجارى ٢٧٦٢ / ٦٤ ق جملة ٢٣ / ٤ / ٢٠٠٢) .
ضرورة استخدام (اللغة العربية) بالنسبة (للعلامات الاجنبية) :-

نصت م ٣ ، ٤ ق ١١٥ / ١٩٥٨ بضرورة استخدام (اللغة العربية) ولكد على ذلك (م ٦٤ من قانون حماية الملكية الفكرية)
باستعمالها فى اللافقات ووجهة المحل التجارى الذى يستعمل العلامة .
ويلاحظ ان ذلك لايمنعه من كتابة العلامة (باللغة الاجنبية)
بشرط ان يوضع بجوارها (ترجمتها باللغة العربية) .
لتساع مجال استخدام العلامة التجارية :-

العلامة التجارية ليست فاصرة فقط على المنتجات التجارية والصناعية وإنما يمتد نطاقها لشمول المنتجات الزراعية والطبيعية (م ٦٣ من القانون) ويعد نص (م ٦٣ من القانون) تطبيقاً للمادة الأولى فقرة ٣ من (اتفاقية باريس الدولية) .

س) هل يعتبر (الاسم التجاري) (علامة مميزة) للمنتجات ؟

جاء نص (م ٦٣ من القانون) عابراً لم يقصد المشرع من الإشارة إلى الاسم استخدامه (لتمييز المنتجات) ، لأنه يستخدم لتمييز المنشآت التجارية أو الصناعية) .

الآن قد يلاحظ : أن تكون (العلامة التجارية) هي (اسم المحل التجاري أو المصنع) - إذا اتخذها صاحبه (كعلامة) لتمييز سلعة ، فيقوم (الاسم التجاري) في هذه الحالة مقام (العلامة التجارية) ، إلى جانب وظيفته الأساسية (لتمييز المنشأة) .

ويلاحظ في هذا الصدد : أن (الاسم التجاري) ضروري لكل (منشأة) ، (بخلاف) (العلامة التجارية) فهي (جوزية لاختيارية) للتاجر له حق تسجيل أو لايقوم بتسجيلها أو يتخذها علامة مميزة لسلعة من عدمه فالغرض منها (تحقيق المنافسة بين التجار) .

س) هل يجوز استعمال العلامة الصوتية كعلامة تجارية ؟

نص م ٦٣ / ١ من القانون يدل على أن القانون المصري لم يشترط سوى (إدراك العلامة بمجرد مشاهدتها) فيخرج من ذلك ما لا يدرك بالبصر كالسمع أو اللمس وخلافه - وإن كانت بعض التشريعات كالولايات المتحدة الأمريكية تجيزه .

ويلاحظ : أن م ١/١٥ من (اتفاقية التريس) جعلت ذلك (أمرا
جوازيًا) لمن يشاء من الدول الأعضاء في المنظمة .

الفصل الخامس

شروط العلامة التجارية : (م ٦٧ من القانون)

لايكتفى اتخاذ للعلامة التجارية (شكلا معينا) كى تتمتع
(بالحماية للقانونية) ، بل يجب ان تكون :-

١- ذات صفة مميزة

٢- وان تكون جديدة لم يسبق استعمالها

٣- وان تكون مشروعة غير مخالفة للنظام العام والآداب الى
جانب شرطان آخران اساسيان هما :-

أ - وألا تتضمن ما من شأنه تضليل الجمهور .

ب- وان تكون مكتوبة (باللغة العربية) .

وسوف نتناول ذلك بالتفصيل ÷

أولا : الصفة المميزة : فلكى تكون للعلامة قابلية للتسجيل
وجدية بالحماية القانونية يلزم أن تكون (اصبيلة فى ذاتها) فلا تعد
علامة تجارية ، للعلامة المجردة من أى ميزة والمؤلفة من أشكال شائعة
معروفة كرأس (بقرة) لتمييز لحوم محفوظة .

أو تلك التى توصف باوصاف حميدة (كالممتازة) للألثة الكاتبة أو تلك
التي تدل على المصدر (كالبن البرازيلي) أو الجين الهولندى) .

وبالنسبة للشارات العادية فلا تصح علامة بذاتها الا اذا اتخذت (شكلا
مميزا) كان تكتب التسمية (بحروف خاصة) او فى (وضع هندسى
خاص) كدائرة أو مربع (استئناف مختلط جلسة ١١/٣/ ١٩٣٦) .

ومن أحكام النقض فى هذا الصدد :-

أ- ليس الفاصل في التمييز بين علامتين هو احتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تتطوى عليه العلامة الأخرى ، وإنما العبرة : -
(بالصور العامة) التي تتطبع في الذهن لتركيب هذه الصور أو الرموز أو الشكل الذي تبرز به في علامة أخرى ، بصرف النظر عن العناصر المركبة فيهما ، وعن إذا كانت للوحدة فيها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى (طعن ٦٦١١ / ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

ب- تحقق تقليد العلامة التجارية لا يلزم فيه (التطابق) بين العلامتين ، بل يكفي وجود (تشابه) بينهما من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وإحداث اللبس والخطط بين المنتجات .

(طعن ٢٢٧٤ / ٥٥ جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢)

(ج) تقرير ما إذا كان (للعلامة التجارية) (ذاتية خاصة متميزة) عن غيرها ، وجنب هو (بالنظر إليها في مجموعها) - لا إلى كل من العناصر التي تتركب منها - وما إذا كانت للوحدة منها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه علامة أخرى) .

(طعن ٢٥ / ٤٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٨)

ثانيا : جده العلامة :

ويقصد بها : عدم سبق استعمال العلامة من منتج أو تاجر آخر على سلع (متماثلة) ، وإن كان يجوز استعمالها ووضعها على سلع أخرى مختلفة ليست من نوعها أو صنفها لتمييزها ولاتفقد في هذه الحالة الأخيرة (شرط الجودة)

(طعن ٢٤٢ / ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥)

(طعن ٤٣٥ / ٣٤ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٦)

ويلاحظ في هذا الصدد مايلي :

أ - العلامة التجارية تتمتع بالحماية داخل الاقليم جميعه ، فاذا استعملت في جزء من الاقليم فقدت العلامة شرط (الجده) ، واذا استعملت العلامة بالخارج وأريد استعمالها في مصر فانها تفقد شرط (الجده) اذا كانت (مسجلة بمصر) ، لو كانت مملوكة لأحد رعايا الاتحاد السدولى لحماية الملكية الصناعية ، وكانت (ذات شهرة عالمية) طبقا للمادة السادسة والسادسة مكرر من (اتفاقية باريس) .

ب- لا تفقد العلامة شرط (الجده) اذا سبق استعمالها وتركها صاحبها بدون استعمال مدة طويلة ، أو لم يتم بتجديد تسجيلها .

الحماية المؤقتة للعلامة :-

قرر المشرع في م ٧٢ من القانون (حماية مؤقتة) للعلامة الموضوعه على (منتجات معروضة في المعارض الوطنية أو الدولية طوال مدة استمرار المعرض ولو لم تكن (مسجلة) .
ولكن لايمتد اليها مدة الحماية المنصوص عليها
بمادة ٧٥ من القانون (وهي ستة شهور) .

ثالثا : أن تكون العلامة مشروعة :

بمعنى ألا تكون مخالفة للنظام العام أو الاداب - والا تكون مخالفة لنص قانون أمر (كالصور الخبيثة)
واوردت (م ٦٧ من القانون) ثمان حالات للعلامة لايجوز تسجيلها هي :-

- ١- للعلامات الخالية من أى صفة مميزة أو المكونة من علامات وبيانات ليست منها سوى التسمية فقط .
- ٢- العلامات المخلة بالنظام العام والآداب .
- ٣- للشعارات العامة والإعلام سواء الخاصة بالدولة أو بالدول الأعضاء فى المنظمات الدولية ، وإى تقليد لها .
- ٤- العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية .
- ٥- رموز الصليب الأحمر والهلال الأحمر .
- ٦- صور الغير أو شعاراته (بدون موافقته) .
- ٧- للبيانات الخاصة (بدرجات الشرف) التى لا يثبت طالب التسجيل حصوله عليها .
- ٨- للعلامات والمؤشرات الجغرافية التى يكون من شأنها تضليل الجمهور وإحداث لبس لديه ، ولتى تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات من السلع أو الخدمات ، وكذلك العلامات التى تحتوى على بيان اسم تجارى وهمى مقلدة أو مزورة .

سلطة الإدارة فى فحص طلبات تسجيل العلامة :

- تفحص (إدارة العلامات التجارية) طلبات تسجيل العلامة من حيث توفر الشروط الشكلية .
- ولصاحب الشأن الاعتراض على الطلب إذا رأى فيه اعتداء على حقوق الأولوية له ويكون ذلك (بعد) (شهر طلب التسجيل) .

الفصل السادس

من يحق لهم (تسجيل) علامة تجارية فى جمهورية

مصر العربية ؟

(م ٦٦ من القانون)

نصت (اتفاقية باريس) فى (م ٢/٦ منها) على عدم جواز رفض طلب تسجيل علامة مودعة من احدى رعاية الدولة الأعضاء فى المنظمة بحجة عدم تسجيلها أو تجديدهما فى (دولة المنشأ) .
وسوى للقانون المصرى فى (م ٦٦ منه) بين المصريين والاجانب المنتمين للدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو التى تعامل مصر بالمثل فى تسجيل العلامة فأجاز :-

١- لكل شخص طبيعى أو اعتبارى - مصرى أو اجنبى أن يتخذ مركز نشاط حقيقى وفعال له فى احدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، أو التى تعامل مصر (معاملة للمثل) . فسوت بين المصريين والاجانب بخصوص تسجيل العلامة من حيث الحقوق والالتزامات -
تطبيقا لما جاء (باتفاقية التريس) فى م ١/٣ منها ، ويتستثنى من ذلك ما يلى :-

أ- اتفاقيات للمساعدة القضائية أو اتفاقيات تنفيذ القوانين ذات الصبغة العامة

ب- المزيا الناشئة عن الاتفاقيات الدولية في شأن حماية حقوق الملكية الفكرية التي أصبحت سارية المفعول (قبل) اتفاقية منظمة التجارة العالمية (اى قبل عام ١٩٩٥) (احتراماً للاتفاقيات والمعاهدات المبرمة) .

٢- الأشخاص الذين يزولون أعمال مراقبة المنتجات أو فحصها فيما يختص بمصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو صفاتها أو حقيقتها . على انه يلاحظ : انه لايجوز التصرف في علامات المراقبة الا (بترخيص) من (الوزير المختص) (م ٧٠ من القانون) .

الفصل السابع

اجراءات تقديم طلب تسجيل العلامة

(م ٧٣ من القانون والمواد من ٧١ - ٧٣ من اللائحه

طلب من (ذوى الشأن) أو (وكيله) بموجب (توكيل رسمى) يقدم الى
(الادارة العامة للعلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية)
بمصلحة السجل التجارى - وذلك على استمارة مطبوعة معدة لذلك
مبين بها اسم الطالب وجنسيته وعنوانه - وإذا كان مقدم بواسطة
وكيل (أرفق سند وكالته) - ويبين به المنتجات المطلوب تسجيلها وعنوان
المحل للتجارى المراد استخدام العلامة فى (تمييز) منتجاته -
ويسدد رسم الطلب -

ويرفق معه للمستندات الآتية :-

- ١- أربع صور (للرسم التصويرى للعلامة) بشرط أن تكون كل
منها مطابقة لرسم العلامة الواردة باستمارة طلب التسجيل .
- ٢- العلامة المطلوب تسجيلها .
- ٣- مستند ايداع الطلب طلبا فى لدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة
العالمية أو التى تعامل مصر (معاملة المثل) إذا رغب فى الاستفادة
(بحق الاولوية) .
- ٤- للمستند الصادر (بالحماية المؤقتة) للعلامة أن وجد .

ويلاحظ على ما سبق الاتى :-

- ١- المستندات المقدمة (بلغة أجنبية) يجب ان ترفق معها (ترجمتها باللغة العربية) (م ٧٢ من اللائحة)
- ٢- ضرورة استيفاء المستندات السابق ذكرها خلال (٦ شهور) من تاريخ تقديم طلب التسجيل والجزاء على مخالفة ذلك : اعتبار الطلب (كان لم يكن) (م ٧٣ من اللائحة) .
- ٣- العلامات المتشابهة ومملوكة لشخص واحد تعد (علامات مرتبطة) (م ٧٩ من اللائحة) .

لما طلبات تسجيل العلامات المخصصة للدلالة على اجراء المراقبة فيرفق معها المستندات الاتية :-

- ١- أربع صور للعلامة - على أن تكون كل صورة منها مطابقة لرسم العلامة .
- ٢- صورتان طبق الأصل من نظام الجمعية أو الهيئة طالبة التسجيل مع التعديلات التي أدخلت عليه .
- ٣- صورتان طبق الأصل من نظام الجمعية أو الهيئة طالبة التسجيل فى مراقبة المنتجات أو فحصها ، اما العلامات التجارية الجماعية فيقدم طلب التسجيل بواسطة (ممثل الكيان القانونى) الذى ينتمى اليه مجموعة الأشخاص أصحاب المنتجات التى تميزها العلامة حتى ولو كان هذا الكيان لايمتلك منشأة تجارية او صناعية .

الفصل الثامن

حق الأولوية :- (م ٧٥ / ٢ من القانون)

يتمتع الطلب المقدم لتسجيل العلامة (بحق الأولوية) إذا توافرت الشروط الآتية : - أن يكون الطلب السابق قد تم تقديمه في إحدى الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل مصر (معاملة المثل) في شأن (حق الأولوية)

١- أن يكون الطلب السابق هو (أول) طلب قدم لتسجيل العلامات عن ذات المنتجات موضوع الطلب المقدم في مصر .

٢- تحديد تاريخ ايداع الطلب الاول فيه .

٣- تقديم طلب (حق الأولوية) خلال (٦ شهور) من تاريخ ايداع الطلب (الاول) والا كان الجزاء هو (سقوط الحق في الأولوية) .

وإذا توافرت هذه الشروط يعتد في تحديد الأولوية (بتاريخ تقديم .

الاول) . في البلد الاجنبى (م ٧٥ / ٢ من القانون) .

الفصل التاسع

النتائج المترتبة على توافر الشروط القانونية

في مقدم طلب تسجيل العلامة

هى : (قبول) الطلب (بتسجيل العلامة) - فإذا لم يكن

مستوفيا للشروط - فلإدارة حق (رفض طلب التسجيل) .

الفصل العاشر

حالة النزاع بين شخصين على تسجيل العلامة

(م ٧٦ من القانون)

توقف الادارة العامة للعلامات التجارية لاجراءات التسجيل للآتى :-

- أ- لما تقديم تنازل من احدهما للآخر .
 - ب- او تقديم حكم نهائى يثبت احقية فى التسجيل .
- وبهذا قضت محكمة النقض فى الطعن (٢٢/٢٤٢ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٥) .

تعديل العلامة التجارية (م ٧٧ من القانون)

لمصلحة التسجيل التجارى - بقرار مسبب - تكليف طالب التسجيل باجراء تعديل فى العلامة المطلوب تسجيلها - لايضاح معالمها منعاً من التباسها بعلامة اخرى سبق تسجيلها . وذلك عن طريق اخطار صاحب العلامة المطلوب تسجيلها بذلك للقرار بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ٣٠ يوم من تاريخ صدوره فاذا لم يتم التعديل خلال ٦ شهور من تاريخ الاخطار فاللمصلحة حق رفض طلب التسجيل .

الفصل الحادى عشر

التظلم من قرار مصلحة التسجيل التجارى

(برفض طلب التسجيل)

يحوز للتظلم من قرار الرفض خلال (٣٠ يوم) من تاريخ اخطار صاحب الشأن بقرار الرفض - فاذا ايدت (لجنة التظلمات) قرار الرفض لتشابه العلامة مع علامة أخرى سبق تسجيلها عن نفس المنتج ، فلا يجوز تسجيل تلك العلامة الا (بحكم قضائى نهائى) (م ٧٩ من القانون) .

الفصل الثاني عشر

نشر طلب التسجيل - وأثره : (م ٨٣ من القانون)

بعد (قبول) طلب التسجيل للعلامة ، تقوم (بشره)
فى (جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج
الصناعية) (م ٨٣ من القانون ، ويبدأ أثر التسجيل من :-

١- تقرير حماية القانون لصاحبها من تاريخ تقديم الطلب (م ٨٣ من
القانون) .

٢- لملك العلامة المسجلة حق استخراج (شهادة بيلتات
بالعلامة التجارية) المنشورة بجريدة العلامات التجارية .

الفصل الثالث عشر

الاعتراض على طلب التسجيل

- لكل ذي شأن الاعتراض على تسجيل العلامة مبین بالاعتراض الأسباب التي يستند اليها خلال (٦٠ يوم) من تاريخ النشر وتقوم مصلحة التسجيل باخطار طالب التسجيل بصورة من الاعتراض خلال (٣٠ يوم) من تاريخ ورود الأخطار (م ٣/٨٠ من القانون) ويقوم طالب التسجيل بعمل (رد كتابي مسبب) على ذلك الاعتراض وذلك خلال (٣٠ يوم) من تاريخ تسلمه لخطر الاعتراض .
- فإذا لم يتم إرسال الرد في الميعاد سالف الذكر اعتبر طالب التسجيل (متنازلاً عن طلبه) (م ٤/ ٨٠ من القانون) .
- ويلاحظ أنه عند نظر الاعتراض يجب على المصلحة سماع أقوال الطرفين وتصدر (قراراً مسبباً) بالقبول أو الرفض لتسجيل العلامة .
- الطعن على قرار قبول الاعتراض أو رفضه
- يكون امام (محكمة القضاء الإداري) خلال (٦٠ يوم) من تاريخ صدور القرار بالقبول أو الرفض .

الفصل الرابع عشر

شهر العلامة

- ١- إذا انتهت مواعيد الاعتراض على طلب تسجيل العلامة دون اعتراض .
- ٢- لو صدر قرار إداري من مصلحة التسجيل برفض الاعتراض .
- ٣- لو صدر حكم نهائي برفض الطعن في قرار المصلحة .
تقوم المصلحة بإجراء ات (التسجيل في سجل العلامة التجارية) .
وينشر قرار التسجيل للعلامة في (جريدة العلامات التجارية والتصميمات) ويعطى مالك العلامة (شهادة بيانات) .
ويلاحظ انه يجوز تعديل العلامة (بالاضافة او الحذف) في أى وقت
(م ٨٥ من القانون) .

الفصل الخامس عشر

(مدة حماية العلامة التجارية وتجديد التسجيل)

(م ٩٠ من القانون)

هى (عشر سنوات) من (تاريخ تقديم طلب تسجيل العلامة) قابلة للتجديد لمدد مماثلة ممكن ان تستمر الى ما لانهاية بالشروط المقررة .

وليس من تاريخ تسجيل العلامة لو شهرها (م ٨٣ / ٢ من القانون) وتمتد الحماية (لمدة ماثلة) بتقديم (طلب التجديد) خلال السنة الأخيرة من مدة الحماية - ويستحق رسم تجديد ماثل لرسم طلب التسجيل الاصلى (م ١/٩٠ من القانون) ،

ولذا لم يقدم طلب التجديد خلال السنة الاخيرة من مدة الحماية (يعطى) صاحب العلامة (مهلة) (لتجاوز ستة شهور) لطلب التجديد يمدد فيها للرسم المقرر + رسام اضافى كجزاء على نقاعه لايجاوز (خمسمائة جنية) ،

ولذا لم يتم تقديم طلب التسجيل فى (المهلة السابقة) تقوم المصلحة (بطلب العلامة) (م ٢ / ٩٠ من القانون)

ويلاحظ فى هذا الصدد : أن تسجيل العلامة ممكن أن يستمر الى ما لانهاية بشرط تقديم طلب تجديد القيد فى المواعيد المقرر ، بعكس براءة الاختراع التى هى (مدة مؤقتة بعشرون عاما) بانقضائها يدخل الاختراع فى الملك العام بحق الغير بعدما استغلال الاختراع بدون

مقابل ويدون اذن مسبق من صاحبه ، واستثنى القانون (العلامات المشهورة دوليا) من (التسجيل) ، حيث جعل حمايتها مفروضة مادامت الشهرة (ثابتة) (م ٦٨ من القانون) وجعل حمايتها واجبة على كل الفئات .

الفصل السادس عشر

أحوال شطب تسجيل العلامة

- ١- الشطب لعدم التجديد : (ماسبق أن ذكرنا سابقا) .
- ٢- الشطب لعدم الاستعمال : بصفة جدية بدون مبرر مدة (خمس سنوات متتالية) ويلاحظ : ان طلب الشطب يقدم الى (المحكمة المختصة) (م ٩١ من القانون) وان يكون حكمها (ولجب النفاذ) .
- ويلاحظ في هذا الصدد : انه يجوز لصاحب الشأن اعادة (التسجيل) خلال (٣سنوات) من تاريخ الشطب (م ٩٢ من القانون) .
- ومن أحكام النقص في شطب العلامة :-

- طلب محو الاسم للتجاري و(العلامة التجارية) من السجل التجاري موجه الى (مصلحة السجل التجاري) علة ذلك : انها هي التي قامت باجراء تلك التسجيلات والمنوط بها (تنفيذ الحكم بمحوها) أثرها / اعتبار (وزير التموين) خصما حقيقيا في الدعوى ، يصح لخصامه في (الطعن بالنقض) (طعن ٩٣٩٠ / ٦٦ في جلسة ١٩٩٨/٥/٤) .

الفصل السابع عشر

للوافعة المنشئة لملكية العلامة التجارية (م ٦٥ من القانون)

تؤكد (العلامة التجارية) (نهائيا) لمن قام (بتسجيلها) (بعد) استعمالها (خمس سنوات متتالية) من تاريخ تسجيلها - وعدم رفع دعوى عليه بشأن ملكية العلامة بحكم صحتها (اى لم يكن سوى للنيسة) وان تسجيل العلامة ككشف ومقرر لحق ملكية العلامة وليس منشئ لها بدليل ان الملكية تكون لمن سبق ان استخدمها قبل غيره ، والتسجيل قرينة بسيطة على اسبقية استعمال العلامة .

وبناء عليه : يعد (تسجيل) للعلامة (بعد) انقضاء فترة (خمس سنوات استعمال) (قرينة قانونية قاطعة) على (ملكية) من (سجل العلامة) دون رفع دعوى حكم بصحتها .

(طعن ٣٠١٢ / ٥٧ فى جلسة ١٩٨٩/٣/٦)

(طعن ٦٢ / ٦٢ فى جلسة ١٩٩٣/٤/٢٦)

فوائد التسجيل :-

١- (قرينة بسيطة على الملكية وعلى اسبقية استعمال العلامة التجارية)

(قابلة لاثبات العكس) باثبات :-

أ - سبق استعمالها قبل تاريخ التسجيل .

ب- الاستمرار فى استعمالها خمس سنوات متتالية بصفة مستمرة من

تاريخ التسجيل .

٢- اكتساب (الملكية) اذا (استعمالها (٥ سنوات متتالية) من تاريخ التسجيل .

أحكام النقص في تسجيل العلامة التجارية وملكيته :-

١- متى كان النزاع قائما بين شخصين - لم يكتسب احدهما ملكية العلامة باستعمالها (خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها) (طبقا للمادة الثالثة ق ٥٧ / ١٩٣٩ بشأن العلامات التجارية ، فان الملكية تنقرر لمن يثبت فيها أسبقية في استعمال العلامة ، ولو كان الآخر قد سبقه الى تسجيلها أو تقديم طلب بهذا التسجيل)

(طعن ٢٤٢ / ٢٢ ق جلسة ١٥ / ٣ / ١٩٥٦)

٢- ملكية العلامات التجارية لمن سبق أن استخدمها (قبل غيره) .
والتسجيل لا ينشئ حق الملكية بل (يقرره فقط) ولا يصبح (منسئ) لذلك الحق الا اذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة لمدة خمس سنوات من تاريخ التسجيل على ان يبقى لمن له الأسبقية في استخدام العلامة حق وضع اليد عليها ، ولا يجوز معاقبته .

(طعن ٣٥٤ / ١٩ ق جلسة ٣ / ٥ / ١٩٤٩)

٣- تسجيل العلامة التجارية هو (قرينة بسيطة) على الملكية يجوز للغير اثبات عكسها باقامة الدليل على أسبقية استعمال العلامة بكافة الطرق باعتبار ذلك (واقعة مادية) - وأساس ملكية العلامة هو (استعمالها) (فتسجيلها) لا يمنع الغير من المنازعة في ملكيتها .

(محكمة القاهرة الابتدائية جلسة ٢٦ / ٥ / ١٩٤٩)

٤- (التسجيل) لا ينشئ بذاته (حقا فى ملكية العلامة التجارية) ، فهذا الحق وليد الامبقية فى استعمال العلامة ، أما للتسجيل فهو (قرينة بسيطة) على الحق ، يجوز دحضها لمن يدعى سبقته فى استعمال العلامة بشرط استعمالها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون ان ترفع بشأنها دعوى للحكم بصحتها ودون الحصول للغير على حكم بصحة منازعته فى الملكية .

(طعن ٢٩ / ٤١٣ قى جلسة ١٩٦٤/٤/٩)

(طعن ٤٠ / ٢١٣ قى جلسة ١٩٨٠/٩/٢٣)

(طعن ٦٢ / ٦٢ قى جلسة ١٩٣/٤/٢٦) لم ينشر

(طعن ٥٧ / ٣٠١٢ قى جلسة ١٩٨٩/٣/٦) لم ينشر

٥- للنمى بان العلامة التجارية للشركة الأجنبية ، لا تتمتع (بحماية دولية) طبقا (لمعاهدة مدريد) (نمى غير منتج) طالما أن (العلامة) (مسجلة فى مصر) طبقا لأحكام القانون المصرى .
(طعن ٤٠ / ٢١٣ قى جلسة ١٩٨٠/٩/٢٣)

٦- (للغير) لاذى لا يحتج عليه (بنقل) العلامة التجارية الا بعد التأشير والأشهار طبقا للقانون هو (كل من يثبت له على العلامة المبيعة) (حق عىنى بعوض) .

(طعن ٢٧ / ٣٩٠ قى جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)

٧- (تسجيل) (العلامة التجارية) هو (مناط للحماية) التى سبقها القانون على ملكيتها الأبية ، والذى يعد (ركنا من أركان) جريمة تقليدها (

(طعن جنلى ١٥٥٦٧ / ٣ ق جلسة ١٩٩٩/١/٣١)

الحقوق المترتبة على ملكية العلامة :-

١- لملك العلامة (حق احتكار استعمالها) دون غيره ، فى (تمييز) المنتجات والسلع المقرر وضعها عليها لتمييزها ، ويحق له بموجب ذلك الحق منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيع أو توزيع المنتجات محل تمييز هذه العلامة ، ويعد هذا الحق (دائم) اذا روعيت اجراء تجديد التقيد فى الميعاد .

كما ان لملك العلامة بموجب ذلك الحق - التنازل عن ملكية العلامة - وتقرير رهن عليها - أو منح الغير ترخيص باستعمالها .
ويلاحظ كذلك ان حق احتكار استعمال العلامة (نسبي) حيث انه يحتكر استعمال نوع من المنتجات المراد تمييزها دون غيرها من الأنواع الأخرى غير المشابهة .

٢- جواز نقل ملكية العلامة مستقلة عن المحل فى حال التصرف فيها :

بوفاء صاحب العلامة تنتقل (بالميراث) الى (الورثة) ولكن لاجوز (تقسيمها) لأنها (لا تقبل التجزئة) فعند الخلاف : يجب (بيعها) سواء (مع المحل) او مستقلة عن المحل (م ٨٧ من القانون) .
وقد (خالف) المشرع (للقانون السابق الملغى) الذى كان يحظر التصرف فى (العلامة) (مستقلة) عن (المحل) مسافرا فى ذلك (اتفاقية التريس) فى م ٢١ منها .

الا ان المشرع جعل هذه القاعدة (مقررة) وليست لمرة فيجوز الاتفاق على خلافها بأن يشمل التصرف في المحل التجارى بيع العلامة التجارية اذا كانت مرتبطة به ارتباط وثيق (م ٨٨ / ١ من القانون) ويتربط هذا الأثر ولو لم ينص عليه بعقد البيع بشرطان :-

أ - أن تكون العلامة (مسجلة) :-

ب - ان تكون ذات (ارتباط وثيق) (بالمحل التجارى) :-

والحكمة من وراء ذلك :

هى منع أى لبس أو خلط يقع بين جمهور المستهلكين فى تحديد مصدر إنتاج هذه البضائع أو مصدر بيعها وانتقال الملكية للمشتري محل صاحب العلامة فى جميع حقوقه والتزاماته من احتكار استغلاى للمنتجات الموضوع عليها للعلامة ، ومنع الغير من استعمالها .

كما يلاحظ انه يجوز لمالك العلامة الاحتفاظ بها وعدم بيعها مع المحل التجارى (طبقا لنص م ٨٨ / ١ من القانون) حيث (انه نص مقرر) وغير متعلق (بالنظام العام) فيجوز الاتفاق على خلافه .

ويلاحظ : ان أحكام البيع للمابقة تنطبق أيضا على أحوال رهن العلامة أو الحجز عليها أو تقرير حق عيني عليها . (كتقديم حصة عينية فى شركة) أو تقرير حق انتفاع عليها (عقد الترخيص باستعمال العلامة) (م ٨٧ من القانون) .

الفصل الثامن عشر

عقد الترخيص الاختياري باستعمال العلامة :

(م ٩٥ - ٩٩ من القانون)

استحدث المشرع هذا العقد لأول مرة في القانون الجديد والذي لم يكن موجودا من قبل في القانون القديم وهو جوهرى، ولم ينص على (الترخيص الاجبارى) كما هو الحال فى (براءة الاختراع) لما يسببه من تضليل للجمهور فيما يتعلق بمصدر السلعة ، لى جانب ان (اتفاقية الترخيص) فى م ٢١ منها (حظرت ذلك) ، وبما ان (مصر) قد وقعت عليها فهو التزام من جانبها بعدم مخالفة احكام هذه الاتفاقية ، وعقد الترخيص هو عقد رضائى ينعقد (بايجاب وقبول مطابق) غير ان القانون اشترط (للكتابة) وذلك (لتقيده وتسجيله والنشر عنه) فى (السجلات) .

واشترطت (م ٩٦ من القانون) توثيقه أو للتصديق على توقيعات أطرافه امام موثق الشهر العقارى . ولانه لا يكون (نافذا) فى مواجهة (الغير) الا (بقيده والنشر عنه بالسجلات) .
آثار عقد الترخيص الرضائى :-

يرتب التزامات على المرخص له هي :

١- استعمال العلامة التجارية على المنتجات المحددة بعقد الترخيص واجازت م ٩٥ / ١ (لملك العلامة حق استعمال العلامة) الا اذا نص فى عقد الاستغلال على خلاف ذلك .

٢- (عدم تنازل) المرخص له عن (عقد الترخيص) الى (الغير) ولكن يجوز له ذلك (بالتبعية) اذا تنازل عن المحل التجارى (م ٩٧ من القانون) .

٣- المحافظة على العلامة بالامتناع عن جميع الاعمال التى قد يترتب عليها التقليل من قيمة المنتجات التى تميزها العلامة ، واخطار المرخص عن اى اعتداء عليها والمنازعات المدنية او الجنائية التى قد تثور حولها ، الا انه عادة ما يتضمن العقد بندا بتحويل (المرخص له) حق رفع دعاوى لحماية العلامة واتخاذ الاجراءات القانونية للحفاظ عليها .

كما قد يتضمن العقد بندا بأحقية المرخص فى مراقبة جودة المنتجات التى تحملها العلامة كذلك يتضمن بندا بالنزاهة بدفع مقابل ترخيص استعمال العلامة .

كما يترتب التزامات على المرخص هي :-

- ١- عدم انتهاء عقد الترخيص ، او عدم تجديده الا لمسبب مشروع (م ٩٥ / ٢ من القانون) خاصة انه يقوم بدعاية بتكليف نفقات باهظة وان المفاجأة بانتهائه قد تسبب له (اضرار جسيمة) الا انه يجوز لصاحب العلامة انتهاء العقد اذا (أهمل) المرخص له أو (أساء) استعمال العلامة ، أو استعمالها على منتجات (غير المتفق عليها بالعقد) .
- ٢- عدم وضع المرخص قيود بعقد الترخيص غير ضرورية للحفاظ على العلامة (م ٩٨ من القانون) وذلك حماية للمرخص له من تسف صاحب العلامة وهو الطرف القوي فى العقد ومثل تلك القيود :
اشتراط عدم العمل فى أيام معينة من الأسبوع ، أو استخدام عمال معينين .
الا ان المشرع أجاز فى م ٩٨ / ٢ من القانون تضمين العقد .

عدة شروط هي :

- أ - تحديد مدة الترخيص .
 - ب - الشروط المعقولة التي تكفل مراقبة جودة المنتجات .
 - ج - الامتناع عن أي عمل من شأنه التقليل من قيمة المنتجات التي تحملها العلامة .
- ويلاحظ : أنه مادام أن المشرع قد حدد شروط معقولة للحفاظ على العلامة فإن أي تجاوز من جانب المرخص ويضر بالمرخص له يجوز للأخير حق رفع دعوى أمام القضاء (لانتفاصها من العقد أو بطلانها) طبقا (م ١٤٣ مدني) .

الفصل التاسع عشر

التصرف فى العلامة

كالبيع ، وتقدير حق انتفاع ، والرهن لا يحتج به فى مواجهة (الغير)
الا (بالتأشير بذلك فى السجلات) ، و (الأشهار) (طبقا م ٨٩ من لقانون)
وقد عرفت محكمة النقض (الغير) بقولها :-

بعد من (الغير) ولا يحتج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية الا بعد
للتأشير بالسجل والأشهار كل من يثبت له على العلامة المبيعة (حق عيسى
بعوض) •

(طعن فى جلسة ١٩٦٢/١١/٢٤)

الفصل العشرون

إجراءات تسجيل وشهر نقل ملكية العلامة أو رهنها

يمر بمرحلتين هما :-

١- التسجيل :

بموجب طلب تقديم الى مصلحة التسجيل التجارى ويسدد رسمه ويرفق معه المستندات الدالة على نقل الملكية ، وتقوم المصلحة (بالتأشير فى السجلات) بنقل الملكية ويذكر بالسجل اسم المالك الجديد ، وسبب نقل الملكية .

٢- النشر :

يتم النشر بنقل الملكية فى (جريدة العلامات التجارية) ويذكر فيها رقم الجريدة المشهر بها التسجيل والمنتجات المخصصة لها العلامة وتاريخ نقل الملكية وتاريخ التأشير بذلك فى السجل ومكان المحل التجارى الذى توجد به المنتجات التى تحمل العلامة .
ونفس مسبق ينطبق على (الرهن) ونحيل اليه منعا من التكرار .

الفصل الحادى والعشرون

الحماية القانونية (للعلامة ذات الشهرة)

العلامات ذات الشهرة .

هى العلامات ذاتة الصيت عالميا ومعروفة لدى اغلبية أفراد المجتمع ، وكمثال كوكاكولا للمشروبات الغازية ومارلبور للسجائر ، ومرسيدس للسيارات ، وناشيونال للأجهزة الكهربائية .

وتنص م ٦٨ / ١ من القانون بأن لصاحب تلك العلامة سواء بالخارج أو فى مصر :-

١- حق التمتع بالحماية المقررة قانونا (حتى ولو لم تسجل بمصر .)
ومن هذه المزايا مايلى :-

١- حق الاستغلال الاحتكارى للسلعة فى مصر وحق التصرف فيها
أو تقرير حق انتفاع عليها .

٢- منع الاعتداء عليها بدعاوى المنافسة غير المشروعة طبقا م ٦٦ من قانون التجارة رقم ١٧ / ٩٩ والتي قرر التعويض الى جانب ازالة الضرر ونشر الحكم على نفقة المحكوم عليه فى احدى الصحف اليومية .

وئثار التماؤل بالنسبة للحماية الجنائية هل يجوز

توقيع العقوبة ولو لم تكن (مسجلة) طبقا نص م ٦٨ / ١ من

القانون مع ان م ١١٣ من ذلك القانون اشترطت (تسجيل) للعلامة ؟

ما دلم أنها (غير مسجلة) فلا يجوز توقيع الجزاء الجنائي
عند الاعتداء عليها طبقا م ١١٣ / ١ من القانون (فلا يجوز التوسع
بالنسبة للنص الجنائي لو القياس عليه) .

ونرى أن نص م ٦٨ / ١ من القانون جاء قاصرا - وإن
على المشروع بيان ذلك منعاً للبس والغموض .

والميزة الثانية (للعلامات ذات الشهرة عالميا) هي :-

- ١- امتناع مصلحة التسجيل التجاري عن تسجيل العلامة ذات
الشهرة (لغير ملكها) (طبقا م ٦٨ / ٢ من القانون) تطبيقا لنص م
١٦ / ٢ من (اتفاقية التريس) المبرمة والموقع عليها من
(جمهورية مصر) وم ٦ / ٦ ثانيا من (اتفاقية باريس) .
- ٢- ويجوز لصاحب العلامة ذات الشهرة طلب شطب تسجيل الغير
لعلامته في حالة تسجيل إدارة العلامات التجارية لتلك العلامة
للمشابهة ولم يضع المشرع (مدة) - إلا أنه طبقا (لاتفاقية التريس
(والموقع عليها من جمهورية مصر تنص م ٦ / ٢ منها على منح (مهلة)
(خمس سنوات) من تاريخ التسجيل من الغير للمطالبة بشطب هذه
العلامة وعلى المشرع مراعاة ذلك خاصة إذا كان هذا (الغير) (حسن
النية) عند تقديم طلب تسجيل هذه العلامة .

الحماية القانونية للعلامة ذات الشهرة بالنسبة للمنتجات غير المماثلة ÷

- أجازت م ٦٨ / ٣ من القانون رفض طلب تسجيلها بشروط ٣ هي :-
- ١- أن تكون العلامة ذات الشهرة (مسجلة) فسي إحدى الدول
الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية (ومسجلة بمصر) .

٢- أن يترتب على استخدامها اعتقاد الغير وجود صلة لها بالعلامة
المشهورة .

٣- أن يترتب على هذا الاستخدام الحاق (ضرر) بصاحب العلامة
المشهورة .

الفصل الثانى والعشرون

الحماية القانونية للعلامة التجارية

تشمل نوعين :-

١- حماية علامة مدنية مقررة طبقا لأحكام (المناهضة غير المشروعة) طبقا م ٦٦ / ١ ق ١٧ / ١٩٩٩ باصدار قانون التجارة المصرى .

٢- حماية جنائية مقررة طبقا م ١١٣ - ١١٧ ق ٨٢ / ٢٠٠٢ باصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية . حالة تسجيلها فقط .
أولا : الحماية للعلامة المدنية المقررة طبقا لاحكام المناهضة غير المشروعة (المدنية) طبقا م ٦٦ / ١ ق ١٧ / ١٩٩٩ باصدار قانون التجارة .

الفعل المكون للمناهضة غير المشروعة :

هو كل فعل يخالف العادات والاصول المرعية فى المعاملات التجارية كالاعتداء على علامات الغير ، أو براءة الاختراع ، كما يشمل تحريض العاملين بالمتجر على اذاعة أسرار صاحب العلامة ، أو ترك العمل عنده ، وكل فعل يكون من شأنه لحدوث اللبس فى منتجات المتجر أو إضعاف الثقة فى مالكه .

فاذا توافر أى من هذه الأفعال - جاز لصاحب الحق المعتدى عليه رفع (دعوى مناهضة غير مشروعة) ضد (المعتدى) طالبا :-
١- منع الاعتداء وإزالة الضرر .

٢- التعويض عما أصابه من ضرر .

٣- نشر الحكم بالادانة فى لحدى الصحف اليومية على نفقة المعتدى المحكوم عليه (م ٢/٦٦ من القانون ١٩٩٩/١٧ بالتجارة) وهذه الدعوى جائزة لمن وقع عليه الاعتداء (صاحب العلامة) سواء كانت العلامة (مسجلة) - أو غير مسجلة - غير أن صاحب العلامة (المسجلة) يتمتع بالاضافة الى هذه الحماية (بالحماية الجنائية) المقررة بالمواد (١١٣ - ١١٧ ق ٢٠٠٢/٨٢ بحماية الملكية الفكرية) ، وحتى أن حكم بالنسبة للدعوى الجنائية " بالبراءة " فإن ذلك لا يمنع الحكم (بالتعويض) على أساس الفعل الضار الذى يمثل (منافسة غير مشروعة) وسواء كان خطأ صديقا لم كان غير عمدى .

ويجوز رفع هذه الدعوى (أى دعوى المنافسة) من مالك العلامة (قبل) وقوع الضرر ، لرفع التشابه والالتباس بين علامة وبين غيرها من العلامات المشابهة .

ويجوز رفع هذه الدعوى من مالك العلامة - او بشخص آخر أصابه الضرر بتزوير العلامة ووضعها على منتجات شبيهة لو منتجات مصدر آخر ، كذلك قد ترفع من صاحب حق انتفاع بموجب عقد ترخيص من مالك العلامة ، كما قد ترفع من المستهلك .

وقد نصت (اتفاقية باريس) فى (م / ١ ثانيا منها) على التزام الدول الأعضاء بكفالة حماية فعالة ضد المنافسة غير المشروعة .
سلطة المحكمة فى دعوى المنافسة غير المشروعة :-

يجوز لها الحكم بالآتى :-

- ١- بيع الأشياء المحجوزة لاستئصال ثمنها من التعويضات أو الغرامات أو الأمر بالتصرف فيها بطريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة (م ١١٧ / ١ ق ٨٢ / ٢٠٠٢ بحماية الملكية الفكرية)
 - ٢- تلافى العلامات المخالفة وكذلك المنتجات وعاوین المحال التي تحمل العلامة التجارية أو بيانات أو مؤشرات جغرافية وتلافى الأدوات والآلات المستعملة في ارتكابها م ١١٧ / ٢ ق ٨٢ / ٢٠٠٢
 - ٣- نشر الحكم في جريدة واحدة يومية على الأکسل على نفقة المحكوم عليه (م ١١٧ / ٢ من القانون) (م ٦٦ / ٢ من قانون التجارة) والمحكمة كذلك ان تأمر ببعض أو كل ما سبق حال الحكم بالبراءة م ١١٧ / ٤ من القانون .
 - ٤- (إزالة الضرر) (م ٦٦ / ٢ من قانون اتجارية) فضلا عن (الحكم بالتعويض) وتغليظ الاجراءات التحفظية حق لكل ذي شأن عند حصول اعتداء على العلامة التجارية (م ١١٥ من ق ٨٢ / ٢٠٠٢) يفرض :- ١- (إثبات) حالة الاعتداء على العلامة (تقليد - تزوير - اغتصاب) وذلك قبل رفع الدعوى - ويجوز ذلك من صاحب العلامة أو الغير ويجوز ذلك أيضا ولو لم تكن العلامة (مسجلة) .
 - ٢- عمل حصر ووصف تفصيلي للأدوات والآلات المستخدمة في ارتكاب العمل محل الاعتداء على العلامة أو البيان أو المؤشر الجغرافي أو البضائع الواردة من الخارج بمجرد وصولها .
 - ٣- نوب (خبير) لمعاونة (المحضر) المكلف بالتنفيذ .
- ويلاحظ : في هذا الشأن وجوب رفع الطالب للإجراء التحفظي (أصل النزاع) الى (المحكمة) خلال (١٥ يوم) من تاريخ صدور (الأمر) والا عنت (الاجراءات) (كأن لم تكن) ، لذا لم يتبعها رفع

دعوى المناصفة غير المشروعة فى حالة كونها (غير مسجلة) أو الدعوى الجنائية فى حال كون العلامة (مسجلة) .
ولمن صدر ضده (الأمر) بالاجراء التحفظى التنظيم خلال (٣٠ يوم) من تاريخ صدور الأمر أو اعلانه .
ولرئيس المحكمة المنظور امامها (التنظيم) من الاجراء : تأييد أمر اتخاذ الاجراء أو لغضاه .
أحكام النقض فى المناصفة غير المشروعة :-

١- للدعوى المؤسسة على المناصفة غير المشروعة هى دعوى (مسئولية تقصيرية) أساسها الفعل الضار .
(طعن ٤٣٦ / ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦ / ٦ / ١٤)

٢- اختلاف دعوى المناصفة غير المشروعة ، عن دعوى تقليد العلامات التجارية . كون الخطأ فى دعوى المناصفة هو مجرد تقليد العلامة التجارية . عدم توافره الا اذا كان للتشابه بين العلامتين مؤديا لتضليل الجمهور واحتمال ليقاعه فى اللبس .
قيام التشابه الخادع بين علامتين تجاريتين أو عدم وجوده من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بأسباب مائفة .

(طعن ١٧٨ / ٢٢ ق جلسة ١٩٦٦ / ١٢ / ١٥)

٣- وجود تشابه بين اسمين تجاريين من شأنه ان يوجد (لبسا) لدى جمهور المستهلكين فى تحديد (مصدر) منتجات كل من الطرفين يعد (منافسة غير مشروعة) .

(طعن نقض جلسة ١٩٥٨ / ١٢ / ١٠)

٤- يرتكب خطأ ويكون مسئولاً عن نتيجة من أذاع خبراً كاذباً عن شركة فادعى أنها في حالة (تصفية) فاصداً بذلك تحويل عملاتها إليه .
(استئناف مختلط جلسة ١٩٢٦/٥/١٩)

٥- تعدد المناصفة غير مشروعة (فعلاً تقصيرياً) يستوجب مسؤولية فاعله (بالتعويض) طبقاً (م ١٦٣ مدنى) ويعد تجاوزاً لحدود المناصفة للمشروعة ارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافقة لمبادئ الشرف والامانة فى المعاملات اذا قصد به (احداث ايس) بين منشأتين تجاريين أو ايجاد اضطراب بأحدهما ، متى كان من شأنه اجتذاب عملاء لحدى المنشأتين للآخرى ، أو صرف عملاء المنشأة عنها .

(طعن ٢٥/٦٢ فى جلسة ١٩٥٦/٦/٢٥)

(طعن ٥٥ / ٢٢٧٤ فى جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢)

٦- تقليد العلامة التجارية : يقوم على (محاكاة) تتم بها (المشابهة) بين الأصل والتقليد بحيث تدعو الى تضليل الجمهور فيعتمد بهذه المثابة من بين صور (الخطأ) الذى يمكن الاستناد اليه كركن فى دعوى المناصفة التجارية غير المشروعة التى لا تخرج عن كونها دعوى مسئولية عادية لاسيما (الفعل الضار) .

(طعن ٥٥ / ٢٢٧٤ فى جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٢)

الفصل الثالث والعشرون

الحماية الجنائية للعلامات المسجلة فقط

(المواد ١١٣ - ١١٧ من القانون)

يلاحظ بداية أن (عدم التسجيل) لا يجيز رفع (لدعوى الجنائية) سواء عن التقليد أو التزوير - لكنه لا يمنع من رفع (دعوى المنافسة غير المشروعة) وفقا للقواعد العامة للمسؤولية المدنية (م ٢/٦٦ ق ١٧ / ١٩٩٩) بإصدار قانون التجارة الجديد (والمطالبة (بالتعويض) عن ذلك أما (تسجيل) العلامة (بمصر والخارج) فإنه يضمن (حماية جنائية) بالنسبة للجرائم التي ترتكب داخل إقليم مصر سواء تقليد أو تزوير ، ويضمن عليه (حماية جنائية) طبقا للقانون الأجنبي إذا اعتدى على العلامة التجارية في هذا البلد الاجنبي .

لما إذا كانت العلامة التجارية (غير مسجلة) فإنها لا تتمتع الا (بحماية مدنية داخل مصر) (بدعوى المنافسة غير المشروعة) و (للتعويض) عن (الضرر) الناجم عنها .

ومن احكام النقض في هذا الصدد :-

١- للنمى على الحكم المطعون عليه بأن العلامة التجارية للشركة الأجنبية لا تتمتع (بحماية دولية) طبقا (لمعاهدة مدريد) (نعى غير منتج) طالما ان العلامة (مسجلة بمصر) طبقا لاحكام القانون المصرى .

(طعن ٢١٣ / ٤٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٢٣)

٢- دعوى (تقليد العلامة التجارية) لا ترفع الا عن (العلامات المسجلة) ولن ملاكها لا يستفيد من الحماية الخاصة للجنائية الا اذا

كانت (مسجلة) وعلى المحكمة (استظهاره) والا كان حكما قاصرا
في بيان الواقعة المستوجبة للعقاب .

(طعن ٨٧٧ / ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٢٣)

(طعن جنائي ٣٦٩٦٠١ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/٢/٧)

وترفع الدعوى الجنائية الخاصة بحماية
(العلامة التجارية المسجلة من :-

١- للنيابة العامة ، أو من :-

٢- للمجنى عليه صاحب العلامة فقط .

فاذا صدر الحكم بادانة الجاني ، فالمتعدي عليه رفع دعوى
مدنية (بالتعويض) بعد صيرورة للحكم الجنائي (باتا) .

ولا تقبل الدعوى الجنائية الا من مالك العلامة أو الوريث أو
المشتري ، أو المتنازل اليه بشرط اتخاذ (اجراءات شهر نقل الملكية)
للاحتجاج بهذا التصرف في مواجهة المتعدي المقلد للعلامة التجارية
حتى لا يدفع أمام المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على كونها (غير
مسجلة) .

(طعن / ق جلسة ١٩٥٤/٦/١٤)

بعكس الحال في (دعوى المناصفة غير المشروعة) فترفع من
المضروب بسبب تزوير العلامة (كتاجر للنجزة أو المستهلكين)
ولا عبرة بكون (الجاني) قد حقق أرباحا من عدمه ، ولا عبرة
بأنك بكونه استعمل علامات على منتجات (أقل جودة) .

كما أن (عدم حصول ضرر) لا يؤثر على :-

١- (وقوع الفعل المكون للجريمة) .

٢- مقدار العقوبة .

س (كيفية الحجز على العلامة التجارية ؟

ج (يحجز على العلامة التجارية (بالتعبئة) للحجز على المحل التجارى وذلك حتى لاينخدع الجمهور فى مصدر الخدمات أو البضائع .

من تطبيقات القضاء المصرى بخصوص العلامة التجارية :-

١- رفض تسجيل علامة تجارية متمثلة فى طابوس على منتجات من الحلوى لتعارض ذلك مع علامة مطابقة سبق تسجيلها لتمييز منتجات من الطوى والبسكويت .

(طعن / فى جلسة ١٥/٣/١٩٥٦)

٢- قبول تسجيل علامة تجارية تشتمل على صورة بحار داخل اطار وفوقها رسم لصقر باسط جناحيه رغم سبق تسجيل علامة أخرى متماثلة فى صورة نصفية لأمرأة يطوها رسم طائر باسط جناحيه .

(طعن / فى جلسة ٢٨/١/١٩٦٠)

٣- قبول تسجيل علامة تجارية عبارة عن كلمة (جينى) ورسم لناقوس أحمر لتمييز ساعات ، رغم سبق تسجيل علامة متمثلة فى كلمة (genister) باللغتين العربية والانجليزية دون التفات الى وحدة الجرس الصوتى للمقطع الاول للكلمتين)

(طعن / فى جلسة ٢٢/١١/١٩٦٢)

٤ - عدم قبول تسجيل علامة تجارية متماثلة فى السة (القبانى) لتمييز منتجات من الصابون ، لسبق تسجيل علامة تجارية أخرى فى

شكل ميزان ليس لكونهما اذنين للوزن ولكن لما لاحظته محكمة الموضوع
من تشابه خادع بينهما .

(طعن / ق جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)

٥- رفض تسجيل علامة تجارية متمثلة في كلمة (Fivv) مع
علامة تجارية سابقة متماثلة في كلمة (Fairy) مادام يستخدمان في
تمييز منتجات من العطور .

(طعن / ق جلسة ١٩٦٤/٤/٩)

٦- قبول تسجيل علامة تجارية عن كلمة (Fry) الانجليزية
لتمييز الفوط الصحية من الورق والسليلوز رغم سبق تسجيل
علامة اخرى مطابقة لتمييز الكاكاو باللبن ما دامت هذه الكلمة
جزءا من عنوان للشركة المنتجة .

(طعن / ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٢٩)

الفصل الثالث والعشرون

تقليد العلامة التجارية

التقيد والوصف للجرائم الواقعة على العلامة التجارية والعقوبة عليها

١- جنحة تزوير أو تقليد العلامة للتجارية - (م ١١٣ من القانون)

ويقصد بالتزوير هو النقل الحرفي للعلامة بما يخطئها صورة مطابقة للعلامة الحقيقية دون تعديل أو إضافة ، أما التقليد فهو صنع علامة مشابهة في مجموعها للعلامة الحقيقية إلا أنه يوجد خلاف بينهما يوقع المستهلك المتوسط في الخلط واللبس بينهما - فيضيف أو يزيل أجزاء منها أو يغير في لونها وحرفها ليوهم الغير بإدخال بعض التعديلات على العلامة الحقيقية .
(يكتفى (بمجرد صنع العلامة المزورة أو تقليدها) دون (استخدامها (للقول بتوافر الجريمة فهي (جريمة وقتية) تقوم بمجرد (تقليد) العلامة .

(طعن / ق جلسة ١٩٥٤ / ٥ / ٤)

أركانها : - - مدى :

- ١- وجود علامة تجارية (مسجلة)
 - ٢- فعل النشاط الإجرامي باتيان تزوير العلامة أو تقليدها .
- مغزى : القصد الجنائي العام (علم واردة) .

أما القصد الجنائي الخاص (وهو سوء النية) فلم ينص عليه القانون
لكنه (مفترض) وعلى الجنائي (اثبات حسن نيتيه)

أحكام النقص في تزوير وتقليد العلامة التجارية :-

أرست محكمة النقص بخصوص هذه الجنحة ثلاثة مبادئ هي :-

١- أن العبرة هي (بلوجه الشبه) دون أوجه الخلاف :-

أ - وجود تشابه في الكتابة وفي النطق بين العلامتين (نيدو وميدو)
في منتجات (الألبان) بما تقوم به (جريمة التقليد) (طعن جنائي ٥٢٨٨ /
٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١٤) كما تقوم جريمة التقليد في عبارة (لومسي
ولومو) في منتجات للصابون فالمظهر العام المميز لكل منهما يتشابه تمام
التشابه ويخدع المستهلك العادي .

(طعن ٥٨٨٦٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

ب - يجب على المحكمة بيان وصف العلامتين وأوجه الشبه بينهما -
وذكر الدليل الذي استندت إليه بقبوله سواء حققته بنفسها أو تدبت (خبير)
لذلك والا كان حكمها قاصرا .

(طعن ٨٠٠ / ٤٧ ق جلسة ٧٧/١٢/٢٥)

(طعن جنائي ١٣٩٥٤ / ٦١ ق جلسة ٩٤/٥/٣)

(طعن جنائي ٢٣٦١ / ٥٠ ق جلسة ٨٢/٣/١٥)

وان التشابه الواجب بحثه قاصر على (المنتجات المتماثلة
في النوع وحدها) .

ج - إن المعيار في لوجه الشبه هو (بما ينخدع به (المستهلك)
(المتوسط الحرص والانتباه) .

(طعن جنائي ١٠٨٦٣ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٩)

د - انه لا يلزم في تقليد العلامتين (تطابقهما) - وانما يكفي (التشابه الخادع) الذي يندفع به (الشخص العادي) (المتوسط للحرص والانتباه) والذي من شأنه تضليل جمهور المستهلكين وحدث للباس والخطط بين المنتجات .

(طعن ٦٦١١ / ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

(طعن ٢٢٧٤ / ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢) لم ينشر

هـ - اقامة الحكم المطعون فيه قضاء بنفي تقليد المطعون ضده العلامة التجارية التي تستعملها الطاعة على مسند من ان التشابه بين العلامتين يقتصر على السعر والوزن دون اعتداد بباقي عناصر تكوينها وكذلك دون اعتداد بقرار ادارة العلامات التجارية باستبعاد الرسم من تسجيل العلامة تفاديا من الالتباس (خطأ وقصور)

(طعن ٥٦٩٣ / ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/١٤)

س - أن مناط الحماية التي أسبغها المشرع على ملكية العلامة التجارية الأدبية بتأثير تقليدها أو استعمالها (من غير مالكةا) هو (بتسجيلها) والذي يعد ركنا من أركان (جريمة تقليدها) وإن المقصود بالتقليد هو (المحاكاة) الذي تدعو الى تضليل الجمهور لما بين العلامتين الصحيحة والمقلدة من أوجه التشابه) .

(طعن جنائي ٨٠٦١ / ٥٨ ق جلسة ١٩٠/١١/٢٦)

(طعن جنائي ١٠٨٦٣ / ٥٩ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٩)

(طعن جنائي ١٥٥٦٧ / ٦٣ ق جلسة ١٩٩٩/٩/٢١)

ص - أن الدعوى المؤسّسة على (تقليد) العلامة التجارية
شروط قبولها :-

(أن ترفع من مالك العلامة - ولا تقبل الا على من يقوم بتقليدها أو
ترويضها)
(طعن جنائي ٤٣٦ / ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١٤)

و - أن تقليد العلامة التجارية يقوم على (محاكاة) تتم بها
(المشابهة) بين الأصل والتقليد بحيث تدعو الى تضليل الجمهور
فيعد بهذه المثابة من بين (صور الخطأ) الذي يمكن الاستناد اليه
(كركن في دعوى المناهضة التجارية غير المشروعة) التي لاتخرج عن
كونها (دعوى مسئولية عادية أساسها الفعل الضار) .
(طعن ٢٢٧٤ / ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٢) لم ينشر

ي - أن العلامات المعاقب على تقليدها طبقا (م ٢٠٦ عقوبات)
هي :-

الاشارات والرموز الخاصة ببعض المصالح الاميرية او
السلطات العامة للدلالة على (معنى خاص) ليا كان نوعها او شكلها .
انطباق ذلك على (الآلهة المشتملة على أصل العلامة) أو على (الأثر
الذي ينطبع عند استعمالها) .

(طعن جنائي ٨٧١٢ / ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/١٢/١٤)

٢- العبرة هي (بالمظهر العام الذي التي تنطبع في الالذه والنظر اليها في
مجموعها دون (التفاصيل) والى كل عنصر من مكوناتها :-

أ - من المقرر أن تقليد العلامة التجارية يقوم على (محاكاة) تتم بها (المشابهة) بين الأصل والتقليد ، وإن العبرة : بمحاكاة الشكل العام للعلامة في مجموعها - والذي نل عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية . ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة أن تورد في مدونات حكمها وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة ولوجه المشابهة بينهما .

(طعن جنائي ١٣٩٥٤ / ٦١ ق جلسة ١٩٩٤/٥/٣) وإن الغرض من وراء التقليد إيقاع جمهور المستهلكين في الخطأ والتضليل .

(طعن جنائي ٦٦١١ / ٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨) وكأولى وأومو فى منتجات الصابون فالمظهر العلم المميز لكل منهما يتشابه نصاب التشابه ويخدع المستهلك العادى المتوسط الحرس والانتباه .

(طعن ١٨٦٥ / ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

ب : ليس الفاصل فى التمييز بين علامتين باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى ، وإنما العبرة هى (بالصورة العامة التى تتطبع فى الأذهن نتيجة لتركب هذه الصور أو الرموز أو بالشكل الذى يبرر فيه فى علامة أخرى) بصرف النظر عن العناصر المركبة فيها وما إذا كانت الوحدة فيها تشترك فى جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .

(طعن ٦٦١١ / ٦٢ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/١٨)

٣- أن وضع كلمة (تقليد) لاينفى عن الفعل وصف (الجريمة) :-

توافر جريمة التقليد فى كراسات كتب عليها (كنظام) بخط صغير لايلفت النظر أعلى عبارة (وزارة المعارف العمومية) .

(محكمة مصر الوطنية جلسة ١٢/٣/ ١٩٣٤) مشار اليه بمرجع القانون
التجاري د/ على جمال الدين عوض طبعة ١٩٨٧ دار النهضة العربية ص
(٢٩٦)

٢- جنحة استعمال علامة مزورة او مقلدة (بسوء نية) :-

وأركانها :-

ملاى : - ١- فعل النشاط الاجرامى باستعمال العلامة المزورة
أو المقلدة على المنتجات .

٢- ان تكون هذه المنتجات من ذات النوع الذى تميزه العلامة
الحقيقية (اى منتجات مماثلة)

معنوى : القصد الجنائى العلم (علم ولادة)

أُصْد جنائى خاص (سوء النية) : وينتفى هذا الشرط باثبات
حسن النية بعدم علم الجانى بالتزوير او التقليد كى يتمتع العقاب على
الفعل الاجرامى بالاستعمال .

وحسن النية هنا (مفترض) وعلى المدعى اثبات سوء قصد
مستعمل العلامة وقصده من تضليل جمهور المستهلكين .

ومن أحكام النقض : (استخدام علامة لتمييز منتجات
معينة ، لا يمنع الغير من استخدام نفس العلامة لتمييز منتجات
اخرى مختلفة . تقدير قيام التشابه او الاختلاف بين المنتجات
وبعضها تستقل به محكمة الموضوع) .

(طعن ٤٣٥ / ٣٤ ق جلسة ١٢/٢٦ / ١٩٦٨)

٣- جنحة اغتصاب علامة تجارية مملوكة للغير :-

ومثال لهذه الحالة : استعمال عبوة تحمل العلامة
الأصلية ووضع منتج غير أصلي بها .

أركانها : مادي : ١- وجود علامة حقيقية (مسجلة)
(ملوكة للغير) .

٢- قيام الجاني بوضعها على منتجات شبيهة لها أو مماثلة لها .
٣- ملء الزجاجات أو الصناديق الفارغة بمنتجات غير مخصصة
لتمييز هذه العلامة بقصد تضليل المستهلكين (وتنتفى الجريمة
إذا كان ذلك لغرض الاستعمال الخاص للشخصي) .

معنوي: قصد جنائي عام (علم وإرادة) وحسن النية مفترض
وإثبات سوء نية الجاني يقع على عاتق المدعى وله إثبات ذلك بكافة
الطرق .

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :-

- مجرد استعمال زجاجات فارغة وتعبئها بمياة غازية أيا كان
نوعها أو لونها وعرضها للبيع أو حيازتها وهي تحمل علامة تجارية
مسجلة (كوكاكولا) مع علمه بملكيته لآخر الذي له وحده حق استعمالها
- يكون مستوجبا للعقاب طبقا للقانون .

(طعن جنائي ١٢٠٢ / ١٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٤٩)

مجلة المحاماه العدد ٣٠ ص ٤٨٨

٤- جنحة بيع المنتجات التي تحمل العلامة المزورة أو المقلدة أو المقتسبة أو عرضها للبيع أو للتداول أو حيازتها بقصد بيعها مع (عمله بذلك) :
وأركانها : ملأى : ١- أن تكون العلامة الموضوعة على المنتجات مزورة ومقلدة .

٢- فعل للنشاط الاجرامى يبيع أو عرض للبيع أو للتداول أو الحيازة بقصد البيع مع العلم بذلك .
٣- سوء نية الجانى .

(طعن ٨٨٧ / ٣٦ قد جلسة ١٩٩٦/٥/٢٣)

(طعن جنالى ٤٣٩ / ٤٤ جلسة ١٩٧٤/٥/١٣)

مغشوى : القصد الجنائى العام علم ولزلة (وسوء نية)
هنا مفترض .

ومن احكام النقض : -

١- اغفال المحكمة دفاع جوهرى للطاعن بنفسى عنصر
أساسى من عناصر الجريمة وهو العلم بالتقليد .

واغفال الحكم مناقشة هذا الدفاع رغم تمسك الطاعن به
امام محكمة الاستئناف يخلطه (معيبا) بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن جنالى ٤٣٩ / ٤٤ قى جلسة ١٩٧٤/٥/١٣)

٢- يعتبر عرضا للبيع مجرد وجود البضاعة فى المحل الذى
يبيع فيه المتهم بضاعته .

(طعن جنالى جلسة ١٩٤٤/٣/١٣)

العقاب على الجرائم السابقة :

هو الحبس مدة لا تقل عن شهرين وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية ولا تزيد عن عشرين ألف جنية أو باحدى العقوبتين .
الى جانب عقوبات تكميلية فى جميع فى جميع الأحوال وهى :-

أ- (المصادرة) للمنتجات محل الجريمة والادوات المستخدمة فى ارتكابها (وجوبى) وقد نصت على ذلك اتفاقية باريس فى المواد ٩ ، ١٠ ، منها .

ب- غلق المنشأة مدة (ستة أشهر) فى حالة الحكم بالادانة (جزائى) ويكون (وجوبى) فى حالة العود .

٥- جنحة وضع علامات كاذبة او مضللة او بيان غير مطابق للحقيقة على المنتج يؤدى الى الاعتقاد بحصول تسجيل علامة تجارية (م ١١٤ من القانون)

وأركانها : ماذى :

أ - فعل للنشاط الاجرامى بوضع علامات كاذبة او مضلله .

ب- اعتقاد الغير بحصول تسجيل لتلك العلامة .

معنوى : قصد جنائى عام (علم و ارادة) .

العقوبة : الحبس مدة لا تزيد عن (ستة أشهر) وغرامة وغرامة لا تقل عن الفى جنية ولا تزيد عن عشرة الاف جنية او لحدى العقوبتين .

٦- ذكر بيان بدون وجه حق على العلامة يؤدى الى الاعتقاد

بحصول تسجيلها (م ١١٤ / ٢ من القانون) .

٧- جنحة استعمال علامات ممنوعة قانونا وغير مسجلة م ٣/ ١١٤ من

القانون :-

وأركانها ÷

مادى : فعل النشاط الاجرامى باستعمال علامات مخالفة للقانون

ومحظور استعمالها لمخالفتها للنظام العام والآداب .

معنوى : قصد جنائى عام (علم واردة) غير متوافرة فى هذه

الجريمة فتقع بمجرد فعل (الاستعمال) .

العقوبة : حبس مدة لا تزيد عن شهرين وغرامة لا تقل عن ألفى جنية

ولا تزيد عن عشرة آلاف عن عشرة آلاف جنية أو احدى العقوبتين .

٨- نكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز على منتجات غير خاصة بها أو

ذكر على أشخاص أو اسماء تجارية لم يكتسبوها (م ٤/١١٤ من القانون)

مادى : فعل النشاط الاجرامى بنكر مزايا على المنتج بدون وجه حق .

معنوى : القصد الجنائى للعلم علم واردة .

العقوبة : نفس الجزاء بالمقرر بالجريمة السابقة .

٩- جنحة الإشتراك مع آخرين فى عرض منتجات

واستعمال (ميزاتها) لمنتجاته دون بيان مصدرها ونوعها (م ٥ / ١١٤

من القانون) :-

وأركانها :-

مادى : فعل النشاط الاجرامى باشتراك أكثر من شخص فى عرض

منتج أو أكثر واستعمال احدى الميزات الخاصة بالمعروضات المشتركة .

معنوى : قصد جنائى عام (علم ودارة) .

١٠- وضع مؤشر جغرافى على السلعة فى جهة ذات شهرة فى إنتاجها بطريقة مضللة للجمهور .

١١- استخدام وسيلة لتسمية السلعة بطريقة مضللة للجمهور أنها نشأت فى منطقة جغرافية ذات شهرة خاصة .

١٢ - وضع مؤشر جغرافى على منتج شبيه فى منطقة أخرى توحى بإنتاجها فى بلد المؤشر الجغرافى .

العقوبة : نفس العقوبة المقرر للجريمة السابقة والتي قبلها .

وفى حال العود : العقوبة هى الحبس الوجوبى مدة لشهر الى جانب غرامة لا تقل عن اربعة آلاف جنية ولا تزيد عن عشرين ألف جنية (م ١١٤ / ٢/٨ من القانون) .

الاجراءات التحفظية لاثبات الاعتداء على العلامة التجارية قبل رفع الدعوى

بنذك :-

لكل ذى شأن طلب اتخاذ تحفظى يقدم لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع ويصدر القاضى قرار بأمر على عريضة باجراء أو أكثر ولا يشترط (تسجيل) العلامة محل الاعتداء .

وتتضمن الى جانب كونها اثبات للاعتداء وغايته وممانع من الاستمرار فى أفعال الاعتداء على العلامة .

ولكى تعد الاجراءات (صحيحة) حتى لايزول اثرها يجب رفع

الدعوى المدنية أو الجنائية خلال (١٥ يوم) من (تاريخ صدور

الأمر الصادر بالحجز) (م ٣/١٥٥ من القانون) والا (عت كان لم تكن)

واهم هذه الاجراءات :-

- ١- اثبات واقعة الاعتداء على الحق موضوع الحماية .
 - ٢- عمل (محضر حصر) ووصف تفصيلي للاثبات المستخدمة في ارتكاب الجريمة .
 - ٣- توقيع (الحجز) على الأشياء المذكورة بالبند السابق .
- وللقاضي شمول امره بنذب (خبير) لمعاونة (المحضر) في عمله - وان يفرض على طالب الاجراء التحفظي (ايداع كفاله) مناسبة يحددها القاضي .
- ويجوز لمن صدر ضده الأمر (بالحجز التحفظي) (التظلم) منه الى رئيس المحكمة مصدره الأمر خلال (٣٠ يوم) من تاريخ صدور الأمر أو اعلانه له ولرئيس هذه المحكمة تأييد الأمر بالاجراء التحفظي أو الغاءه (م ١١٦ من القانون) والمحكمة المنظور أمامها الدعوى المدنية او الجنائية في شأن الاعتداء على العلامة ان تحكم ببيع الأشياء المحجوزة واستزال ثمنها من التعويضات في حالة ادانة المعتدى (م ١١٧ من القانون) .
- ### الى جانب : اتلاف العلامات المخالفة :-
- ولها اتلاف المنتجات التي تحمل العلامات المخالفة .
 - ولها اتلاف الاثبات المستخدمة في ارتكابها الجريمة .
 - ولها حال الحكم (بالبراءة) الأمر بأى من الاجراءات المشار اليها بمادة ١١٧ من القانون .

الفصل الرابع والعشرون

انقضاء العلامة التجارية

حدد المشرع حالتان لانقضاء العلامة وهما :-

١- التترك

٢- عدم الاستعمال .

أ- التترك :-

تزول الملكية عن العلامة (بتركها) أما صراحة بالتنازل بالبيع أو (ضمنيا) باهمال استعمالها وعدم استغلالها وعدم مباشرة حقوقه في منع الغير من الاعتداء عليها .

ومن القرائن الدالة على ترك العلامة مايلي :-

١- تصفية الشركة المستعملة للعلامة في تمييز منتجاتها .

٢- اعتزال صاحب المنشأة للتجارة ومرور وقت كاف لعدم مزاولته للتجارة واستعمال ذات العلامة .

٣- وفاة صاحبها بعد بيعه للمحل مستقلا عن العلامة ولم يستمر ورثته في استعمالها .

٤- تقاعس صاحب العلامة في المحافظة على حقّه فيها عند اغتصاب الغير لها واستعمالها لها دون اتخاذ اي اجراء حياله ومرور فترة كافية على ذلك .

ب- عدم الاستعمال :- (م ٩١ من القانون) :-

فلساحب الشأن أن يطلب الى المحكمة شطب تسجيل العلامة إذا ثبت لديها عدم استعمال العلامة بصفة جدية خمس سنوات متوالية ما لم يقدم صاحب العلامة عذر مبرر لعدم استعمالها .

ويلحظ في هذا الصدد :

ان ملكية العلامة التي تثبت لشخص (تظل دائما له) حتى ولو لم يستعملها او لم يتم بتسجيلها وان (للتسجيل) ليس شرطا لكسب الملكية على العلامة وفانتهى :-

١- حماية الحق على العلامة (جنائيا) .

٢- حماية الحق على العلامة (مدنيا) سواء مسجلة ام غير مسجلة فاذا تبين أن (عدم الاستعمال) احدى القرائن الدالة على (التنازل الضمني) من صاحب العلامة ، فتعد (مالا مباحا) على أساس (الترك) .

الباب الثاني

(البيان التجاري) (م ١٠٠ / ١٠٣)

الفصل الأول

تعريفه :-

يعد بيان تجاري (كل إيضاح يتعلق بالمنتجات والمسلع بفرض بيان عددها وكميتها أو وزنها أو مصدر إنتاجها أو مواد تركيبها أو خصائصها) أو البلد التي صنعت فيه وطريقته صنعها واسم الصانع أو المنتج ووجود براءة اختراع أو غيره أو امتيازات أو جوائز أو مميزات تجارية ، وقد التزم المشرع بأحكام (معاهدة مدريد) عند وصفه لأحكام البيانات التجارية وبوجه خاص - تحريم بيانات المصدر غير المطابق للحقيقة الموضح على المنتجات .

ويعد بيان تجاري : كل إيضاح يتعلق بالاتي (م ١٠٠ من القانون) .

١- عدد المنتجات أو مقدارها أو مقياسها أو كيلها أو طاققتها أو وزنها .

٢- جهة الصانع (المصدر) .

٣- طريقة الصانع .

٤- مكونات المنتج .

٥- اسم الصانع .

٦ - بيانات ما اذا كان هناك براءة اختراع أو امتياز (كشهادة الأيزو

مثلا) •

٧- الاسم أو الشكل الذي يعرف به المنتج •

وقد ورد هذا التعداد (على سبيل المثال) •

الفصل الثانى

شروط البيان التجارى

أن تكون هذه البيانات (مطابقة للحقيقة) سواء وضع على المنتج أو الغلاف أو الفواتير أو المكاتبات أو وسائل الاعلان وغيرها أو كان موضوعا على المحل والمخازن (م ١٠١ من القانون)

فعدم مطابقتها للحقيقة هو مايعرف (بالغش التجارى) •
وتطبيقا لذلك حظر المشرع :-

أ- ذكر ميدليات أو دبلومات أو جوائز الا اذا كانت تنطبق على (المنتجات) هذه للمزايا وعلى (الأشخاص) الذين اكتسبوها على ان يكون مشتملا على التاريخ ونوع المنتج وجهة منحها والمناسبة التى منحت فيها (م ١٠٢ / ١ من القانون) •

ب- استعمال المميزات الممنوحة للمعروضات المشتركة على منتجه الا اذا بين مصدرها ونوعها (م ١٠٢ / ٢ من القانون) •
على ان المشرع أجاز اطلاق (أسماء جغرافية) على بعض المنتجات لكونها ألفاظ عامة تدل على (جنس النسيج ونوعه) وليس مصدره كعبارة (كولونيا) التى تطلق على العطور (وليس مصدرها) الذى هو مدينه (كولونيا بألمانيا) •

١- وضع البيان التجارى فى حالات معينة :-

وهى حالة ما اذا كان لهذه البيانات دخل فى تقدير قيمتها (كمقدار المنتجات او مقاسها أو كيلها أو وزنها أو مصدرها أو تركيبها) • وهذا

الشرط (جوازى) بقرار وزارى) . فيجوز للوزير منع بيع تلك المنتجات
أو عرض للبيع أو استيرادها ما لم تحمل هذه البيانات .

ومن احكام النقض فى البيان التجارى :-

١- لايشترط فى البيان التجارى ان يكون موضوعا على
المنتجات ذاتها .

(طعن جنائى ١٢٧٩ / ٤ ق جلسة ١١/١٢/١٩٤٤)

٢- لم يشترط المشرع (شكلا خاصا) للبيانات التى اوجب على مشتري
المحل التجارى ان يضعها على المنتجات ، واكتفى بان تدل هذه
البيانات على انتقال الملكية اليه .

(طعن ٨٠١ / ٥١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٩٦)

٣- ورد نص المادتين الرابعة والخامسة ق ١١٥ / ١٩٥٨ بوجوب
استعمال (اللغة العربية) فى (المكاتبات واللافتات) - فى عمود لم
يخصص فيه مسئول بعينه عن تنفيذ احكام القانون ، كما نصت
الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة بالزام الشركات والمحال التجارية
والصناعية به - وقد دل المشرع بذلك على ان (المخاطب) باحكام
المادتين المشار اليهما هو كل من اتصل بتلك الملعة (مستوردا كان أم
تاجرا) يعرضها للبيع أو يبيعها للجمهور . ومن ثم فان القول بان
الملتزم بذلك هو (المستورد وحده) فيه تخصيص بغير مخصص - لا
سند له من القانون .

(طعن جنائى ١٠٦ / ٣٧ ق جلسة ١٣/٣/١٩٦٧)

هذا ٠٠٠ وقد اُزم القانون الجديد من يشترك مع الآخرين في
عرض منتجاته بعدم استعمال المميزات الممنوحة (للمعروضات
المشتركة) ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات
ونوعها (م ١٠٢ من القانون الجديد)

الفصل الثالث

الحماية الجنائية للبيان التجارى

يُعد ووصف الجرائم بالمخالفة لأحكام (م ١١٤ من القانون)

والعقوبات :-

١- جنحة جريمة وضع بيان تجارى (غير مطابق للحقيقة) على
المنتجات أو المحال أو المخازن أو العناوين أو الأغلفة أو لفواتير أو
المكتبات أو وسائل الإعلام .

٢- جنحة جريمة ذكر بيان على العلامة يؤدي إلى الاعتقاد بحصول
تسجيلها

٣- جنحة جريمة ميداليات أو دبلومات أو جوائز على منتجات لا تتعلق بها
أو على أشخاص أو أسماء تجارية لم يكتسبوها .

العقوبة المقررة (م ١١٤ من القانون)

هى الحبس مدة ستة شهور وغرامة لا تقل عن ألفى جنبة ولا تزيد عن
عشرة آلاف جنبة أو لحدى للعقوبتين - مع عدم الاخلال بأية عقوبات أشد
فى قانون آخر .

فى حالة العود :-

الحبس مدة شهر وغرامته لا تقل عن أربعة آلاف جنبة
ولا تزيد عن عشرين ألف جنبة .

عقوبات تكميلية : -

١- نشر الحكم في جريدة على نفقة المحكوم عليه (جوازى) (م ١١٧ / ٣ من القانون) .

٢- تلاف الأغلفة ومعدات الحزم والكتالوجات التى تحمل بيان غير مطابق للحقيقة حتى ولو حكم بالبراءة (جوازى) (م ١١٧ / ٢ ، ٣،٤ من القانون) .

ملاحظة فى هذا الصدد :-

١- ان البيانات التجارية ليست ضمن حقوق الملكية الصناعية - وبناء عليه ليس لمنتج أو تاجر حق احتكار بيان سبق أو وضعه على منتجاته واصفا فيه نوعها أو كميتها .

٢- يجوز للغير وصف سلعة (المماثلة) بذات البيانات التى يضعها غيره من التجار .

أحكام النقض فى جنحة جريمة البيان التجارى المخالف للحقيقة :-

١- (بيع صابون) مع وضع بيانات تجارية غير مطابقة للحقيقة من حيث الوزن أو نسبة الزيت والقلوى هو (غش تجارى) معاقب عليه .

(طعن نقض جنالى جلسة ١٩٤٣ / ٦ / ٧)

٢- تقليد علامة أجنبية ووضعها على المنتجات المصنوعة محليا ، وإن كان يعد جريمة تقليد للعلامات التجارية نظرا لانها (غير مسجلة) فى مصر ، الا انه يعد بيع وعرض للبيع لمنتجات تحمل بيانات تجارية غير مطابقة للحقيقة (معاقب عليها)

(طعن نقض جنالى جلسة ١٩٤٥ / ١ / ٩)

٣- لغرض الذى توخاه المشرع من النص على وجوب (مطابقة البيان التجارى للحقيقة) هو رعاية مصلحة المستهلك ولم يتطلب النص وجود علامات مسجلة ، وانما اكتفى بالنص على انه يعتبر بيانا تجاريا أى إيضاح يتعلق بالاسم او الشكل الذى تعرف به البضاعة فإذا كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم ان غرض الشركة التى يديرها هو رعاية مصلحة المستهلك ولم يتطلب النص وجود علامات مسجلة وانما اكتفى بالنص على انه يعتبر بيانا تجاريا أى إيضاح يتعلق بالاسم او الشكل الذى تعرف به البضاعة فإذا كانت المحكمة قد أثبتت على المتهم ان الشركة التى تديرها (مصنع الطرابيشى) قد اتخذت لمصنوعاتها التى تعرضها للبيع رسوم قد اتخذت لمصنوعاتها التى تعرضها للبيع رسوم ورموز او علامات مماثلة تماما لنظيرتها من حيث الوصف والشكل والكتابة من الطرابيش الواردة من دولة تشيكوسلوفاكيا دون ان يكون لشركته أى حق فى استعمال تلك العلامات يكفى لتحقيق الجريمة التى دللته فيها - وهى (عرضه لطرابيش تحمل بيانات تجارية لا تتطابق الحقيقة) بصرف النظر عن كونها تسجيل او عدم تسجيل علامات الشركة الأجنبية التى تعرف بها بضائعها .

(طعن نقض جنائى ١٠٢٣ / ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/١٢/١٢)

٤- اختلاف كل من جريمة تقليد العلامة ، و(الغش التجارى) من حيث الركن المادى لكل منهما فى الأولى يتمثل بالفعل المؤتم فى اتيان فعل من افعال التقليد أو الاستعمال لعلامة تجارية أو وضعها على منتجات (بسوء نية) أو عرضها للبيع وعليها العلامة المقلدة أو المزورة ، بينما يقوم الركن المادى فى (جريمة الغش) بفعل خداع المتعاقدين أو المشروع فيه .

(طعن ٢٩/٢٨٧ ق جلسة ١٩٥٩/١٢/٢٢)

٥- مفاد نص م ٢٧ ق ٥٧ / ١٩٣٩ بوجوب مطابقة البيان للتجارى للحقيقة من كافة الوجوه انما قصد حماية المستهلك من كل تضليل فى شان حقيقة مايعرض عليه من منتجات وارشاده الى مختلف رغباته وحاجياته ليختار منها مايلصالح له ، ولما كان ما اثبته الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن من اضافته قدرا من (النشا) الى (مسحوق الشيكولاتة) له اصله الصحيح فى تقرير المعمل الكيماوى ، الأمر الذى يستوجب حتما اثبات ذلك ضمن بيانات العبوة ، والا اصبح البيان مخالفا للحقيقة ، فانه لامحل لما يثيره الطاعن من ان النشا قد يكون (طبيعيا) باعتباره من العناصر التى تدخل فى تكوين مسحوق الكاكاو .

(طعن جنالى ٢٥٣٥ / ٣٢ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٦٣)

٦- جريمة عدم مطابقة البيان التجارى للحقيقة لا يستلزم قصدا جنائيا خاص ، بل تتحقق بمجرد عدم صحة البيان واقتراحه بالقصد الجنائى العام ، دون ان يلزم ثبوت انصراف النية الى (الغش) ، والا لتوافرت اركان جريمة (الغش) المنطبقة على لحكام ق ٤٨ / ١٩٤١ .

(طعن جنالى ٢٥٣٥ / ٣٢ ق جلسة ١٤ / ٥ / ١٩٦٣)

٧- أن جريمة وضع بيانات غير مطابقة للحقيقة : تقع وتتوافر اركانها ولو كانت الملعة التى يوع البيان عليها (غير مشوشة) .

ويتوافر القصد الجنالى فيها : بمجرد وضع البيان غير الحقيقى مع العلم بعدم مطابقته للحقيقة ، وهى (تخلف) عن (جريمة الغش) التى تتحقق بخلط الشئ ، او اضافة مادة مغايرة لطبيعته ، أو من نفس طبيعته ولكن من (صنف اقل جودة)

(طعن جنالى ١٩٠٧ / ٤٠ ق جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٧١)

٨- أن علم المتهم (بالغش) فيما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه (منتجا له) • اعتبارا بأن (الصانع) (يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه) ولا يقبل التذرع (بجهله) والا أدى الأمر إلى تعطيل لقانون • ولعل ذلك : أن قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٦/٤/٤ في شأن صناعة وتجارة الصابون ، بعد أن نص في المادة الثانية منه على أنه : لا يجوز صنع الصابون أو استيراده أو بيعه أو عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان من أحد الأنواع والرتب المنصوص عليها فيها ومنها الصابون رقم ٢ ، وهو الصابون المحتوى عقب ختمه على ٥٠ % على الأقل من الوزن المرقوم على القطع ، أو من الوزن الفعلي لهذه القطع عند التحليل أيهما أكبر ، أحماض (دهنية وراتنجية) •

بشرط : ألا تزيد نسبة الأحماض الراتنجية فيه على ٢٠% من مجموع الأحماض • وأوجب في المادة الثالثة : ألا تزيد نسبة (الكاوي ، المطلق الكاوي) في جميع الأنواع والرتب على حد معين ، واعتبر نسبة زيادته في هذه الحالة : (مخالفة) وليست جنحة (إذا كان المتهم حسن النية) • مما مفاده أن صنع الصابون الذي تقل فيه نسبة الأحماض أو تنقص عن حد معين (جنحة دائمة) في حق الصانع طبقا للقانونين ٤٨/٤١ ، ١٩٣٩/٥٧ الذي أحال القرار في ديباجته في بيان العقوبة إليهما ، ويكون جريمة المخالفة في حالة (زيادة نسبة الكاوي المطلق الكاوي) عن النسبة المحددة بالقرار بشرط أن يكون الصانع (حسن النية) • وبذلك يكون المشرع قد اعتبر علم الصانع بمخالفة ما يصنعه من الصابون للنسب القانونية للأحماض الدهنية والراتنجية قائما في حقه بقيام موجه من صنعه وهو ثابت على الدول ، لا يستطيع (المتهم) أن يتذرع بجهله إلا في حدود مخصص فيه

الشارع (استثناء) لاعتبارات تيسيرية لاتنفى الأصل المقرر في هذا

الصدر .

(طعن جنائي رقم ٣٨/١٣٨٤ في جلسة ١٩٦٩/١/٢٣)

الباب الثالث

المؤشرات الجغرافية

(م ١٠٤ - ١١٧ من القانون)

استحدث المشرع لأول مرة أحكاما خاصة (بالمؤشرات الجغرافية) فى قانون الملكية الفكرية .

وتناول فى الفصول التالية تعريفها ، وشروط أضفاء الحماية القانونيه عليها والاستثناء عليها ، وحالات حظر استخدام المؤشر الجغرافى .

الفصل الاول

تعريفها : هو تحديد منشأ أو مصدر سلعة معينة فى منطقة أو جهة فى لحدى دولة منظمة للتجارة العالمية أو التى تعامل مصر (معاملة المثل) طالما أن نوعية هذه السلعة أو سمتها المؤثرة فى ترويجها ترجع بصفة اساسية الى (منشأها الجغرافى) (م ١٠٤ من القانون) .

شروط اضعاء الحماية القانونية على المؤشر الجغرافى :

١- أن يكون قد اكتسب الحماية القانونية فى (بلد المنشأ) ، فإذا لم يكن محميا فى بلده - فلا ضرورة لحمايته داخل مصر (م ١٠٤ / ٢ من القانون) .

٢- استمرار صاحب العلامة في إنتاج السلعة بمعرفة طالب التسجيل في المنطقة الجغرافية ذات الشهرة الخاصة (م ١٠٩ من القانون) وذلك ختية تحوّل طالب التسجيل الى إنتاج السلعة في منطقة اخرى خلاف بلد المنشأ وقد (استثنى) من هذا الشرط : من كان يستخدمها (قبل) صدور القانون ، وكان (حسن النية) ، أو (قبل حماية المؤشر الجغرافي في بلد المنشأ) . (م ١١١ من القانون) .

الفصل الثانى

حالات حظر استخدام المؤشر الجغرافى

- ١- لايجوز لأى شخص فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاج سلعة ما أن يضع على المنتجات التى يتجر فيها مؤشرات جغرافية تضليل الجمهور بانها نشأت فى الجهة ذات الشهرة الخاصة (م ١٠٥ من القانون) .
- ٢- لايجوز استخدام ليله وميله فى تسميته لو عرض سلعة ما توحى بطريقة تضلل الجمهور بانها نشأت فى منطقة جغرافية على خلاف المنشأ الحقيقى (م ١٠٦ من القانون)
- ٣- لايجوز لمنتج سلعة فى جهة ذات شهرة خاصة فى إنتاجها أن يضع مؤشرا جغرافيا على ماينتجه من سلع شبيهه فى مناطق أخرى يكون من شأنها أن توحى بانها منتجة فى الجهة المشار اليها (م ١٠٧ من القانون)
- ولكن يجوز اطلاق (أسماء جغرافية) على السلع والمنتجات اذا كانت هذه الأسماء أصبحت تدل على فى الاصطلاح التجارى بصورة أساسية على (جنس المنتج ذاته) ، دون النشأة الجغرافية له (م ١٠٨ من القانون) .
- وكمثال : (الجبن النمياطى) فهو من نوع الجبن المصنوع ببلدة نمياط التابعة لجمهورية مصر - ولكنه ليس مصنوع بهذه البلده .

ولم يكتفى المشرع بمنع (استخدام) المؤشر الجغرافى
على أساس السلع والمنتجات ، إذا كان يؤدي الى تضليل الجمهور
بالنسبة لمنشأها الحقيقى بل انه منع أيضا (تسجيل) العلامة
التجارية التى تتضمنه (م ١١٠ من القانون) .

فتمتع المؤشرات الجغرافية المحمية بخصائص وسمات مبتكرة هى ÷

١- عدم نسبتها الى شخص بذاته وإنما الى منطقة محددة .

٢- والمستفيد هم سكانها المشتغلين بمنتج ما ،

٣ - وارتباطها بخصائص انسانية (كتقليد) وخصائص طبيعية
جغرافية أو جيولوجية (

٤- ويجب فى دلالات المنشأ والمصدر والتسمية ألا تكون درجته حتى
لا تفقد الحماية القانونية .

الفصل الثالث

الحماية والمسئولية الجنائية للاعتداء على حق

المؤشر الجغرافي

أجاز المشرع لكل ذي شأن (صاحب مصلحة) رفع دعوى أمام المحكمة الابتدائية الواقع بدائرتها مكان استخدام المؤشر مطالبا بمنع استخدام المؤشر إذا كان من شأن ذلك تضليل الجمهور (بالمنشأ الحقيقي للسلعة) (م ١١٢ من القانون) . واهم للجرائم والجرح في هذا الصدد هي :-

- ١- جنحة جريمة وضع مؤشر على منتج أو سلعة في جهة ذات شهره في إنتاجها بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت فيها .
 - ٢- جنحة جريمة استخدام أنها نشأت في منطقة جغرافية ذات شهره بها على خلاف المنشأ الحقيقي لها .
- العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن شهرين وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنية ولا تزيد عن عشرين ألف جنية أو أيأ منهما . (م ١١٤ / ١ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من القانون) .

في حالة العود : يكون الحبس (وجوبى) مدة لا تقل عن شهر + الغرامة التى لا تقل عن أربعة آلاف جنية ولا تزيد عن عشرين ألف جنية (م ١١٤ / ٢ من القانون) .

الاجراءات التحفظية : (م ١١٥ من القانون)

لكل ذى شأن رفع دعوى بأصل النزاع أمام المحكمة المختصة
خلال ١٥ يوم من تاريخ صدور الأمر بالاجراء التحفظي .
ويجوز (التظلم) من أمر للقاضي (م ١١٦ من القانون)
سلطة القاضي التقديرية :

للقاضي اتخاذ مايراه حيال المنتجات المحجوزة او التي تحجز فيما بعد
سواء ببيعها واستئزال ثمنها من التعويضات او الغرامات أو الأمر بالتصرف
فيها بأى طريقة يراها مناسبة (م ١١٧ من القانون) وله اتخاذ مايراه من
لجراءات تعد (عقوبات تكميلية) (م ١١٧ من القانون) .

الباب الرابع

(التصميمات والنماذج الصناعية)

(م ١١٩ - ١٣٧ من القانون)

(وم ١٤٠ / ٩ من القانون)

وردت الحماية عن تلك التصميمات والنماذج الصناعية في كتابين بهذا القانون (الكتاب الثاني والكتاب الثالث) ولاتعارض بين الحمايتين لأن الحماية في الكتاب الثالث خاصة بالحماية الأدبية لوضع التصميم أو النموذج الصناعى - وقد نصت (معاهدة لاهاى) (الخاصة بالإيداع الدولى للتصميمات) فى مادة ٢١ منها بأن أحكام هذه المعاهدة - لاتمنع تطبيق أحكام (معاهدة برن) الخاصة بحماية المصنفات الفنية والفن التطبيقى فى الصناعة .

ويلاحظ أن هذه الحقوق - والخاصة بالملكية الصناعية - تنصب على (شكل المنتجات) وليس (موضوعها) ذلك الذى يدخل فى بلب براءة الاختراع .

وقد أشارت (اتفاقية التريس) الى تلك الحماية فى القسم ٤ - المادتين ٢٥ - ٢٦ منها .

الفصل الأول

أولاً : تعريف التصميم والنموذج الصناعي : (م ١١٩ من القانون)
التصميم الصناعي (ModeLes Industriels) أو الرسم
(dessin) : هو كل ترتيب للخطوط يستخدم لاعطاء السلع أو المنتجات
رونقا جميلا ، أو شكلا جذابا تضافى عليها خصيصه (الانفراد بذاتها)
ويفرقها و (يميزها) عن غيرها من السلع أو المنتجات (المماثلة) من
فصيلتها مما يساهم فى رولجها) .

ولايشترط فى ترتيب الخطوط مايلى :-

- ١- لايشترط ان يودى الى شكل معين ، او منظر جميل ، او انطوائه
على قيمة فنية عالية وإنما يكفى أن يكون شئ معبروف او ان
يكون من وحى الخيال (كرسوم المنسوجات والسجاجيد والأواني) .
 - ٢- لا أهمية فى استخدامها او عدم استخدامها .
 - ٣- لايشترط طريقة معينة فى اجراءها قد تتم ألبا كما فى
طباعة رسوم الأقمشة ، أو يدويا كالنقش على الزجاج والخزف ،
والرسم على السجاجيد ، أو كيمالويا كما فى صباغة الأقمشة
- وتختلف أنواع التصميمات على النحو الاتى :-

- ١- فقد تكون فى صور مستمدة من الطبيعة او منظر خيالى جميل
أو مجرد خطوط متوازية او مربعات ذات لوان مختلفة .
- ٢- وقد يكون الطريق (الحفر) على السلع ذاتها - او طلائها بألوان
متجانسة لها ذاتية خاصة كالنقش على الزجاج والاثاث والتحف
والغازات هذا عن التصميم الصناعى - اما بالنسبة للنموذج الصناعى :
فيعد نمونجا صناعيا (modele) :-

شكل السلعة الخارجى أى (القالب) التى تصب فيه الآله
المبتكرة أو السلعة بشكل مجسم ومثلها : الشكل الخارجى والهيكلى
للمسيرة أو الثلجة والوانى أو الزجاجات التى يعبأ بداخلها المنتج أو
السلعة (كزجاجة الكوكاكولا مثلا) أو (زجاجة البرفان أو أدوات
التجميل والزيينة) .

ولايشترط فى النموذج هايلى :-

- ١- لايشترط فيه ان يكون على درجة عالية من الناحية الفنية .
 - ٢- لا أهمية (للوسيلة) المستخدمة فى ابتكاره وصنعه .
- فان اهم مايشترط فيه هو (تمييز) المنتجات (المتماثلة) بما
يضى على ذاتية خاصة يتميز بها عن نظيره من السلع .
- ويلاحظ : انه قد ينطوى (النموذج الصناعى من حيث الشكل)
على (علامة تجارته) ويشتمل عليهما فى نفس الوقت فيتمتع بحماية
(مزدوجة) باعتباره (نموذج) وباعتباره (علامة) فى نفس الوقت .
- ويلاحظ : أن كل ما للتصميم والنموذج الصناعى من ميزه أو
فائدة عملية قاصر فقط على (للاحية الجمالية للشكل) التى تجذب إليها
العملاء وتجعلهم يفضلونها عن نظيرها من السلع (المتماثلة) رغم
مساواتها لها من حيث الجودة والعناصر الداخلة فيها والتى تتكون منها .
- فالجمهور يتوق دائما الى (الاخراج الجيد) و (يعشق الجمال) برغم ان
هذه السلعة مثل غيرها من حيث الجودة والمكونات - وفى ذلك يتنافس
التجار والصناع .

مناطق التمييز بين الرسم والنموذج :

ويلاحظ : ان الرسم او التصميم (يختلف) عن النموذج في أن الأول
يوضع على سطح مستوعى السلعة بحيث يلتصق بها ويصير جزءا منها ،
أما الثاني فهو شكل جسم يمثل الوعاء الخارجى للسلعة . وبناء عليه فان
السلعة يمكن ان تحتوى النوعين التصميم والنموذج وكمثال (زجاجة
الكوكاكولا) .

فالتصميم : يستهدف اسباغ لمعة جمالية على السلعة ، أما النموذج
: فهو الشكل او القالب الذى تتخذ هذه السلعة . ويتفقدان معا فى انه
يجمعهما عدم التأثير على منفعة الشئ ولما يقتصر تأثيرهما فقط على أو
أنواع العملاء .

الفصل الثانی

شروط اضعاء الحماية القانونية على التصميم أو النموذج الصناعي

شرطان : - (م ١١٩ من القانون)

١- الجدة

٢- القابلية للاستخدام الصناعي

أولا . شرط الجدة (م ١١٩ من القانون)

ولقيام شرط الجدة يلزم

١- وجود اختلاف جوهري في التصميم أو النموذج المراد تصميمه

(م ١٢٠ / ٢ من القانون)

فإذا كان تصميم أو نموذج سابق يلزم تخصيصه لنوع

آخر من المنتجات غير السابق تسجيلها .

ويقصد بشرط الجدة بأن يكون مبتكرا أصيلا في ذاته ونوعه

، غير منقول عن غيره من التصميمات والنماذج الصناعية المماثلة أو

المشابهة ، ويختلف عنه (اختلافا جوهريا) وليس اختلافا بسيطا -

غير أن شرط (الجدة) لا يفقد إذا وضع على نموذج أو تصميم

(آخر) (ليس من نوعه وليس مماثل له) .

٢- وألا يكون قد تم عرضه على الجمهور أو وصف أو عرض

استخداماته قبل تاريخ إيداع طلب تسجيل (م ١٢٠ / ١ من القانون) ، فإذا

عرض استخداماته بعد تقديم طلب تسجيله في دولة عضو في منظمة

التجارة العالمية أو التي تعامل مصر معاملة المثل أو كان العرض قد تم في

معرض وطني أو دولي أو نشر عن التصميم أو النموذج في مؤتمر دولي

وكان ذلك في فترة لا تزيد عن ٦ شهور سالفة على تاريخ ايداع طلب التسجيل في مصر فان هذا التصميم أو النموذج (لايفقد شرط الجده) .

ويلاحظ هنا : ان الملكية تنشأ من (الابتكار وحده) دون (التسجيل) ذلك ان التسجيل ليس الا (مقرر للملكية فقط) دون ان يكون منشأ لها .

ويلاحظ : ان القانون لم يحدد (المستوى الفنى) للتصميم أو النموذج الا ان من المتفق عليه انه يكفى (الفكرة الابتكارية فيه) ، فأى درجة من درجات الابتكار فى التصميم أو النموذج - تكفى لاضفاء الحماية القانونية عليه فيعتبر (جديد) حتى ولو كان (مقتبسا من الطبيعة) متى كانت شخصية الرسام أو مصمم النموذج واضحة فيه .

ويحوز التصميم على جمع أصيل بين عناصر معروفة ولكن فى (شكل جديد) فأى تعديل مهما كانت ضالته ينطوى على تغيير فى التصميم أو النموذج ويضفى عليه طابع خاص يميزه عن غيره ويكفى لاعتباره (جديدا) .

ومن يدعى عدم توافر شرط الجده : اثبات التطابق وتاريخ التصميم أو النموذج الذى اقتبس منه .
ومن احكام النقض فى هذا الصدد :-

١- مفاد نص م ٣٧ ق ١٣٢ / ١٩٤٩ انه يجب ان ينطوى الرسم أو النموذج الصناعى على قدر من (الابتكار والجده) .
(طعن ٦٦٥ / ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٦)

٢- ليس فى القانون مانع من اتخاذ (زجاجة الكوكاكولا) (علامة تجارية) لما تحويه من شراب (الكوكاكولا) ، مع أنها تعتبر فى ذاتها

(نموذجاً صناعياً) وتكون أيضاً مستوجبة للحماية بموجب القانون
١٩٤٩/١٣ بشأن براءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية .
(محكمة القضاء الإداري جلسة ١٩٦٠/٧/١٩)

ثانياً : القابلية للاستخدام الصناعي (م ١١٩ من القانون) .
ويعنى ذلك التى تلتصق على سطح السلعة ويعد جزءاً منها ، أو
شكل السلعة ذاتها .
ومن ذلك نحت التماثيل - أو صنع قالب لتشكيل السبائك الذهبية .
أيضاً : ابتكار نموذج للعب الأطفال ، أو موديل حديث للموبيليا .
أما التصميمات والنماذج المطبوعة فى كتالوجات أو إعلانات توزع
على الجمهور فلا تعد (ابتكاراً جديداً) يتمتع بحماية القانون .

الفصل الثالث

إجراءات تسجيل التصميمات والنماذج الصناعية :

(م ١٢٢ من القانون)

طلب من صاحب الشأن (مصمم - وارث - متنازل إليه) يقدم الى
(مصلحة للتسجيل التجارى) - يجوز أن يشتمل على عدد من التصميمات
أو النماذج الصناعية لايجاوز (لخمسين) بشرط أن تكون فى مجموعها
(وحدة متجانسة) (م ١٢٢ / ٢ من القانون) .

ويسدد رسمه بشرط ألا تتجاوز فى مجموعها (ثلاثة آلاف جنية
(م ١٢٢ / ٣ من القانون) .

ويجوز تقديم الطلب من المصريين - أو من الاجانب الذين ينتمون
الى نشاط فعال فى احدى الدول العضاء فى منظمة التجارة العالمية
والتي تعامل مصر (معاملة المثل) - ويستفيد مواطنو الدول الأعضاء
من أى ميزة تمنح لهم على قدم المساواة مع المصريين على ارض مصر
(طبقا م ١٢١ من القانون) باستثناء :-

أ- اتفاقيات للمساعدة القضائية أو اتفاقيات انفاذ القانون .

ب -الاتفاقيات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية والتي أصبحت ماريه
قبل ١٩٩٥/١/١ .

ج- قررت م ١٢٣ من القانون (استثناء القائمين بالعمل فى مصلحة
التسجيل التجارى من تقديم طلبات تسجيل لتصميمات أو نماذج
صناعية الا بعد مضي ٣ سنوات على الأكل من تاريخ تركهم الخدمة
سواء قدم عن طريقهم شخصا أو بواسطة وكيل عنهم - ويلاحظ أن

الهدف من ذلك هو عدم استغلال هؤلاء الموظفين بالادارات بحكم ما ينتمى الى عملهم من تصميمات او نماذج أثناء عملهم وتقديم طلبات تسجيل عنهم . وللادارة فحص التصميم أو النموذج موضوعيا من حيث الشروط (طبقا م ١١٩ من القانون مالف الاشارة) .

أحوال عدم جواز تسجيل النموذج أو التصميم :-

١- اذا كان من متطلبات الاعتبارات الفنية أو الوظيفية للمنتج (م ١/٢٤ من القانون) فلا يجوز تسجيل الشكل الدائري أو البيضاوي مثلا (لتمييز) نموذج سلعة .

٢- للتصميم أو للنموذج المتضمن شعارات أو رموز دينية أو اختتام أم اعلام - أو للنموذج الذى ينشأ عن استخدامه لخلل بالنظام والآداب العامة .

٣- التصميم أو النموذج المطابق أو المشابه أو المتمثل مع علامة تجارية أخرى (مسجلة) فإذا لم تكن العلامة المنافسة (مسجلة) جاز قبول (تسجيلها) .
والهدف من ذلك إزالة أى لبس أو خلط بين المتعاملين على المنتج حماية للتعامل للتجارى .

وللمصلحة حق رفض طلب التسجيل بشرط اخطار الطالب بذلك (بقرار مسبب) (بخطاب موصى مصحوب بعلم الوصول) خلال (٣٠ يوم) من تاريخ صدور (القرار) (م ٢/ ١٢٤ من القانون) .

الفصل الرابع

التظلم من قرار رفض التسجيل

- (و) لمطالب التسجيل (حق) التظلم (من) القرار (خلال (٣٠ يوم)
من تاريخ الاخطار (م ١٢٤ / ٣ من القانون) .
وتتظر التظلم (لجنة ثلاثية) من ٣ أعضاء اقدمهم (عضوا بمجلس
الدولة) (م ١٢٤ / ٤ من القانون) .
وتصدر (اللجنة) (قرار مسبب) في التظلم خلال (٩٠ يوم)
من تاريخ التظلم (م ١٢٤ / ٦ من القانون) .
الطعن على قرار رفض اللجنة الثلاثية للطلب :-
خلال (٣٠ يوم) من تاريخ (الاعلان به) وذلك أمام (محكمة
القضاء الادارى) (م ١٢٤ / ٧ من القانون) .

الفصل الخامس

تعديل طلب التسجيل

يجوز لصاحب الشأن تعديل طلب التسجيل (م ١٢٥ / ٣ من القانون) والمصلحة تكلفه بالتعديل واستيفاء الأوراق فان لم يقم بما أمرت المصلحة به اعتبر متنازلا عن الطلب (من ١٢٥ / ١ من القانون) ولصاحب الشأن (التظلم من القرار) اذا كانت المصلحة متعصبة في إصداره ، ويكون ذلك خلال (٣٠ يوم) من لخطاره بالقرار أمام اللجنة الثلاثية المنصوص عليها بمادة ٣/١٢٤ من القانون سالف الإشارة .

الفصل السادس

تسجيل الطلب

إذا توافرت الشروط (شكلية وموضوعية) وجب على مصلحة السجل التجارى (تسجيل الطلب) فى سجل خاص معد لذلك - وتعطى لمقدم الطلب (شهادة) تشمل على رقم الطلب وتاريخه وعدد التصميمات والنماذج المشتمل عليها الطلب وبين المنتجات الصناعية المخصصة لها واسم المالك وجنسيته ومحل إقامته ومهنته ، وإذا كان الطالب شركة يذكر اسمها وعنوان مركزها الرئيسى وغرض نشاطها. وإذا كان الطالب قد قدم للحصول على الرسم أو النموذج فى أحد الدول الاعضاء فى منظمة للتجارة العالمية أو التى تعامل مصر (معاملة المثل) ،

فانه يجوز لصاحب الشأن أو ورثته التقدم بطلبه في مصر خلال (٦ شهور) من تاريخ تقديم طلب التسجيل في البلد الاجنبى.

ويعد الطلب كأنه قدم في ذات تاريخ تقديمه في البلد الاجنبى.

الفصل السابع

مدة الحماية القانونية المترتبة على (التسجيل)

(م ١/٦٢١ من القانون)

(عشر سنوات) تبدأ من تاريخ تقديم طلب التسجيل في جمهورية مصر تجدد لمرة واحدة مدة خمس سنوات لخرى وذلك اذا قدم طلب التجديد خلال السنة الاخيرة من المدة (م ١/٦٢١ من القانون) .

الفصل الثامن

الحماية المؤقتة

تتمتع للتصميمات والنماذج الصناعية (بحماية مؤقتة) بشروط هي :-

١. اذا توافرت فيها (شروط التسجيل) .
٢. ان تعرض بالمعارض المحلية او للدولية (قبل) لتخاذ لاجراءات التسجيل (م ١/٢٣١ من القانون) .

الفصل التاسع

تجديد مدة الحماية : (م ١/٦٢١ من القانون)

يجوز (تجديد) مدة الحماية إذا قدم مالك التصميم أو النموذج طلب تجديد خلال (السنة الأخيرة من مدة الحماية ، الأصلية) وتجدد الحماية لمدة (خمس سنوات أخرى) إذا قدم مالك التصميم أو النموذج طلب تجديد خلال السنة الأخيرة من المدة (م ١/٦٢١ من القانون) .

واعطى القانون (مهلة) للطلاب (ثلاثة شهور) تالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية فإذا لم يراع ذلك كان الجزاء (شطب للمصلحة للتسجيل من تلقاء نفسها) (م ١/٦٢١ من القانون) .

الفصل العاشر

شطب التسجيل (احواله واسبابه)

١. انتهاء مدة الحماية القانونية دون تقديم طلب التجديد فمضى المواعيد (م ٣/٦٢١ من القانون) .
٢. صدور حكم نهائى حائز لقوة الشيء المقضى فيه بشطب التسجيل .

ويلاحظ انه :-

أ- إذا لم يكن التصميم أو النموذج جديدا ومبتكرا أو ثبت سبق استعماله وقدم طلب شطب امام المحكمة بذلك ، جاز الحكم (بىطلان التسجيل) فإذا حكم بشطب التسجيل أصبح

(مالا مباحا) يجوز لأى شخص استعماله ونقله بدون

معاقبته بجريمة التقليد أو دفع مقابل لأحد.

ب- إذا ثبت اذاعة سر التصميم أو النموذج (قبل) تسجيله

لاشترط عنصر الجده للتصميم أو النموذج كشرط لقبوله

للتسجيل كذلك إذا ثبت ترك صاحب التصميم لتصميمه

بقريته هى رفع دعوى التقليد على المعتدى على حقه عدة

مرات دون اهتمام أو لكثرث.

٣ - تسجيل التصميم أو النموذج باسم شخص (غير مالكة) ، فللمالك

التقدم بطلب شطب التسجيل امام محكمة القضاء الادارى.

الفصل الحادى عشر

النشر عن قرار مصلحة التسجيل التجارى بالتسجيل
يكون فى جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية
مصحوبا (بصورة من التصميم او النموذج).

الفصل الثانى عشر

آثار (ملكية) التصميمات والنماذج الصناعية (بالتسجيل)

أولا : حق استغلال النموذج او التصميم من قبل صاحبة ،
وحقه فى منع الغير من صنع أو بيع أو استيراد (المنتجات) المتخذة شكل
التصميم او النموذج موضوع الحماية (م ١/٧٢١ من القانون).

ويستلذ حق المصمم فى الاستغلال اذا قام بتسويقة المنتجات فى أى
دولة أخرى ، أو منح الغير ترخيص بذلك (م ٢/٧٢١ من القانون).

حالات ما لا يعد اعتداء على الحق الاستثنائى للمصمم (م ٣/٧٢١
من القانون) ÷

أورد القانون خمس حالات على سبيل الحصر هى :-

(١) الاعمال المتصلة بأغراض البحث العلمى .

(٢) اغراض للتدريب والتعليم .

(٣) الأنشطة غير التجارية .

٤) تصنيع أو بيع أجزاء من المنتجات لغرض اصلاحها مقابل تعويض عادل.

٥) الاستخدامات الأخرى التي لا تتعارض مع الاستغلال العادي للتصميم أو النموذج ولا تضر بصاحب التصميم مع مراعاة حقوق الغير.

ثانيا : التصرف التصميم أو النموذج بأي نوع من أنواع التصرفات (هبة بدون عوض ، أو بيع بمقابل أو رهنة أو تقرير حق انتفاع عليه) ، وفي حالة وفاته يحل (ورثته) محل مورثهم المصمم في حقوقه والتزاماته باعتبارهم (خلف علم) .

ويتم انتقال الملكية بين طرفيه بموجب (العقد) ، ولا يحتج به على الغير الا (بالتأشير بانتقال الملكية في سجل التصميمات والنماذج الصناعية) بناء على طلب من (المتصرف اليه) (م ٢/٨٢١ من القانون) .

الفصل الثالث عشر

الترخيص الاجبارى للتصميم والنموذج الصناعى
(م ٩٢١ من القانون وم ١٥١-٤٥١ من اللائحة التنفيذية للقانون)

أ - المختص به :

ويختص به (مصلحة التسجيل التجارى)
لاسباب تتعلق (بالمصلحة العامة)

بموافقة لجنة وزارية مشكلة - بناء على عرض (الوزير المختص)
وتصدر (قرار مسبب) بمنح (الغير) (ترخيص اجبارى) (غير
استثنائى) (للمرخص له) - مع التزام (المرخص له) - بدفع (تعويض
عادل) لصاحب التصميم (م ٩٢٣١ من القانون).

ب - شروط منح الترخيص الاجبارى :

- (١) ان يثبت (الطالب) سبق تفاوضه مع صاحب التصميم او النموذج -
ويتم محاولات جدية للحصول على ترخيص لاختيارى منه ،
وعرضه شروط مناسبة (م ١/١٥١ من اللائحة).
- (٢) انقضاء فترة تفاوض معقوله (م ٢/١٥١ من اللائحة).
- (٣) القدرة على استغلال التصميم او النموذج بصفة جدية فى النطاق
والمدة اللذان يحددهما قرار منح الترخيص وان يكون له منشأة عاملة
بمصر (م ٢٥١ من اللائحة).

ج - ما يراعى فى تقدير مدى مناسبة الشروط :

- (١) نوعية التصميم او النموذج.
- (٢) الفترة المتبقية من مدة الحماية المقررة للتصميم.

٣) للمقابل المعروف لقاء الترخيص الاختياري.

د - آثار منح الترخيص الاجباري

١) حق صاحب التصميم في (تعويض عادل) مقابل استغلال التصميم
يقدر بمعرفة لجنة متخصصة يشكلها رئيس مصلحة التسجيل
التجاري ويراعى في تقدير التعويض الاتي (م ٣٥١ من اللائحة
التنفيذية) :

١. الفترة المتبقية من مدة الحماية.
٢. حجم وقيمة الإنتاج المرخص به .
٣. التناسب بين السعر المنتج - ومتوسط الدخل العام للفرد.
٤. حجم الاستثمارات المطلوبة للبحوث اللازمة للطرح التجاري .
٥. حجم الاستثمارات اللازمة للإنتاج .
٦. مدى توافر منتج مماثل في السوق .
٧. (الاضرار) التي تسببها الممارسات التعسفية (لصاحب التصميم او
النموذج) او تلك المضادة للتنافس ، فاذا تم تقدير التعويض في ضوء
الاعتبارات السابقة تعرض اللجنة هذا التقدير على (اللجنة الوزارية) لاتخاذ
قرار بتحديد التعويض على ضوءه (م ٣٥١ من اللائحة التنفيذية) ، بعد ذلك
تقوم (مصلحة التسجيل التجاري) فوراً بمجرد صدور قرار تحديد

التعويض بمعرفة (اللجنة الوزارية) للمشكلة طبقا للمادة ٩٢١ من القانون ،
باخطار صاحب التصميم (بموجب خطاب موسى عليه مصحوب بعلم
للوصول) بالآتي :

أ- بقرار منح الترخيص الاجباري.

ب- بالقرار الصادر بتقدير التعويض.

وما يلاحظ على القرارين :-

١) ان القرار الاول (غير استثنائي) للمرخص له - وبناء عليه
فيجوز لصاحب التصميم حق استغلاله الى جانب استعمال المرخص
له.

٢) لصاحب التصميم مطالبة المرخص له بالقيمة التعويضية الوارده
بقرار اللجنة الوزارية - فاذا امتنع. جاز له لجباره عن طريق
(المحكمة).

الفصل الرابع عشر

الحماية القانونية للتصميمات والنماذج الصناعية

نصت (اتفاقية باريس) على حماية الرسوم والنماذج الصناعية فى (م ٥/ خامسا منها) وتشمل نوعين من الحماية هما :-

(١) الحماية المؤسمة على دعوى المنافسة غير المشروعه.

(٢) الحماية الجنائية للتصميمات والنماذج الصناعية (للمجلة).

اولا : الحماية المدنية المؤسمة على دعوى المنافسة غير المشروعه :-

تبدأ تلك الاثار من (تاريخ تقديم طلب منح الحماية) بشرط ان يكون (مستوفيا للشروط المقرر قانونا) (م ٢/٨٣ من القانون) فمذ ذلك التاريخ يقوم حق صاحب التصميم فى استغلال تصميمه لحتكاريا.

فاذا صدر خطأ نتج عنه ضرر فان لصاحب التصميم رفع (دعوى المنافسة غير المشروعه) امام (المحكمة المدنية) مطالبا المعتدى (بالتعويض) طبقا م ٢/٦٦ ق ١٩٩٩/١٧ باصدار قانون التجارة.

وتتميز تلك الدعوى :

بحمايتها (لجميع المراكز القانونية) سواء ارتفعت الى مستوى الحق الكامل لجميع عناصره لو لا ، لأن اساسها هو :

(عدم اتباع اساليب وطرق شريفة للمنافسة)

وهى ترفع و (لو لم يكن النموذج مسجلا) ، بعكس الحماية الجنائية التى تشترط ان يكون التصميم لو النموذج (مسجلا) ومنعا للتكرار نحيل الى ما سبق ذكر (بالحماية العامة للعلامة التجارية المؤسمة على دعوى المنافسة غير المشروعه). طبقا م ٦٦ من قانون ١٩٩٩/١٧ باصدار قانون التجارة .

ثانيا : الحماية الجنائية للتصميمات والنماذج الصناعية : (م ١٣٤ من القانون)

للقول بوجود حماية جنائية يلزم (تسجيل) التصميم او النموذج وقبل (التسجيل) حقوق التصميمات والنماذج الصناعية تخضع (للقواعد العامة) فى القانونين (التجارى - والمدنى) باقامة (دعوى مدنية للمنافسة غير المشروعة) فهى قاصرة فى حالة عدم التسجيل على الحماية المدنية فقط.

وان مدة الحماية الجنائية للتسجيل هى (عشر سنوات) تجدد مره واحدة لمدة (خمس سنوات اخرى) اذا تم طلب التسجيل فى الميعاد.

(ويراجع مدة الحماية المنصوص عليها بمادة ١٢٦ من القانون)

الفصل السابع من الباب الرابع من هذا الكتاب.

كما يستطيع المصمم حماية حقه ايضا طبقا للكتاب الثالث من القانون باعتباره (حق ادبى) على تصميمه (طيله حياته) و (خمسون سنة من بعد وفاته لورثته).

الفيد والوصف لجرائم التصميمات الصناعية والنماذج والعقوبة عليها :

أ- جنحة تقليد التصميم او النموذج الصناعى: (م ١/١٣٤ من القانون)
واركبتها :-

■ ملأى : فعل النشاط الاجرامى اعتداء بالتقليد ومطابقته للتصميم المحمى محل التسجيل ، او كان من شأنه ان يثير اللبس والخلط فى الوسط الصناعى الخاص بهذا التصميم - وتقدير ذلك من سلطة محكمة الموضوع ولها (الاستعانة بالخبراء) فى هذا الشأن.

■ معنوى : للقصد الجنائى العام من علم واراده النشاط الاجرامى .

ومن احكام النقض فى هذا الشأن :

١- استناد الحكم فى قضائه بالبراءة الى اختلاف البيانات التجارية فى كل من التصميمين للخطأ فى تطبيق القانون بأن خلط بين احكام قانون التصميمات والنماذج الصناعية - وبين البيانات التجارية - الامر الذى حجب المحكمة عن بحث عناصر تقليد النموذج الصناعى التى اقامها الطاعن على المطعون ضده بما يستوجب نقضه.

(طعن جنائى ٣٣/٢٠٠٨ ق جلسة ٦٥/٣/٨) (طعن ٥٠/٢٢٤٤ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٦).

٢) يقصد بالتقليد وجود تشابه فى الرسم او النموذج من شأنه ان يخدع المتعاملين بالسلعة التى قلد رسمها او نموذجها (طعن جنائى ٢٥/٨٧ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢١)

ب- جنحة صنع او بيع او عرض للبيع او الحيازة بقصد الاتجار او التداول لمنتجات تتخذ تصميمها او نموذجها صناعيا مقلدا
مع (علمه بذلك) (اى سىء النية) :- (م ١/١٣٤ ، ٢
من القانون)
واركانتها :-

مادى : فعل النشاط الاجرامى وهو صنع او بيع او عرض للبيع او حيازة (بقصد الاتجار او التداول) منتجات تتخذ تصميمها او نموذجها صناعيا مقلدا مع علمه بذلك.

معنوى : قصد جنائى عام (علم واردة)

قصد جنائى خاص (سوء النية)

ويلاحظ انه من صياغة النص وعبرة (بقصد الاتجار او التداول)
ان من يحوز تصميمه مقلدا لغرض الاستعمال الشخصى وليس للاتجار لا يعد
جريمة معاقب عليها.

ج- جنحة وضع بيانات تؤدي الى الاعتقاد بوجود تصميم او نموذج

مسجل (م ١/١٣٤ ، ٣ من القانون)

واركانها :-

مادى : فعل النشاط الاجرامى وضلع بيانات
على المنتجات تؤدي الى الاعتقاد بانه (مسجل).
معنوى : قصد جنائى عام (علم واردة).

العقوبة على الجرائم الثلاث :-

هى الغرامة التى لا تقل عن اربعة الاف جنيه ولا تجاوز عشرة الاف جنيه
مع عدم الاخلال بآيه (عقوبة شد) منصوص عليها فى قانون اخر
(م ١/١٣٤ من القانون).

وفى حالة العود : تكون العقوبة هى (الحبس الوجوبى) مدة لا تقل
عن شهر + غرامة لا تقل عن ثمانية الاف جنيه ولا تجاوز عشرين الف
جنيه (م ١/١٣٤ من القانون).

الى جانب عقوبات تكميلية هى :

١. مصادرة للتصميم او النموذج المضبوط والمنتجات والادوات محل الجريمة .
٢. نشر الحكم الصادر بالادانة في جريدة او اكثر على نفقة المحكوم عليه . (م ٣/١٣٤ من القانون) .

الاجراءات التحفظية (م ١/١٣٥ من القانون) :

- طلب من ذى شأن يقدم لرئيس المحكمة المختصة - الذى يصدر قرار
- (امر) على عريضة (بلجراء او اكثر تحفظى) بالاتى :
- ١- اثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية.
 - ٢- عمل حصر ووصف تفصيلى للمنتجات المخالفة والادوات المستخدمة فى ارتكابها.
 - ٣- توقيع الحجز على الاشياء المذكورة بالبند السابق.

ويلاحظ ان هذه الاجراءات ورنيت على سبيل المثال:

ولرئيس المحكمة ان يأمر بئندب خبير لمعاونة المحضر المكلف بالتفتيغذ وان يــــفرض (كفالة) على طالب الاجراء (م ٢/١٣٥ من القانون)

ويلزم الطالب برفع النزاع الى المحكمة المختصة خلال (١٥ يوما) من تاريخ صدور الامر - والا زال كل اثر للاجراء (م ٣/١٣٥ من القانون) ولمن صدر ضده الامر (المتظلم منه) الى رئيس المحكمة الامر

بالاجراء التحفظى خلال (٣٠ يوما) من تاريخ صدوره او اعلانه وارئيس
هذه المحكمة المرفوع امامها للتنظلم تأييد الامر او الغاؤه.

الفصل الخامس عشر

الايداع الدولي للتصميمات والنماذج الصناعية (معاهدة

لاهاي سنة ١٩٢٥)

وقد انضمت اليها (مصر) بموجب القانون ١٦٥/١٩٥٠

ويتم الايداع الدولي للتصميم او النموذج لدى المكتب الدولي لحماية الملكية الصناعية بمدينة (برن) ويترتب على ذلك (تسجيل دولي) للتصميم او النموذج في جميع الدول الموقعة على المعاهدة في نفس تاريخ الايداع للدولة للتصميم - ويقوم المكتب بمجرد استلام طلب الايداع بقيده في سجل وانهاره.

أ - آثاره :-

ويترتب على الايداع :

اعتباره :-

- ١- قرينة على ملكية التصميم ، في جميع الدول الموقعة على المعاهدة وبموجب ذلك يكون لصاحب التصميم .
- ٢- حق استغلال اختراعى للتصميم في جميع الدول المتعاقدة.
- ٣- حق الاسبقية مكفول لكل تصميم مودع دوليا.

ب - ومدة الحماية الدولية هي (١٥ سنة) ابتداء من تاريخ التسجيل الدولي :

مع ملاحظة : ضرورة الرجوع الى (القانون الدخلى للدولة) اذا تمسك صاحب التصميم بالحماية لمعرفة ما اذا كان التصميم يتمتع بالحماية القانونية لتلك الدولة ام لا .

الفصل السادس عشر

" الاسماء التجارية "

الاسم التجارى :

هو الاسم الذى يوجب القانون ان يتخذه التاجر للدلالة على منشأة تجارية أو صناعية لتمييزها عن غيرها من المنشآت المماثلة.

ويوجب المشرع :

ان يكون (الاسم الشخصى للتاجر) سواء كان اسما مدنيا لم مجرد (اسم شهرة) (عنصرا) من عناصر هذا الاسم.

والحماية المخولة للاسم التجارى هي (حماية نسبية) من حيث نوع التجارة ومكانة القيد والحماية للاسم مدنيا وجنائيا (ابدية) تكون طالما حرص مالكيها على تجديد القيد كل (عشر سنوات) طبقا ق ١٩٥١/٥٥ معدل بقانون ١٩٥٤/٦٧.

ويحظر قانون الاسم التجارى التصرف فى ذلك الاسم (تصرفا مستقلا) عن التصرف فى المحل التجارى المخصص له .

وتجيز م ٨ من القانون لمن تنتقل اليه ملكية متجر ان يستخدم اسم (سلعة لتجارى) بشرط (تصريح المتنازل) بذلك مع اضافة بيان اليه يدل على (انتقال الملكية).

الفصل السابع عشر

" العنوان التجارى "

يستعمل العنوان التجارى للفت نظر الجمهور •
وقد يشمل تسمية مبتكرة لما سمه المحل اوشارة مميزة.
وقد يتكون من ذات الاسم التجارى الذى يستعمله للتاجر وان ذلك يعد
من وظائف الاسم التجارى.
ويقدر القضاء - لادائرة الجغرافية التى يحمى فيها العنوان ، اذا ظهر من
ينازع الاسبق فى استعماله فيه بشأن نفس نوع التجارة.
ولا يستفيد العنوان التجارى من الحماية الجنائية الا بقدر اعتباره جزءا من
الاسم التجارى وما عدا ذلك فالاستفادة قاصرة على (الحماية المدنية) فقط
وعلى اساس (المسؤولية التقصيرية والمنافسة غير المشروعة) .

انقضاء الحق فى العنوان التجارى :

شأن الاسم التجارى ينقضى بعدم الاستعمال عقب اغلاق التاجر
لمحله للتجارى واعتزاله للتجارة .
ومن احكام النقص :

١. احقية كل من صاحبه لقب (للصعيدى) فى استعماله ما
دام يسبقه باسم للشخص (طعن / من جلسة ١١/١٢/١٩٩٧) •

٢. الاسم التجارية هي تسمية يبتكرها صاحب المنشأة التجارية ويطلقها عليها لتمييزها عن غيرها إما الاسم التجاري : فهو الذي يستمد من (الاسم المبنى لمالك المنشأة) الذي ألزمه المشرع بمقتضى المادتين الأولى والثانية من ق ١٩٥١/٥٥ بشأن الاسماء التجارية ان يتخذ من اسمه الشخصي عنصرا اساسيا في تكوين اسمه التجاري ويدخل في ذلك (اللقب) دون ان يؤدي ذلك الى التضليل او يمس الصالح العام وذلك لتمييز محله للتجاري عن نظائره فلا يتأتى تجريد شخص من اسمه التجاري المستمد من اسمه المبنى لمجرد التشابه بينه وبين اسماء آخرين فاللقب يعد اسما تجاريا وليس سمه تجارية ما دام ان الاسم مجردا من ايه اضافة مبتكرة.

(الطعن / من جلسة ١٩٩٧/١٢/١١)

الفصل الثامن عشر

" أسماء الدومين "

هى بديل (لل عنوان البريد العادى) فى (المجال الالكترونى)
وتتمثل فى (وضع صندوق بريد) غير شبكة الحاسب الالكترونى بدلا
من منح صاحب العنوان (رقما محدد) يمنح عنوانا بترجمة للحاسب
فور تلقيه الى رقم حتى يتمكن له الوصول بسهولة ويسر الى الموضع
الخاص به على شبكة المعلومات .

وترجع تاريخ اسم الدومين الى عام ١٩٩٨ حيث انشأت منظمة لا
تستهدف الربح عرفت باسم اى كان iCANN او هو مسمى انجليزى
يعرف باسم (منظمة الانترنت لما يمنح من اسماء وارقام) يرجع
الفضل فى انشائها الى مبادره جماعية من العاملين فى مجال الانترنت
فى المجالات المهنية والتقليه الى جوار المستخدمين ومقرها (ولاية
كاليفورنيا)

وينصب عمل هذه المنظمة على منح عناوين رقمية على شبكة الانترنت
وادارة فظمة التشغيل وادارة بروتوكول منح الارقام التعريفية للمتعاملين
وتطوير السياسة المتبعة فى شأن مجالات الانشطة الاربعة كلما دعت الى
ذلك حاجة.

ويدار نظام اسماء الدومين (D n S) بحيث يسمح بتجول
المستخدم داخل شبكة الانترنت فيما يخص اسم للدومين او اسم
بروتوكول.

وتتولى جهة قاعدة تسجيل ارقام الانترنت تعرف باسم I a n a
ادارة طائفتين للدومين من المستوى الاول (طائفة الدومين الدارج ،
وطائفة الدومين المتمثل فى رقم كودى لكل دولة).
وتقوم بتسجيل ١٤ اسم ، تختص الولايات المتحدة الامريكية
باسمين منهم قاصرين على للجيش والحكومة .
ويتعين توافر ٣ عناصر مجتمعة لمن نسب اليه مخالفة هذه القواعد
هى :

- أ- التشابه او التطابق بين اسم الدومين (والعلامة) .
- ب- عدم توافر حق او مصلحة او مشروعه لدى صاحب اسم الدومين.
- ج - تسجيل اسم الدومين او استعماله بسوء نية .

ويكفى للدلالة على تعدد الحق او المصلحة المشروعه توافر احد
الظروف الاتية :-

- ١) استخدام او اتخاذ ترتيبات لاستخدام اسم الدومين لو اسم يتعلق باسم
دومين مرتبط به وكان ذلك بحسن نية لدى طرح ملع او خدمات قبل
توجيه لخطر اليه (بالنزاع) .
- ٢) قام بصفته (فرد او منشأة) بتسجيل اسم دومين معروف انه لآخر
ولو لم يكن هذا الاخير قد حصل على علامة تجاره او خدمة.
- ٣) استخدم اسم دومين مشروع لكنه غير تجارى ، دون نية الكسب
التجارى لاحداث لبس لدى المستهلكين بالنسبة لعلامة التجارة لو
للخدمة المعنية.

والمهم فى هذا الموضوع هو مجال صفحات الانترنت او عناوين البريد الالكتروني ويكفى للدلالة على سوء النية لاتخاذ اسم دومين للصانع او للتاجر توافر الاتى :

(١) ظروف تشير الى تسجيل اسم دومين او الحصول عليه بداية لعرض بيع او تأجير او نقل تسجيله بأى طريق اخر الى المدعى مالك علامة التجارة او الخدمة او منافس لهذا المدعى نظير قيمة معتبره تتجاوز ما هو ثابت بمستندات من نفقات.

(٢) تعدد استخدام اسم الدومين لغرض الحصول على كسب تجارى او مستخدمه الانترنت من رواد موقع اخر او اى تاجيرات على الخط مما من شأنه خلق (شبهة خلط) مع علامة المدعى فى شان المصدر او التمويل او التبعية او الدعم او للتأخير لموقع اخر مملوك او مؤجر او لمنتج او سلعة على موقع هذا الغير المملوك او المستاجر.

ويلاحظ انه فى حال التنازل بين اسماء الدومين يعمل بقاعدتين هما :

أ- اسماء الحقوق المتنازعة :

فأسم الحق يعتبر منازعة لعلامة شائعة الشهرة متى كان اسم الحق او جزء اساسى منه بمثابة نسخة او تقليد او ترجمة او نقل حرفى للعلامة شائعة الشهرة وتم تسجيله او الانتفاع به عن سوء نية.

ب- الشطب والنقل :

يحق لمالك (العلامة) شائعة الشهرة ان يلتمس من صاحب اسم المحل المتنازع لعلامته ، الغاء التسجيل ونقله الى ملك العلامة شائعة الشهرة بموجب قرار من السلطة المختصة.

القواعد ولجنة التطبيق :

١- اللائحة الموحدة لتسمية منازعات أسماء الدومين

(القواعد) .

٢- قواعد ويبو للتكميلية لتسمية المنازعات .

العناصر ولجنة الإثبات مجتمعة :

١ . ان المدعى عليه يستخدم اسم دومين مطابق او مماثل بما يوقع الخلط في شأن العلامة.

٢ . ان المدعى عليه ليس له اى حقوق او مصالح مشروعة في شأن اسم الدومين.

٢ . ان المدعى عليه مسجل او استعمل اسم الدومين بسوء نية.

الحكم المأمول:

١- الى حالة قبول الدعوى : امكا الغاء تسجيل اسم

الدومين المتعارض مع العلامة ، او تحويل اسم الدومين المتعارض مع العلامة الى المدعى.

٢- رفض الدعوى :

الاتفاقيات الدولية

اتفاقية باريس

لحماية الملكية الصناعية

اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية

(المؤرخة ٢٠ مارس ١٨٨٣ والمعدة ببروكسل في ١٤ ديسمبر ١٩٠٠)
وولشطن في ٢ يونيو ١٩١١ ولاهاي في ٦ نوفمبر ١٩٢٥ ولندن في
يونيو ١٩٣٤ ولشبونة في ٣١ أكتوبر ١٩٥٨ واستكهولم في ١٤ يوليو
١٩٦٧ والمنقحة في ٢ أكتوبر ١٩٧٩)

مادة (١)

اتشاء الاتحاد ونطاق الملكية الصناعية

١ . تشكيل الدول التي تسرى عليها هذه الاتفاقية (اتحادا) لحماية الملكية
الصناعية .

٢ . تشمل حماية الملكية الصناعية براءات الاختراع ونماذج المنفعة
والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية وعلامات
الخدمة والاسم التجاري وبيانات المصدر أو تسميات المنشأ وكذا فمع
المنافسة غير المشروعة .

٣ . تؤخذ الملكية الصناعية بأوسع معانيها . فلا يقتصر تطبيقها على
الصناعة أو التجارة بمعناها الحرفي ، وإنما تطبيق كذلك على الصناعات
الزراعية والاستخراجية جميع المنتجات المصنعة أو الطبيعية مثل الأئبدة
والحبوب ولورق التبغ والفواكة والمواشى والمعادن والمياه المعدنية واللبيرة
والزهور والدقيق .

٤ . تشمل براءات الاختراع مختلف أنواع البراءات الصناعية التي تقرها
تشريعات دول الاتحاد كبراءات الاستيراد وبراءات التحسين وبراءات
وشهادات الاضافة وغيرها .

مادة (٢)

المعاملة الوطنية لرعاية دول الاتحاد

• اتمتع رعايا كل دول الاتحاد في جميع دول الاتحاد الاخرى بالنسبة لحماية الملكية للصناعية بالمزايا التي تمنحها حاليا أو قد تمنحها مستقبلا قوانين تلك الدول للمواطنين وذلك دون الاخلال بالحقوق المنصوص عليها بصفة خاصة في هذه الاتفاقية • ومن ثم فيكون لهم نفس الحماية التي للمواطنين ونفس وسائل الطعن القانونية ضد أي لخلال بحقوقهم • وبشرط اتباع الشروط والاجراءات المفروضة على المواطنين •

٢ • ومع ذلك لايجوز أن يفرض على رعايا دول الاتحاد أي شرط خاص بالقامة او بوجود منشأة في الدول التي تطلب فيها الحماية للتمتع بأى حق من حقوق الملكية للصناعية •

٣ • يحتفظ صراحة لكل دول من دول الاتحاد بأحكام تشريعاتها المتعلقة بالاجراءات القضائية او الادارية وبالاختصاص ، وكذلك بتحديد محل مختار ، او تعيين وكيل • والتي تقتضيها قوانين الملكية للصناعية •

مادة (٣)

معاملة فئات معينة من الأشخاص

معاملة رعايا دول الاتحاد

يعامل نفس معاملة رعايا دول الاتحاد رعايا الدول (غير الأعضاء) فى الاتحاد (للمقيمين) فى إقليم لحدى دول الاتحاد أو الذين لهم عليه منشآت صناعية أو تجارية حقيقية وفعالة .

مادة (٤)

أ الى ط براءات الاختراع ، نماذج للمنفعة ، الرسوم والنماذج للصناعية،
العلامات ، شهادات للمخترعين : حق الأولوية - ز - براءات الاختراع :
تجزئة الطلب

١- كل من أودع طبقا للقانون فى لحدى دول الاتحاد (طلبا) للحصول على
براءة اختراع أو تسجيل نموذج منفعة أو رسم أو نموذج صناعى أو علامة
صناعية أو تجارية يتمتع هو أو خلفه فيما يختص بالإيداع فى الدول الأخرى
(بحق أولوية) خلال المواعيد المحددة فيما بعد .

٢- يعتبر منشئا لحق الأولوية كل إيداع له حكم الإيداع الوطنى الصحيح
بمقتضى التشريع للدخلى لكل دولة من الاتحاد أو بمقتضى معاهدات ثنائية
أو متعددة الأطراف مبرمة فيما بين دول الاتحاد .

٣- يقصد بالإيداع الوطنى الصحيح كل إيداع يكفى لتحديد التاريخ الذى أودع
فيه للطلب فى الدولة المعنية ، أيا كان المصير اللاحق للطلب .

(ب) وعلى ذلك فانه لايجوز ابطال الإيداع لللاحق الذى تم فى احدى دول
الاتحاد الأخرى قبل انقضاء المواعيد المنوه عنها أعلاه بسبب أية افعال

وقعت خلال هذه الفترة ، وبصفة خاصة ، بسبب إيداع طلب آخر أو نشر الاختراع أو استغلاله أو عرض نسخ من الرسم أو النموذج للبيع أو استعمال العلامة ، كما أنه يجوز أن يترتب على هذه الأعمال أى حق للتغيير أو أى حق حيازة شخصية ، ويحتفظ للتغير بالحقوق التى اكتسبها قبل تاريخ إيداع الطلب الأول الذى يعتبر أساسا لحق الأولوية وذلك حسبما يقضى به التشريع الداخلى لكل دولة من دول الاتحاد .

(ج) ١ - تكون مواعيد الأولوية المنوه عنها اعلاه اثنتى عشر شهرا لبراءات الاختراع ونماذج المنفعة ومئة شهر للرسوم للصناعية والعلامات الصناعية أو للتجارية .

٢- تسرى هذه المواعيد ابتداء من تاريخ إيداع الطلب الأول ، ولا يدخل يوم الإيداع فى احتساب المدة .

٣- إذا كان اليوم الأخير من الميعاد يوم عطلة رسمية أو يوما لايفتح فيه المكتب لقبول إيداع الطلبات فى الدول التى تطلب فيها الحماية فيمتد الميعاد الى أول يوم عمل يليه .

٤- يعتبر الطلب اللاحق المودع فى نفس دولة الاتحاد عن نفس موضوع طلب أول سابق بالمفهوم الوارد فى الفقرة (٢) اعلاه بمثابة الطلب الأول الذى يكون تاريخ إيداعه هو نقطة البداية لسريان ميعاد الأولوية ، وذلك بشرط : ١- أن يكون الطلب السابق المنوه عنه قد تم مسحه أو تركه أو رفضه عند إيداع الطلب اللاحق دون أن يكون قد عرض لاطلاع الجمهور عليه ودون أن يكون قد ترتب عليه أى حقوق .

٢- وألا يكون قد استخدم بعد كأساس للمطالبة بحق الأولوية ، ويمكن بالتالى أن يستخدم الطلب السابق فيما بعد كأساسا للمطالبة بحق الأولوية .

(د) ١- على كل من يرغب فى الاستفادة من أولوية إيداع سابق ان يقدم (قرارا) يبين فيه تاريخ تلك الإيداع والدولة التى تم فيها ، وتحدد كل دولة المهلة القصوى التى يتعين فيها تقديم الإقرار .

٢- تذكر هذه البيانات فى النشرات التى تصدرها المصلحة المختصة وعلى الأخص فى براءات الاختراع والأوصاف المتعلقة بها .

٣- يجوز لدول الاتحاد ان تطلب ممن يقدم قرارا بالأولوية أن يورد صورة من الطلب (الوصف والرسومات وغيرها) للسابق إيداعه . ولا تتطلب الصورة المعتمدة من قبل المصلحة التى تلقت هذا الطلب أى تصديق ، كما يمكن إيداعها على أية حال دون رسوم فى أى وقت خلال ثلاثة شهور من تاريخ إيداع الطلب اللاحق ، ويمكن ان تستلزم هذه الدول ان تكون هذه الصورة مصحوبة بشهادة تبين تاريخ الإيداع صادرة من المصلحة المذكورة بترجمة .

٤- لايجوز عند إيداع الطلب فرض لجزاء بخصوص لقرار الأولوية ، وتحدد كل دولة من دول الاتحاد الآثار التى تترتب على اغفال اتباع الاجراءات المنصوص عليها فى هذه المادة ان تتعدى هذه الآثار فقدان حق الأولوية .

٥- يجوز طلب ثبوتات أخرى فى وقت لاحق .

يجب على كل من يدعى أولوية إيداع طلب ان يحدد رقم هذا الإيداع ، وينشر هذا الرقم وفقا لما هو مبين فى الفقرة (٢) أعلاه .
(هـ) ١- اذا أودع رسم لو نموذج صناعى فى إحدى الدول بمقتضى حق أولوية قائم على أساس إيداع نموذج منفعة ، تكون مدة الأولوية هى نفس المدة المحددة للرسوم والنماذج الصناعية .

٢- علاوة على ذلك ، يجوز إيداع نموذج منفعة في إحدى الدول بمقتضى حق أولوية قائم على أساس إيداع طلب براءة اختراع والعكس بالعكس .
(و) لايجوز لأية دولة من دول الاتحاد ان ترفض أولوية أو طلب براءة اختراع بسبب مطالبة المودع بأولويات متعددة حتى ولو كانت هذه الأولويات مصدرها دولة مختلفة ، أو بسبب تضمن الطلب الذى تطلب فيه أولوية أو أكثر على عنصر أو أكثر لايشملها الطلب أو الطلبات المطالب بأولويتها ، وذلك بشرط أن تتوفر فى كلتا الحالتين ، وحدة اختراع بالمعنى الوارد فى قانون الدولة .

وفىما يختص بالعناصر التى لايشملها الطلب أو الطلبات المطالب بأسبقيتها فان إيداع الطلب اللاحق ينشئ حق أولوية حسب الشروط العادية .

(ز) ١- إذا تبين من الفحص أن طلب براءة اختراع يشتمل على أكثر من اختراع جاز للطالب ان يجرى طلبه الى عدد معين من الطلبات الجزئية مع الاحتفاظ لكل منهما بتاريخ الطلب الأول . وبالتمتع بحق الأولوية ، أن وجد :

٢- كذلك يجوز للطالب ، من تلقاء نفسه ، أن يجرى طلب البراءة مع الاحتفاظ بتاريخ الطلب الأول كتاريخ لكل طلب جزئى ، وبالتمتع بحق الأولوية ، أن وجد .

ويكون لكل دولة من دول الاتحاد الحق فى تحديد الشروط التى يجوز بمقتضاها التصريح بتلك التجزئة .

(ح) لايجوز رفض الأولوية استنادا الى أن بعض عناصر الاختراع المطالب لها بالأولوية لاترد ضمن المطالب التى تضمنها الطلب المقدم فى دولة

المنشأ ، بشرط ان تكشف مستندات الطالب في مجموعها عن تلك العناصر على وجه التحديد .

(ط) ١- يترتب على طلبات الحصول على شهادات المخترعين ، للمودعة في دولة يكون للطالبين فيها حق الاختيار بين تقديم طلب للحصول على براءة اختراع أو شهادة المخترع ، نشوء (حق الأولوية) المنصوص عليه في هذه المادة طبقا لنص الشروط وينفص الآثار الخاصة بطلبات براءات الاختراع .

٢- يتمتع طالب شهادة المخترع ، في الدولة التي يكون للطالبين فيها حق الاختيار بين تقديم طلب للحصول على براءة اختراع أو شهادة المخترع ، (بحق أولوية) على أساس إبداع طلب براءة اختراع أو نموذج منفعة أو شهادة المخترع وذلك وفقا لاحكام هذه المادة المتعلقة بطلبات براءات الاختراع .

مادة (٤) ثانيا

براءات الاختراع : استقلالا البراءات التي يتم الحصول عليها

في دول مختلفة عن نفس الاختراع

- ١- تكون البراءات التي يطلبها رعايا دول الاتحاد في مختلف هذه الدول مستقلة عن البراءات التي تم الحصول عليها عن نفس الاختراع في دول أخرى سواء كانت هذه الدول أعضاء أم غير أعضاء في الاتحاد .
- ٢- يؤخذ للحكم السابق بصورة مطلقة ، ويعنى ذلك على وجه الخصوص أن تكون للبراءات التي تطلب خلال مدة الأولوية مستقلة من حيث أسباب البطلان والسقوط ومن حيث مدة للدول العادية لهذه البراءات .
- ٣- يسرى الحكم السابق على جميع البراءات القائمة عند بدء نفسائه
- ٤- وبالمثل يسرى الحكم السابق على البراءات التي تكون قائمة في كلا الجانبين عند انضمام دول جديدة إلى الاتحاد .
- ٥- تتمتع براءات الاختراع ، التي يحصل عليها مع (حق الأولوية) ، وفي مختلف دول الاتحاد (بمدة دوام) تساوى المدة التي كانت مستقررا لها لو أنها طلبت أو منحت دون الأولوية .

مادة (٤) ثالثا

براءات الاختراع : نكر المخترع في البراءة

يكون (للمخترع) الحق في أن ينكر (بهذه الصفة) في براءة الاختراع .

المادة (٤) رابعا

براءات الاختراع : استحقاق البراءة فى حالة

الحد من البيع بمقتضى القانون

لايجوز رفض منح براءة اختراع كما لايجوز ابطال براءة اختراع استنادا الى ان القانون الوطنى يحد من بيع المنتج الذى تحميه براءة والذى تم الحصول عليه بواسطة طريقة تحميها براءة أو انه يورد قيودا على هذا البيع .

مادة (٥)

أ . براءات الاختراع : استيرك الأشياء ، عدم الاستغلال أو عدم كفايته ،
التراخيص الاجبارية ، ب - الرسوم والنماذج الصناعية : عدم الاستغلال ،
استيرك الأشياء ج . للعلامات : عدم الاستعمال ، الأشكال المختلفة ،
الاستعمال بمعرفة ملاك شركاء . د - براءات الاختراع : نماذج المنفعة ،
العلامات ، الرسوم والنماذج الصناعية : الارشادات والبيانات .

(أ)

١- لا تسقط براءة الاختراع اذا استورد مالكها فى الدولة التى منحت البراءة ،
وأشياء مصنعة فى أية دولة من دول الاتحاد .

٢- لكل دولة من دول الاتحاد حق اتخاذ لجراءات تشريعية تقضى بمنح
تراخيص اجبارية لتحويل دون ما قد ينتج فى مباشرة الحق
الاستثنائى الذى تكلفه براءة الاختراع كعدم الاستغلال مثلا .

٣- لايجوز للنص على سقوط البراءة فى حالة ما اذا كان منح
التراخيص الاجبارية لم يكن يكفى لتداولك النصف المثار اليه ، ولا

يجوز اتخاذ أية إجراءات لاسقاط البراءة أو إلغائها قبل انقضاء سنتين من منح الترخيص الإجبارى الأول .

٤- لايجوز طلب ترخيص إجبارى استنادا الى عدم الاستغلال أو عدم كفايته قبل انقضاء أربع سنوات من تاريخ ايداع طلب البراءة أو ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة . مع وجوب تطبيق المدة التى تقتضى مؤخرا ، ويرفض هذا الترخيص اذا برر مالك البراءة توقفه بأعذار مشروعة ، ولايكون مثلا هذا الترخيص الإجبارى (استثنائى) ، كما لايجوز لنقله حتى وإن كان ذلك فى شكل منح ترخيص من الباطن الا فى ذلك الجزء من المشروع أو المحل التجارى الذى يستغل هذا الترخيص .

٥- تسرى الأحكام السابقة على نماذج المنفعة مع مراعاة التعديلات اللازمة .

ب- لايجوز أن تكون الحماية الخاصة بالرسوم والنماذج الصناعية عرضه للمقروط بأية حال ، سواء لعدم الاستغلال أو لاستيراد أشياء مماثلة لتلك التى تشملها الحماية .

(ج) ١- لايجوز إلغاء التسجيل فى أية دولة يكون استعمال العلامة المسجلة فيها (إجباريا) الا بعد مضى (مدة معقولة) وإذا لم يبرر صاحب الشأن الأسباب التى أدت الى توقفه .

٢- ان استعمال العلامة الصناعية أو التجارية بمعرفة المالك بشكل يختلف عن الشكل الذى سجلت به لدى دول الاتحاد ، لايرتب عليه بطلان التسجيل أو الانقاص من الحماية الممنوحة للعلامة ، متى كان الاختلاف فى عناصر لا تؤثر على الصفة المميزة للعلامة .

٣- لايجوز استعمال نفس العلامة فى وقت واحد على منتجات متماثلة أو متشابهة ، بمعرفة منشآت صناعية أو تجارية تعتبر شريكة فى ملكية العلامة

وفقا لأحكام للقانون الوطنى للدولة التى تطلب فيها للحماية ، دون تسجيل (أو الانقاص بأية حال من الحماية الممنوحة لتلك العلامة) العلامة فى أية دولة من دول الاتحاد ، بشرط الا يؤدي هذا الاستعمال الى تضليل الجمهور والا يتعارض مع المصلحة العامة .

(د) لايشترط لاقرار الحق فى الحماية ان يذكر على المنتج أية اشارة أو بيان عن البراءة أو عن نموذج المنفعة أو عن تسجيل العلامة الصناعية أو التجارية أو عن ايداع الرسم أو النموذج الصناعى .

مادة (٥) ثانيا

جميع حقوق الملكية الصناعية : المهلة الخاصة بدفع الرسوم المقررة

للمحافظة على الحقوق براءات الاختراع : اعادة العمل بها

١- تمنح (مهلة) لا تقل عن ستة شهور لدفع الرسوم المقررة للمحافظة على حقوق الملكية الصناعية على ان يدفع رسم اضافى اذا نص التشريع الوطنى على ذلك .

٢- يكون لدول الاتحاد الحق فى النص على اعادة العمل بالبراءات التى تكون قد سقطت بسبب عدم دفع الرسوم .

مادة (٥) ثالثا

براءات الاختراع : حرية لاختال الأشياء التي تحميها

براءة الاختراع وتكون جزءا من وسائل النقل

لايعتبر لاختالا بحقن المالك للبراءة في كل دولة من دول

الاتحاد ملى :-

١- استعمال الوسائل موضوع براءته على ظهر السفن التابعة للدول الأخرى للاتحاد سواء كان ذلك في جسم السفينة أو في آلاتها أو لجهزتها أو عدها أو في الأجزاء الإضافية الأخرى عندما تدخل هذه السفن بصفة مؤقتة أو عرضية في مياه الدول المذكورة على أن تكون استعمال كل هذه الوسائل قاصرا على احتياجات السفينة .

٢- استعمال الوسائل موضوع البراءة في صنع أو تشغيل المركبات الجوية أو البرية التابعة للدول الأخرى للاتحاد أو قطع غيارها عندما تدخل تلك المركبات بصفة مؤقتة أو عرضية في الدولة المذكورة .

مادة (٥) رابعا

براءات الاختراع : استيراد منتجات مصنعة بطريقة

تحميها براءة في الدولة المستوردة

إذا تم استيراد منتج في دولة من دول الاتحاد توجد بها براءة تحمي طريقة لتصنيع هذا المنتج فيكون لمالك البراءة بالنسبة للمنتج المستورد كل الحقوق التي يؤولها له تشريع الدولة المستوردة بالنسبة للمنتجات المصنعة في تلك الدولة نفسها على أساس البراءة الخاصة بالطريقة .

مادة (٥) خامسا

الرسوم والنماذج الصناعية

تحمى الرسوم والنماذج الصناعية فى جميع دول الاتحاد .

مادة (٦)

العلامات : شروط التسجيل ، استقلال الحماية

الخاصة بنفس العلامة فى الدول المختلفة

- ١- تحدد شروط ايداع وتسجيل العلامات الصناعية او التجارية فى كل دولة من دول الاتحاد عن طريق تشريعها الوطنى .
- ٢- ومع ذلك لايجوز رفض طلب تسجيل علامة مودعة من قبل أحد رعاية دولة من دول الاتحاد فى أية دولة من دول الاتحاد أو ابطال صحتها استنادا الى عدم ايداعها أو تسجيلها أو تجديدها فى دولة المنشأ .
- ٣- تعتبر العلامة التى سجلت طبقا للقانون فى إحدى دول الاتحاد مستقلة عن العلامات التى سجلت فى دول الاتحاد الأخرى بما فى ذلك دولة المنشأ .

مادة (٦) ثانيا

العلامات : العلامات المشهورة

- ١- تتعهد دول الاتحاد ، سواء من تلقاء نفسها اذا أجاز تشريعها ذلك ، أو بناء على طلب صاحب الشأن ، برفض أو ابطال التسجيل

ويمنع استعمال العلامة الصناعية أو التجارية التي تشكل نسخا أو تقليدا
أو ترجمة يكون من شأنها إيجاد (ليس) بعلامة ترى السلطة المختصة
فى الدولة التى تم فيها التسجيل أو الاستعمال أنها مشهورة باعتبارها
فعلا العلامة الخاصة بشخص يتمتع بمزايا هذه الاتفاقية ومستعملة
على منتجات مماثلة أو مشابهة ، كذلك تسرى هذه الأحكام اذا كان
الجزء الجوهري من العلامة يشكل نسخا لتلك العلامة المشهورة أو
تقليدا لها من شأنه إيجاد (ليس) بها .

- ٢- يجب منح (مهلة) لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ التسجيل
للمطالبة بشطب مثل هذه العلامة ، ويجوز لدول الاتحاد أن تحدد
مهلة يجب المطالبة بمنع استعمال العلامة خلالها .
- ٣- يجوز تحديد أية مهلة للمطالبة بشطب أو منع استعمال
العلامات التى سجلت أو استعملت بمسوء نية .

مادة (٦) ثالثا

العلامات : الحظر الخاص بشعارات الدولة

وعلامات الرقابة الرسمية وشعارات

المنظمة الدولية الحكومية

- أ - توافق دول الاتحاد على رفض أو ابطال تسجيل الشعارات لشرقية
والاعلام وشعارات الدولة الأخرى الخاصة بدول الاتحاد والعلامات
والدمغات الرسمية الخاصة بالرقابة والضمان التى تتخذها هذه الدول وكل
تقليد لها من ناحية الشعار ، وتوافق على اتخاذ الاجراءات الملزمة لمنع

لستعمالها دون تصريح من السلطات المختصة ، وذلك سواء كعلامة صناعية
أو تجارية أو كعناصر مكونة لها .

ب- تسرى كذلك أحكام الفقرة الفرعية (أ) أعلاه على الشعارات الشرفية
والأعلام والشعارات الأخرى والأسماء أو الأسماء المختصرة بالمنظمات
الدولية للحكومية التي تكون دولة أو أكثر من دول الاتحاد عضوا فيها
باستثناء الشعارات الشرفية والأعلام والشعارات الأخرى والأسماء أو
الأسماء المختصرة التي تكون فعلا موضوعا (لاتفاقيات دولية سارية)
تستهدف ضمان حمايتها .

ج - لالتزم أية دولة من دول الاتحاد بتطبيق أحكام الفقرة الفرعية
(ب) أعلاه على (أصحاب الحقوق المكتسبة بحسن نية) قبل بدء نفاذ هذه
الاتفاقية في تلك الدولة ولتلتزم دول الاتحاد بتطبيق الأحكام المذكورة إذا
كان الاستعمال أو التسجيل المشار إليهما في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه من
طبيعته أن يوحي للجمهور بوجود صلة بين المنظمة المعنية والشعارات
الشرفية والأعلام والشعارات والأسماء أو الأسماء المختصرة ، ، أو إذا كان
من غير المحتمل أن يكون هذا الاستعمال أو التسجيل من طبيعته تضليل
الجمهور بوجود صلة بين المستعمل والمنظمة .

٢- لايسرى الحظر المطبق بالعلامات والدمغات الرسمية الخاصة
بالرقابة والضمان الا في الحالات التي تكون فيها العلامات المتضمنة لها
معدة للاستعمال على سلع من نفس النوع أو من نوع مماثل .

أ - لتطبيق هذه الأحكام توافق دول الاتحاد على أن تتبادل فيما بينها ،
عن طريق المكتب الدولي ، ارسالا للقائمة الخاصة بشعارات الدولة ،
وبالعلامات والدمغات الرسمية الخاصة بالرقابة والضمان وكل التعديلات

للاحقة عليها والتي ترغب أو قد ترغب فيما بعد في حمايتها بصفة مطلقة أو في حدود معينة بمقتضى هذه المادة . وتضع كل دولة من دول الاتحاد للقوائم التي يتم الاخطار عنها تحت تصرف الجمهور في الوقت المناسب .

ومع ذلك لا يكون هذا الاخطار لازما بالنسبة لأعلام الدول .

ب- يقتصر تطبيق أحكام الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة (١) من هذه المادة على الشعارات الشرفية والاعلام والشعارات الأخرى والأسماء أو الأسماء المختصرة الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية والتي ترسلها هذه المنظمات الى دول الاتحاد عن طريق المكتب الدولي .

٤- يجوز لكل دولة من دول الاتحاد خلال مدة ١٢ شهرا من تسلم الاخطار أن ترسل عن طريق المكتب الدولي ماذ يكون لديها من (اعتراضات) الى الدولة أو المنظمة الدولية الحكومية المعنية .

٥- بالنسبة لأعلام الدولة ، يقتصر تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (١) أعلاه على العلامات التي سجلت بعد ٦ نوفمبر ١٩٥٢ .

٦- بالنسبة لشعارات الدولة غير الاعلام وكذلك بالنسبة للعلامات والدمغات الرسمية الخاصة بدول الاتحاد والشعارات الشرفية والاعلام والشعارات والأسماء أو الأسماء المختصرة الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية ، يقتصر تطبيق تلك الأحكام على العلامات المسجلة بعد مضي أكثر من شهرين من استلام الاخطار المشار اليه في الفقرة (٢) أعلاه .

٧- في حالة سوء الفية ، يكون للدول الحق في شطب حتى العلامات المسجلة قبل ٦ نوفمبر ١٩٥٢ والمشملة على شعارات الدولة والعلامات والدمغات الخاصة بها .

٨- يجوز لرعايا كل دولة ممن صرح لهم باستعمال شعارات الدولة علامات ودمغات دولتهم أن يستعملوها حتى وإن كانت متشابهة مع تلك الخاصة بدولة أخرى .

٩- تتعهد دول الاتحاد بحظر الاستعمال غير المصرح به في التجارة للشعارات الشرفية للدول الخاصة بدول الاتحاد الأخرى متى كان هذا الاستعمال من طبيعته أحدث تضليل بخصوص مصدر المنتجات .

١٠- لا تمنع الأحكام السابقة الدول من مباشرة الحق الذي تخوله لها الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (ب) من المادة ٦ (خامسا) في رفض أو إبطال تسجيل العلامات التي تشمل ، بغير ترخيص ، على شعارات شرفية أو اعلام او شعارات أخرى للدول الاتحاد وكذلك على العلامات المميزة الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية المشار إليها في الفقرة (أ) اعلاه .

مادة (٦) رابعا

العلامات : التنازل عن العلامة

١- إذا كان للتنازل عن العلامة لا يعتبر صحيحا طبقا لتشريع إحدى دول الاتحاد إلا إذا كان مقترنا بانتقال ملكية المشروع أو للمحل التجاري الذي تخصصه للعلامة ، فإنه يكفي لصحة هذا التنازل أن تنتقل ملكية جزء المشروع أو للمحل التجاري القائم في تلك الدولة إلى المتنازل إليه مع منحه حقا استثنائيا في أن يصنع أو يبيع في الدولة المشار إليها المنتجات التي تحمل للعلامة المتنازل عنها .

٢- لا يترتب على الحكم السابق إلزام دول الاتحاد بأن تعتبر صحيحا التنازل عن أية علامة يكون استعمالها بمعرفة المتنازل إليه من شأنه في الواقع

تضليل الجمهور لاسيما فيما يتعلق بمصدر المنتجات المخصصة لها العلامة
أو بطبيعتها أو صفاتها الجوهرية .

مادة (٦) خامسا

العلامات : حماية العلامات المسجلة في احدى

دول الاتحاد في دول الاتحاد الاخرى

(أ) ١- يقبل ايداع كل علامة تجارية أو صناعية مسجلة طبقا للقانون في
دولة المنشأ كما يتم حمايتها بالحالة التي هي عليها في الدول الأخرى للاتحاد
، وذلك مع مراعاة التحفظات الواردة في هذه المادة ، ويجوز لتلك الدول أن
تطلب قبل اجراءات التسجيل النهائي ، تقديم شهادة بتسجيل العلامة في
دولة المنشأ صادرة من السلطة المختصة بها ، ولا يشترط اى تصديق بالنسبة
لهذه الشهادة .

٢- تعتبر دولة المنشأ هي دولة الاتحاد التي يكون للطالب فيها منشأة
صناعية أو تجارية حقيقية وفعالة ، أو دولة الاتحاد التي بها محل لقامته اذا
لم يكن له مثل هذه المنشأة لدخل الاتحاد ، أو الدولة التي يتمتع بجنسيتها اذا
لم يكن له محل لقامة لدخل الاتحاد وكان من رعايا احدى دول الاتحاد .

(ب) لايجوز رفض تسجيل العلامات للصناعية أو التجارية التي
تشملها هذه المادة أو إبطالها إلا في الحالات الآتية :-

١- اذا كان من شأنها الاخلال بالحقوق المكتسبة للغير في
الدولة التي تطلب فيها الحماية .

٢- اذا كانت مجردة من أية صفة مميزة أو كان تكوينها قاصرا على
اشارات أو بيانات يمكن ان تستعمل في التجارة للدلالة على نوع للمنتجات

وجودتها أو كميتها أو الغرض منها أو قيمتها أو محل منشأ المنتجات أو زمن الإنتاج ، أو إذا كانت قد أصبحت شائعة في اللغة الجارية أو في العادات للتجارية المشروعة والمستقرة في الدولة التي تطلب فيها الحماية

٣- إذا كانت مخالفة للأدب أو النظام العام لاسيما من طبيعة يترتب عليها تضليل الجمهور ، ومن المتفق عليه أنه لايجوز اعتبار علامة مخالفة للنظام العام لمجرد عدم مطابقتها لأحد أحكام التشريع الخاص بالعلامات إلا إذا كان هذا الحكم يتعلق في حد ذاته (بالنظام العام) ، ومع ذلك يخضع هذا النص لتطبيق المادة (١٠) ثانيا .

(ج) ١- لتقرير ما إذا كانت العلامة صالحة للحماية يجب أن تؤخذ بين الاعتبار كافة الظروف الواقعية لاسيما (مدة استعمال العلامة) .

٢- لايجوز رفض العلامات الصناعية أو التجارية في دول الاتحاد الأخرى لمجرد أن لاختلافها مع العلامات التي تتمتع بالحماية في دولة المنشأ يقتصر على عناصر لا تغير من الصفة المميزة لها ولا تمنح ذاتيتها بالشكل الذي سجلت به في دولة المنشأ .

(د) لايجوز لأي شخص الاستفادة من أحكام هذه المادة إذا كانت العلامة التي يطلب لها الحماية غير مسجلة في دولة المنشأ .

(هـ) ومع ذلك لا يترتب بأية حال على تجديد تسجيل العلامة من دولة المنشأ الالتزام بتجديد التسجيل في دول الاتحاد الأخرى التي سجلت فيها العلامة .

(و) يظل حق الأولوية قائما بالنسبة لطلبات تسجيل العلامات المودعة خلال المدة التي حدتها المادة ٤ حتى وإن تم التسجيل في دولة المنشأ بعد انقضاء تلك المدة .

مادة (٦) ملاحا

العلامات : علامات الخدمة

تتعهد دول الاتحاد بحماية علامات الخدمة ، ولا تلتزم هذه الدول بأن تكفل التسجيل لتلك العلامات .

مادة (٦) سابعا

العلامات : التسجيل باسم وكيل المالك

أو ممثله دون ترخيص من المالك

- ١- إذا طلب وكيل أو ممثل مالك العلامة في إحدى دول الاتحاد ، دون ترخيص من هذا المالك ، تسجيل العلامة باسمه الخاص في دولة أو أكثر من دول الاتحاد فيكون للمالك الحق في الاعتراض على التسجيل المطالب به أو في طلب شطبه أو إذا اجاز قانون للدولة ذلك ، وأن يطلب انتقال التسجيل المذكور لصالحه ، ها ما لم يبرر ذلك للوكيل أو للممثل تصرفاته .
- ٢- يكون لمالك العلامة الحق في الاعتراض على استعمال علامته بمعرفة وكيله أو ممثله إذا لم يكن قد رخص له بهذا الاستعمال ، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرة (١) أعلاه .
- ٣- يجوز أن تحدد للتشريعات الوطنية (مهلة معقولة) يجب على مالك العلامة أن يباشر خلالها الحقوق المنصوص عليها في هذه المادة .

مادة (٧)

العلامات : طبيعة المنتج الذى توضع عليه العلامة
لايجوز ، بأية حال ، أن تكون (طبيعة المنتج) الذى يتعين أن توضع عليه العلامة الصناعية او التجارية حائلا دون (تسجيل العلامة) .

مادة (٧) ثانيا

العلامات : العلامة الجماعية

- ١- تتعهد دول الاتحاد بقبول ايداع وحماية العلامات الجماعية الخاصة بالجمعيات التى لايتعارض وجودها مع قانون دولة المنشأ حتى وإن كانت تلك الجمعيات لاتملك منشأة صناعية أو تجارية .
- ٢- تقرر كل دولة للشروط التى يجب توفرها لحماية العلامة الجماعية ، ويجوز لها ان ترفض الحماية إذا كانت العلامة تتعارض مع المصلحة العامة .
- ٣- ومع ذلك لايجوز رفض حماية تلك العلامات بالنسبة لأية جمعية لايتعارض وجودها مع قانون بلد المنشأ استنادا الى أن تلك الجمعية ليس لها مقر فى الدولة التى تطلب فيها الحماية وانها لم تؤسس وفقا لتشريع هذه الدولة .

مادة (٨)

الأسماء التجارية

يحمى الاسم لتجاري في جميع دول الاتحاد دون الالتزام بإيداعه أو تسجيله ، سواء كان جزءا من علامة صناعية أو تجارة لم يكن .

مادة (٩)

العلامات ، الأسماء التجارية ، المصادرة عند الاستيراد . . الخ
للمنتجات التي تحمل علامة أو اسما تجاريا بطريق غير مشروع

١- كل منتج يحمل بطريق (غير مشروع) علامة صناعية أو تجارية أو اسما تجاريا (يصادر) عند الاستيراد في دول الاتحاد التي يكون فيها لهذه العلامة أو لهذا الاسم حق الحماية القانونية .

٢- توقع (المصادرة) أيضا في الدولة التي وضعت فيها العلامة بطريق غير (مشروع) أو في الدول التي تم استيراد المنتج إليها .

٣- تقع (المصادرة) بناء على طلب (النيابة العامة) أو أية سلطة مختصة أخرى أو من صاحب مصلحة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ولك وفقا للتشريع الداخلي لكل دولة .

٤- لا تلتزم السلطات بتوقيع المصادرة على المنتجات التي تمر بالدولة في (تجارة عابرة)

٥- إذا كان تشريع الدولة لا يجيز المصادرة عند الاستيراد فيستعاض عن ذلك (بحظر الاستيراد) أو (بالمصادرة داخل الدولة) .

٦- إذا كان تشريع الدولة لا يجيز المصادرة عند الاستيراد ولا حظر الاستيراد ولا المصادرة داخل الدولة فيستعاض عن هذه الاجراءات (بالدعوى) والوسائل التي يكفلها قانون تلك الدولة لرعاياها في الحالات المماثلة، ولك حتى يتم التعديل اللازم في التشريع .

مادة (١٠)

البيانات المخالفة للحقيقة : المصادرة عند الاستيراد ،،،،، الخ للمنتجات التي تحمل بيانات مخالفة للحقيقة بخصوص مصدرها أو بخصوص شخصية المنتج ،،، الخ

١- تسرى أحكام المادة السابقة في حالات الاستعمال المباشر أو غير المباشر لبيان مخالف للحقيقة عن مصدر المنتجات أو عن شخصية المنتج أو لصانع أو للتاجر .

٢- وعلى أية حال يعتبر صاحب المصلحة ، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ، كل منتج أو صانع أو تاجر يزول إنتاج أو تصنيع تلك المنتجات أو الاتجار فيها ويكون مقره في الجهة التي ذكرت على غير الحقيقة على أنها المصدر أو الاقليم الى تقع فيه هذه الجهة أو في الدولة التي كرت على غير الحقيقة أو في الدولة التي استعمل فيها بيان المصدر المخالف للحقيقة .

مادة (١٠) ثانيا

المنافسة غير المشروعة

١- تلتزم دول الاتحاد بأن تكفل لرعايا دول الاتحاد الأخرى حماية فعالة ضد المنافسة غير المشروعة .

٢- يعتبر من أعمال المنافسة غير المشروعة كل منافسة تتعارض مع العادات الشريفة في الشئون الصناعية أو التجارية .

٣- ويكون محظورا بصفة خاصة مايلي :

١" كافة الأعمال التي من طبيعتها أن توجد بأية وسيلة لبسا كانت مع منشأة أحد المنافسين أو منتجاته أو نشاطه الصناعي أو التجاري .

٢" الادعاءات المخالفة للحقيقة في مزاوله للتجارة والتي من طبيعتها نزع الثقة عن منشأة أحد المنافسين أو منتجاته أو نشاطه الصناعي أو التجاري .

٣" البيانات أو الادعاءات التي يكون استعمالها في التجارة من شأنه تضليل الجمهور بالنسبة لطبيعة السلع أو طريقة تصنيعها أو خصائصها أو صلاحيتها للاستعمال أو كميتها .

مادة (١٠) ثلثا

العلامات ، الأسماء التجارية ، البيانات المخالفة للحقيقة ،

للمنافسة غير المشروعة : وسائل الطعن القانونية ، حق التقاضي

١- تتعهد دول الاتحاد بان تكفل برعايا دول الاتحاد الأخرى وسائل للطعن القانونية لملائمة لقمع جميع الأعمال المشار إليها في المواد ٩ ، ١٠ ، ١٠ ، (ثانيا) بطريقة فعالة .

٢- وعلاوة على لك تتعهد دول الاتحاد بتوفير الاجراءات للنسب تسمح لل نقابات والاتحادات التي تمثل وى الشأن من رجال الصناعة أو الانتاج أو التجارة والتي لا يتعارض وجودها مع قوانين الدول التي تتبعها ، بالالتجاء الى القضاء أو السلطات الادارية لقمع الأعمال المنصوص عليها في المواد

٩ و ١٠ و ١٠ (ثانيا) فى الحدود التى يجيزها قانون الدولة التى تطلب فيها الحماية للثقافات والاتحادات تلك الدولة .

مادة (١١)

الاختراعات ، نماذج المنفعة ، الرسوم والنماذج الصناعية العلامات ، الحماية المؤقتة فى بعض المعارض الدولية

١- تمنح الدولة الاتحاد طبقا لتشريعها الداخلى ، (حماية مؤقتة) للاختراعات التى يمكن أن تكون موضوعا لبراءات ، وكذلك لنماذج المنفعة والرسوم او النماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية وذلك بالنسبة للمنتجات التى تعرض فى المعارض الدولية الرسمية او المعترف بها رسميا والتى تقام على اقليم ايه دولة منها .

٢- لا يترتب على تلك الحماية المؤقتة امتداد المواعيد المنصوص عليها فى المادة ٤ ويجوز لمسلطات كل دولة فى حالة المطالبة فيما بعد بحق الأولوية ، أن تجعل سريان الميعاد يبدأ من تاريخ ادخال المنتج فى المعرض .

٣- يجوز لكل دولة أن تطلب مائزاه ضروريا من المستندات التى تثبت ذاتية الشئ المعروض وتاريخ ادخاله للمعرض .

مادة (١٢)

المصالح الوطنية الخاصة للملكية الصناعية

١- تتعهد كل دولة من دول الاتحاد بانشاء مصلحة خاصة للملكية الصناعية ومكتب مركزى لاطلاع الجمهور على براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية .

- ٢- وتصدر هذه المصلحة نشرة دورية رسمية ، وعليها ان تقوم بانتظام بنشر :-
- أ- أسماء مالكي البراءات الممنوحة مع بيان موجز للاختراعات التي منحت عنها براءات .
- ب- صورة طبق الأصل (للعلامات المسجلة) .

مادة (١٣)

جمعية الاتحاد

- أ- يكون للاتحاد جمعية تتكون من دول الاتحاد الملزمة بالمواد من ١٣ - ١٧ .
- ب- تمثل حكومة كل دولة (بمندوب واحد) يمكن ان يعاونيه منابون ومستشارون وخبراء .
- ج- تتحصل (نفقات كل وفد) الحكومة التي عينته .

(أ) تقوم الجمعية بما يلي :-

- ١- تعالج جميع المسائل الخاصة بالمحافظة على الاتحاد وتنميته ويتفقد هذه الاتفاقية .
- ٢- تزود المكتب الدولي للملكية الفكرية (ويدعى فيما بعد " المكتب الدولي ") بالتوجيهات الخاصة بالاعداد لمؤتمرات التعديل مع مراعاة ملاحظات دول الاتحاد غير الملزمة بالمواد من ١٣ الى ١٧ .

٣- تتنظر في تقارير وأنشطة مدير عام المنظمة الخاصة بالاتحاد وتعتمدها ، وتزوده بجميع للتوجيهات اللازمة بخصوص الموضوعات التي تدخل في اختصاص الاتحاد .

٤- تنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية للجمعية .

٥- تتنظر في تقارير وأنشطة لجناتها التنفيذية وتعتمدها وتزودها بالتوجيهات .

٦- تحدد برامج الاتحاد وتقرر ميزانيته المعدة لمدة سنتين وتعتمد حساباته الختامية .

٧- تقرر اللائحة المالية للاتحاد .

٨- تنشئ ماتراء ملائمة من لجان خبراء وجماعات عمل لتحقيق اغراض الاتحاد .

٩- تحدد من يسمح لهم بحضور اجتماعاتها كمرافقين من الدول غير الأعضاء في الاتحاد ومن للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية .

١٠- تقرر التعديلات الخاصة بالمواد من ١٣ الى ١٧ .

١١- تتخذ أى إجراء آخر ملائم يهدف الى تحقيق أغراض الاتحاد .

١٢- تباشر ايه مهام أخرى تدخل في نطاق هذه الاتفاقية .

١٣ - تمارس الحقوق الممنوحة لها بموجب اتفاقية إنشاء

المنظمة شريطة (قبولها لهذه الحقوق) .

(ب) تتخذ الجمعية قراراتها فيما يتعلق بالموضوعات التي تهم أيضا تحالات أخرى تديرها المنظمة بعد الاطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .

٣ - أ - مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (ب) لا يمثل المندوب
الا (دولة واحدة فقط) .

ب - يجوز لدول الاتحاد التي تجمع اتفاقية خاصة في مكتب مشترك
يقوم بالنسبة لكل من هذه الدول بوظيفة المصلحة الوطنية الخاصة للملكية
الصناعية المشار إليها في المادة ١٢ ان تمثل في مجموعها خلال المناقشات
بواسطة دولة منها .

أ - يكون لكل دولة عضو في الجمعية صوت واحد .
ب - يتكون النصاب القانوني من نصف عدد الدول الأعضاء في
الجمعية .

ج - بغض النظر عن أحكام الفقرة الفرعية (ب) للجمعية ان تتخذ
(قرارات) اذا كان عدد الدول الممثلة في أية دورة يقل عن النصف ولكن
يساوى ثلث الدول الأعضاء في الجمعية أو يزيد عليه . ومع لك فان
قرارات الجمعية . بخلاف تلك المتعلقة باجراءاتها ، لا تكون نافذة الا اذا
توفرت الشروط التالية . يبلغ المكتب الدولي القرارات المذكورة الى الدول
الأعضاء في الجمعية التي لم تكن ممثلة ، ويدعوها الى الادلاء بتصويتها او
امتناعها كتابة خلال مدة ثلاث شهور من تاريخ ذلك الا بلاغ ، فاذا ماكان
عدد الدول التي لالت بتصويتها او امتناعها عند انقضاء تلك المدة يساوى
على الأقل للعدد الى كان مطلوبا لاستكمال النصاب القانوني في الدورة ذاتها
تكون تلك القرارات نافذة متى كانت الأغلبية المطلوبة مازالت قائمة في نفس
الوقت

د - مع مراعاة أحكام المادة (١٧) (٢) تتخذ قرارات الجمعية بأغلبية
ثلثي الأصوات التي لاشتراك في الاقتراع .
هـ - لا يعتبر (الامتناع) بمثابة تصويت .

٥- أ- مع مراعاة أحكام الفقرة الفرعية (ب) لا يصوت المنسوب
إلا باسم دولة واحدة .

ب - على دول الاتحاد المشار إليها في الفقرة (٣) (ب) كقاعدة عامة
، أن تسعى لتمثيلها في دورات الجمعية (وفودها الخاصة) ، ومع ذلك إذا لم
تتمكن أى من هه الدول لأسباب استثنائية من أن يمثلها وفدها الخاص فلها أن
تخول (وفد دولة أخرى) من تلك الدول فى سلطة التصويت باسمها ، علما
بأنه لا يجوز لأى وفد أن يصوت بالتوكيل الا (لدولة واحدة) ، ويجب أن
يصدر مثل ها التحويل فى وثيقة موقعة من رئيس الدولة او من الوزير
المختص .

٦- تشارك دول الاتحاد غير الأعضاء فى الجمعية فى
اجتماعاتها (كمرقبين) .

٧- (١) تجتمع الجمعية فى دورة علنية مرة كل سنتين بدعوة من المدير
العام ، ويكون اجتماعها فيما غذا الحالات الاستثنائية ، أثناء نفس الفترة وفى
نفس المكان اللذين تجتمع فيهما الجمعية العامة للمنظمة .

(٢) تجتمع الجمعية فى دورة غير علنية بدعوة من المدير العام
بناء على طلب اللجنة التنفيذية أو على طلب ربع عدد الدول الأعضاء فى
الجمعية .

٨ - تضع الجمعية (لائحة اجراءاتها) .

مادة (١٤)

اللجنة التنفيذية

- ١- يكون الجمعية (لجنة تنفيذية)
- ٢- أ- تتكون اللجنة التنفيذية من الدول التي تنتخبها الجمعية من بين الدول الأعضاء فيها ، وعلاوة على ذلك يكون للدولة التي يقع على إقليمها مقر المنظمة ، بحكم وضعها ، مقعد في اللجنة وذلك مع مراعاة أحكام المادة ١٦ (ب) .
- ب- تمثل حكومة كل دولة عضو في اللجنة التنفيذية (بمنسوب واحد) يمكن أن يعلنه مناوون ومستشارون وخبراء .
- ج - تتحمل (نفقات كل وفد) الحكومة التي عينته .
- ٣- يكون عدد الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية مساويا لربع الدول الأعضاء في الجمعية ، وعدد تحديد عدد المقاعد التي يتعين شغلها يهمل (الباقي) بعد القسمة على أربعة .
- ٤- تراعى للجمعية عند انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية توزيعا جغرافيا عادلا وضرورة أن تكون الدول الأطراف في الاتفاقيات الخاصة المفقودة في إطار الاتحاد ضمن الدول التي تتكون منها اللجنة التنفيذية .
- ٥- أ- يتولى أعضاء اللجنة التنفيذية مهام عملهم ابتداء من ختام دورة الجمعية التي تم فيها انتخابهم حتى ختام الدور العادية التالية للجمعية .
- ب- يمكن إعادة انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية ولكن بحد أقصى لايزيد على ثلاثي عدهم .
- ج - تضع الجمعية لقواعد التفصيلية الخاصة بانتخاب وإعادة الانتخاب المحتمل لأعضاء اللجنة التنفيذية .

٦- (أ) تقسيم اللجنة التنفيذية بما يلى :-

- ١١ " تعد مشروع جدول أعمال الجمعية .
- ٢٢ " تعرض على الجمعية (مقترحات) متعلقة بمشروع البرنامج ومشروع ميزانية السنين الخاصة بالاتحاد والمعدة من قبل المدير العام .
- ٣ " (تحذف)
- ٤ " تعرض على الجمعية ، مع التعليقات الملائمة ، للتقارير الدورية للمدير العام والتقارير السنوية الخاصة بمراجعة الحسابات .
- ٥ " تتخذ كافة الاجراءات اللازمة لضمان قيام المدير العام بتنفيذ برنامج الاتحاد طبقا لقرارات الجمعية مع مراعاة الظروف التى قد تطرأ فيما بين دورتين عاديتين للجمعية .
- ٦ " (أ) تباشر اية مهام أخرى تعهد اليها فى نطاق هذه الاتفاقية .
(ب) تتخذ اللجنة التنفيذية قراراتها فيها يتعلق بالموضوعات التى تهم ايضا اتحادات أخرى تديرها المنظمة بعد الاطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .
- ٧- (أ) تجتمع اللجنة التنفيذية فى دورة عادية مرة كل ثلاث سنوات بدعوة من المدير العام ويتم الاجتماع أثناء نفس الفترة وفى نفس المكان للذين تجتمع فيهما لجنة التنسيق التابعة للمنظمة وذلك بقدر الامكان .
(ب) تجتمع اللجنة التنفيذية فى دورة غير عادية بدعوة من المدير العام لما بمبادرة منه أو بناء على طلب رئيسها أو ربع اعضائها .
- ٨- (أ) يكون لكل دولة عضو فى اللجنة التنفيذية (صوت واحد) .
(ب) يتكون النصاب القانونى من نصف عدد الدول الأعضاء فى اللجنة التنفيذية .

- (ج) تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للاصوات التي اشتركت في الاقتراع .
- (د) لا تعتبر (الامتناع) بمثابة تصويت .
- (هـ) لا يمثل المندوب الا دولة واحدة فقط ولا يصوت الا باسمها .
- ٩- لدول الاتحاد (غير الأعضاء في اللجنة التنفيذية) أن تحضر اجتماعاتها كمرائيين .
- ١٠- تضع اللجنة التنفيذية (لائحة اجراءاتها)

مادة (١٥)

المكتب الدولي

- ١- (أ) يمارس المكتب الدولي المهام الادارية الخاصة بالاتحاد ، ويعتبر المكتب الدولي امتداد لمكتب الاتحاد المتحد مع مكتب الاتحاد الذي انشأته الاتفاقية لحماية للمصنفات الادبية والفنية .
- (ب) يقوم المكتب الدولي بصفة خاصة ، بأعمال السكرتارية لمختلف أجهزة الاتحاد .
- (ج) المدير العام للمنظمة هو الرئيس التنفيذي للاتحاد وهو الذي يمثلها .
- ٢- يجمع المكتب الدولي (المعلومات) الخاصة بحماية الملكية الصناعية وينشرها ، وتقوم كل دولة من دول الاتحاد بتزويد المكتب الدولي ، في أقرب وقت ممكن ، بجمع القوانين الجديدة وللصوص الرسمية المتعلقة بحماية الملكية الصناعية ، وتزوده ، علاوة على ذلك ، بجميع مطبوعات مصالح الملكية الصناعية بها التي تتعلق مباشرة بحماية الملكية الصناعية لما يراه المكتب الدولي مفيدا لنشاطه .

- ٣- يصدر المكتب الدولي (مجلة شهرية) .
- ٤- يزود المكتب الدولي كل دولة في الاتحاد ، بناء على طلبها ،
(بمعلومات) عن المسائل المتعلقة بحماية الملكية للصناعية .
- ٥- يجرى المكتب الدولي دراسات ويقدم خدمات تهتف الى تيسير
الملكية للصناعية .
- ٦- يشترك المدير العام ، وأى عضو يكلفه من موظفى المكتب
الدولى فى كافة اجتماعات الجمعية واللجنة التنفيذية وابنه لجنة
خبراء أخرى أو جماعة عمل دون أن يكون لهم حق التصويت ويكون
المدير العام ، أو أى عضو يكلفه من موظفى المكتب الدولي سكرتيراً
لهذه الأجهزة بحكم منصبه .
- ٧- (أ) يقوم المكتب الدولي وفقاً لتوجيهات الجمعية وبالتعاون مع
اللجنة التنفيذية باعداد مؤتمرات التعديل الخاصة بأحكام الاتفاقية فيما
عدا المواد من ١٣ الى ١٧ .
- (ب) للمكتب الدولي أن يتشاور مع المنظمات الدولية الحكومية وغير
الحكومية بشأن الاعداد لمؤتمرات التعديل .
- (ج) يشترك المدير العام والأشخاص الذين يعينهم فى مناقشات هذه
المؤتمرات دون أن يكون لهم حق التصويت .
- ٨- ينفذ المكتب الدولي أية مهام أخرى تعهد إليه .

مادة (١٦)

الشنون المالية

١- (أ) يكون للاتحاد (ميزانية) .

(ب) تشمل ميزانية الاتحاد الإيرادات والنفقات الخاصة بالاتحاد ومساهمته في ميزانية النفقات المشتركة بين الاتحادات ، وكذلك ، إذا لتتضى الامر ، المبلغ للموضوع تحت تصرف ميزانية مؤتمـر المنظمة .

(ج) تعتبر نفقات مشتركة بين الاتحادات النفقات التي لاتخص الاتحاد وحدة بل تخص كذلك واحدا أو أكثر من الاتحادات الأخرى التي تديرها المنظمة ، ويكون نصيب الاتحاد في هذه النفقات المشتركة بنسبة المصلحة التي تعود عليه منها .

٢- توضع ميزانية الاتحاد بعد اعتبار مقتضيات التنسيق مع ميزانيات الاتحاد الأخرى التي تديرها المنظمة .

٣- تمول ميزانية الاتحاد من المصادر التالية :-

١ " حصص دول الاتحاد .

٢ " الرسوم والمبالغ المستحقة عن الخدمات التي يؤديها المكتب الدولي مما يخص الاتحاد .

٣ " حصيلة بيع مطبوعات الكتب الدولية الخاصة بالاتحاد والحقوق المتصلة بهذه المطبوعات .

٤ " الهبات والوصايا والاعانات .

٥ " الإيجارات والفوائد والإيرادات المتنوعة الأخرى .

٤- (أ) لتحديد حصة كل دولة من دول الاتحاد في الميزانية تنتمى تلك الدولة الى فئة وتقوم بدفع حصصها السنوية على أساس عدد من الوحدات محددة كلما يلي :-

٢٥	فئة ١
٢٠	فئة ٢
١٥	فئة ٣
١٠	فئة ٤
٥	فئة ٥
٣	فئة ٦
١	فئة ٧

(ب) تبين كل دولة الفئة التي ترغب في الانتماء اليها عند ايداعها وثيقة التصديق او الانضمام الخاصة بها ما لم يكن قد سبق لها بيان ذلك ، ويمكن لتلك الدولة أن تغير الفئة التي تنتمى اليها ، فاذا ما اختارت فئة ادنى فعليةا ان تعلن ذلك للجمعية في احدى دوراتها العادية ، ويصبح اى تغيير من هذا القبيل سارى للمفعول من بداية السنة التالية للدورة المذكورة .

(ج) تكون الحصة السنوية لكل دولة مبلغا تبلغ نسبته الى المبلغ الاجمالى للاشتراكات السنوية في ميزانية الاتحاد ، مايعادل نسبة عدد وحدات تلك الدولة الى اجمالى الوحدات الخاصة بجميع الدول للمساهمة .

(د) تستحق الحصص فى اول يناير من كل سنة .

(هـ) لايجوز للدولة التى تتأخر فى دفع حصصها أن تبشر حقها فى التصويت فى اى من اجهزة الاتحاد الذى تتمتع بعضويته كان مقدار ديونها المتأخرة (يعادل) مبلغ الحصص المستحقة عليها عن المنتين السابقين .

بالكامل أو يزيد عليه ، ومع ذلك لايجوز لأى من أجهزة الاتحاد ان يسمح لتلك الدولة بالاستمرار فى مباشرة حقها فى التصويت مثل ما الجهاز مادام كان مقتنعا بأن للتأخير فى الدفع ناتج عن ظروف استثنائية لايمكن تجنبها .
(و) إذا لم يتم لقرار الميزانية قبل بداية سنة مالية جديدة يستمر العمل بميزانية السنة المنتهية وذلك طبقا لما تقتضى به اللائحة المالية .

٥- يحدد المدير العام مقدار الرسوم والمبالغ المستحقة عن الخدمات التى يؤدونها المكتب الدولى لمصلحة الاتحاد ويقدم تقارير عنها الى الجمعية واللجنة التنفيذية .

٦- (أ) يكون للاتحاد صندوق لرأس المال العامل تكون من مبلغ يدفع لمرة واحدة من قبل كل دولة من دول الاتحاد ، وتقرر الجمعية زيادة رأس المال اذا أصبح غير كاف .

(ب) يكون مقدار الدفعة الأولى الخاصة بكل دولة من رأس المال السالف الذكر أو اشتركها فى إيه زيادة له عبارة عن نسبة من حصة تلك الدولة عن السنة التى تحدد فيها رأس المال أو تقرر فيها زيادته .

(ج) تحدد الجمعية نسبة الدفعة وشروط دفعها بناء على اقتراح المدير العام وبعدم الاطلاع على رأى لجنة التنسيق التابعة للمنظمة .

٧- (أ) ينص اتفاق المقر المبرم مع الدولة التى يكون مقر المنظمة على التليمها على أنه عندما يكون رأس المال العامل غير كاف تقوم تلك الدولة بمنح (قروض) ، ويكون مقدار هذه القروض وشروط منحها موضوعا لاتفاقات منفصلة فى كل حالة بين تلك الدولة والمنظمة وتتمتع تلك الدولة بحكم وضعها بمقعد فى اللجنة التنفيذية ما دامت تظل ملتزمة بتقديم قروض .

(ب) يحق لكل من الدولة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) والمنظمة أن تنتهي الالتزام بمنح قروض بموجب لخطر كتلي ، ويسرى مفعول الانتهاء بعد ثلاث سنوات من نهاية السنة التي تم فيها الاخطار عنه .

٨- تتم مراجعة الحسابات وفقا لما تنص عليه اللائحة المالية ، من قبل دولة أو أكثر من دول الاتحاد أو من قبل مراقبي حسابات من الخارج تعيينهم الجمعية بعد اخذموافقتهم .

مادة (١٧)

تعديل المواد من ١٣ الى ١٧

- ١- لأية دولة عضو في الجمعية واللجنة التنفيذية و كذا للمدير العام التقدم باقتراحات لتعديل المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ بالإضافة للمادة الحالية ، ويقوم المدير العام بإبلاغ تلك الاقتراحات الى الدول الأعضاء في الجمعية قبل نظرها من قبل الجمعية بسنة شهور على الأقل .
- ٢- تتولى الجمعية قرار التعديلات الخاصة بالمواد المشار إليها في الفقرة (١) ويتطلب هذا القرار (ثلاثة أرباع) عدد الأصوات التي اشتركت في الاقتراح ومع ذلك فإن أي تعديل للمادة ١٣ وللقرة الحالية يتطلب (أربعة أخماس) عدد الأصوات التي اشتركت في الاقتراح .
- ٣- بيد أن نفاذ أي تعديل للمواد المشار إليها في الفقرة (١) بعد شهر من تسلم المدير العام لخطارات كتابية بموافقة ثلاثة أرباع عدد الدول الأعضاء في الجمعية ، وذلك في وقت قرارها للتعديل وعلى أن تكون تلك الموافقات قد تمت وفقا للإجراءات الدستورية الخاصة به الدول و تلزم أية تعديلات للمواد المذكورة ، يكون قد تم إقرارها بهذا الشكل جميع الدول الاعضاء في الجمعية عند بدء نفاذ للتعديل أو التي تصبح أعضاء فيها تاريخ لاحق ، و مع

هذا فان أى تعديل يزد من الالتزامات المالية للدول الاعضاء في الاتحاد لا يلزم الا تلك الدول التي قلمت بالاخطار عن موافقتها علي التعديل المذكور.

مادة (١٨)

تعديل المواد من ١ الي ١٨ و من ١٨ الي ٣٠

١- تكون هذه الاتفاقية محلا للتعديل بفرض ادخال تغييرات تهدف الي تحسين نظام الاتحاد .

٢- و لهذا الغرض تعقد مؤتمرات في دول الاتحاد علي التوالي بين مندوبي هذه الدول.

٣- تسري أحكام المادة ١٧ علي التعديلات الخاصة بالمواد من ١٣ الي ١٧.

مادة (١٩)

الاتفاقية الخاصة

من المتفق عليه أن تحفظ دول الاتحاد لنفسها بالحق في أن تبرم علي افراد فيما بينها اتفاقات خاصة لحماية الملكية الصناعية طالما أن هذه الاتفاقات خاصة لحماية الملكية الصناعية طالما أن هذه الاتفاقات لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية .

مادة (٢٠)

تصديق دول الاتحاد أو انضمامها ، بدء النفاذ

(أ) يجوز لكل دولة من دول الاتحاد الموقعة على هذه الوثيقة أن تصدق عليها ، و اذا لم تكن قد وقعتها فيوسعها الانضمام لدى المدير العام .

(ب) يجوز لكل دولة من دول الاتحاد أن تعلن في وثيقة للتصديق أو الانضمام أن تصديقها أو انضمامها لا يمسى علي :

(١) المواد من ١ الي ١٢ أو

(٢) المواد من ١٣ الي ١٧

(ج) يمكن لكل دولة من دول الاتحاد تكون ، طبقا للفقرة الفرعية (ب) ، قد استبعدت من آثار تصديقها أو انضمامها لحدى مجموعتي المواد المشار اليها في تلك الفقرة الفرعية أن تعلن في أي وقت لاحق بان آثار تصديقها أو انضمامها تمتد الي تلك المجموعة من المواد و يودع مثل هذا الاعلان لدى المدير العام.

٢- (أ) يبدأ نفاذ المواد من ١ الي ١٢ بالنسبة لدول الاتحاد العشر الأولى التي أودعت وثائق تصديقها أو انضمامها دون القيام بالاعلان الذي تخوله لها الفقرة (١)(ب)(٢) ، بعد ثلاثة شهور من ايداع الوثيقة العاشرة من وثائق التصديق أو الانضمام المذكورة .

(ب) يبدأ نفاذ المواد من ١٣ الي ١٧ بالنسبة لدول الاتحاد العشر السولى التي اودعت وثائق تصديقها أو انضمامها دون القيام بالاعلان الذى تخوله لها الفقة (١) (ب) (٢) بعد ثلاثة شهور من ايداع الوثيقة العاشرة من وثائق التصديق أو الانضمام المذكورة .

(ج) يبدأ نفاذ المواد من ١٧/١ بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد تودع وثيقة تصديق أو انضمام غير تلك الدول المشار اليها فى الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) وكذلك بالنسبة لكل دولة من الاتحاد تودع اعلانا وفقا للفقرة (١) (ج) بعد ثلاثة شهور من تاريخ الاخطار الذى يرسله المدير العام عن هذا الايداع ما لم تكن الوثيقة أو الاعلان المودع قد حدثت تاريخا لاحقا ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ الوثيقة للحالية بالنسبة لتلك الدول من التاريخ الذى

حدته في تلك الوثيقة ، كل ذلك مع عدم الاخلال بيده النفاذ الأولى لكل من مجموعتي المولد المشار إليها في الفقرة (١)(ب) (١) و (٢) طبقاً لاحكام الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) وعدم الاخلال بأحكام الفقرة (١) (ب) .

٢- يبدأ نفا المولد من ١٨ الى ٣٠ بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد تودع وثيقة تصديق أو انضمام في أول تاريخ يبدأ فيه نفاذ أى من مجموعتي المولد المشار اليهما في الفقرة (١)(ب) بالنسبة لتلك الدولة وفقاً للفقرة (٢)(أ) (ب) أو (ج) .

مادة (٢١)

انضمام الدول غير الأعضاء في الاتحاد ، بدء النفاذ

١- لكل دولة خارج الاتحاد أن تنضم الى هه الوثيقة وان تصبح بمقتضى ذلك (عضواً فى الاتحاد) وتودع وثائق الانضمام لدى المدير العام .

٢- (أ) بدأ نفاذ هذه الوثيقة ، بالنسبة لكل دولة خارج الاتحاد تودع وثيقة انضمامها قبل بدء نفاذ أحكام هه الوثيقة بشهر أو أكثر ، فى التاريخ الذى يبدأ فيه نفاذ الاحكام لأول مرة تطبيقاً للمادة ٢٠ (٢) (أ) أو (ب) ما لم يحدد تاريخ لاحق فى وثيقة الانضمام ، ومع ذلك :

١٠ " اذا لم يبدأ نفاذ المولد من ١ الى ١٢ فى ذلك التاريخ فتنظم تلك الدولة ، خلال المدة الانتقالية السابقة على بدء نفاذ هذه الاحكام وكبديل لها ، بالمولد من ١ الى ١٢ من (وثيقة لشبونة) .

٢٠ " اذا لم يبدأ نفاذ المولد من ١٣ الى ١٧ فى ذلك التاريخ فتنظم تلك الدولة ، خلال المدة الانتقالية السابقة على بدء نفاذ هذه للحكام وكبديل لها ، بالمولد ١٣ و ١٤ (٣) و (٤) و (٥) من وثيقة لشبونة ، فاذا ماحدثت احدى الدول تاريخاً لاحقاً فى وثيقة انضمامها ، فيبدأ نفاذ هذه الوثيقة بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الى حدته تلك الوثيقة .

(ب) مع مراعاة ما نصت عليه الفقرة الفرعية (أ) يبدأ نفاذ هذه الوثيقة بالنسبة لكل دولة خارج الاتحاد تودع وثيقة انضمامها في تاريخ لاحق لبدء نفاذ مجموعة واحدة من مواد الوثيقة الحالية أو في تاريخ سابق عليه بأقل من شهر . بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي يتولى فيه المدير العام إبلاغ الاخطار عن انضمام تلك الدولة ، وذلك ما لم تحدد وثيقة الانضمام تاريخا لاحقا ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ هذه الوثيقة بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حددته في تلك الوثيقة .

٣- يبدأ نفاذ هذه الوثيقة بالنسبة لكل دولة خارج الاتحاد تودع وثيقة انضمامها بعد تاريخ بدء نفاذ هذه الوثيقة بأكملها أو قبل هذا التاريخ بأقل من شهر بعد ثلاثة شهور من التاريخ الذي يتولى فيه المدير العام إبلاغ الاخطار عن انضمام تلك الدولة وذلك ما لم تحدد وثيقة الانضمام تاريخا لاحقا ففي هذه الحالة الأخيرة يبدأ نفاذ هذه الوثيقة بالنسبة لتلك الدولة من التاريخ الذي حددته في تلك الوثيقة .

مادة (٢٢)

آثار التصديق أو الانضمام

يترتب تلقائيا على التصديق أو الانضمام قبول جميع أحكام هذه الوثيقة والتمتع بجميع مزاياها مع مراعاة ما قد يكون من استثناءات واردة في المادتين ٢٠ (١) و (ب) و ٢٨ (٢) .

مادة (٢٢)

الانضمام الى الوثائق السابقة

لا يجوز لايه دولة بعد بدء نفاذ هذه الوثيقة بأكملها أن تتضم الى وثائق سابقة (لهذه الاتفاقية) .

مادة (٢٤)

الأقاليم

١- لكل دولة أن تعلن في وثيقة تصديقها أو انضمامها أو أن تخطر المدير العام كتابة ، في أي وقت لاحق ، عن سريان هذه الوثيقة على كل جزء من الأقاليم المصدة في الاعلان أو الاخطار والتي تكون الدولة مسؤولة عن علاقاتها الخارجية .

٢- لكل دولة تكون قد أصدرت تلك الاعلان أو أرسلت تلك الاخطار أن تخطر المدير العام ، في أي وقت ، بإيقاف سريان هذه الاتفاقية على كل تلك الأقاليم أو جزء منها .

٣- (أ) يكون كل اعلان صدر بمقتضى الفقرة (١) نافذا اعتبارا من نفس التاريخ الخاص بالتصديق أو الانضمام الذي أدرج هذا الاعلان في وثيقته ، ويكون كل لخطار ارسل بمقتضى تلك الفقرة نافذا بعد ثلاثة شهور من قيام المدير العام بالاخطار عنه .

(ب) يكون كل لخطار صدر بمقتضى الفقرة (٢) نافذا بعد اثني عشر شهرا من تسلم المدير العام له .

مادة (٢٥)

تطبيق الاتفاقية على المستوى الوطنى

- ١- تعهد كل دولة طرف فى هذه الاتفاقية بأن تتخذ وفقا لمستورها الاجراءات اللازمة لضمان تطبيق هذه الاتفاقية .
- ٢- من المتفق عليه انه يجب عندما تودع للدولة وثيقة تصديقها لتضامها ان تكون فى وضع يسمح لها وفقا لتشريعها للدخلى بأن تضع احكام هذه الاتفاقية موضوع التنفيذ .

مادة (٢٦)

الانسحاب

- ١- تظل هذه الاتفاقية نافذة لمدة غير محددة .
- ٢- لكل دولة ان تنسحب من هذه الوثيقة باخطار يوجه الى المدير العام ويشكل هذا الانسحاب ايضا انسحابا من جميع الوثائق السابقة ولاينتج أثره الا بالنسبة للدولة التى قامت به وتظل الاتفاقية سارية وواجبة للنفاد بالنسبة لدول الاتحاد الأخرى .
- ٣- يكون الانسحاب نافذا بعد سنة من تاريخ تسلم المدير العام للاخطار .
- ٤- لايجوز لايه دولة ان تمارس حق الانسحاب المنصوص عليه فى هذه المادة قبل انقضاء (خمس سنوات) من التاريخ الذى أصبحت فيه عضوا فى الاتحاد .

(مادة ٢٧)

سريان الوثائق المصابقة

١- تحل هذه الوثيقة محل اتفاقية باريس للمؤرخة ٢٠ مارس ١٨٨٣ ووثائق التعديل اللاحقة بالنسبة للعلاقة بين الدول التي تسرى عليها وفى حدود سريانها .

٢- (أ) بالنسبة للدول التي لاتسرى عليها هذه الوثيقة أو لاتسرى عليها بأكملها ولكن تسرى عليها (وثيقة لشبونة) المؤرخة ٣١ أكتوبر ١٩٥٨ تظل الوثيقة الأخيرة سارية بأكملها أو فى الحدود التي لاتحل فيها محلها هذه الوثيقة بمقتضى الفقرة (١) .

(ب) وبالمثل بالنسبة للدول التي لاتسرى عليها هذه الوثيقة أو اجزاء منها أو لاتسرى عليها وثيقة لشبونة تظل (وثيقة لندن) للمؤرخة ٢ يونيو ١٩٣٤ سارية بأكملها أو فى الحدود التي لاتحل فيها محلها هذه الوثيقة بمقتضى الفقرة (١) .

(ج) بالمثل بالنسبة للدول التي لاتسرى عليها هذه الوثيقة أو اجزاء منها أو لاتسرى عليها وثيقة لشبونة أو وثيقة لندن تظل (وثيقة لاهاى) المؤرخة ٦ نوفمبر ١٩٢٥ سارية بأكملها أو فى الحدود التي لاتحل فيها محلها هذه الوثيقة بمقتضى الفقرة (١) .

٣- تقوم الدول التي هى خارج الاتحاد والتي تصبح طرفا فى هذه الوثيقة بالنسبة لكل دولة من دول الاتحاد لاتكون طرفا فيها أو تكون طرفا فيها ولكنها قد قامت بالاعلان المنصوص عليه فى المادة (٢٠) (١) (ب) (١) وتقر تلك الدول بأن دولة الاتحاد المذكورة تطبق فى علاقتها معها لحكام لحدث وثيقة تكون طرفا فيها .

مادة (٢٨)

المنازعات

١- كل نزاع بين اثنين أو أكثر من دول الاتحاد بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية والذي لا تتم تسويته بالمفاوضات يمكن لأى من الدول المعنية عرضه أمام محكمة العدل الدولية بعريضة تقدم وفقا لنظام المحكمة ، وذلك ما لم تتفق الدول المعنية على طريقة أخرى للتسوية ، وتقوم الدولة التى تعرض النزاع أمام المحكمة باخطار المكتب الدولى الذى يتولى احاطة الاتحاد الأخرى علما بالموضوع .

٢- لكل دولة أن تعان عند توقيعها للوثيقة الحالية أو ايداعها لوثيقة تصديقها أو انضمامها أنها لا تعتبر نفسها ملتزمة بأحكام الفقرة (١) ولا تسرى أحكام الفقرة (١) فيما يختص بكل نزاع بين تلك الدولة واية دولة أخرى من دول الاتحاد .

٣- لكل دولة أصدرت اعلانا مطبقا للفقرة (٢) أن تسحب اعلانها فى اى وقت ، باخطار يوجه للمدير العام .

مادة (٢٩)

التوقيع ، اللغات ، وظيفة الايداع

١- (أ) توقع هذه الوثيقة من نسخة وحيدة باللغة الفرنسية ، وتسودع لدى (حكومة السويد)

(ب) يضع المدير العام نصوبا رسمية باللغات الانجليزية والالمانية والايطالية والبرتغالية والروسية والاسبانية وبأية لغات أخرى تحددها الجمعية ، وذلك بعد التشاور مع الحكومات المعنية .

(ج) فى حالة الخلاف على تفسير النصوص المختلفة تكون للحجية
(للنص الفرنسى) .

٢- تظل هذه الوثيقة مفتوحة للتوقيع (باستكهولم) حتى ١٣ يناير
١٩٦٨ .

٣- يرسل المدير العام نسختين من النص الموقع لهذه الوثيقة معتمدين من
(حكومة السويد) الى حكومات جميع دول الاتحاد والى حكومة أية دولة
أخرى بناء على طلبها .

٤- يتولى المدير العام تسجيل هذه الوثيقة لدى مكرتارية الأمم المتحدة .
٥- يتولى المدير العام اخطار حكومات جميع دول الاتحاد بالتوقيعات
وايداعات وثائق التصديق او الانضمام وايه اعلانات واردة فى هذه الوثائق
او صادرة طبقا للمادة ٢٠(ج) ويبدء نفاذ جميع أحكام هذه الوثيقة
وبإخطارات الانسحاب والاضطرابات التى تتم وفقا للمادة ٢٤ .

مادة (٣٠)

أحكام انتقالية

١- حتى يتولى أول مدير عام للقيام بمهام منصبه تعتبر الاشارات الواردة
فى هذه الوثيقة الى المكتب الدولى للمنظمة او الى المدير العام بمثابة لشارات
الى مكتب الاتحاد او مديره على التوالى .

٢- لدول الاتحاد غير الملزمة بالمواد من ١٣ الى ١٧ من هذه الوثيقة أن
تمارس اذا رغب فى ذلك الحقوق المنصوص عليها فى هذه المواد لمدة
خمس سنوات بعد بدء نفاذ اتفاقية إنشاء المنظمة وذلك كما لو كانت ملتزمة
بها ، وتقوم ليه دولة ترغب فى ممارسة تلك الحقوق بإيداع اخطار كتابى

بذلك لدى المدير العام ، ويكون هذا الاخطار ساريا من تاريخ تسلمه ،
وتعتبر تلك الدول أعضاء في الجمعية حتى انقضاء المدة المذكورة .

٣- ويمارس ايضا المكتب الدولي للمنظمة وظيفة مكتب الاتحاد والمسير
العام وظيفه مدير المكتب المذكور ملامت جميع دول الاتحاد لم تصبح
أعضاء في المنظمة .

٤- تؤول حقوق والتزامات وأموال مكتب الاتحاد الى المكتب الدولي
للمنظمة بمجرد أن تصبح دول الاتحاد أعضاء في المنظمة .

قانون حماية حقوق الملكية

الفكرية رقم ٢٠٠٢/٨٢

الكتاب الاول والثانى

براءة الاختراع - العلامة التجارية

و

اللاحقة التنفيذية للقانون بخصوص هذين

الكتابين

أولاً : قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

بأصدار قانون حماية حقوق الملكية الفكرية (*)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب للقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن حماية الملكية الفكرية.

(المادة الثانية)

تُلغى اللغوتين الآتية :

- أ- القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية.
 - ب- القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية ، عدا أحكام براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية المتعلقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية فتُلغى اعتباراً من أول يناير سنة ٢٠٠٥.
 - ت- القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن حماية حق المؤلف .
- كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرافق.

(*) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ (مكرر) في ٢٠٠٢/٦/٢

(المادة الثالثة)

يصدر مجلس الوزراء بناء على عرض الوزراء المختصين
للائحة التنفيذية في مدة لا تزيد على شهر من تاريخ العمل بهذا القانون ،
ويصدر الوزراء المختصون كل في حدود اختصاصه القرارات اللازمة
لتنفيذ أحكام القانون المرافق.

وعلى الوزراء كل فيما يخصه اتخاذ التدابير لحماية الصحة العامة
والغذية او تنمية القطاعات الحيوية في المجال الاجتماعي والاقتصادي
والتكنولوجي وذلك في حدود أحكام القانون المرافق.

والوزراء كل فيما يخصه اتخاذ الاجراءات اللازمة في اطار هذا
القانون لمنع حائزى الملكية الفكرية من اساءة استخدامها او منع اللجوء الى
الممارسات التي تسفر عن تقييد غير مناسب للتجارة ، أو تؤثر سلبا على
النقل الدولي للتكنولوجيا ، وذلك كله على النحو المبين في القانون المرافق.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به اعتبارا من اليوم
التالى لتاريخ نشره ، عدا أحكام براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات
الكيميائية المتعلقة بالاغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية والكائنات الدقيقة
والمنتجات التي لم تكن محل حماية قبل صدور هذا القانون فيعمل بها اعتبارا
من أول يناير سنة ٢٠٠٥ وذلك دون الاخلال بأحكام المادتين (٤٤ ، ٤٥)
من القانون المرافق.

يبصم هذا القانون بختم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٢٣هـ .

(المرافق يونيو سنة ٢٠٠٢ م)

" حسنى مبارك "

قانون حماية
حقوق الملكية الفكرية

الكتاب الأول

براءات الاختراع ونماذج المنفعة ومخططات
التصميمات للدوائر المتكاملة ، والمعلومات
غير المفصح عنها

الباب الأول

براءات الاختراع ونماذج المنفعة

(مادة ١) - تمنح براءة اختراع طبقا لاحكام هذا القانون عن كل اختراع قابل للتطبيق الصناعى ، يكون جديدا ، ويمثل خطوة ابداعية ، سواء كان الاختراع متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أو بطرق صناعية مستحدثة ، أو بتطبيق جديد لطرق صناعية معروفة.

كما تمنح للبراءة استقلالا ، عن كل تعديل أو تحسين أو اضافة ترد على اختراع سبق ان منحت عنه براءة ، اذا توافرت فيه شروط الجدة والابداع والتقابلية للتطبيق الصناعى على النحو المبين فى الفقرة السابقة ، ويكون منح البراءة لصاحب التعديل أو التحسين أو الاضافة وفقا لاحكام هذا القانون.

(مادة ٢) - لا تمنح براءة اختراع لما يلى :-

١. الاختراعات التى يكون من شأن استغلالها للمساس بالامن القومى أو الاخلال بالنظام العام أو الاداب العامة أو الاضرار الجسيم أو الاضرار بحياة أو صحة الانسان أو الحيوان أو النباتات.
٢. الاكتشافات والنظريات العلمية والطرق الرياضية والبرامج والمخططات.
٣. طرق تشخيص وعلاج وجراحة الانسان والحيوان.

٤. النباتات والحيوانات إما كانت درجة ندرتها أو غرايتها وكذلك الطرق التي تكون في أسسها بيولوجية لإنتاج النباتات أو الحيوانات ، عدا الكائنات الدقيقة والطرق غير البيولوجية الدقيقة لإنتاج النباتات أو الحيوانات. ٥. الاعضاء والانسجة والخلايا والمواد البيولوجية الطبيعية والحمض النووي والجينوم.

(مادة ٣) - لا يعتبر الاختراع جديدا كله أو جزء منه في الحالتين الاتيتين (١) إذا كان قد سبق طلب اصدار براءة لاختراع أو صدرت براءة عنه أو عن جزء منه في جمهورية مصر العربية أو في الخارج قبل تاريخ تقديم طلب البراءة.

(٢) إذا كان قد سبق استعمال الاختراع أو استغلاله في جمهورية مصر العربية أو في الخارج بصفة علنية أو كان قد افصح عن وصفه على نحو يمكن نوى الخبرة من استغلاله قبل تقديم طلب البراءة.

ولا يعد لفصاحا في حكم البند السابق الكشف عن الاختراع في المعارض الوطنية أو الدولية خلال السنة اشهر السابقة على تاريخ التقدم بطلب البراءة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون اوضاع واجراءات الكشف عن الاختراع. (مادة ٤) - مع عدم الاخلال بالاحكام الاتفاقيات الدولية النافذة في جمهورية مصر العربية يكون لكل شخص طبيعي أو اعتباري من المصريين أو من الاجانب الذين ينتمون أو يتخذون مركز نشاط حقيقي وفعال لهم في احدى الدول أو الكيانات الاعضاء في منظمة للتجارة العالمية أو التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل، الحق في التقدم بطلب براءة لاختراع لمكتب براءات الاختراع في جمهورية مصر العربية وما يترتب على ذلك من حقوق طبقا لاحكام هذا القانون.

ويستفيد مواطنو جميع الدول الاعضاء فى منظمة للتجارة العالمية من اى ميزة او افضلية او امتياز او حصانة يمنحها اى قانون اخر لرعايا اى دولة فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها فى هذا الباب ، ما لم تكن هذه الميزة او الافضلية او الحصانة نابعة من :

أ- اتفاقيات المساعدة للقضائية او اتفاقيات انفاذ القوانين ذات الصيغة العامة .

ب- الاتفاقيات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية والتي اصبحت سارية قبل اول يناير سنة ١٩٩٥ .

(مادة ٥) - يعد مكتب براءات الاختراع سجل خاص معتمد تقيد فيه طلبات براءات الاختراع ونماذج المنفعة وجميع البيانات المتعلقة بكل منها وباستغلالها والتصرفات التى ترد عليها وفقا لاحكام هذا القانون وذلك على النحو المبين فى لائحته التنفيذية.

(مادة ٦) - يثبت الحق فى البراءة للمخترع او لمن آلت ليه حقوقه .
وإذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين عدة اشخاص ، ثبت حقهم فى البراءة بالتساوى فيما بينهم ما لم يتفقوا على ذلك .
اما اذا كان قد توصل الى ذات الاختراع اكثر من شخص باستقل كل منهم عن الآخر يثبت الحق للاسبق فى تقديم طلب البراءة .

(مادة ٧) - اذا كلف شخص اخر للكشف عن اختراع معين فجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع تكون للاول ، وكذلك لصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التى يستحدثها العامل او المستخدم

انشاء قيام رابطة العمل او الاستخدام ، متى كان الاختراع فى نطاق العقد
لو رابطة العمل او الاستخدام.
وينكر اسم المخترع فى البراءة وله لجره على لاختراعه فى جميع للحالات
فاذا لم يتفق على هذا الاجر كان له الحق فى تعويض عادل ممن كلفه لكشف
عن الاختراع او من صاحب العمل.
وفى غير الاحوال السابقة وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة
العامة او الخاصة الملحق بها المخترع يكون لصاحب العمل الخيار بين
استغلال الاختراع ، او شراء البراءة مقابل تعويض عادل يدفعه للمخترع ،
على ان يتم الاختيار فى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الاخطار بمنح البراءة.
وفى جميع الاحوال يبقى الاختراع منسوباً الى المخترع.

(مادة ٨) - الطالب المقدم من المخترع للحصول على براءة اختراع
فى خلال سنة من تاريخ تزكته المنشأة الخاصة او العامة ، يعتبر كانه قدم
فى خلال تنفيذ العقد او قيام رابطة العمل او الاستخدام ويكون لكل من
المخترع وصاحب العمل جميع الحقوق المنصوص عليها فى المادة السابقة
تبعا للاحوال.
وتزداد المدة الى ثلاث سنوات اذا انشأ العامل او التحق بمنشأة منافسة ،
وكان الاختراع نتيجة مباشرة لنشاطه وخبرته السابقة بالمنشأة التى كان يعمل
بها.

(مادة ٩) - مدة حماية براءة الاختراع عشرون سنة تبدأ من تاريخ
تقديم طلب البراءة فى جمهورية مصر العربية.

(مادة ١٠) - تخول البراءة مالئها الحق فى منع الغير من استغلال الاختراع بأله طريقة.

ويستفد حق مالك للبراءة فى منع للغير من استيراد او استخدام او بيع او توزيع السلعة ، اذا قام بتسويقها فى إله دولة او رخص للغير بذلك.

ولا يعتبر اعتداء على هذا الحق ما يقوم به للغير من الاعمال الاتية:

١. الاعمال المتصلة باغراض البحث العلمى.
٢. قيام للغير فى جمهورية مصر العربية بصنع منتج او باستعمال طريقة صنع منتج معين او باتخاذ ترتيبات جدية لذلك ما لم يكن سىء النية وذلك قبل تاريخ تقديم طلب للبراءة من شخص لخر عن المنتج ذاته - او عن طريقة صنعه ولهذه للغير رغم صدور البراءة حق الاستمرار لصالح منشأته فقط فى القيام بالاعمال المذكورة ذاتها دون التوسع فيها ولا يجوز التنازل عن حق للقيام بهذه الاعمال او نقل هذا الحق الامع باقى عناصر المنشأة.
٣. الاستخدامات غير المباشرة لطريقة الإنتاج، التى يتكون منها موضوع الاختراع وذلك للحصول على منتجات لخرى.
٤. استخدام الاختراع فى وسائل النقل للبرى او للبرى او الجووى التابعة لاحدى للدول او للكيانات الاعضاء فى منظمة للتجارة العالمية او التى تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل . وذلك فى حالة وجود اى من هذه الوسائل فى جمهورية مصر العربية بصفة وقتية او عارضة.

٥. قيام الغير بصنع أو تركيب أو استخدام أو بيع المنتج أثناء فترة حمايته بهدف استخراج ترخيص لتسويقه ، على ألا يتم التسويق إلا بعد انتهاء تلك الفترة.

٦. الأعمال التي يقوم بها الغير خلاف ما تقدم ، شريطة ألا تتعارض بشكل غير معقول مع الاستخدام العادي للبراءة ، وألا تضر بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحب البراءة ، مع مراعاة المصالح المشروعة للغير .

(مادة ١١) - يستحق رسم عند تقديم طلب براءة الاختراع كما يستحق رسم سنوى يتدرج بالزيادة اعتباراً من بداية السنة الثانية وحتى انتهاء مدة حماية البراءة.

وتحدد اللائحة للتفنيية قيمة هذه الرسوم بما لا يجاوز ألفى جنيه عند تقديم الطلب ، وبما لا يجاوز ألف جنيه بالنسبة للرسم السنوى .
كما تحدد اللائحة قواعد تخفيض هذه الرسوم ولحوال الاعفاء منها. ويتحمل مقدم طلب الحصول على البراءة أتعاب الخبراء الذين يستعين بهم مكتب البراءات ومصرفات الفحص.

(مادة ١٢) - يقدم طلب البراءة من المخترع أو ممن ألت إليه حقوقه إلى مكتب براءات الاختراع وقتت للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التفنيية لهذا القانون ، ولا يجوز أن يتضمن طلب البراءة أكثر من اختراع واحد ، ويعتبر فى حكم الاختراع الولد مجموعه الاختراعات التي تشكل فكرة إبداعية متكاملة.

(مادة ١٣) - يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع يتضمن بياناً كاملاً عن موضوعه ، وعن أفضل أسلوب يمكن ذو الخبرة من تنفيذه ، وذلك بالنسبة لكل واحد من المنتجات والطرق محل الطلب.

ويجب أن يشمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة التي يطلب صاحب الشأن حمايتها وأن يرفق بالطلب رسم هنسي للاختراع عند الاقتضاء.

وإذا كان الطلب متعلقاً باختراع يتضمن مواد بيولوجية نباتية أو حيوانية أو معارف تقليدية طبية أو زراعية أو صناعية أو حرفية أو ثراثاً حضارياً أو بيئياً فيجب أن يكون المخترع حاصلاً على مصدرها بطريقة مشروعة.

فإذا كان الطلب متعلقاً بكتائنات دقيقة وجب على الطالب أن يفصح عن هذه الكائنات ، وأن يودع مزرعة حية منها لدى الجهة التي تحدها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ومع مراعاة أحكام المادة (٣٨) من هذا القانون يلتزم الطالب في جميع الأحوال بتقديم بيانات ومعلومات كاملة عن الطلب التي سبق أن أتمها في الخارج عن نفس الاختراع أو ما يتصل بموضوعه وكذلك نتائج البت في هذه الطلبات.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون مرفقات طلب براءة الاختراع والمواعيد الواجب تقديمها خلالها والأحوال التي تستوجب رفضه.

(مادة ١٤) - لمكتب براءات الاختراع أن يكلف طالب البراءة بإجراء التعديلات أو الاستيفاءات التي يراها على الطلب اصلاً لأحكام المادة (١٣) من هذا القانون ، وذلك على النحو الذي يبينه اللائحة التنفيذية فلذا

لم يَمَّ الطالب بهذا الاجراء خلال ثلاثة اشهر من تاريخ لخطاره اعتبر متنازلا عن طلبه.

وللطالب ان يتظلم من قرار مكتب براءات الاختراع بشأن هذا التكليف امام اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٦) من هذا القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوما وفقا للاجراءات التى تبينها اللائحة التنفيذية.

(مادة ١٥) - يجوز لطالب براءة الاختراع ان يقدم فى اى وقت قبل الاعلان عن قبول طلب البراءة طلبا بتعديل موصفات الاختراع او رسمه الهندسى مع بيان ماهية التعديل واسبابه وبشرط الا يؤدى التعديل الى المساس بذاتية الاختراع ، وتتبع فى هذا الشأن ذات الاجراءات الخاصة بطلب البراءة.

(مادة ١٦) - يفحص مكتب براءات الاختراع طلب البراءة ومرفقاته للتحقق من ان الاختراع جديد ويمثل خطوة ابداعية وقابل للتطبيق الصناعى طبقا لاحكام المواد (١) ، (٢) ، (٣) من هذا القانون.

فاذا توافرت فى الاختراع الشروط المشار اليها ، وروعت فى طلب البراءة الاحكام المنصوص عليها فى المادتين (١٢) (١٣) من هذا القانون قام مكتب براءات الاختراع بالاعلان عن قبول الطلب فى جريدة براءات الاختراع بالطريقة التى تحددها اللائحة التنفيذية.

ويجوز لكل ذى شأن ان يعترض كتابة على السير فى اجراءات اصدار البراءة باخطار يوجه الى مكتب براءات الاختراع متضمنا اسباب الاعتراض وذلك خلال ستين يوما من تاريخ الاعلان عن قبول الطلب فى جريدة البراءات ، ووفقا للاوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويؤدى مقدم الاخطار بالاعتراض رسماً تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يقل عن مائة جنيه ولا يجاوز ألف جنيه ويسترد الرسم فى حالة قبول الاعتراض. وتختص بنظر الاعتراضات (اللجنة) المنصوص عليها فى المادة (٣٦) من هذا القانون ووفقاً للأوضاع والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية.

(مادة ١٧) - يرسل مكتب براءات الاختراع الى وزارة الدفاع او وزارة الانتاج الحربى او وزارة الدخلىة او وزارة الصحة على حسب الاحوال صوراً من طلبات براءات الاختراع التى تتصل بشئون الدفاع او الانتاج الحربى او الامن العام او التى لها قيمة عسكرية او امنية او صحية ، معه مرفقات هذه الطلبات وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ الانتهاء من الفحص مع لخطار الطالب بذلك خلال سبعة ايام من تاريخ الارسال ، ولوزير الدفاع او وزير الانتاج الحربى او وزير الدخلىة او وزير الصحة على حسب الاحوال ان يعترض على الاعلان عن قبول طلب للبراءة خلال تسعين يوماً من تاريخ الارسال.

وللوزير المختص - على حسب الاحوال - بعد الاعلان عن قبول طلب البراءة الاعتراض على السير فى اجراءات اصدارها وذلك اذا تبين له ان الطلب يتعلق بشئون الدفاع او الانتاج الحربى او الامن العام او ان له قيمة عسكرية او امنية او صحية ويكون الاعتراض خلال تسعين يوماً من تاريخ الاعلان عن قبول طلب البراءة فى جريدة براءات الاختراع. ويترتب على الاعتراض فى الحالات المشار اليها وقف السير فى اجراءات اصدار البراءة.

(مادة ١٨) - ينشأ صندوق لموازنة اسيغان للدواء غير المعد للتصدير - وتكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع وزير الصحة والسكان

وذلك لتحقيق التنمية الصحية وضمان عدم تأثر تلك الاسعار بما يطرا من متغيرات ويصدر بتنظيم الصندوق وتحديد موارده قرار من رئيس الجمهورية على ان يكون من بين هذه الموارد ما تقبله الدولة مساهمات من الدول المانحة والمنظمات الدولية للحكومية وغير الحكومية.

(مادة ١٩) - لا يتم الاعلان عن قبول طلب البراءة الا بعد انقضاء سنة تبدأ من تاريخ تقديمه ويظل الطلب ساريا خلال تلك الفترة ويكون منح البراءة بقرار من الوزير المختص او من يفوضه في ذلك وينشر هذا القرار في جريدة براءات الاختراع بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(مادة ٢٠) - للكافة بعد الاعلان عن قبول الطلب الاطلاع عليه وعلى مستنداته وما دون عنه في سجل براءات الاختراع كما يجوز لاي منهم الحصول على صورة مما تقدم وذلك مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه ووفقا للاوضاع والاجراءات التي تقرها هذه اللائحة.

(مادة ٢١) - يجوز نقل ملكية البراءة كلها او بعضها بعوض او بخير عوض ، كما يجوز رهنها او تقرير حق الانتفاع عليها. ومع عدم الاخلال بالاحكام الخاصة ببيع المحال التجارية ورهنها لا تنتقل ملكية البراءة ولا يكون رهنها او تقرير حق انتفاع عليها حجة على الغير الا من تاريخ التأشير بذلك في (سجل للبراءات).

ويكون للنشر عن انتقال ملكية البراءة لو رهنها أو تقرير حق الانتفاع عليها
وفقا للأوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

(مادة ٢٢) - يجوز للدائن أو يوقع (الحجز) على براءة الاختراع
للخاصة بمدينة وفقا لقواعد الحجز على المنقول تحت يد المدين ولدى الغير ،
ولا يلتزم مكتب البراءات بالاحكام المنطقة بقرار المحجوز لديه بما فى
الذمة قبل المحجوز عليه.

ويجب على الدائن ان يعلن الحجز ومحضر مرسى المزلد لمكتب
البراءات للتأشير بهما فى السجل ولا يكون ليهما حجة على الغير الا من
تاريخ ذلك للتأشير.

وينشر عن الحجز بالطريقة التي تحددها اللاحة التنفيذية لهذا
القانون.

(مادة ٢٣) - يمنح مكتب براءات الاختراع وبعد موافقة لجنة
وزارية تشكّل بقرار من رئيس مجلس الوزراء (ترخيص إجبارية)
باستغلال الاختراع ، وتحدد اللجنة الحقوق المالية لصاحب البراءة عند
إصدار هذه الترخيص وذلك فى الحالات الآتية :
أولا :- إذا رأى الوزير المختص بحسب الأحوال ان استغلال الاختراع
يحقق ما يلى :

١. أغراض المنفعة العامة غير التجارية.
٢. ويعتبر من هذا القبيل أغراض المحافظة على الأمن القومى
والصحة وسلامة البيئة والغذاء.

٣. مواجهة حالات الطوارئ او ظروف الضرورة القصوى.

ويصدر (الترخيص الاجبارى) لمواجهة الحالات الواردة فى البندين (١)
(٢) دون الحاجة لتفويض مسبق مع صاحب البراءة او لانتضاء فترة من
الزمن على التفاوض معه او لعرض شروط معقولة للحصول على موافقة
بالاستغلال.

٤. دعم الجهود الوطنية فى القطاعات ذات الاهمية للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وذلك دون لخلال غير
معقول بحقوق مالك البراءة ومع مراعاة المصالح المشروعة
للغير .

ويلزم اخطار صاحب البراءة بقرار (الترخيص الاجبارى) بصورة
فورية فى الحالات الواردة فى البندين (١) ، (٣) وفى اقرب فرصة معقولة
تتيحها الحالات الواردة فى البند (٢).

ثانيا :- اذا طلب وزير الصحة فى ايه حالة من حالات عجز كمية الانوية
المحمية بالبراءة عن سد احتياجات البلاد ، او لتخفيض جودتها ، او
الارتفاع غير العادى فى اسعارها او اذا تعلق الاختراع بانوية الحالات
الحرجة او الامراض المزمنة او المستعصية او المتوطنة او بالمنتجات التى
تستخدم فى الوقاية من هذه الامراض ، وسواء تعلق الاختراع بالانوية او
بطريقة انتاجها او بالمواد الخام الاساسية التى تدخل فى انتاجها او بطريقة
تحضير للمواد الخام اللازمة لانتاجها.

ويجب في جميع هذه الحالات لخطر لخطر صاحب البراءة بقرار لترخيص
الاجبارى بصورة فورية.

ثالثا :- اذا رفض صاحب البراءة الترخيص للغير باستغلال الاختراع - ليا
كان الغرض من الاستغلال - رغم عرض شروط مناسبة عليه وانقضاء فترة
تفاوض معقولة.

ويتعين على طالب الترخيص الاجبارى فى هذه الحالة ان يثبت انه
قد بذل محاولات جدية للحصول على الترخيص الاختيارى من صاحب
البراءة.

رابعا :- اذا لم يقم صاحب البراءة باستغلالها فى جمهورية مصر العربية
بمعرفة او بموافقة او كان استغلالها استغلالا غير كاف ، رغم مضي
اربعة سنوات من تاريخ تقديم طلب البراءة او ثلاث سنوات من تاريخ منحها
ليهما طول ، وكذلك اذا لوقف صاحب البراءة استغلال الاختراع بدون عذر
مقبول لمدة تزيد على سنة .

ويكون الاستغلال بانتاج المنتج موضوع الحماية فى جمهورية
مصر العربية او باستخدام طريقة الصنع المحمية ببراءة الاختراع فيها .
ومع ذلك ، اذا رأى مكتب براءات الاختراع رغم فوات اى من
المدتين المشار ليهما ان عدم استغلال الاختراع يرجع الى اسباب قانونية او
فنية او اقتصادية خارجة عن ارادة صاحب البراءة جاز ان يمنحه مهلة
اخرى كافية لاستغلال الاختراع.

خامسا :- إذا ثبت تعسف صاحب البراءة أو قيامة بممارسة حقوقه التي يستمدّها من البراءة على نحو مضاد للتنافس ويعتبر من قبيل ذلك ما يلي :-

(١) للمبالغة في أسعار بيع المنتجات المشمولة بالحماية أو التمييز

بين العملاء فيما يتعلق بأسعار وشروط بيعها.

(٢) عدم توفير المنتج المشمول بالحماية في السوق أو طرحه بشروط

مجحفة.

(٣) وقف إنتاج السلعة المشمولة بالحماية أو إنتاجها بكمية لا تحقق

التناسب بين الطاقة الانتاجية وبين احتياجات السوق.

(٤) القيام بأعمال أو تصرفات تؤثر سلبا على حرية المنافسة وفقا

للضوابط القانونية المقررة.

(٥) استعمال الحقوق التي يخولها القانون على نحو يؤثر سلبا على

نقل التكنولوجيا.

وفي جميع الاحوال السابقة يصدر للترخيص الاجبارى دون حاجة

للتفاوض أو انقضاء مهلة على حصوله ولو كان للترخيص الاجبارى لا

يستهدف الوفاء باحتياجات السوق المحلى.

ويكون لمكتب براءات الاختراع ان يرفض انتهاء الترخيص الاجبارى

إذا كانت الظروف التي دعت لاصداره تدل على استمرارها أو تبيى بتركها

حدوثها.

ويراعى عند تقدير التعويض المستحق لصاحب البراءة الاضرار التي سببتها

ممارسته التصفية أو المضادة للتنافس .

ويجوز لمكتب براءات الاختراع إسقاط البراءة إذا تبين بعد مضي سنتين من منح الترخيص الإجبارى أن ذلك الترخيص لم يكن كافياً لتدارك الآثار السلبية التى لحقت بالاقتصاد القومى بسبب تصف صاحب البراءة فى استعمال حقوقه أو لممارساته المضادة للتنافس.

سالمسا :- إذا كان استغلال صاحب الحق فى براءة اختراعه لا يتم الا باستغلال اختراع آخر لازم له وكان منطقيا على تقديم تقنى ملموس وأهمية فنيه واقتصادية مقارنة بهذا الآخر فإنه يحق له الحصول على ترخيص إجبارى فى مواجهة الآخر ويكون لهذا الآخر ذات الحق فى هذه الحالة. ولا يجوز التنازل عن الاستخدم المرخص به لأحدى البرائتين الا بالتنازل عن استخدام البراءة الأخرى.

سابعها :- فى حالات الاختراعات المتعلقة بتكنولوجيا شباه للمواصلات لا يمنح الترخيص الإجبارى إلا لأغراض المنفعة العامة غير التجارية لو لمعالجة الآثار التى يثبت أنها مضادة للتنافس.

ويكون منح التراخيص الإجبارية فى الحالات المنصوص عليها فى هذه المادة وفقا للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(مادة ٢٤) - يراعى عند اصدار الترخيص الاجبارى ما يلى :

١. ان يثبت فى طلب اصدار الترخيص الاجبارى وفقا لظروف كل حالة على حدة وان يستهدف الترخيص اساسا توفير احتياجات السوق المحلية.
٢. ان يثبت طالب الترخيص الاجبارى انه بذل خلال مدة معقولة محاولات جدية للحصول على ترخيص اختياري من صاحب البراءة نظير مقابل عادل وانه اخفق فى ذلك.
٣. ان يكون لصاحب البراءة حق التظلم من القرار الصادر بمنح الترخيص الاجبارى للغير امام اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٦) من هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بصدر هذا الترخيص ووفقا للاوضاع والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية.
٤. ان يكون طالب الحصول على ترخيص اجبارى او من يصدر لصالحه قادرا على استغلال الاختراع بصفة جدية فى جمهورية مصر العربية.
٥. ان يلتزم المرخص له ترخيصا اجباريا باستخدام الاختراع فى النطاق وبالشروط وخلال المدة التى يحددها قرار منح هذا الترخيص الاجبارى.
٦. فلذا انتهت مدة الترخيص الاجبارى دون تحقيق الغرض من هذا الاستخدام جاز لمكتب براءات الاختراع تجديد المدة.
٧. يقتصر استخدام الترخيص الاجبارى على طالبه ومع ذلك يجوز لمكتب براءات الاختراع منحه لغيره.

٨. عدم حقبة المرخص له ترخيصا إجباريا في التنازل عنه للغير الا مع المشروع أو مع الجزء المتعلق باستخدام الاختراع.

٩. ان يكون لصاحب البراءة الحق في الحصول على تعويض عادل مقابل استغلال اختراعه وتراعى في تقدير هذا التعويض القيمة الاقتصادية للاختراع.

ويكون لصاحب البراءة الحق في التظلم من قرار التعويض امام اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٦) وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ووفقا للاوضاع والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(١) ان إنقضى الترخيص الإجبارى بانتهاء منته ، ومع ذلك لمكتب براءات الاختراع ان يقرر إلغاء الترخيص الإجبارى قبل نهاية منته لذا زالت الاسباب التى أدت الى منحه ولم يكن مرجحا قيام هذه الاسباب مرة اخرى ، وتتبع فى ذلك الاجراءات التى تنص عليها اللائحة التنفيذية.

(٢) ان يكون لصاحب الاختراع ان يطلب انتهاء الترخيص الإجبارى قبل نهاية المدة المحددة له وذلك اذا زالت الاسباب التى أدت الى الحصول عليه ولم يعد مرجحا قيامها مرة اخرى.

(٣) ان تراعى المصالح المشروعة للمرخص له عند انتهاء الترخيص الإجبارى قبل نهاية منته.

(٤) ان يكون لمكتب براءات الاختراع تعديل شروط الترخيص الإجبارى أو إلغاؤه سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب كل ذى شأن وذلك اذا لم يتم للمرخص له باستخدام الترخيص خلال سنتين من تاريخ منحه أو اذا اخل بالتزاماته المنصوص عليها فى الترخيص.

(مادة ٢٥) - يجوز بقرار من الوزير المختص بعد موافقة اللجنة
الوزارية المشار إليها في المادة (٢٣) من هذا القانون - نزع ملكية براءة
الاختراع لأسباب تتعلق بالأمن القومي وفي حالات الضرورة القصوى التي
لا يكون فيها لترخيص الاجبارى كافيا لمواجهتها.
ويجوز ان يكون نزع الملكية مقصورا على نزع حق استغلال الاختراع
لحاجات للدولة.

وفي جميع الاحوال يكون نزع الملكية مقابل تعويض عادل ويكون تقدير
التعويض بواسطة اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٦) من هذا القانون
ووفقا للقيمة الاقتصادية السائدة وقت اصدار قرار نزع الملكية.
وينشر قرار نزع الملكية في جريدة براءات الاختراع ويكون للطعن في قرار
نزع الملكية وفي قرار اللجنة بتقدير التعويض امام محكمة القضاء الادارى
وذلك خلال ستين يوما من تاريخ لخطار صاحب الشأن بالقرار بموجب
خطاب مسجل موسى عليه مصحوبا بعلم الوصول وتفصل المحكمة في هذا
الطعن على وجه الاستعجال.

(مادة ٢٦) - تنقضى الحقوق المترتبة على براءة
الاختراع بما يسقطها في (الملك العام) في الاحوال الآتية :
١. انقضاء مدة الحماية وفقا لنص المادة (٩) من هذا القانون.
٢. تنازل صاحب براءة الاختراع عن حقوقه عليها دون الاخلال
بحقوق الغير.
٣. صدور حكم بطل بطلان براءة الاختراع.

٤. الامتناع لمدة منه من تاريخ الاستحقاق عن دفع الرسوم السنوية
أو الغرامة للتأخيرية ومقدارها (٧%) من هذه الرسوم بعد
اخطاره بالنفع وفقا للجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا
القانون.

٥. عدم استغلال الاختراع في مصر في السنتين التاليتين لمنح
الترخيص الاجبارى وذلك بناء على طلب يقدم به كل ذى شأن
الى مكتب براءات الاختراع.

٦. تصف صاحب براءة الاختراع في استعمال حقوقه في الحالات
التي لا يكون للترخيص الاجبارى فيها كافيا لتدارك ذلك
التعصف.

ويعلن عن البراءة التي انقضت حقوق اصحابها عليها وفقا للاحكام
السابقة بالنشر فى جريدة براءات الاختراع بالطريقة التي تحددها اللائحة
التنفيذية.

(مادة ٢٧) - تختص (محكمة القضاء الادارى) بنظر الدعاوى
المتعلقة بالقرارات الصادرة بشأن براءات الاختراع.

(مادة ٢٨) - يجوز لمحكمة القضاء الادارى ان تحكم بناء على طلب
مكتب براءات الاختراع او بناء على طلب ذى الشأن باضافة اى بيان للسجل
قد اغفل تكوينه او بتعديل اى بيان وارد فيه غير مطابق للحقيقة او بحذف اى
بيان دون به بغير وجه حق.

كما يجوز لمكتب براءات الاختراع ولكل ذى شأن ان يطلب الى المحكمة
الحكم بابطال البراءات التي تمنع مخالفة لاحكام المادتين (٢) (٣) من هذا

القانون وتقوم الادارة المذكورة بإلغاء هذه البراءات متى تقدم لها حكم بذلك
حائز لقوة الشيء المقضى به.

(مادة ٢٩) - تمنح براءة نموذج المنفعة طبقا لاحكام هذا القانون
عن كل اضافة تقنيه جديدة فى بناء او تكوين وسائل او ادوات او عدد او
اجزائها او منتجات او مستحضرات او طرق انتاج كل ما تقدم وغير ذلك
مما يستخدم فى الاستعمال الجارى .
ولمقدم الطلب تحويله الى طلب براءة اختراع كما يحق لطالب براءة
الاختراع تحويل طلبه الى طلب براءة لنموذج منفعة . ويرتد القيد فى الحالتين
الى تاريخ تقديم الطلب الاصلى . ولمكتب براءات الاختراع من تلقاء نفسه
تحويل طلب براءة نموذج المنفعة الى طلب براءة اختراع متى توافرت
شروطه.

(مادة ٣٠) - مدة حماية نموذج المنفعة سبع سنوات غير قابلة
للتجديد تبدأ من تاريخ تقديم طلب براءة نموذج المنفعة الى مكتب براءات
الاختراع فى جمهورية مصر العربية.

(مادة ٣١) - يستحق رسم عند تقديم طلب براءة نموذج المنفعة كما
يستحق رسم سنوى يتكرر بالزيادة اعتبارا من بداية السنة الثانية وحتى انتهاء
مدة البراءة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قيمة هذه الرسوم بما لا يجاوز ألف
جنيه لكل طلب ، وكذلك قواعد تخفيضها وحالات الاعفاء منها.

(مادة ٣٢) - مع عدم الاخلال باحكام المادة (١٠) من هذا القانون

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين الف جنيه ولا تجاوز مائة الف جنيه.

١. كل من قلد بهدف للتداول التجارى موضوع اختراع او نموذج منفعة

منحت براءة عنه وفقا لاحكام هذا القانون.

٢. كل من باع او عرض للبيع او للتداول او استورد او حاز بقصد

الاتجار منتجات مقلدة مع علمه بذلك متى كانت براءة الاختراع او

براءة نموذج للمنفعة صادرة عنها او عن طرق انتاجها ونافذة فى

جمهورية مصر العربية.

٣. كل من وضع بغير حق على المنتجات او الاعلانات او العلامات

التجارية او لوائح التعبئة او غير ذلك بيانات تؤدى الى الاعتقاد

بحصوله على براءة اختراع او براءة نموذج منفعة.

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة

التي لا تقل عن اربعين الف جنيه ولا تجاوز مائتى الف جنيه.

وفى جميع الاحوال تقضى المحكمة بمصادرة الاشياء المقلدة محل الجريمة

والانوات التي استخدمت فى التقليد وينشر الحكم بالادانة فى جريدة يومية

ولحدة او اكثر على نفقة المحكوم عليه.

(مادة ٣٣) - يجوز لصاحب براءة الاختراع او نموذج المنفعة ان

يطلب من رئيس المحكمة المختصه بحسب الاحوال اصدار امر باجراء

تحفظى بشأن المنتجات او البضائع المدعى بتقليدها للمنتج عنه للبراءة وفقا

لوصف التفصيلى الذى تم الاتصاح عنه فى وثيقة براءة الاختراع او نموذج

المنفعة . ويصدر الامر بالاجراءات للتحفظية اللازمة لحفظ هذه المنتجات

والبضائع على النحو الذى يضمن بقاءها بحالتها.

ويجوز ان يصدر الامر المشار اليه قبل رفع الدعوى ويسقط بعدم رفعها خلال ثمانية ايام من تاريخ صدور.

(مافو ٣٤) - يعتبر المنتج المطابق قد تم الحصول عليه وفقا للطريقة المشمولة بالبراءة اذا ثبت المدعى فى دعواه المدفنية :-
١. ان المنتج المطابق قد تم الحصول عليه بالاستخدام المباشر للطريقة المشمولة بالبراءة.
٢. ان انه قد بذل الجهد المعقول للكشف عن الطريقة التى استخدمت فى الانتاج.

وفى هذه الحالة يجوز للمحكمة ان تامر المدعى عليه بان يثبت ان الطريقة التى استخدمها فى الحصول على المنتج المطابق تختلف عن الطريقة المشمولة بالبراءة والمملوكة للمدعى.
وعلى المحكمة ان تراعى فى اتخاذ اجراءات الاثبات حق المدعى عليه فى حماية اسراره الصناعية والتجارية.

(مادة ٣٥) - لرئيس المحكمة المختصة باصل النزاع بناء على طلب كل ذى شان وبمقتضى امر يصدر على عريضة ان يامر باجراء او لكثير من الاجراءات التحفظية المناسبة وفاء لما يقضى به من الغرامات او التعويضات كما له ان يامر باتلاف الاشياء المتحفظ عليها عند الاقتضاء.

(مادة ٣٦) - تشكل بقرار من الوزير المختص لجنة تختص بنظر للتظلمات من القرارات التى يصدرها مكتب براءات الاختراع تطبيقا لاحكام هذا القانون برئاسة مستشار بمحاكم الاستئناف او من درجته من اعضاء

الهيئات القضائية وعضوية مستشار مساعد من مجلس الدولة وثلاثة من ذوي الخبرة.

ويكون (التظلم) امام اللجنة مقابل رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز خمسمائة جنيه.

ويجب على اللجنة البت في التظلم في موعد غايته (ستون يوما) من تاريخ تقديم التظلم ويكون (قرارها) في هذا الشأن (نهائيا).

وفيما عدا طلبات الالغاء المقترنه بطلب وقف التنفيذ لا يجوز قبول الدعوى امام القضاء بشأن قرارات مكتب براءات الاختراع الا بعد الفصل في التظلم او فوات ستين يوما من تاريخ تقديمه دون البت فيه. وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون اجراءات عمل هذه اللجنة.

(مادة ٣٧) - يكون لمكتب براءات الاختراع ولذوى الشأن الطعن في القرار الصادر من اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٦) من هذا القانون وذلك امام محكمة القضاء الادارى خلال (ستين يوما) من تاريخ اخطار المكتب به او ذوى الشأن بموجب كتاب مسجل موصى عليه مصحوبا بعلم وتفصل المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال.

(مادة ٣٨) - اذا قدم طلب للحصول على براءة اختراع فى إحدى الدول او للكيانات الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية او التى تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل جاز لمقدم الطلب لمن الت اليه حقوقه خلال السنة التالية لتاريخ تقديم الطلب ان يتقدم الى مكتب براءات الاختراع فى جمهورية مصر العربية بطلب مماثل عن ذات الموضوع وذلك وفقا للشروط والاوزاع المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية وفى

هذه الحالة يعتد في تحديد الاولوية بتاريخ تقديم الطلب الاول في البلد الاجنبي.

(مادة ٣٩) - لا يجوز للعاملين بمكتب براءات الاختراع ان يقدموا بالذات او بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع الا بعد مضي ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ تركهم الخدمة بالمكتب.

(مادة ٤٠) - تسرى الاحكام الخاصة ببراءات الاختراع على كل ما لم يرد به نص خاص في شان براءات نماذج المنفعة.

(مادة ٤١) - تسرى احكام هذا القانون على كل طلب تم تقديمه لمكتب براءات الاختراع ولم تصدر بشأنه براءة اختراع قبل تاريخ العمل بهذا القانون والطلب ان يعدل طلبه بما يتفق واحكام هذا القانون.

(مادة ٤٢) - يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قرارا بتحديد من لهم صفة للضبطية القضائية في تنفيذ احكام هذا الكتاب.

(مادة ٤٣) - يتلقى مكتب براءات الاختراع طلبات براءات الاختراع الخاصة بالمنتجات الكيميائية الزراعية المتعلقة بالاغذية والمنتجات الكيميائية الصيدلانية لحفظها هي والطلبات الخاصة بذات النوعية من المنتجات ولتقي فحمت اعتبارا من اول يناير ١٩٩٥ وذلك لحين البدء في فحصها اعتبارا من اول يناير سنة ٢٠٠٥ ميلادية.

وفى حالة منح البراءة المقررة للاختراعات المتعلقة بالمنتجات المنصوص عليها فى الفترة السابقة تبدأ حمايتها اعتبارا من تاريخ المنح وذلك حتى نهاية المدة المنصوص عليها فى المادة (٩) من هذا القانون وذلك اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب.

(مادة ٤٤) - مع مراعاة الميعاد المقرر لبدء الفحص فى طلبات براءات الاختراع المتعلقة بالمنتجات المنصوص عليها فى المادة (٤٣) من هذا القانون يحق لطلاب البراءة او يطلب من السلطة الحكومية المختصة منحه حقوقا تسويقية استثنائية لمنتجة فى جمهورية مصر العربية وذلك بالشروط الآتية :-

١) ان يكون الطالب قد اودع طلبا لهذا المنتج بمكتب البراءات المصرى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٩٥.

٢) ان يكون المنتج ذاته قد نال براءة لاختراع لحمايته فى حولة عضو فى منظمة للتجارة العالمية بناء على طلب قدم فى تلك الدولة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٩٥.

٣) ان يكون الطالب قد حصل على موافقة بتداول هذا المنتج فى ذات الدولة التى نال فيها البراءة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٩٥.

٤) ان يكون الطالب قد حصل على موافقة من الوزارة المختصة بتداول هذا المنتج لدخل جمهورية مصر العربية.

ويمنح مكتب براءات الاختراع المصرى شهادة حق للتسويق الاستثنائى بعد موافقة لجنة وزارية تشكل لهذا الغرض بقرار من رئيس الوزراء.

ولا يمنح حق التسويق الاستثنائي إذا كان واضحا من ظاهر الأوراق التي تقدم إلى مكتب براءات الاختراع للحصول على شهادة التسويق الاستثنائي أن الطلب المودع بالمكتب للحصول على البراءة قد نشر عنه قبل سنة من تاريخ إيداع الطلب.

ويتمتع الطالب بالحقوق التسويقية لمنتجة والتي توافق السلطة الحكومية المختصة على منحها له وذلك إلى أن يثبت مكتب براءات الاختراع للمصري في طلب الحصول على البراءة أو لمدة خمس سنوات من تاريخ المولفة على منحه تلك الحقوق أى المنتين أقل.

ويُلغى حق التسويق الاستثنائي السابق منحه بإلغاء القرار الصادر بالتداول من الوزارة المختصة أو إذا تعصف صاحب الحق في استعمال حقه.

الباب الثانى

التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة

(مادة ٤٥) - يقصد بالدائرة المتكاملة - فى تطبيق احكام هذا القانون كل منتج فى هيئته النهائية او فى هيئته الوسيطة يتضمن مكونات احدها على الاقل يكون عنصرا نشطا - مثبتة على قطعة من مادة عازلة ، وتشكل مع بعض للوصلات او كلها كيانا متكاملا يستهدف تحقيق وظيفة الكترونية محددة.

كما يقصد بالتصميم التخطيطى كل ترتيب ثلاثى الابعاد معد لدائرة متكاملة بغرض التصنيع.

(مادة ٤٦) - يتمتع بالحماية طبقا لاحكام هذا القانون للتصميم التخطيطى الجديد للدوائر المتكاملة .

ويعد التصميم للتخطيطى جديدا متى كان نتاج جهد فكرى بذله صاحبه ولم يكن من بين المعارف العامة للشائعة لدى ارباب الفن الصناعى للمعنى . ومع ذلك يعتبر التصميم التخطيطى جديدا اذا كان لقرنان مكوناته واتصالها ببعضها جديدا فى ذاته على الرغم من ان المكونات التى يتكون منها قد تقع ضمن المعارف العامة للشائعة لدى ارباب الفن الصناعى للمعنى .

(مادة ٤٧) - لا يتمتع بالحماية اى مفهوم او طريقة او نظام فى او معلومات مشفرة يمكن ان يشتمل عليها التصميم التخطيطى للدوائر المتكاملة .

مادة ٤٨ - تكون مدة حماية التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة (عشر سنوات) تبدأ من تاريخ طلب تسجيلها في جمهورية مصر العربية لو من تاريخ اول استغلال تجارى له في جمهورية مصر العربية لو في الخارج اى للتاريخين اسبق.

وتتقضى مدة حماية التصميمات التخطيطية في جميع الاحوال بمرور خمس عشرة سنة من تاريخ اعدا التصميم.

(مادة ٤٩) - يقدم طلب تسجيل التصميم التخطيطى من صاحب الحق فيه الى مكتب براءات الاختراع ويجب ان يرفق بالطلب صورة او رسم لهذا التصميم وعينه من كل دائرة متكاملة كانت موضع استغلال تجارى والمعلومات التى توضح الوظيفة الالكترونية للتصميم.

ويجوز للطالب ان يستبعد جزءا او اكثر من التصميم اذا كانت الاجزاء المقامة منه كافية لتحديد هذا التصميم وبيان وظيفته.

ويعد فى المكتب سجل اتقيد طلبات التسجيل وفقا للشروط والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ويستحق عن كل طلب رسم تحدده اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز الف جنيه.

ولا يقبل الطلب اذا قدم بعد انقضاء سنتين من تاريخ اول استغلال تجارى للتصميم من صاحب الحق فيه سواء فى مصر او فى الخارج.

(مادة ٥٠) - لا يجوز بغير تصريح كتابى مسبق من صاحب الحق فى التصميم التخطيطى للمحمى قيام اى شخص طبيعى او اعتبارا باى عمل من الاعمال التالية :

- (١) نسخ للتصميم التخطيطى بكاملة او اى جزء جديد منه سواء تم للنسخ بادماجه فى دائرة متكاملة او باى طريق اخر.
- (٢) استيراد التصميم التخطيطى او بيعه او توزيعه لاجراض للتجارة سواء تم ذلك على وجه الانفراد او كان مندمجا فى دائرة متكاملة او كان لحد المكونات لسلعة.

(مادة ٥١) - مع عدم الاخلال باحكام الحماية المقررة فى هذا الباب يجوز لاي شخص طبيعى او اعتبارى التقييم بغير ترخيص من صاحب الحق بعمل او لكثير مما يلى :-

(١) النسخ او الاستغلال التجارى الذى يشمل الاستيراد او البيع او التوزيع لدائرة متكاملة تحتوى على تصميم تخطيطى محمى او لسلعة تدخل فى صنعها تلك الدائرة المتكاملة اذا وقع الفعل من شخص لا يعلم او لم يكن متاحا له ان يعلم وقت الفعل ان تلك الدائرة المتكاملة او السلعة تتضمن تخطيطا محميا.

(٢) وفى هذه الحالة يجوز للحائز مقابل اداء تعويض عادل لصاحب الحق ان يتصرف فيما لديه من مخزون سلعى او سلع امر بشرائها وذلك بعد اخطاره من صاحب الحق بكتاب مسجل مصحوبا بعلم الوصول بان الدائرة المتكاملة او السلعة التى فى حوزته تتضمن تصميمات تخطيطية محمية.

(٣) الاستخدام الشخصى او لاجراض الاختبار او الفحص او التحليل او التعليم او التدريب او البحث العلمى لتصميم تخطيطى محمى

فاذا اسفر ذلك الاستخدام عن ابتكار تصميم تخطيطي جديد يكون للمبتكر الحق في حمايته.

٤) ابتكار تصميم تخطيطي مطابق لتصميم تخطيطي لخرمحمى وذلك نتيجة جهود مستقلة .

٥) استيراد تصميم تخطيطي محمى او للدائرى المتكاملة التى تم انتاجها باستخدام تصميم تخطيطي محمى سواء كانت هذه الدائرة منفردة او مندمجة فى سلع أو السلع التى تحوى دائرة متكاملة تتضمن تصميمات تخطيطيا محميا وذلك متى تم تداول ايها فى جمهورية مصر العربية او فى الخارج.

(مادة ٥٢) - يجوز لمكتب براءات الاختراع ان يمنح للغير ترخيصا اجباريا باستخدام تصميم تخطيطي محمى وفقا لاحكام الترخيص الاجبارى لبراءات الاختراع والمنصوص عليها فى المادتين (٢٣) (٢٤) من هذا القانون.

(مادة ٥٣) - يعاقب على مخالفة احكام المادة (٥٠) من هذا القانون بغرامة لا تقل عن عشرين الف جنيه ولا تزيد على مائة الف جنيه. وفى حالة اللعود تكون العقوبة الحبس الذى لا تزيد مدته على سنتين والغرامة التى لا تقل عن اربعين الف جنيه ولا تزيد على مائتى الف جنيه.

(مادة ٥٤) - تسرى احكام المواد (٤) ، (٣٣) ، (٣٥) ، (٤٢) على هذا الباب

الباب الثالث

المعلومات غير المفصح عنها

(المعلومات السرية)

(مادة ٥٥) - تتمتع بالحماية طبقا لاحكام هذا القانون المعلومات غير المفصح عنها ، بشرط ان يتوافر فيها ما يأتى :

١. ان تتصف بالسرية وذلك بان تكون المعلومات فى مجموعها او فى التكوين الذى يضم مفرداتها ليست معروفة او غير متداولة بشكل عام لدى المشتغلين بالفن الصناعى الذى تقع المعلومات فى نطاقه.
٢. ان تستمد قيمتها التجارية من كونها سرية.
٣. ان تعتمد فى سريتها على ما يتخذه حائزها للقانونى من اجراءات فعالة للحفاظ عليها.

(مادة ٥٦) - تمتد الحماية التى تقرها احكام هذا القانون الى المعلومات غير المفصح عنها التى كانت ثمرة جهود كبيرة والتى تقدم الى الجهات المختصة بناء على طلبها للسماح بتسويق المنتجات الكيميائية الصيدلانية او الزراعية التى تستخدم كيانات كيميائى جديدة لازمة للاختبارات الواجب اجراؤها للسماح بالتسويق.

وتلتزم الجهات المختصة التي تتلقى هذه المعلومات بحمايتها من الاقضاء والاستخدام للتجارى غير المنصف وذلك من تاريخ تقديم المعلومات اليها وحتى زوال صفة السرية عنها او لمدة لا تزيد عن خمس سنوات اى الفترتين اقل. ولا يعتبر تعديا على حقوق صاحب هذه المعلومات ما تقوم به الجهات المختصة من الكثف عنها لضرورة تفضيها حماية الجمهور.

(مادة ٥٧) - يلتزم الحائز القانونى للمعلومات غير المفصح عنها باتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على هذه المعلومات لمنع تعرضها للتداول بمعرفة غير المختصين. كما يلتزم بتنظيم تداول هذه المعلومات داخل المنشأة وقصره على الملتزمين قانونا بالحفاظ عليها ومنع تسريبها للغير. ولا تتلقى مسئولية الحائز القانونى بتعدي الغير على هذه المعلومات الا اذا اثبت انه بذل فى الحفاظ عليها جهدا كافيا ومعقولا. وتستمر صفة السرية للمعلومات وما يترتب عليها من حقوق فى منع الغير من التعدي عليها اذا ظلت معلومات غير مفصح عنها طبقا لحكم المادة (٥٥) من هذا القانون.

وتقتصر حقوق الحائز القانونى للمعلومات غير المفصح عنها على منع الغير من التعدي عليها باى من الاعمال التى تتعارض مع الممارسات التجارية للشريفة والمشار اليها فى المادة (٥٨) من هذا القانون ويكون للحائز القانونى اللجوء الى القضاء فى حالة ثبوت ارتكاب الغير لاي من هذه الاعمال.

- (مادة ٥٨) - تعد الأفعال الآتية على الأخص متعارضة مع الممارسات للتجارية الشريفة وينطوي ارتكابها على مناقضة غير مشروعة:
١. رشوة العاملين في الجهة التي تحوز المعلومات بغرض الحصول عليها.
 ٢. التحريض على إفشاء المعلومات من جانب العاملين إذا كانت تلك المعلومات قد وصلت إلى عملهم بحكم وظيفتهم.
 ٣. قيام أحد المتعاقدين في عقود سرية المعلومات بإفشاء ما وصل إلى علمه منها.
 ٤. الحصول على المعلومات من أماكن حفظها بآية طريقة من الطرق غير المشروعة كالسرقة أو التجسس أو غيرها.
 ٥. الحصول على المعلومات باستعمال الطرق الاحتيالية.
 ٦. استخدام الغير للمعلومات التي وردت إليه نتيجة الحصول عليها بإى من الأفعال السابقة مع علمه بسرقتها وبنائها متحصلة عن أى من هذه الأفعال.
- ويعتبر تعدياً على المعلومات غير المفسح عنها ما يترتب على الأفعال المشار إليها من كشف للمعلومات أو حيازتها أو استخدامها بمعرفة الغير الذى لم يرخص له الحائز للقانونى بذلك.
- (مادة ٥٩) - لا تعد من قبيل الأفعال المتعارضة مع الممارسات التجارية الشريفة الأفعال الآتية :-

١. الحصول على المعلومات من المصادر العامة المتاحة كالمكتبات ومنها مكاتب براءات الاختراع والسجلات الحكومية المفتوحة والبحوث والدراسات والتقارير المنشورة.
٢. الحصول على المعلومات نتيجة بذل الجهود الذاتية والمستقلة التي تستهدف استخراج المعلومات من خلال الفحص والاختبار والتحليل للسلعة المتداولة في السوق والتي تتجسد فيها المعلومات غير المفصح عنها.
٣. الحصول على المعلومات نتيجة جهود البحث العلمي والابتكار والاختراع والتطوير والتعديل والتحسين التي يبذلها المجتهدون مستقلين عن صاحب المعلومات غير المفصح عنها.
٤. جيازة واستعمال المعلومات المعروفة والمتاحة والتي يجرى تداولها فيما بين المشتغلين بالفن للصناعى الذى تقع المعلومات فى نطاقه.

(مادة ٦٠) - بحق لصاحب المعلومات غير المفصح عنها او خلفه ان يتنازل عنها للغير بعوض او بغير عوض.

(مادة ٦١) - مع عدم الاخلال بايه عقوبة تُشد ينص عليها اى قانون اخر يعاقب كل من يقوم بوسيلة غير مشروعه بالكشف عن المعلومات المحمية طبقا لاحكام هذا القانون او بجيازتها او باستخدامها مع علمه بسريتها وبانها متحصلة عن تلك الوسيلة بغرامة لا تقل عن عشرة الال جنيه ولا تزيد على خمسين الف جنيه.

وفى حالة العود تكون العقوبة الجسدية لا تزيد على سنتين والغرامة التى لا
تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه .
(مادة ٦٢) - تسرى لحكام للمواد (٤) ، (٣٣) ، (٣٥) ، (٤٢) على
هذا الباب.

الكتاب الثانى

العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات
الجغرافية والتصميمات والنماذج الصناعية

الباب الاول

العلامات والبيانات التجارية

والمؤشرات الجغرافية

(مادة ٦٣) - العلامة التجارية هي كل ما يميز منتجا سلعة كان او خدمة عن غيره وتشمل على وجه الخصوص الاسماء المتخذة شكلا مميزا والامضاءات والكلمات والحروف والارقام والرسوم والرموز وعناوين المحال والدمغات والاختام والتصاویر والنقوش البارزة ومجموعة الالوان التي تتخذ شكلا خاصا ومميزا وكذلك اى خليط من هذه العناصر اذا كانت تستخدم او يراد ان تستخدم لما في تمييز منتجات عمل صناعي او استغلال زراعي او استغلال للغابات او لمستخرجات الارض او ليه بضاعة ولما للدلالة على مصدر المنتجات او البضائع او نوعها او مرتبتها او ضمانها او طريقة تحضيرها ولما للدلالة على تاذية خدمة من الخدمات.

وفي جميع الاحوال يتعين ان تكون للعلامة التجارية مما يدرك بالبصر.

(مادة ٦٤) - تختص مصلحة التسجيل التجاري بتسجيل العلامات التجارية في السجل الخاص بهذه العلامات وفقا لاحكام هذا القانون ولاحتته للتنفيذ وذلك مع مراعاة حكم المادتين (٣ ، ٤) من القرار بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ في المكاتبات واللافات بوجوب استعمال اللغة العربية.

(مادة ٦٥) - يعتبر من قام بتسجيل العلامة مالكها لها متى لاقترن ذلك باستعمالها خلال الخمس السنوات التالية للتسجيل مما لم يثبت ان اولوية الاستعمال كانت لغيره.

ويحق لمن كان سبق الى استعمال العلامة ممن سجلت باسمه الطعن ببطالان التسجيل خلال الخمس السنوات المذكورة ومع ذلك يجوز الطعن ببطالان تسجيل العلامة دون التقيد باى مدة متى لاقترن التسجيل بسوء نية.

(مادة ٦٦) - مع عدم الاخلال باحكام الاتفاقيات الدولية النافذة فى جمهورية مصر العربية يكون لكل شخص طبيعى او اعتبارى من المصريين او من الاجانب الذين ينتمون او يتخذون مركز نشاط حقيقى وفعال لهم فى احدى الدول او للكيانات الاعضاء فى منظمة للتجارة العالمية او التى تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل الحق فى التقدم الى مصلحة التسجيل فى جمهورية مصر العربية وما يترتب على ذلك من حقوق طبقا لاحكام هذا القانون بطلب تسجيل علامة تجارية.

ويستفيد مواطنو جميع الدول الاعضاء فى منظمة للتجارة العالمية من اى ميزة او افضلية او امتياز او حصانة يمنحها اى قانون اخر لراعايا اى دولة فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها فى هذا الباب ما لم تكن هذه الميزة او الافضلية او الحصانة نابعة من :

١. اتفاقيات المساعدة القضائية او لاتفاقيات انفاذ القوانين ذات الصيغة العامة.

٢. الاتفاقيات المتعلقة بحقوق حماية الملكية الفكرية والتى اصبحت

سارية قبل او يناير سنة ١٩٩٥.

(مادة ٦٧) - لا يسجل كعلامة تجارية أو كعنصر منها ما يقتضى :

١. العلامات الخالية من أية صفة مميزة أو لمكونه من علامات أو بيانات ليست إلا التسمية التى يطلقها العرف على المنتجات أو للرسم أو الصور العادية لها.
٢. العلامات المخلة بالنظام العام أو الآداب العامة.
٣. الشعارات العلمة والإعلام وغيرها من الرموز الخاصة بالدولة أو للدول الأخرى أو للمنظمات الإقليمية أو للدولية وكذلك أى تقليد لها.
٤. العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية.
٥. رموز الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو غيرها من الرموز المشابهة وكذلك العلامات التى تكون تقليدا لها.
٦. صور الغير أو شعاراته ما لم يوافق على استعمالها.
٧. البيانات الخاصة بدرجات الشرف التى لا يثبت طالب التسجيل حصوله عليها.
٨. العلامات والمؤشرات الجغرافية التى من شأنها أن تضلل الجمهور أو تحدث لبسا لدية أو التى تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات من السلع أو الخدمات أو عن صفاتها وكذلك العلامات التى تحتوى على بان اسم تجارى وهمى مقاد أو مزور.

(مادة ٦٨) - يكون لصاحب العلامة التجارية المشهورة عالميا وفى

جمهورية مصر العربية حق التمتع بالحماية المقررة فى هذا القانون ولم
تسجل فى جمهورية مصر العربية.

ويجب على المصلحة ان ترفض من تلقاء نفسها اى طلب لتسجيل علامة مطابقة لعلامة مشهورة يتضمن استخدام العلامة لتمييز منتجات تماثل المنتجات التى تستخدم العلامة المشهورة فى تمييزها ما لم تكن الطلب مقما من صاحب العلامة المشهورة.

ويسرى الحكم المتقدم على طلبات التسجيل التى تنصب على منتجات لا تماثل المنتجات التى تستخدم العلامة المشهورة فى تمييزها اذا كانت العلامة المشهورة مسجلة فى احدى الدول الاعضاء فى منظمة للتجارة العالمية وفى جمهورية مصر العربية وكان استخدام العلامة على المنتجات غير المماثلة من شأنها ان يحمل الغير على الاعتقاد بوجود صلة بين صاحب العلامة المشهورة وتلك المنتجات وان يؤدى هذا الاستخدام الى إلحاق الضرر بصاحب العلامة المشهورة.

(مادة ٦٩) - تستخدم العلامة التجارية الجماعية لتمييز منتج ينتجه مجموعه من الأشخاص ينتمون الى كيان معين ولو كان لا يملك بذاته منشأة صناعية او تجارية.
ويقدم طلب تسجيل العلامة بواسطة ممثل هذا الكيان.

(مادة ٧٠) - الوزير المختص تحقيقا للمصلحة العامة ان يرخص للأشخاص الطبيعيين او الاعتباريين الذين يزولون اعمال مراقبة المنتجات او فحصها بتسجيل علامة تخصص للدلالة على اجراء المراقبة او الفحص لتلك المنتجات وذلك فيما يتعلق بمصدرها او عناصر تركيبها او طريقة انتاجها او صفتها او حقيقتها او ليه خاصية اخرى تميزها.
ولا يجوز التصرف فى تلك العلامة الا بموجب ترخيص خاص من الوزير المختص.

(مادة ٧١) - يستفد حق مالك العلامة في منع الغير من استيراد أو استخدام أو بيعه أو توزيع المنتجات التي تميزها هذه العلامة إذا قام بتسويق تلك المنتجات في إيه دولة أو رخص للغير بذلك.

(مادة ٧٢) - تمنح للعلامة الموضوعه على منتجات معروضه فى المعارض الوطنية او الدولية حماية مؤقتة ولا يترتب على تلك الحماية امتداد المدة المنصوص عليها فى المــــادة (٧٥) من هذا القانون .
ويعين الوزير المختص هذه المعارض بموجب قرار يصدره وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط واوضاع واجراءات منح تلك الحماية.

(مادة ٧٣) - يقدم طلب تسجيل العلامة الى مصلحة التسجيل التجاري وفقا للاوضاع والشروط التي تقرها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وتحدد هذه اللائحة فئات الرسوم المستحقة على الطلب وسائر الاجراءات المتطقة بالعلامة بما لا يجاوز في مجموعه خمسة الاف جنيه.

(٧٤) - تسجل العلامة عن فئة او نوعية واحدة او اكثر من المنتجات التي ينتجها طالب التسجيل او يعترزم إنتاجها وذلك وفقا للوضائع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويقتصر استخدامها على الفئة او الفئات او نوعية المنتجات المسجلة عندها.

وتسرى احكام المادة (٩١) من هذا القانون على الفئات التي لم تستخدم في شأنها العلامة بصفة جديدة.

(مادة ٧٥) - اذا لودع طلب تسجيل علامة فى احدى الدول لو الكيانات الاعضاء فى منظمة للتجارة العالمية او التى تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل جاز لمقدم الطلب لو لمن لت اليه حقوقه خلال السنة لشهر للتالية لتاريخ تقديم الطلب ان تقدم الى المصلحة فى جمهورية مصر العربية بطلب مماثل يتعلق بذات العلامة وينصب على ذات المنتجات التى يشملها الطلب السابق وذلك كله وفقا للشروط والاضاع المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية.

وفى هذه الحالة يعد فى تحديد الاولوية بتاريخ تقديم الطلب الاول فى البلد الاجبى.

(مادة ٧٦) - اذا طلب شخصان او اكثر فى وقت واحد تسجيل ذات العلامة او تسجيل علامات متشابهة عن فئة واحدة من المنتجات توقف اجراءات التسجيل الى ان يقدم لدهم تنازلا من منازعيه او حكما واجب النفاذ صادرا لمصلحه.

(مادة ٧٧) - يجوز لمصلحة التسجيل التجارى بقرار مسبب ان تكلف طالب التسجيل باجراء التعديلات اللازمة على العلامة المطلوب تسجيلها لتحديد ما وتوضيحها لتقضى التباسها بعلامة اخرى سبق تسجيلها او تقديم طلب بذلك.

ويخطر الطالب بهذا القرار بموجب موسى عليه مصحوبا بعلم للوصول وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره.

ويجوز للمصلحة ان ترفض الطلب اذا لم ينفذ الطالب ما كلفته به المصلحة من تعديلات خلال ستة اشهر من تاريخ الاخطار.

(مادة ٧٨) - يجوز للطالب ان يتظلم من قرار المصلحة المشار اليها في المادة (٧٧) من هذا القانون وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره به وتنتظر التظلمات لجنة او اكثر تشكل بقرار من الوزير المختص من ثلاثة اعضاء احدهم من اعضاء مجلس الدولة.

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون قواعد تشكيل اللجنة واجراءات تقديم التظلمات ونظرها والبت فيها.

(مادة ٧٩) - دون لخلال بحق ذوى الشأن فى الطعن طبقا للقانون اذا ايدت اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة القرار الصادر برفض طلب تسجيل العلامة لتشابهها مع علامة اخرى سبق تسجيلها عن منتجات واحدة او عن فئة واحدة منها فلا يجوز تسجيل هذه العلامة للطالب الا بناء على حكم قضائى ولجب النفاذ.

(مادة ٨٠) - يجب على المصلحة نشر قرار قبول طلب تسجيل العلامة فى جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية وذلك بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويجوز لكل ذى شأن له ان يعترض كتابة على تسجيل العلامة باخطار يوجه الى المصلحة متضمنا اسباب الاعتراض وذلك خلال ستين يوما من تاريخ النشر وفقا للارضاء التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وعلى المصلحة ان ترسل صورة من لخطر الاعتراض الى طالب التسجيل وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاخطار اليها.
وعلى طالب التسجيل ان يقدم للمصلحة ردا كتابيا مسببا على الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه الاخطار والا اعتبر متازلا عن طلب التسجيل.
وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون للقواعد والاجراءات المنظمة لذلك.

(مادة ٨١) - تصدر المصلحة قرارها في الاعتراض مسببا لما بقبول التسجيل او رفضه وذلك بعد سماع طرفي النزاع ويجوز لها ان تضمن قرارها بالقبول الزلم للطالب بتنفيذ ما تراه ضروريا من الاشرطات لتسجيل العلامة.

(مادة ٨٢) - جوز الطعن في قرار المصلحة المشار اليه في المادة (٨١) من هذا القانون امام محكمة القضاء الادارى المختصة وفقا للاجراءات والمواعيد التي تنص عليها قانون مجلس الدولة.

(مادة ٨٣) - يكون تسجيل العلامة بقرار من المصلحة وينشر هذا لقرار في جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
ويبدأ اثر التسجيل من تاريخ تقديم الطلب.

(مادة ٨٤) - تمنح المصلحة ملك العلامة المسجلة شهادة بالبيانات التي نشرت عنهما في الجريدة المشار اليها.

(مادة ٨٥) - لمالك العلامة المسجلة ان يطلب من المصلحة كتابة ادخال اى تعديل على العلامة لا يمس بذاتيتها مسامحا جوهريا وله كذلك طلب ادخال اى تعديل بالحذف دون الاضافة على بيانات المنتجات الخاصة بالعلامة.

ويصدر للقرار بقبول طلب التعديل او رفضه وفقا للشروط المقررة لقرارات قبول طلبات التسجيل الاصلية.

وتسرى فى هذا الشأن الاحكام المقررة للاعتراض والتظلم والطعن والنشر بالنسبة لهذه القرارات.

(مادة ٨٦) - لكل شخص ان يطلب الاطلاع على العلامات المسجلة او الحصول على مستخرجات او صور من السجل الخاص بتسجيلها وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التى تقررها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ومقابل رسم تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز مائة جنيه.

(مادة ٨٧) - يجوز نقل ملكية العلامة او تقرير اى حق عينى عليها او الحجز عليها استقلالا عن المحل التجارى او مشروع الاستغلال وذلك وفقا للقواعد والاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(مادة ٨٨) - يشمل نقل ملكية للمحل التجارى او مشروع الاستغلال العلامات المسجلة باسم المالك اذا كانت ذات ارتباط وثيق بالمحل التجارى او بمشروع الاستغلال ما لم يتفق على غير ذلك.

وإذا لم يشمل نقل ملكية المحل التجارى او مشروع الاستغلال العلامة التجارية كان لمالك العلامة استخدامها على ذات نوعية المنتجات او الفئة او لفئات المسجلة عنها ما لم يتفق على غير ذلك.

(مادة ٨٩) - لا يكون نقل ملكية العلامة او تقرير حق الانتفاع عليها او رهنها حجة على الغير الا بعد التأشير بذلك فى السجل ونشره بالكيفية التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(مادة ٩٠) - مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة عشر سنوات وتمتد لمدة او لمدد مماثلة بناء على طلب صاحبها فى كل مرة خلال السنة الاخيرة من مدة الحماية ومقابل سداد الرسم المستحق على طلب التسجيل لأول مرة.

ويجوز بعد فوات تلك المدة بما لا يجاوز ستة اشهر ان يتقدم صاحبها بطلب تجديد مدة الحماية وذلك مقابل اداء الرسم المقرر ورسم اضافى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز خمسمائة جنيه والا قامت المصلحة بشطب العلامة.

(مادة ٩١) - يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب كل ذى شأن ان تقضى بشطب تسجيل العلامة بحكم قضائى واجب النفاذ اذا ثبت لديها انها لم تستعمل بصفة جدية دون مبرر تقدره لمدة خمس سنوات متتالية .

(مادة ٩٢) - جوز اعادة تسجيل العلامة بعد شطبها لصاحبها دون غيره وذلك خلال ثلاث سنوات من تاريخ الشطب طبقا للارضاء وبذلك

الاجراءات المقررة للتسجيل ومقابل مددا رسم تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون بما لا يجاوز ألف جنيه.

ويجوز بعد فوات المدة المذكورة تسجيل العلامة لصاحبها ولغيره عن ذات المنتجات وذلك طبقا للاوضاع وبذات الاجراءات والرسوم المقررة للتسجيل اول مرة.

ومع ذلك اذا كان الشطب تنفيذا لحكم قضائى ولجب النفاذ بعدم الاحقية فى تسجيل العلامة جاز تسجيلها لصالح الغير فور الشطب.

(مادة ٩٣) - ينشر قرار مدة التسجيل او تجديده او شطبه او اعادته بعد الشطب فى جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية بالكيفية التى تحددها اللاحة التنفيذية لهذا القانون.

(مادة ٩٤) - يكون للمصلحة ولكل ذى شان فى غير الاحوال المنصوص عليها فى المادة (٨٥) من هذا القانون اللجوء الى المحكمة المختصة بطلب اضافة اى بيان للسجل اغفل تكوينه او بحذف او تعديل اى بيان دون فيه دون وجه حق او كان غير مطابق للحقيقة.

(مادة ٩٥) - لمالك العلامة ان يرخص لشخص او اكثر طبيعى او اعتبارى باستعمال العلامة على كل او بعض المنتجات المسجلة عنها العلامة ولا يحول الترخيص للغير دون استعمال مالك العلامة لها ما لم يتفق على غير ذلك.

ولا يجوز لمالك العلامة انتهاء عقد الترخيص او عدم تجديده الا لسبب مشروع.

(مادة ٩٦) - يشترط لقيّد عقد الترخيص في سجل العلامات لتجارية ان يكون موثقاً او مصدقاً على صحة التوقيعات عليه ولا يكون الترخيص نافذاً في حق الغير الا بعد اجراء هذا القيد والنشر عنه بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(مادة ٩٧) - لا يجوز للمرخص له التنازل عن عقد الترخيص للغير الا مع التنازل عن المحل التجاري او مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة في تمييز منتجاته وذلك ما لم يتفق على خلافه.

ولا يكون رهنه او تقرير حق الانتفاع عليه حجه قبل الغير الا بعد قيده في السجل والنشر عنه بالكيفية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(مادة ٩٨) - لا يجوز ان يتضمن عقد الترخيص اية شروط تقيد المرخص له بقيود غير ضرورية للحفاظ على الحقوق المترتبة على تسجيل العلامة.

ومع ذلك يجوز ان يتضمن عقد الترخيص الشروط التالية :

١. تحديد مدة الترخيص باستعمال العلامة.
٢. الشروط المعقولة التي تكفل لمالك العلامة مراقبة جودة المنتجات التي تميزها العلامة موضوع الترخيص وبما لا يتعارض مع حرية المرخص له في الادارة والتشغيل.
٣. لزام المرخص له بالامتناع عن اى عمل من شأنه ان يؤدي الى الاقلاق من شأن المنتجات التي تميزها العلامة.

(مادة ٩٩) - لملك العلامة او المرخص له ان يطلب شطب قيد عقد الترخيص وتخطر المصلحة الطرف الاخر بهذا الطلب.

ويكون الشطب فى الحالات وبالاجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

(مادة ١٠٠) - يعتبر بيلان تجاريا فى نطق تطبيق احكام هذا القانون اى اىضاح يتعلق بصفة مباشرة او غير مباشرة بما ياتى :-

١. عدد المنتجات او مقدارها او مقاسها او كيلها او طاقتها او وزنها.

٢. الجهة او البلد الذى صنعت او انتجت فيه المنتجات.

٣. طريقة صنع او انتاج المنتجات.

٤. العناصر والمكونات الدخلة فى تركيب المنتجات.

٥. اسم وصفة الصانع او المنتج.

٦. وجود براءات اختراع او غيرها من حقوق الملكية الصناعية او

اى امتيازات او جوائز او مميزات تجارية او صناعية.

٧. الاسم او الشكل الذى تعرف به بعض المنتجات.

(مادة ١٠١) - يجب ان يكون البيان التجارى مطابقا للحقيقة من

جميع الوجوه سواء كان موضوعا على غير ذات المنتجات او على الاغلفة

او للفواتير او المكاتبات او وسائل الاعلان او غير ذلك مما يستعمل فى

عرض المنتجات على الجمهور او كان موضوعا على المحال او المخازن او

بها او على عناوينها.

(مادة ١٠٢) - لايجوز ذكر ميداليات او دبلومات او جوائز او درجات فخرية من اى نوع الا بالنسبة للمنتجات التى تنطبق عليها هذه المميزات وبالنسبة للأشخاص والاسماء التجارية اللذين اكتسبوها او لمن الت اليهم حقوقهم ويجب ان يشتمل ذلك على بيان صحيح بتاريخها ونوعها وجهة منحها والمناسبة التى منحت فيها.

ولا يجوز لم اشترك مع اخرين فى عرض منتجات او يستعمل لمنتجاته للخاصة للمميزات التى منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة واضحة مصدر تلك المميزات ونوعها.

(مادة ١٠٣) - اذا كان مقدار المنتجات او مقاسها او كيلها او طاقاتها او وزنها او مصدرها او العناصر الدخلة فى تركيبها من العوامل التى لها دخل فى تقدير قيمتها جاز بقرار من الوزير المختص منع بيع تلك المنتجات او عرضها للبيع او استيرادها ما لم تحمل هذه البيانات. ويصدر قرار من الوزير المختص بتحديد الكيفية التى توضع بها هذه البيانات على المنتجات باللغة العربية وبالاجراءات التى يستلزم عنها بها عند الاختصاص.

(مادة ١٠٤) - المؤشرات الجغرافية - هى التى تحدد منشأ سلعة ما فى منطقة او جهة فى دولة عضو فى منظمة التجارة العالمية او تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل متى كانت النوعية او السمعة او السمات الاخرى لهذه السلعة والمؤثرة فى ترويجها راجعة بصورة اساسية الى منشأها الجغرافى.

ويشترط لحماية هذه المؤشرات أن تكون قد اكتسبت الحماية فى بلد المنشأ .

مادة ١٠٥ - لايجوز لأى شخص من جهة ذات شهرة خاصة فى انتاج سلعة ما أن يضع على المنتجات التى يتجر فيها مؤشرات جغرافية بطريقة تضلل الجمهور فى الجهة ذات الشهرة الخاصة

مادة ١٠٦ - لايجوز استخدام أية وسيلة فى تسمية أو عرض ماتوحى بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت فى منطقة جغرافية على خلاف المنشأ الحقيقى لها .

مادة ١٠٧ - لايجوز لمنتج سلعة فى جهة ذات شهرة خاصة فى انتاجها أن يضع مؤشرا جغرافيا على ماينتجه من سلع شبيهة فى مناطق أخرى يكون من شأنها ان توحى بأنها منتجة فى الجهة المشار اليها .

مادة ١٠٨ - يجوز أن تطلق على بعض المنتجات أسماء جغرافية أصبحت تكل فى الاصطلاح التجارى بصورة أساسية على جنس المنتج دون المنشأ الجغرافى له .

مادة ١٠٩ - يشترط لتسجيل (علامة تجارية) تشتمل على مؤشر جغرافى أن يكون انتاج السلعة بصفة مستمرة بمعرفة طالب التسجيل فى المنطقة الجغرافية ذات الشهرة الخاصة .

مادة ١١٠ - لايجوز تسجيل العلامة التجارية التى تشتمل على مؤشر جغرافى اذا كان استعمالها من شأنه ان يضلل الجمهور فيما يتعلق بالمنشأ الحقيقى للسلعة .

مادة ١١١ - يجوز تسجيل العلامة التجارية التى تشتمل على مؤشر جغرافى اذا كان الحق فى هذه العلامة قد اكتسب من خلال استعمالها

بحسن نية قبل تاريخ العمل بهذا القانون أو قبل منح المؤشر الجغرافى
الحماية فى بلد المنشأ .

مادة ١١٢ - يجوز لكل ذى مصلحة رفع الدعوى أمام المحكمة
الابتدائية المختصة بالطرق المعتادة بطلب منع استخدام أى مؤشر
جغرافى لم تتضمنه علامة تجارية مسجلة إذا كان من شأن هذا الاستخدام
تضليل الجمهور بشأن المنشأ الحقيقى للسلعة .

وتكون المحكمة الابتدائية المختصة هى المحكمة التى يقع فى
دائرتها مكان استخدام المؤشر الجغرافى .

مادة ١١٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر
يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهرين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه
ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

١- كل من زور علامة تجارية تم تسجيلها طبقا لقانون أو قلدها بطريقة
تدعو الى تضليل الجمهور .

٢- كل من استعمل بسوء قصد علامة تجارية مزورة أو مقلدة

٣- كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد للبيع أو
التداول منتجات عليها علامة تجارية مزورة أو مقلدة أو موضوعية بغير حق
مع علمه بذلك .

وفى حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهرين والغرامة
التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه .

وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة (بمصادرة) المنتجات محل
الجريمة أو المبالغ أو الأشياء المتحصلة منها ، وكذلك الأدوات التى
استخدمت فى ارتكابها .

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالإدانة أن تقضى (بخلق المنشأ) لتسلي
استغلالها المحكوم عليه في ارتكاب الجريمة مدة لاتزيد على ستة أشهر .
ويكون الغلق (وجوبيا) في حالة (العود) .

مادة ١١٤ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر
يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ستة أشهر وبغرامة لاتقل عن ألفي جنية
وتجاوز عشرة آلاف جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١- كل من وضع بيانات تجارية غير مطابق للحقيقة على منتجاته أو محاله
أو مخازنه أو بها أو على عناوينها أو على الأغلفة أو القوالب أو المكاتبات
أو وسائل الاعلام أو على غير ذلك مما يستعمل في عرض المنتجات على
الجمهور .

٢- كل من ذكر بغير حق علاماته أو لورقه التجارية بيانا يؤدي الى
الاعتقاد بحصول تسجيلها .

٣- كل من استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في
الفقرات (٢ ، ٣ ، ٥ ، ٧ ، ٨) من المادة (٦٧) من هذا القانون .

٤- كل من ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز أو درجات فخرية من أى
نوع كان على منتجات لاتتعلق بها أو على أشخاص أو أسماء تجارية لم
يكتسبها .

٥- كل من اشترك مع آخرين في عرض منتجات واستعمل لمنتجاته
الخاصة للميزات التي منحت للمعروضات المشتركة ما لم يبين بطريقة
واضحة مصدر تلك الميزات ونوعها .

٦- كل من وضع على السلعة التي يتجر بها - في جهة شهرة خاصة في
إنتاج سلعة معينة - مؤشرات جغرافية بطريقة تضلل الجمهور بانها نشأت
في هذه الجهة .

٧- كل من استخدم اية وسيلة في تسمية او عرض سلعة ماتوحى بطريقة تضلل الجمهور بانها نشأت في منطقة جغرافية ذات شهرة خاصة على خلاف المنشأ الحقيقي لها .

٨- كل منج سلعة في جهة ذات شهرة خاصة في إنتاجها وضع مؤشرا جغرافيا على ماينتجه من سلع شبيهة في مناطق اخرى يكون من شأنها ان توحي بانها منتجة في الجهة المشار اليها .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة التي لا تقل عن أربعة آلاف جنية ولا تجاوز عشرين ألف جنية .

مادة ١١٥ - لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع بناء على طلب كل ذي شأن وبمقتضى أمر يصدر على عريضة ، ان يأمر باجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة وعلى وجه الخصوص :-

١- إثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية .

٢- اجراء حصر ووصف تفصيلي للألات والنوات التي تستخدم او تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة والمنتجات أو البضائع أو عناوين المحال أو الأغلفة أو الفولتير أو المكاتبات او وسائل الاعلان أو غير ذلك مما تكون قد وضعت عليه للعلامة أو للبيان أو المؤشر الجغرافى موضوع الجريمة ، وكذلك البضائع المستوردة من الخارج لثُر ورودها .

٣- توقيع الحجز على الأشياء المذكورة بالبند (٢) .

٤- ولرئيس المحكمة فى جميع الاحوال ان يأمر بئب خبير او أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ ، ون يفرض على الطالب ايداع كفالة مناسبة .

ويجب ان يرفع الطالب اصل النزاع الى المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الأمر والا زال كل اثر له .

مادة ١١٦ - يجوز لمن صدر ضده الأمر ان يتظلم منه الى رئيس المحكمة الأمر خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره او اعلانه له حسب الأحوال ، ويكون لرئيس المحكمة تأييد الأمر او إلغاؤه كلياً أو جزئياً .

مادة ١١٧ - يجوز للمحكمة فى أية دعوى مندية او جنائية أن تحكم ببيع الأشياء المحجوزة أو التى تحجز فيها بعد واستئصال ثمنها من التعويضات او الغرامات او الأمر بالتصرف فيها بأية طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة .

وتأمر المحكمة بإتلاف العلامات المخالفة ، ويجوز لها - عند الاقتضاء - الأمر بإتلاف للمنتجات او البضائع او عناوين المحال أو الأغلفة أو للفواتير أو المكاتبات أو وسائل الاعلان أو غير ذلك مما يحمل تلك العلامة أو يحمل بيانات أو مؤشرات جغرافية بالمخالفة لأحكام هذا الكتاب ، وكذلك إتلاف الآلات والدوات التى استعملت بصفة خاصة فى ارتكاب الجريمة .

ويجوز للمحكمة أيضا ان تأمر بنشر الحكم فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

وللمحكمة أن تأمر بكل أو ببعض مامبق حتى فى حالة الحكم بالبراءة .

مادة ١١٨ - يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قرارات بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ أحكام هذا الباب .

الباب الثانى

التصميمات والنماذج الصناعية

- مادة ١١٩ - يعتبر تصميمًا أو نموذجًا صناعيًا كل ترتيب للخطوط
وكل شكل مجسم ، بألوان أو بغير ألوان إذا اتخذت مظهرًا مميزًا يتسم
بالجدة وكان قابلاً للاستخدام الصناعى .
- مادة ١٢٠ - يفقد التصميم أو النموذج الصناعى وصف الجدة
إذا : -

- ١- تم عرضه على الجمهور أو وصفه أو عرض استخداماته
قبل تاريخ ايداع طلب تسجيله .
- ومع ذلك لا يفقد التصميم أو النموذج الصناعى وصف الجدة إذا كان
هذا العرض أو الوصف قد تم بعد تقديم طلب تسجيله فى دولة عضو
فى منظمة التجارة العالمية أو التى تعامل جمهورية مصر العربية
معاملة المثل أو كان العرض فى احد المعارض الوطنية أو للدوايس أو
نشر عن التصميم أو النموذج الصناعى فى احد المؤتمرات أو إحدى
الدوريات العلمية ، وذلك كله خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر سابقة على
تاريخ ايداع طلب التسجيل فى جمهورية مصر العربية .
- ٢- اشتمل على اختلافات غير جوهرية بالنسبة لتصميم أو نموذج صناعى
سابق أو خصص لنوع آخر من المنتجات غير ما خصص له التصميم أو
النموذج السابق تسجيله .

مادة ١٢١ - مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية النافذة في جمهورية مصر العربية كون لكل شخص طبيعي أو اعتباري من المصريين أو من الجانب الذين ينتمون أو يتخذون مركز نشاط حقيقي وفعال لهم في إحدى الدول أو للكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أو التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل الحق في التقدم بطلب تسجيل تصميم أو نموذج صناع لمصلحة التسجيل التجاري .

والمترتب على ذلك من حقوق طبقا لأحكام هذا القانون .
ويستفيد مواطنوا جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من أي ميزة وأفضلية أو امتياز أو حصانة يمنحها أي قانون آخر لرعيا أي دولة فيما يتعلق بالحقوق المنصوص عليها في هذا الباب ، ما لم تكن هذه الميزة أو الأفضلية أو الحصانة دابعة من :-

١- اتفاقيات المساعدة القضائية أو اتفاقيات لفاذ القوانين ذات الصيغة العامة .

٢- الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتي أصبحت سارية قبل أول يناير سنة ١٩٩٥ .

مادة ١٢٢ - تختص (مصلحة التسجيل التجاري) بتسجيل التصميمات والنماذج الصناعية في السجل المعد لذلك .

ويجوز أن يشتمل الطلب على عدد التصميمات والنماذج لا يجاوز الخمسين بشرط أن تكون في مجموعها (وحدة متجانسة) .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات طلب التسجيل وعدد التصميمات والنماذج التي يمكن أن يشتمل عليها الطلب للولد وإجراءات الفحص والإشهار عن قرار المصلحة بقبول الطلب وإجراءات المعارضة فيه وغيرها .

من الاجراءات اللازمة، وكذلك الرسوم المقررة على هذه الطلبات وتجديدها على كافة الاجراءات المتعلقة بها على الا تجاوز هذه الرسوم في مجموعها ثلاثة آلاف جنية .

مادة ١٢٣ - لايجوز للقائمين بالعمل في مصلحة التسجيل للتجارى أن يقيموا بالذات أو بالواسطة طلبات تسجيل لتصميمات أو نماذج الا بعد مضي ثلاث سنوات على الأكل من تاريخ تركهم للخدمة .

مادة ١٢٤ - لايجوز تسجيل أى تصميم أو نموذج صناعى من التصميمات والنماذج الصناعية الاكية :-

١- التصميم أو النموذج الذى تستلزمه عادة الاعتبارات الفنية أو الوظيفية للمنتج .

٢- التصميم أو النموذج الذى يتضمن شعارات أو رموزا دينية أو اختاما أو اعلاما خاصة بجمهورية مصر العربية أو بالدول الأجنبية أو الذى ينشأ عن استخدامه لخلل بالنظام العام أو الآداب العامة .

٣- التصميم أو النموذج الذى يتطابق أو يتماثل أو يتشابه مع علامة تجارية مسجلة أو علامة مشهورة .

وعلى المصلحة فى جميع أحوال رفض طلب التسجيل لخطر الطالب بقرار للرفض مسببا ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره بموجب كتاب موسى عليه مصحوبا بعلم الوصول .

ويجوز للتنظيم من هذا القرار فى ميعاد لايجاوز ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار به .

وتتظر التنظيم لجنة تشكل بقرار من الوزى المختص من ثلاثة ائدهم من أعضاء مجلس الدولة ، واللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة .

وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون إجراءات عمل هذه اللجنة وتحدد
الرسم المقرر للنظم بما لا يجاوز خمسمائة جنية .
وتصدر اللجنة قرارها مسببا خلال تسعين يوما من تاريخ تقديم
النظم .

ويكون الطعن على قرار اللجنة أمام (محكمة القضاء الإداري)
خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان به .

مادة ١٢٥ - للمصلحة أن تكلف طالب التسجيل بإجراء
التعديلات أو الاستيفاءات التي تراها أصما لأحكام المادة (١٢٤) على
النمو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، فإذا لم يقدم
الطالب بهذا الاجراء عد متنازلا عن طلبه .

وللطالب أن (ينظم) من قرار المصلحة بشأن هذا التكليف أمام
(اللجنة) للمنصوص عليها في المادة (١٢٤) وذلك خلال ثلاثين يوما من
تاريخ إخطاره بالقرار ووفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية
لهذا القانون .

ويجوز للطالب من تلقاء نفسه ان يقدم المصلحة بطلب بإجراء
التعديلات أو الاستيفاءات المشار اليها وذلك بالكيفية التي تحددها اللائحة
التنفيذية لهذا القانون .

مادة ١٢٦ - مدة الحماية المترتبة على تسجيل التصميم أو النموذج
الصناعي (عشر سنوات) تبدأ من تاريخ تقديم طلب التسجيل في
جمهورية مصر العربية .

وتحدد الحماية لمدة خمس سنوات أخرى إذا قدم مالك التصميم أو
النموذج طلبا بالتجديد في خلال السنة الأخيرة من المدة ، وذلك وفقا
للأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

ومع ذلك يحق للمالك أن يقدم طلباً بالتجديد خلال الثلاثة أشهر التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية والا قامت المصلحة بشطب التسجيل من تلقاء نفسها .

مادة ١٢٧ - يترتب على تسجيل التصميم أو النموذج الصناعي حق صاحبه في منع الغير من صنع أو بيع أو استيراد المنتجات المتخذة شكل هذا التصميم أو النموذج أو تتضمنه . ويستفد الحق في منع الغير من استيراد أو بيع أو توزيع المنتجات المشار إليها إذا قام صاحبه بتسويق تلك المنتجات في أية دولة أو رخص للغير بذلك .

ولا يعتبر اعتداء على هذا الحق مايقوم به الغير من استخدام التصميم أو النموذج الصناعي المحمي من الأعمال الآتية :-

- ١- الأعمال المتصلة بأغراض البحث العلمي .
 - ٢- أغراض التعليم أو التكريب .
 - ٣- الأنشطة غير التجارية .
 - ٤- تصنيع أو بيع أجزاء من المنتجات المشار إليها ، وذلك بقصد اصلاحها مقابل اداء تعويض عادل .
 - ٥- الاستخدامات الخرى التى لا تتعارض بشكسل غير معقول مع الاستغلال العادى للتصميم أو النموذج الصناعى المحمى ولا تضر بصورة غير معقولة بالمصالح المشروعة لصاحبه مع مراعاة المصالح المشروعة للغير .
- مادة ١٢٨ - يجوز نقل ملكية التصميم أو النموذج كله أو بعضه بعوض أو بغير عوض كما يجوز رهنه أو تقرير حق الانتفاع عليه .

ومع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة ببيع المحال التجارية ورهنها لا تنتقل ملكية التصميم أو النموذج الصناعي ولا يكون رهنه أو تقرير حق الانتفاع عليه حجة على الغير إلا من تاريخ التأشير بذلك في سجل التصميمات و النماذج الصناعية .

وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك .

مادة ١٢٩ - يجوز لمصلحة التسجيل التجارى لدواعى المصلحة العامة وبعد موافقة لجنة وزارية تشكل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص ان تصدر قرارا مسببا بمنح الغير ترخيصا إجباريا غير استثنائى باستخدام التصميم أو النموذج الصناعى المحمى وذلك مقابل تعويض عادل ، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وأوضاع وإجراءات منح هذا الترخيص

مادة ١٣٠ - تنشر المصلحة قرارات التسجيل والتجديد والشطب فى جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية مشفوعة بصورة من التصميم أو النموذج الصناعة بصب الأحوال ، وذلك وفقا للأوضاع المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية لهذا القانون وتسرى أحكام المولا ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ على هذا الباب .

مادة ١٣١ - لكل شخص ان يطلب الاطلاع على التصميم أو النموذج الصناعى المسجل أو الحصول على مستخرجات أو صور من السجل الخاص بتسجيله وذلك وفقا للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ومقابل رسم تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز مائة جنية .

مادة ١٣٢ - تتمتع بحماية مؤقتة للتصميمات أو النماذج التي تتوفر فيها شروط التسجيل والتي تعرض في المعارض الوطنية أو الدولية التي يصدر بتحديدتها قرار من الوزير المختص .
وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وأوضاع وإجراءات منع تلك الحماية .

مادة ١٣٣ - للمصلحة ولكل ذي شأن ان يرفع الدعوى الى محكمة القضاء الإداري بطلب شطب تسجيل التصميم أو النمذجة الصناعي الذي تم بدون وجه حق ، وتقوم المصلحة بشطب التسجيل متى قدم لها حكم واجب النفاذ بذلك .

مادة ١٣٤ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعة آلاف جنية ولا تجاوز عشرة آلاف جنية :

١- كل من قلد تصميمًا أو نموذجًا صناعيًا محميًا تم تسجيله وفقًا لأحكام هذا القانون .

٢- كل من صنع أو باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد الاتجار أو للتداول منتجات تتخذ تصميمًا أو نموذجًا صناعيًا مقلداً مع علمه بذلك .

٣- كل من وضع بغير حق على منتجات أو إعلانات أو علامات تجارية أو ألوان معينة أو غيرها بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بتسجيله تصميمًا أو نموذجًا صناعيًا .

وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن شهر والغرامة التي لا تقل عن ثمانية آلاف جنية ولا تجاوز عشرين ألف جنية .

وفي جميع الأحوال نقضى المحكمة (بمصادرة) للتصميم أو النموذج للصناعى المضبوط والمنتجات محل الجريمة والأدوات التى استخدمت فى ارتكابها وينشر الحكم الصادر بالادانة فى جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١٣٥ - لرئيس المحكمة المختصة بأصل النزاع وبناء على طلب كل ذى شأن ، وبمقتضى أمر يصدر على عريضة ، أن يأمر بأجراء أو أكثر من الاجراءات التحفظية المناسبة ، وعلى وجه الخصوص :-

- ١- اثبات واقعة الاعتداء على الحق محل الحماية .
 - ٢- اجراء حصر ووصف تفصيلي للمنتجات المخالفة والأدوات التى استخدمت أو تستخدم فى ارتكاب الجريمة .
 - ٣- توقيع الحجز على الأشياء المذكورة فى البند (٢) .
- ولرئيس المحكمة فى جميع الأحوال أن يأمر بنسب خبير أو أكثر لمعاونة المحضر المكلف بالتنفيذ ، وأن يفرض على الطالب ايداع كفالة مناسبة .

ويجب أن يرفع الطالب اصل النزاع الى المحكمة المختصة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الامر والا زال كل اثر له

مادة ١٣٦ - يجوز لمن صدر ضده الامر أن (يتظلم) منه الى رئيس المحكمة الامر خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره أو اعلانه له على حسب الأحوال ، ويكون لرئيس المحكمة تأكيد الأمر أو إلغاؤه كلياً أو جزئياً .

مادة ١٣٧ - يصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قراراً بتحديد من لهم صفة الضبطية القضائية فى تنفيذ احكام هذا الباب .

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣ (*)

بإصدار (اللائحة التنفيذية) للكتب (الأول والثاني والرابع

(

من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية

الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

رئيس مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون

رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

قرر

(المادة الاولى)

يعمل باحكام اللائحة التنفيذية المرفقة في شأن الكتب الأول والثاني والرابع من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ ، ويلغى كل حكم يخالف أحكام هذه اللائحة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٨ جمادى الآخر سنة
١٤٢٤ هـ (الموافق ١٦ أغسطس سنة ٢٠٠٣ م)

رئيس مجلس الوزراء

(*) الجريدة الرسمية : العدد ٣٣ (مكرر) في ١٦/٨/٢٠٠٣

ثانيا : اللاحقة التنفيذية
للكتب (الأول والثانى والرابع) من قانون حماية حقوق
الملكية الفكرية
الصادرة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

الكتاب الأول

براءات الاختراع ونماذج المنفعة ،
والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة
والمعلومات غير المفصح عنها

الباب الأول

براءات الاختراع ونماذج المنفعة

مادة ١ - في تطبيق أحكام هذا الباب تكون لكل من الكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرينها ما لم ينص على خلاف ذلك :

(أ) القانون :

قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢

(ب) اللائحة :

اللائحة التنفيذية لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر

بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

(ج) المكتب :

مكتب براءات الاختراع ونماذج المنفعة .

(د) البراءة :

براءة الاختراع أو براءة نموذج المنفعة .

(هـ) سجل البراءات :

سجل يعده المكتب لقيّد طلبات البراءات والقرارات الصادرة بشأنها والتصرفات التي ترد عليها .

(و) الجريدة :

جريدة براءات الاختراع ونماذج المنفعة ، وهى جريدة يصدرها المكتب للإعلان عن الطلبات المقبولة والقرارات الصادرة بشأنها والتصرفات التى ترد عليها .

(ز) اللجنة :

لجنة للتظلمات المنصوص عليها فى المادة (٣٦) من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .
مادة ٢ - تقدم طلبات براءات الاختراع وبراءات نماذج المنفعة الى مكتب براءات الاختراع على الاستمارة المعدة لذلك .
ويستحق عدد تقديم الطلب الرسم المبينة فئاته بالجدول الملحق بهذه اللائحة .
وتغفى من هذا الرسم الطلبات المقدمة من الطلبة المقعدين فى المؤسسات التعليمية على اختلاف درجاتها .

مادة ٣ - يجب ان يرفق بطلب البراءة :

١- الوصف التفصيلى الكامل للاختراع

أو لنموذج المنفعة باللغة العربية بطريقة واضحة مستوفيا للتعبيرات الفنية الصحيحة . ومتضمناً بيان الفن السابق ووجه القصور فيه ، والجديد فى الاختراع أو نموذج المنفعة ، وأفضل أسلوب يعرفه المخترع يمكن نوى الخبرة من تنفيذه ، وكذلك إبراز العناصر الجديدة المطلوب حمايتها بطريقة محددة وواضحة ، وبيان ما يوجد من المعادلات الكيميائية والصيغ البنائية للمركبات الكيميائية ولوحات الرسم .
ويلتزم الطالب بتقديم بيانات ومعلومات كاملة عن الطلبات التى قدمت فى الخارج عن ذات الاختراع أو نموذج المنفعة أو ما يتصل بموضوعه

، وما آلت إليه هذه الطلبات ونتائج البت فيها وذلك كله على الاستمارة
المعدة لذلك .

٢- وصف مختصر للاختراع أو نموذج المنفعة باللغتين العربية والانجليزية
، مشفوعا بالصيغ البنائية للمركبات الكيميائية أو وجدت . وذلك على
الاستمارة المعدة لذلك .

٣- إذا كان الطلب متعلقا باختراع أو نموذج منفعة يتضمن مواد بيولوجية
نباتية أو حيوانية أو معارف تقليدية طبية أو زراعية أو صناعية أو حرفية ،
أو تراثا حضاريا أو بيئيا ، فيجب أن يرفق به المستندات الدالة على
حصول المخترع على مصدرها بطريقة مشروعة وفقا لأحكام التشريعات
النافذة في جمهورية مصر العربية .

٤- إذا كان الطلب متعلقا بكتفئة يجب على الطالب أن يوضح عن
هذه الكتفئات الفصاحا يتفق والأصول العلمية المتعارف عليها ، يتضمن
كافة المعلومات اللازمة للتعرف على تكوينها وخصائصها واستخداماتها ،
وأن يودع مزرعة حية منها لدى المعامل التي تصدر باعتمادها قرار من
الوزير المختص بشئون البحث العلمي ، وأن يقدم شهادة تثبت حصول هذا
الإيداع .

٥- مستخرجة من صفحة قيد طالب الحصول على البراءة بالسجل التجاري
، أو صورة رسمية من عقد أو قرار إنشائه ، وذلك إذا كان كيانا أو
شخصا اعتباريا .

٦- المستندات التي تثبت صفة مقدم الطلب (عقد وكالة) .

٧- المستندات التي تثبت التنازل عن الاختراع أو نموذج المنفعة من
صاحب الحق فهما أن كان

٨- الشهادة الصادرة بالحماية المؤقتة للاختراع لو نموذج المنفعة ان وجدت

٩- ليصال تمديد رسوم الطلب .

مادة ٤ - يجوز تقديم المستندات المنصوص عليها فى البنود (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ، (٧) من المادة (٣) من هذه اللائحة خلال أربعة أشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة ، كما يجوز تقديم الترجمة العربية للمستند المنصوص عليه بالبند (١) من المادة ذاتها والمقدم وفق الطلب بلغة أجنبية ، خلال ستة أشهر من ذات التاريخ .

ويعتبر للطلب كان لم يكن اذا لم تقدم المستندات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى خلال الميعاد المحدد بحسب الأحوال .

مادة ٥ - فى الحالة المنصوص عليها فى المادة (٣٨) من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية ، اذا قدم الطلب الى مكتب براءات الاختراع فى جمهورية مصر العربية ، وجب على الطالب بالاضافة الى المستندات المنصوص عليها فى المادة (٣) من هذه اللائحة ، أن يقدم صورة رسمية من الوصف التفصيلى للاختراع او نموذج المنفعة ورسمه وان وجد وغير ذلك من المستندات التى أودعت مع طلب البراءة المقدم الى احدى الدول أو الكيانات الأجنبية ، على أن تكون هذه المستندات معتمدة من الجهة المعنية بحماية الملكية الصناعية فيها ومصحوبة بترجمة باللغة العربية وتقدم هذه المستندات مع الطلب لو فى خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمه والا سقط الحق فى الأولوية .

ويعتد فى تحدد الأولوية عند استيفاء شروطها بتاريخ تقديم الطلب فى أول دولة أو كيان أجنبى أودع فيه ، وتبدأ مدة الحماية من تاريخ تقديم الطلب فى مصر طبقاً للمادتين (٩) ، (٣٠) من القانون المشار اليه .

مادة ٦ - تعطى طلبات براءات الاختراع ونماذج المنفعة أرقاماً متتابعة ، بترتيب تاريخ وساعة ورودها ، ويبدأ الترقيم من أول يناير من كل سنة ، ويعطى الطالب ايضالاً يبين فيه الرقم المتتابع للطلب ويختتم ومرفقاته بخاتم المكتب . ويؤشر عليه بالرقم المتتابع له ويتاريخ وساعة وروده .

مادة ٧ - تغيد الطلبات فى سجل البراءات ، ويشمل هذا السجل على البيانات الآتية :-

- ١- الرقم المتتابع للطلب
 - ٢- تاريخ وساعة ورود الطلب
 - ٣- اسم المخترع
 - ٤- اسم الطالب ولقبه وعنوانه ، أو اسم الكيان أو الشخص الاعتبارى الطالب وعنوانه ، وعنوان المراسلة
 - ٥- اسم ولقب الوكيل ان وجد
 - ٦- اسم الكيان أو البلد الأجنبى الذى قدم اليه طلب براءة الاختراع أو نموذج المنفعة ، وتاريخ تقديم الطلب اليه اذا كان مقبلاً وفقاً لأحكام المادة (٣٨) من القانون
 - ٧- التصرفات التى ترد على طلب البراءة
 - ٨ - لقرار الصادر بمنح براءة الاختراع أو نموذج المنفعة ، ورقم البراءة واسم صاحب الحق فيها
 - ٩- التصرفات والاجراءات التى ترد على ملكية البراءة أو على الحق فى استغلالها
 - ١٠ - اجراءات الحجز التى قد تتخذ فى شأن البراءة
- مادة ٨ - يعد فهرس أبجدي للطلبات التى ترد للمكتب يشتمل على بيان اسم الطالب واسم المخترع وتسمية الاختراع أو نموذج المنفعة والرقم

المتابع للطلب وتاريخ ومساحه وروده ، ويظل الطلب ومرفقاته سرىا الى ان تم الاعلان عن قبوله بعد انقضاء مدة على الأقل من تاريخ وروده ، ويتاح للفهرس لاطلاع الجمهور بالمكتبة الملحقة بمكتب براءات الاختراع .

مادة ٩ - لايجوز أن يتضمن وصف الاختراع أو نموذج المنفعة أية رسومات عدا مايلزم من المعادلات الكيميائية وما يماثلها .

فإذا استلزم الأمر تقديم رسم هنسى يوضح ذلك الوصف ، وجب أن يعد هذا الرسم على لوحة طبقا للقواعد الواردة فى المواد التالية ، وإن يرفق بوصف الاختراع أو نموذج المنفعة .

مادة ١٠ - يعد رسم الاختراع نموذج المنفعة على ورق رسم من النوع الأبيض النقى المضغوط ذى سطح أملس ومن صنف جيد ومتوسط السمك ، على أن يكون هذا الرسم خاليا من التلوين وقلبا للنقل بواسطة التصوير الفوتوغرافى أو مايمثلله بأشكال واضحة .

مادة ١١ - يكون مقاس الورق المستعمل فى الرسم ٢١ سم × ٢٩ سم .

سم ن وتتضمن الورثة لطارا يبعد عن جميع حوافها بمسافة ٢ سم .

وتعطى الأشكال المختلفة لرسم الاختراع أرقاما متتابعة ، وتترك مسافة كافية بين كل شكل وآخر .

ويجوز استعمال أكثر من ورقة لرسم الاختراع عند الاقتضاء .

مادة ١٢ - يراعى فى اعداد رسوم الاختراع أو نموذج المنفعة القواعد الآتية :-

- ١- أن يستعمل المداد الأسود الدكن فى تخطيط الرسم .
- ٢- أن تكون الخطوط ظاهرة وسمكها متجانسا .

- ٣- أن يراعى الاقلال من خطوط التهشير والتظليل ، والا تكون هذه الخطوط ملتصقة ببعضها أو مقاربة بدرجة تحدث اللبس .
- ٤- أن تختلف خطوط التظليل كثيرا فى سمكها عن الخطوط الرئيسية .
- ٥- ألا تبرز أجزاء الرسم أو التظليل بالتسويد أو التلوين .
- ٦- أن يكون مقياس الرسم كافيا لابرز الاختراع أو نموذج المنفعة بوضوح وان يتضمن للرسم أجزاء الاختراع أو نموذج المنفعة التى تحقق هذا الغرض وان يثبت مقياس رسم الاختراع أو نموذج المنفعة بالأرقام .
- ٧- ألا تثبت تسميته الاختراع أو نموذج المنفعة أو أى جزء منها على الرسم ذاته .
- ٨- أن ترسم الأشكال فى وضوح رأسى بالنسبة الى ورقة الرسم .
- ٩- أن تكتب للحروف والأرقام التى تستخدم فى الإشارة الى أجزاء للرسم بشكل واضح ، وألا يقل ارتفاعها عن ٣ ملليمترات ، وان تستخدم الحروف والأرقام ذاتها فى الأوضاع المختلفة للرسم ، وفى حالة كتابة الحروف أو الأرقام خارج للرسم يجب وصلها بالاجزاء التى تشير إليها بأسمهم رفيعة ويجب ان تتطابق هذه الحروف والأرقام مع ما هو وارد بشأنها بالوصف التفصيلى للاختراع أو نموذج المنفعة .
- ١٠- ان تكون ورقة للرسم خالية من التنى أو التكسير أو الكشط أو غير ذلك مما يؤثر فى صلاحيتها للنقل بالتصوير الفوتوغرافى أو ما يماثله .

مادة ١٣ - يوضح على ورقة الرسم البيانات الآتية :-

- ١- كلمة (أصل) .
- ٢- اسم الطالب .
- ٣- عدد الأوراق المشتمل عليها الرسم والرقم المتتابع لكل ورقة .

٤- الرقم المتابع للطلب وتاريخ ومساءة وروده .

٥- توقيع الطالب أو وكيله .

وتثبت هذه البيانات على حسب تتابعها في جدول أسفل يمين

ورقة للرسم .

مادة ١٤ - للمكتب - عند الاقتضاء - أن يلزم طالب البراءة بتقديم

عينتين أو نموذجين - على حسب الأحوال - من الاختراع أو نموذج

المنفعة .

مادة ١٥ - يجوز للمكتب أن يلزم طالب البراءة الاختراع أو نموذج

المنفعة الخاص بالمنتجات الكيميائية للمنطقة بالأغذية والمنتجات الكيميائية

الصيدلية والمنتجات الكيميائية المستخدمة في الزراعة بتقديم عينتين منها .

ويحرر الطالب قائمة بالعينات ولواعها ويضمنها للوصف

التفصيلي للاختراع أو نموذج المنفعة أو يلحقها به

ويثبت الطالب بيانا عن تقديم هذه العينات في أعلى الوصف التفصيلي

للاختراع أو نموذج المنفعة ، كما يثبت المكتب هذا البيان عند النشر في

الجريدة عن قبول طلب البراءة .

مادة ١٦ - تقدم العينات المنصوص عليها في المادة (١٥) من هذه

اللائحة في زجاجات لايجاوز ارتفاعها ٨ سم وقطرها الخارجى ٤ سم ،

وتغلق بأحكام بصدادة تختم بالجمع الأحمر ، ويكتب على العينات بيان

يشير الى الصلة بينهما وبين الانتاج للوارد ذكره في وصف الاختراع

، ويكتب البيان على بطاقة تلصق على العينة أو تعلق بها ، وفى هذه

الحالة لايجوز أن يجاوز طول البطاقة ١٠ سم ، وعرضها ٨ سم .

مادة ١٧ - لا تعلق الاختراع أو نموذج المنفعة بمادة ملونة فتقدم

عينة منها وفقا لأحكام المادتين (١٥) و (١٦) من هذه اللائحة ، وتشفع

العينة بنماذج من سلع. طُبعت أو صبغت بهذه المادة ، وتكون للنماذج بقر
الامكان مسطحة ومثبتة على بطاقات بمقاس ٣٣ سم طولا و ٢١ سم عرضا
، ويكتب عليها بيان تفصيلي عن عملية الطبع أو الصباغة وعلى الخص
مايتعلق بتركيب المحاليل المختلفة ، ودرجة تركيزها ، ودرجة الحرارة ،
ومدة كل عملية ، ومدى امتصاص اللون في مادة للصباغة ، كما تبين
على البطاقة نسبة للمواد الملونة للثابتة على المصبوغات ، وتركيب عجينة
الطباعة ، ويثبت بالبطاقة بيان يشير الى الصلة بين المادة التي استخدمت
في الطبع أو الصباغة وبين ماذكر عنها في وصف الاختراع او نموذج
المنفعة .

ويكتب على عينات المواد السامة والكاوية والمفرقة وسريعة
الاشتعال بيان بنوعها وطبيعتها .

مادة ١٨- إذا تبين ان الاختراع او نموذج المنفعة يمكن استغلاله في المساس
بالأمن القومي أو الاخلال بالنظام العام أو الآداب العامة أو الاضرار
للجسيمة بالبيئة أو الاضرار بحياة أو صحة الانسان أو الحيوان أو النباتات ،
وجب على مكتب براءات الاختراع أن يعلن قبول الطلب على نزول
صاحب الشأن عن استخدام الاختراع في اى من لوجه الاستغلال المشار اليها
مادة ١٩ - على المكتب أن يخطر الطالب أو وكيله بقراره المعسب
بإدخال تعديلات أو استيفاءات على الطلب وذلك بكتاب موصى عليه
مصحوب بعلم الوصول .

فإذا لم يقم الطالب بإجراء التعديلات أو الاستيفاءات المطلوبة خلال
ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار عد متازلا عن طلبه .

مادة ٢٠ - للطالب أن يتظلم من قرار المكتب أمام اللجنة المنصوص
عليها في المادة (٣٦) من القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ

الاطار بالقرار مقابل الرسم المحدد فى الجدول الملحق بهذه اللائحة ،
ويقدم للتظلم من تسختين على الاستمارة المعدة لذلك -

ويخطر المكتب المتظلم بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم
الوصول بميعاد انعقاد اللجنة لنظر التظلم ، ويكلفه بالحضور أمامها ،
ويجب ان يصل الاطار قبل ميعاد الجلسة بسبعة أيام على الأقل .

ويجوز أن يحضر ممثل المكتب عند نظر التظلم وله حق الرد على
اعتراضات المتظلم .

ويخطر المتظلم بقرار اللجنة وأسبابه بكتاب موسى عليه
مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٢١ - لطلاب براءة الاختراع أو نموذج المنفعة تقديم تعديلات فى
طلب البراءة قبل الاعلان عن قبول الطلب بشرط :-

١- ألا يخرج التعديل عن موضوع الأمسية إذا كان الطلب يستند الى المادة
(٣٨) من القانون

٢- ألا يمس التعديل وحده موضوع الاختراع أو نموذج المنفعة سواء فى
الوصف التفصيلي الكامل أو المشكلة التقنية أو العناصر الجديدة موضوع
الحماية أو الرسومات والمعادلات الكيميائية .

مادة ٢٢ - مع مراعاة أحكام المادة (١٧) من القانون ، على
المكتب - قبل قبول الطلب - اتخلا مايلتى :-

أولا : النشر عن الطلب فى جريدة براءات الاختراع ونماذج المنفعة ،
وذلك خلال (تسعين يوما) من تاريخ صدور القبول ، على ان يتضمن
النشر البيانات الآتية :-

١- اسم الطالب وجنسيته ومهنته ، وإذا كان الطالب شخصا اعتباريا فيذكر
اسمه وعنوانه ومركزه الرئيسى ونوعه والغرض من تكوينه .

- ٢- اسم مخترع ولقبه وجنسيته ومهنته .
 - ٣- تسمية الاختراع أو نموذج المنفعة .
 - ٤- تاريخ تقديم طلب براءة الاختراع أو نموذج لمنفعة في الخارج إذا كان الطلب مستندا الى المادة (٢٨) من القانون .
 - ٥- الرقم المتابع للطلب .
- ثانيا : تمكين من يرغب من الجمهور الاطلاع فى المكتب على ملف للبراءة أو نموذج المنفعة مشتملا على الطلب ووصف الاختراع ورسمه والعينات المتعلقة به وكافة مستنداته وما دون عنه فى السجل ، ويجوز لأى شخص الحصول على صورة مما تقدم ، وذلك مقابل أداء الرسم المحدد بجدول الرسوم الملحق بهذه اللائحة .
- فإذا تعلق الاختراع بكتائبات دقيقة فلا يجوز اعطاء عينة منها الى من يرغب من الجمهور خلال فترة الحماية بتوافر الشروط الآتية :-
- ١- أن تتوافر لديه القدرة على حفظ الكائن محل العينة .
 - ٢- أن يكون الغرض من الحصول على العينة استخدام الكائن محلها فى مجال البحث والتطوير ولجراء التجارب .
 - ٣- لأن يلتزم بعد تسريب الكائن محل العينة الى الغير .
- وتقيد الشروط المتقدمة منح عينة من الكائن الدقيق لمن منح له ترخيص لجبارى .
- ثالثا : لخطار الطالب بموجب كتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وخلال ثلاثة أشهر من تاريخ النشر عن قبول الطلب ، بأن قدم على نفقته خمس نسخ من الوصف التفصيلى الكامل ، وخمس نسخ من الوصف المختصر للاختراع أو نموذج المنفعة ، وذلك وفقا للصيغة المقبولة

من قبل مكتب وخلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الاخطار والا
اعتبر طلبه كان لم يكن .

رابعا : ايداع نسخة واحدة مطبوعة من الوصف التفصيلي للكامل
واخرى من الوصف المختصر للاختراع لو نموذج المنفعة ، وذلك فى
المكتب الملحقة بمكتب براءات الاختراع .

مادة ٢٣ - يقدم الاعتراض على السير فى لجراءات اصدار البراءة
باخطار يسلم الى المكتب من نسختين على الاستمارة المعدة لذلك وذلك خلال
(ستين يوما) من تاريخ النشر عن قبول الطلب فى جريدة براءات
الاختراع ، ولا يقبل الاعتراض الا بعد أداء الرسم المحدد بالجدول الملحق
بهذه اللائحة ، ويسترد الرسم فى حالة قبول الاعتراض .

مادة ٢٤ - يعلن المكتب طالب البراءة بصورة من الاعتراض بكتاب
موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال سبعة أيام من تاريخ
الاعراض .

وللتألب أن يرد على الاعتراض خلال (خمسة عشر يوما) من تاريخ
اعلائه به ، يسلم الرد الى المكتب من نسختين على الاستمارة المعدة
لذلك .

ويرسل المكتب الى المعارض صورة الرد بكتاب موصى عليه
مصحوب بعلم الوصول خلال سبعة أيام من تاريخ تسلم المكتب له .

مادة ٢٥ - يحدد رئيس اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٣٦) من
القانون جلسة لنظر الاعتراض ، ويخطر بميعادها طالب البراءة والمعارض
قبل حلولها بعشرة أيام على الأقل ، وذلك بموجب كتاب موصى عليه
مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٢٦ - اذا قررت اللجنة نيب خبير وجب ان يتضمن قرارها :-

١- بياناً دقيقاً لمأمورية للخبير .

٢- الأجل المحدد لايداع تقرير الخبير .

٣- تاريخ الجلسة التي تحدد لمناقشة التقرير .

مادة ٢٧ - إذا كان الخبير من العاملين بالحكومة او الوحدات التابعة لها ، أعلنته بقرار ندبه عن طريق الجهة التابع لها ، أما اذا كان غيرهم وجب اعلانه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٢٨ - إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أقرت اللجنة هذا الاختيار .

مادة ٢٩ - يخطر المكتب الخصوم بقرار الفصل فى الاعتراض وبأسبابه ، وذلك خلال (عشرة ايام) من تاريخ صدوره بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٣٠ - إذا لم يقدم اعتراض على السير فى اجراءات لصدار البراءة أو قدم وصدر قرار برفضه ، وجب على المكتب السير فى اجراءات لصدارها .

مادة ٣١ - إذا تنازل الطالب قبل منح البراءة عن حقه فى البراءة كله او بعضه جاز للمتنازل اليه ان يطلب من المكتب اصدار البراءة باسمه او بالاشتراك مع غيره على حسب الأحوال .

ويحرر الطلب على الاستمارة المعدة لذلك ، ويشفع بالتنازل أو بصورة طبق الأصل منه

وفى جميع الأحوال يبقى الاختراع منسوباً الى المخترع .

مادة ٣٢ - يتضمن القرار الصادر بمنح البراءة البيانات الآتية :-

١- رقم البراءة .

٢- اسم المخترع .

- ٣- اسم مالك البراءة وجنسيته ومحل لقامته ، فإذا كان كياناً أو شخصاً اعتبارياً يذكر اسمه وعنوانه ومركزه الرئيسى .
- ٤- تسمية الاختراع أو نموذج المنفعة .
- ٥- مدة الحماية وتاريخ بدايتها وتاريخ انتهائها .
- ٦- بيانات الأسبقية .

مادة ٣٣ - ينشر القرار الصادر بمنح براءة الاختراع أو نموذج المنفعة فى (جريدة براءات الاختراع ونماذج المنفعة) .
ويقيد القرار فى سجل براءات الاختراع ونماذج المنفعة ، ويشتمل السجل على البيانات المنصوص عليها فى المادة (٣٢) من هذه اللائحة .

مادة ٣٤ - يستحق على البراءة (رسم سنوى) يتدرج بالزيادة اعتباراً من بداية السنة الثقبية وحتى انتهاء مدة حمايتها . وفقاً للفئات المبينة بالجدول الملحق بهذه اللائحة ، ويلتزم المكتب باخطار صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بطم الوصول بموعد سداد الرسوم السنوية قبل تاريخ استحقاقها بثلاثين يوماً ، وفى حالة الامتناع عن السداد فى تاريخ الاستحقاق يفرض على الطالب (غرامة تأخيرية) مقدارها (٧ ٪) من هذه الرسوم تحسب اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ الاستحقاق ، وفى حالة الامتناع عن دفع الرسوم السنوية أو لغرامة للتأخيرية لمدة سنة من تاريخ الاستحقاق . تنقضى الحقوق المترتبة على براءة الاختراع أو نموذج المنفعة بما يسقطها فى الملك العلم .

ويكون الاخطار المشار اليه فى الفقرة السابقة على آخر عنوان أخطر به صاحب الشأن المكتب .

مادة ٣٥ - يخفض الرسم السنوي ليصير (١٠%) من القيمة المقررة وذلك بالنسبة للطلبة المقيدون في المؤسسات التعليمية على اختلاف درجاتها ، ويخفض إلى النصف بالنسبة للأفراد أو المنشآت القريبة التي لا يزيد عدد العاملين فيها على عشرة .

مادة ٣٦ - يتم طلب الحصول على الترخيص الإجباري باستغلال الاختراع أو نموذج المنفعة تطبيقاً لأحكام القانون إلى المكتب على الاستمارة المعدة لذلك .

مادة ٣٧ - تشكل بالمكتب - بقرار من رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - (لمانة) تكون مهمتها تلقي طلبات إصدار التراخيص الإجبارية أو للحصول عليها وقيداً في سجل خاص بحسب تاريخ ورودها وتجهيتها للعرض على المكتب لفحصها .

مادة ٣٨ - يتولى المكتب فحص طلبات الترخيص الإجباري ، والتحقق من توافر الشروط الشكلية والموضوعية فيها ، ويحيل مايرى الموافقة على إصدار ترخيص إجباري فيه إلى اللجنة الوزارية المنصوص عليها في المادة (٢٣) من القانون بمذكرة مشفوعة بالرأى .

مادة ٣٩ - يشترط لمنح التراخيص الإجبارية في الحالة المنصوص عليها في البند ثالثاً من المادة (٢٣) من القانون أو يثبت الطالب سبق تفاوضه مع صاحب البراءة وانقضاء فترة تفاوض معقولة ويذل محاولات جديدة للحصول على الترخيص الاختياري منه وعرضه شروطاً مناسبة عليه .

ويراعى في تقدير مدى مناسبة الشروط ما يأتي :-

- ١- نوعية الاختراع .
- ٢- الفترة المتبقية من مدة الحماية المقررة .
- ٣- المقابل المعروض لقاء الترخيص الاختياري .

مادة ٤٠ - لايجوز منح الترخيص الاجبارى الا لمن كان قادرا على استغلال الاختراع بصفة جدية فى النطاق والمدة اللذين يحددهما قرار منح الترخيص وبالشروط الواردة به . وذلك من خلال منشأة عاملة فى جمهورية مصر العربية .

مادة ٤١ - لصاحب البراءة التى منح بشأنها ترخيص اجبارى الحق فى الحصول على تعويض عادل مقابل استغلال اختراعه يتم تقديره بمعرفة لجنة متخصصة يشكلها رئيس اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بقرار منه ، وتراعى اللجنة عند تقدير التعويض على الأخص ما يأتى :-

- ١- للفترة المتبقية من مدة الحماية ،
- ٢- حجم وقيمة الانتاج المرخص به .
- ٣- التناسب بين سعر المنتج ومتوسط الدخل العام للفرد .
- ٤- حجم الاستثمارات المطلوبة للبحوث اللازمة للطرح التجارى .
- ٥- حجم الاستثمارات اللازمة للانتاج .
- ٦- مدى توافر منتج مماثل فى السوق .
- ٧- الاضرار التى سببتها الممارسات التصفية لصاحب البراءة أو تلك المضادة للتنافس .

ويعرض تقدير اللجنة للتعويض على اللجنة الوزارية المشار اليها فى المادة (٢٣) من القانون لتصدر قرارها بتحديد الحقوق المالية لصاحب البراءة اصلا لحكم المادة ذاتها . وذلك عند اصدار الترخيص الاجبارى .

مادة ٤٢ - يخطر المكتب صاحب البراءة بقرار منح الترخيص الاجبارى وبالقرار الصادر بتقدير التعويض . ويكون الاخطار بصورة فورية فى الحالات الواردة بالبندين (١) و (٣) من الفقرة أولا ، والفقرة ثانيا من المادة (٢٣) من القانون ، وفى أقرب فرصة معقولة نتيجها الحالات

الواردة فى البند (٢) من الفقرة أولا من ذلت المادة وذلك بكتاب موسى عليه
مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٤٣ - لصاحب البراءة أن يتظلم من قرار المكتب بمنح
الترخيص الاجبارى للغير ، او من قرار تقدير التعويض أمام اللجنة
المنصوص عليها فى المادة (٣٦) من القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوما من
تاريخ اخطاره بقرار منح الترخيص أو بقرار تقدير التعويض .

ويقدم للتظلم على الاستمارة المعدة لذلك ، ويخطر المكتب المتظلم
بتاريخ الجلسة التى تحدد لنظر التظلم ويكلفه بالحضور امام اللجنة ،
وذلك قبل سبعة أيام من هذا التاريخ ، كما يخطره بالقرار الصادر فى
التظلم . ويكون الاخطار فى جميع الأحوال بموجب كتاب موسى عليه
مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٤٤ - ينشر المكتب القرار الصادر بامسقاط البراءة اعمالا لحكم
الفقرة خامسا من المادة (٢٣) من القانون فى الجريدة . ويكون لكل ذى
مصلحة أن يطعن فى ذلك القرار امام اللجنة المنصوص عليها فى المادة
(٣٦) من القانون ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ حصوله للنشر .

ويقدم الطعن على الاستمارة المعدة لذلك ، ويتبع فى شأن اخطار
الطاعن بميعاد الجلسة التى تحدد لنظر الطعن امام اللجنة ويقررها الذى
يصدر فيه الاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى المادة (٤٣) من هذه
اللائحة .

مادة ٤٥ - ينشر عن انتقال ملكية البراءات أو رهنها أو تقرير حق
الانتفاع عليها أو توقيع الحجز عليها فى الجريدة ، ويؤشر بذلك وبمحضر
مرسى المزداد - ان وجد - فى سجل البراءات ، وذلك بناء على طلب يقدمه
صاحب الشأن على الاستمارة المعدة لذلك مشفوعا بالمستندات المؤيدة له .

مادة ٤٦ - يستترشد في تقدير التعويض العادل وفقا للقيمة الاقتصادية السائدة وقت اصدار قرار نزع ملكية البراءة في الحالات المنصوص عليها في المادة (٢٥) من القانون بذات الضوابط المنصوص عليها في المادة (٤١) من هذه اللائحة .

مادة ٤٧ - يعلن عن البراءات التي انقضت حقوق أصحابها عليها تطبيقا لأحكام المادة (٢٦) من القانون بالنشر في الجريدة ، ويشتمل النشر على الرقم المتتابع للبراءة وتاريخ وسبب انقضاء حقوق أصحابها ويؤشر بذلك وبمحضر مرسى المزداد - ان وجد - في سجل البراءات .

مادة ٤٨ - لصاحب الشأن ان يطلب من المكتب ، على الاستمارة المعدة لذلك ، التأشير في السجل بالبيانات الآتية :-

- ١ - كل تغيير في أسم أو لقب مالك البراءة أو جنسيته أو مهنته أو عنوانه ، وإذا كان المالك شخصا اعتباريا فيجوز ان يطلب تكوين كل تغيير في اسمه أو جنسيته أو عنوانه أو نوعه أو الغرض من تأسيسه أو مركزه الرئيسي .
- ٢ - كل تغيير في العنوان الذي ترسل اليه المكاتبات والمستندات المتعلقة بالبراءة .

مادة ٤٩ - اذا رغب صاحب الاختراع او نموذج المنفعة في ضمان (الحماية الوقتية) لاختراعه عند عرضه في أحد المعارض الوطنية التي تقام في مصر أو أحد المعارض الدولية وفقا للفقرة (٢) من البند (٢) من المادة (٣) من القانون ، وجب عليه ان يخطر المكتب برغبته في العرض قبل حصوله ، ويحرر الاخطار على الاستمارة المعدة لذلك ، ويقدم مشفوعا ببيان موجز عن وصف الاختراع ورسمه ، ويجوز للمكتب ان يكلف الطالب بتقديم أى بيان آخر يتعلق بالاختراع او نموذج المنفعة اذا رأى

المكتب ان ذلك ضرورى للوقوف على عناصر الاختراع او نموذج المنفعة
او الغرض منه .

مادة ٥٠ - تقييد الاخطارات المشار اليها فى المادة (٤٩) من هذه
اللائحة فى سجل بالمكتب يشتمل على البيانات الآتية :-

١- تاريخ تقديم الاخطار .

٢- اسم المعارض .

٣- اسم المعارض ومقره وتاريخ افتتاحه للرسمى ومدة لقايمته .

٤- تسمية تكل على موضوع الاختراع او نموذج المنفعة .

٥- تاريخ عرض الاختراع او نموذج المنفعة فى المعارض .

مادة ٥١ - اذا تم استيفاء الاجراءات والبيانات المنصوص عليها فى
الماديت (٤٩) ، (٥٠) من هذه اللاحة يمنح المكتب صاحب الاختراع او
نموذج المنفعة (شهادة بحماية وقتية لاختراعه) تكفل له تقديم طلب
للحصول على البراءة خلال مدة القصاها (ستة أشهر) من تاريخ لخال
الاختراع او نموذج المنفعة فى المعارض .

مادة ٥٢ - لصاحب الشأن أن ينيب عنه وكيلًا فى تقديم طلب البراءة
أو فى الاخطار عند الاعتراض على السير فى لجراءات لصدارها أو فى
اتخاذ أى لجراء آخر من اللجراءات المنصوص عليها فى الباب الأول من
الكتاب الأول من القانون او هذه اللاحة .

ولذا كان صاحب الشأن أو وكيله غير مقيم فى جمهورية مصر العربية
وجب عليه أن يعين له فيها وكيلًا مصريًا للبراءات ترسل اليه جميع
الاخطارات والمستندات والأوراق التى ينص عليها فى القانون أو هذه
اللائحة .

ويجب أن يكون التوكيل فى جميع الأحوال خلصاً وموثقاً وان يحفظ فى المكتب مع الأوراق الخاصة .

مادة ٥٣ - لذا رغب صاحب الشأن - بعد تقديم طلبه لمكتب البراءات فى جمهورية مصر العربية - الحصول على براءة فى الخارج عن الاختراع او نموذج المنفعة ذاته جاز له أن يحصل من المكتب على شهادة عن تقديم طلبه اليه .

وتشتمل الشهادة على بيان الغرض من اعطائها ، وتشفع بصورة من الطلب ومرافقاته ويجوز للمكتب - قبل اعطاء الشهادة - ان يكلف الطالب بتقديم صورة طبق الاصل من مرفقات الطلب .

مادة ٥٤ - اذا فقدت البراءة او تلفت جاز لمالكها ان يطلب من المكتب على الاستمرار المعدة لذلك ، اعطاء صورة طبق الاصل منها .

مادة ٥٥ - لصاحب البراءة ان يطلب من المكتب ، على الاستمرار المعدة لذلك ، تصحيح اى خطأ ماذى وقع فى طلب البراءة وفى اى وصف الاختراع او نموذج المنفعة او فى القرار الصادر بمنح البراءة او فى اى بيان وارد فى سجل البراءات .

مادة ٥٦ - يلحق بمكتب البراءات مكتبة تضم البحوث والمصنفات والنشرات التى تتناول الملكية الصناعية ذات الصلة بعمل المكتب ، وكذا تلك التى تتعلق بالعلوم والفنون والصناعات المختلفة . وكذلك لوصاف الاختراعات ونماذج المنفعة التى تصدر عنها براءات فى البلاد الأجنبية وترد للمكتبة عن طريق التبادل ، وتودع بالمكتبة المستندات والفهارس التى تعرض على الجمهور .

ويصرح للجمهور بالاطلاع على كل ماتقدم .

مادة ٥٧ - يصدر المكتب جريدة شهرية تسمى جريدة براءات الاختراع ونماذج المنفعة تنشر فيها البيانات التي توجب أحكام القانون وهذه اللائحة الاعلان عنها ، ويصدر المكتب ايضا للنشرات الاتية فى الشهر الاول من كل سنة :

١- نشرة تستمل على بيانات موجزة لأوصاف الاختراعات ونماذج

المنفعة التى صدرت عنها براءات خلال السنة السابقة .

٢- نشرة بأسماء الأشخاص الذين منحو براءات خلال السنة السابقة

مرتبة ترتيبا لجديا .

٣- نشرة بأرقام براءات الاختراع ونماذج المنفعة التى صدرت خلال

السنة السابقة مع بيان موضوع كل براءة حسب التقسيم الفنى الذى

يتبعه المكتب فى تبويب الاختراعات ونماذج المنفعة المودعة لديه .

مادة ٥٨ - يصدر الوزير المختص بشئون البحث العلمى - بناء على

عرض رئيس اكااديمية البحث العلمى التكنولوجيا وبعد اتباع الأحكام المقررة

قلونا بالنسبة لعضوى الهيئات القضائية - قرارا بتشكيل (لجنة للتظلمات)

للمنصوص عليها فى المادة (٣٦) من القانون .

ويكون التعيين لرئاسة اللجنة وفى عضويتها لمدة سنة قابلة للتجديد

ويتضمن القرار تحديد المعاملة المالية للرئيس وأعضاء اللجنة ، كما يتضمن

تشكيل أمانة فنية لها تتولى اعداد ملفات التظلمات المقدمة اليها وما يرافق بها

مذكرات ومستندات ، وتكوين محاضر جلسات اللجنة ، وتنفيذ القرارات

الصادرة عنها .

مادة ٥٩ - يقدم للتظلم اللجنة المشار اليها فى المادة (٥٨) من هذه

اللائحة ، على الاستمارة المعدة لذلك ، وذلك مقابل الرسم الموضح بالجدول

الملحق بها .

مادة ٦٠ - يحدد رئيس اللجنة الجلسة التي ينظر فيها التظلم ، وتكون عدد جلساتها جلستين على الأقل شهريا ، ويصح انعقاد الجلسة اذا غاب أحد أعضاء اللجنة من ذوى الخبرة ، ويكون اخطار المتظلم بالجلسة المحددة لشخصه او لوكيله او بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وذلك على العنوان الثابت فى التظلم ، فان لم يوجد فعلى العنوان الثابت بالملف .
واذا تخلف المتظلم عن الحضور جلستين متتاليتين رغم اخطاره قانونا ، قررت اللجنة اعتبار تظلمه كان لم يكن ، ولا يكون له فى هذه الحالة الحق فى تقديم تظلم جديد .

واللجنة أن تدعو من تشاء من أهل الخبرة لابتداء الرأى فيما يعرض عليها من تظلمات دون أن يكون له صوت محدود فى المداولات .
وتصدر اللجنة قراراتها - بعد سماع المتظلم وممثل المكتب - بالاغلبية المطلقة ، وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

الباب الثانى

التصميمات التخطيطية

للدوائر المتكاملة

مادة ٦١ : يقدم طلب تسجيل التصميم التخطيطى للدوائر المتكاملة الى مكتب براءات الاختراع على الاستمارة للمعدة لذلك ، ويتمن الطلب تصميمًا تخطيطيًا واحد فقط .

ويستحق عن الطلب للرسم المبينة فئاته بالجدول الملحق بهذه اللائحة .

مادة ٦٢ : يجب أن يرفق بالطلب ما يأتى :-

- ١- للرسم التخطيطى الذى يعكس للتصميم ثلاثى الأبعاد موضحا به أجزاء التصميم التى يرغب طالب التسجيل فى حمايتها .
- ٢- عينة من الدوائر المتكاملة المراد حماية التصميم التخطيطى لها .
- ٣- المعلومات التى توضح الوظيفة الالكترونية للدوائر المتطاملة المراد حماية التصميم التخطيطى بها .
- ٤- مستخرج من صفحة قيد الطالب بالسجل التجارى ، أو صورة رسمية من عقد أو قرار إنشائه ، وذلك اذا كان كيانا أو شخصا اعتباريا .
- ٥- شهادة موثقة بأول استغلال للطلب فى الدولة الأجنبية .
- ٦- شهادة موثقة بأول طلب قدم لتسجيل التصميم فى دولة أجنبية .
- ٧- إيصال تمديد رسوم الطلب .

- ٨- المستندات التي تثبتت صفة مقدم الطلب .
- ٩ - المستندات التي تثبت التنازل عن التصميم التخطيطي ان كان .
- مادة ٦٣ - يعد في المكتب سجل خاص تفيد فيه طلبات تسجيل التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة على ان يتضمن البيانات الآتية :
- ١- الرقم المتتابع للطلب وتاريخ تقديمه .
 - ٢- اسم الطالب ولقبه . وجنسيته سواء اكان شخصا طبيعيا او اعتباريا .
 - ٣- اسم ولقب الوكيل ان وجد .
 - ٤- اسم الدولة او الدول الأجنبية التي استغل فيها التصميم لأول مرة وتاريخ أول استغلال .
 - ٥- اسم الدولة او الدول الأجنبية التي قدم فيها طلب التسجيل لأول مرة .
 - ٦- تاريخ القرار السابق بمنح الشهادة عند صدوره . ورقم هذه الشهادة
- مادة ٦٤ - تسرى في شأن التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة الأحكام الخاصة ببراءات الاختراع المنصوص عليها في هذه اللائحة وذلك فيما لم يرد به نص خاص .

الباب الثالث

المعلومات غير المفصح عنها

مادة ٦٥ - على الجهة المختصة التى تتلقى بناء على طلبها معلومات غير مفصح عنها لازمة للسماح بتسويق المنتجات الكيميائية الصيدلية أو الزراعية ، ان تثبت فى سجل خاص تعدده لهذا الغرض تاريخ تقديم هذه المعلومات اليها ، وان تتخذ الاجراءات الكفيلة بحمايتها من الافشاء الذى يؤدى الى استخدام تجارى غير منصف ، وذلك بما يتفق وطبيعتها وحتى زوال صفة السرية عنها ، او لمدة لا تزيد على خمس سنوات أى الفترتين اقل .

مادة ٦٦ - على الجهة المختصة ان تتلقى المعلومات أن تثبت حركة تداول هذه المعلومات وما اتخذ من خطوات فى شأنها أثناء مراحل الفحص والتحليل والاختبار .

وتقيد كافة البيانات المذكورة فى السجل المنصوص عليه فى المادة (٦٥) من هذه اللائحة .

مادة ٦٧ - يجب أن تتخذ الجهة المختصة التى تحوز المعلومات غير المفصح عنها الاجراءات الكفيلة للمحافظة على سريتها ، وذلك بما يمنع غير من يكون لهم تداولها بمقتضى اختصاصات وظائفهم من الوصول اليها ، وكذلك وضع نظام لهذا

التدول يضمن قصره على الملزمين قانونا بالمحافظة عليها
ومنع تسريبها للغير .

مادة ٦٨ - للجهة المختصة التي تتلقى المعلومات غير
المفصح عنها - اذا اقتضت الضرورة حماية الجمهور - ان تكشف
عنها .

ويحدد الوزير المختص بقرار يصدره حالات الضرورة الملجئة
لهذا للكشف وللضوابط التي يسترشد بها في هذا الشأن .

جدول

الرسوم المستحقة للخاصة ببراءات الاختراع

ونماذج المنفعة والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة

الرسوم بالجنية المصرى	نوع الخدمة
١٥٠ عن كل طلب	طلب الحصول على براءة اختراع (١)
١٠٠٠ عن كل طلب	طلب الحصول على براءة نموذج منفعة (٢)
١٠٠٠ عن كل طلب	طلب لتسجيل تصميم تخطيطى لدائرة متكاملة
١٠٠	الإطلاع على طلب الحصول على البراءة ، أو الحصول على صورة طبق الأصل منه
٢٥٠	لتنظيم اللجنة المنصوص عليه فى المادة (٣٦) من القانون .
٥٠٠	طلب المعارضة فى إصدار البراءة .

• مع إضافة قيمة النفقات المستحقة وفقا لقانون المصفاة .

(١ ، ٢) تكون الطلبات معفاة اذا قدمت من الطلبة فى

المؤسسات التعليمية على مختلف أنواعها .

جدول

لرسوم السنوية المتدرجة اعتباراً من بداية السنة الثانية
من تاريخ تقديم الطلب وحتى انتهاء مدة الحماية

لرسم بالجنينة المصرى	تاريخ الاستحقاق
٢٠	بداية السنة الثانية
٤٠	بداية السنة الثالثة
٨٠	بداية السنة الرابعة
١٠٠	بداية السنة الخامسة
١٥٠	بداية السنة السادسة
٢٠٠	بداية السنة السابعة
٢٥٠	بداية السنة الثامنة
٣٠٠	بداية السنة التاسعة
٣٥٠	بداية السنة العاشرة
٤٠٠	بداية السنة الحادية عشرة
٥٠٠	بداية السنة الثانية عشرة
٦٠٠	بداية السنة الثالثة عشرة
٧٠٠	بداية السنة الرابعة عشرة
٨٠٠	بداية السنة الخامسة عشرة
٩٠٠	بداية السنة السادسة عشرة
١٠٠٠	بداية السنة السابعة عشرة
١٠٠٠	بداية السنة الثامنة عشرة

بدلية السنة التاسعة عشرة	١٠٠٠
بدلية السنة العشرون	١٠٠٠

مع إضافة قيمة الدمغات المستحقة وفقا لتقنون الدمغة .

- ١- مدة الحماية سبع سنوات بالنسبة لبراءات نماذج المنفعة ، وعشرون سنة لبراءات الاختراع .
- ٢- ينخفض الرسم السنوى بالنسبة للطلبة ليكون (١٠ %) من قيمته .
- ٣- يخفض الى النصف الرسم السنوى بالنسبة للأفراد أو المنشآت الفردية التي لايزيد عدد العاملين فيها على عشرة .
- ٤- تستحق غرامة تأخيرية مقدارها (٧ %) عن كل سنة من سنوات التأخير .

الكتاب الثانى

العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية

والتصميمات والنماذج الصناعية

تعريف :-

مادة ٦٩ - فى تطبيق أحكام هذا الكتاب ، يقصد بكل من العبارات والكلمات الواردة فيما بعد المعنى المبين قرينها .

١- القانون : قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادر

بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

٢- لمصلحة : مصلحة التسجيل لتجارى

٣- الإدارة : الإدارة العامة للعلامات التجارية والتصميمات

والنماذج الصناعية .

٤- الجريدة : جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية

الباب الثانى

العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية

مادة ٧٠ - تختص مصلحة التسجيل التجارى - الادارة العامة للعلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية - بتسجيل العلامات التجارية وما يتعلق بها من اجراءات وذلك فى السجل المعد وفقا لأحكام القانون وهذه اللائحة .

مادة ٧١ - يقدم طلب تسجيل العلامة التجارية أو التكوين عنها أو تعديلها إلى الادارة العامة للعلامات التجارية بمصلحة التسجيل التجارى بواسطة صاحب الشأن أو من ينوب عنه بتوكيل خاص على الاستمارة المعدة لذلك .

ويقدم طلب التسجيل عن فئة أو نوعية واحدة أو أكثر من الفئات أو المنتجات ، وفى جميع الأحوال يصدر عن الطلب فى حالة قبوله شهادة تسجيل واحدة .

ويستحق رسم على الطلب كما تستحق رسوم على سائر الاجراءات المتعلقة بالعلامة وذلك وفقا للفئات المحددة بالجدول المرفق بهذه اللائحة .

مادة ٧٢ - يجب ان يرفق بطلب التسجيل ما يأتى :-

- ١- أربع صور للرسم للتصوير للعلامة على ان تكون كل منها مطابقة لرسم العلامة للوارد باستمارة طلب تسجيلها .

٢ - اسم وصفة مقدم الطلب ولقبه وجنسيته وعنوان المراسلة وموطنه المختار في جمهورية مصر العربية أو وجد أو أسم الكيان أو الشخص الاعتباري لطلب وعنوان المراسلة ، فإذا كان الطلب مقدما بواسطة من يتوب عن الطالب فيذكر اسمه ولقبه وعنوانه مع ارفاق سند للوكالة موثقا .

٣- العلامة المطلوب تسجيلها .

٤- بيان المنتجات المطلوب تسجيل العلامة عنها مع ذكر رقم الفئة أو الفئات التي تنتمي إليها .

٥- الجهة التي يوجد بها المحل للتجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم أو يراد ان تستخدم العلامة في تمييز منتجاته .

٦- المستند الدال على ايداع الطالب طلبا في إحدى الدول أو الكيانات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية او التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل وذلك اذا رغب في الاستفادة بحق الأولوية .

٧- المستند الصادر بالحماية المؤقتة للعلامة أن وجد .

ويجب أن تكون المستندات المنصوص عليها في هذه المادة بلغة أجنبية مصحوبة باللغة العربية .

مادة ٧٣ - يجب استيفاء المستندات المنصوص عليها في المادة (٧٢) من هذه اللائحة خلال سنة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل، والا اعتبر الطلب كان لم يكن .

مادة ٧٤ - يتمتع أى طلب لتسجيل علامة بحق الأولوية اذا ما توافرت فيه الشروط الآتية :-

١- ان يكون الطلب السابق قد تم تقديمه فى احدى الدول او الكيانات الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية او التى تعامل مصر معاملة المثل فى شأن حق الأولوية .

٢- أن يكون الطلب السابق هو أول طلب قدم لتسجيل العلامة عن ذات المنتجات موضوع الطلب المقدم فى مصر .

٣- ان يحدد الطالب التاريخ الذى تم إيداع الطلب الأول فيه .

٤- ان يقدم طلب حق الأولوية خلال ستة أشهر من تاريخ ايداع الطلب الأول . والا سقط الحق فى الأولوية .

ويعتمد فى تحديد الأولوية عند استيفاء شروطها بتاريخ تقديم الطلب

الأول .

مادة ٧٥ - تقيد طلبات التسجيل فى سجل خاص بالادارة بأرقام متتابعة حسب تواريخ تقديمها ، ويعطى الطالب ايضالا يشتمل على البيانات التالية :-

١- الرقم المتتابع للطلب .

٢- اسم الطالب .

٣- تاريخ وساعة تقديم الطلب .

مادة ٧٦ - تخصص صفحة فى سجل العلامات التجارية لكل علامة مسجلة ، وتشتمل هذه الصفحة على البيانات التالية :-

١- لرقم المتتابع لطلب التسجيل وتاريخ تقديمه

٢- تاريخ تسجيل العلامة .

٣- اسم ولقب وجنسية من سجلت العلامة باسمه وموطنه المختار فى جمهورية مصر العربية .

٤- المنتجات المسجلة عنها العلامة مع ذكر رقم فئة او فئات هذه المنتجات

- ٥- الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة أو يراد أن تستخدم فيه لتمييز منتجاته .
- ٦- الاشتراطات التي تم تسجيل العلامة على أساسها أن وجدت .
- ٧- التعديلات والتكوينات التي يتم بعد التسجيل .
- ٨- انتقال ملكية العلامة أو حق الانتفاع أو الترخيص بالاستخدام .
- ٩- رهن العلامة أو شطب الرهن ، أو تجديد التسجيل أو شطبته .
- ١٠- إجراءات الحجز التي تقع على العلامة أو إلغاء الحجز .
- مادة ٧٧ - تسجيل العلامة بالألوان المقننة بها ، ويجوز للإدارة - في حالة تقديم علامة لا تحمل لونا - أن تكلف طالب التسجيل بتحديد اللون أو اللون المخصصة للعلامة أو لأي جزء منها على أن يتم ذلك كله قبل النشر عن قبول طلب التسجيل .
- مادة ٧٨ - يدون بالصفحة المخصصة للعلامة ما يرتبط بها من علامات أخرى وأرقامها وما يؤكد قيام هذا الارتباط .
- مادة ٧٩ - تعد العلامات المتماثلة أو المتشابهة للمملوكة لشخص واحد والمخصصة لمنتجات من ذات الجنس أو من جنس مماثل علامات مرتبطة .
- مادة ٨٠ - تملك الإدارة فهرس يدوية والإلكترونية بحسب الحروف الأبجدية ، كما تحتفظ الإدارة بأنواع الرسومات للعناصر التي تتكون منها العلامات المسجلة .
- مادة ٨١ - إذا قامت شكوك جدية حول بيانات الطالب أو المستندات المرفقة به جاز لرئيس المصلحة أو من يفوضه أن يستدعي الطالب أو وكيله لمناقشته وذلك بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم للوصول بوجه إلى عنوان المراسلة المدون في طلب التسجيل ، ويجوز له أن

يكلفه في موليجهته أو بالوسيلة المذكورة بتقديم مايلزم لاثبات صحة تلك البيانات أو المستندات وذلك خلال مهلة لاتجاوز ثلاثة شهورا من تاريخ تكليفه .

مادة ٨٢ - تصدر الادارة في الاسبوع الأول من كل شهر صحيفة خاصة تسمى " جريدة العلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية " تنشر فيها البيانات والرسومات والصور الواجب للنشر عنها وفقا لأحكام القانون وهذه اللائحة .

مادة ٨٣ - إذا رغب صاحب العلامة في الحماية المؤقتة لعلامته في احد المعارض الوطنية أو الدولية وفقا لحكم المادة (٧٢) من القانون ، وجب عليه ان يخطر الادارة برغبته في العرض قبل حصوله ، ويحسّرر الاخطار على النموذج المعد لذلك أو ما يتضمن بياناته ، مشفوعا برسم تصويرى للعلامة ، ويجوز للادارة ان تكلفه بتقديم اى بيان آخر يتعلق بالعلامة إذا رأت ضرورة لذلك .

مادة ٨٤ - تقيد طلبات الحماية المؤقتة على النحو المشار اليه في المادة (١٥) من هذه اللائحة في سجل يشتمل على البيانات الآتية :-

١- تاريخ تقديم الطلب .

٢- اسم المعارض .

٣- للمعروض وتاريخ لفتتاحه للرسمى ومدة .

٤- للمنتجات الموضوع عليها العلامة .

٥- تاريخ ادخال المنتجات الموضوع عليها العلامة في المعرض .

مادة ٨٥ - إذا توافرت الشروط والبيانات المنصوص عليها فى المادة (٨٣) من هذه اللائحة تمنح الادارة للطالب(شهادة حماية مؤقتة لعلامته

(تكفل له تقديم تسجيلها خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ ادخال المنتجات الموضوع عليها العلامة إلى المعرض .

مادة ٨٦ - إذا اشتملت العلامة على عنصر أو بيان من أيه صفة مميزة أو كان مجرد تسمية يطلقها العرف على المنتجات أو الرسم أو الصور العادية للمنتجات ، جاز لرئيس المصلحة أو من يفوضه أن يطلق قبول التسجيل على شرط التنازل عن ذلك العنصر أو البيان .

مادة ٨٧ - على المصلحة - قبل النشر عن قبول الطلب - أن تكلف الطلب بتقديم اكلاثيه أو نسخة من صورة منها مثبتة على أيه وسيلة تراها المصلحة مناسبة .

فإذا كان النشر يتضمن مجموعة علامات وجب على المصلحة أن تكلف الطالب بتقديم الاكلاثيه أو النسخة المشار اليها في الفقرة السابقة وذلك عن كل علامة من العلامات المكونة للمجموعة أو النسخة .

ويشترط أن يكون الاكلاثيه أو النسخة مطابقة للاشتراطات والمواصفات التي تضعها المصلحة ، ومصحوبا بثلاث صور للعلامة مطابقة لرسمها .الورد باستمرار طلب تسجيلها .

ويحتفظ بالاكلاثيه أو النسخة لمدة عام ثم يعلى للطالب بناء على طلبه والا اعتمه الادارة .

مادة ٨٨ - ينشر القرار الصادر بقبول طلب تسجيل العلامة في الجريدة مشتملا على البيانات الآتية :

١- اسم ولقب وجنسبة طالب التسجيل وموطنه المختار في جمهورية مصر العربية أن وجد .

٢- صورة مطابقة للعلامة المطلوبة تسجيلها .

٣- الرقم المتتابع لطلب التسجيل وتاريخ تقديمه .

٤- المنتجات المطلوب تسجيل العلامة عنها مع ذكر رقم فئة أو فئات هذه المنتجات .

٥- الجهة التي يوجد بها المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة أو يراد أن تستخدم فيه تمييز منتجاته .

٦- لشتراطات جهة الادارة لقبول تسجيل العلامات أو وجدت .

٧- لية بيانات أخرى تراها المصلحة لازمة .

مادة ٨٩ - لكل ذى شأن حق الاعتراض على العلامة التي يتم للنشر عن قرار قبول طلب تسجيلها ، وذلك خلال ستين يوما من تاريخ هذا النشر ، ويقدم الاعتراض الى رئيس المصلحة او من يفوضه من أصل وصورة على الاستمارة المعدة لذلك أو مايتضمن بياناتها ، مرفقا بها المستندات لدالة على صفته وجدية أسباب الاعتراض .

ويعان رئيس المصلحة أو من يفوضه طالب التسجيل بصورة من الاعتراض بموجب كتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاخطار .

مادة ٩٠ - على طالب التسجيل أن يقدم لرئيس المصلحة أو من يفوضه خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه بالاعتراض ردا كتابيا مسببا من نسختين والا اعتبر متازلا عن طلب تسجيل العلامة .

ويعان المعارض بصورة من الرد خلال عشرة أيام من تاريخ استلامه وذلك بموجب كتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٩١ - على رئيس المصلحة أو من يفوضه - بناء على طلب أى من طالب التسجيل أو المعارض - عقد جلسة استماع ولحدة استماع لقرالهما قبل اصدار القرار وذلك بعد أداء الرسم المقرر .

مادة ٩٢ - تخطر المصلحة الطرفين بالقرار الذى يصدر فى الاعتراض خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره • وذلك بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول •

فإذا كان القرار صادرا برفض الاعتراض ، يمنح طالب التسجيل مهلة تسعين يوما من تاريخ الاخطار لاستكمال اجراءات التسجيل ، والا اعتبر متنازلا عن الطلب •

مادة ٩٣ - إذا لم يقدم اعتراض على تسجيل العلامة خلال ستين يوما من تاريخ النشر تخطر المصلحة طالب التسجيل بقرار قبول طلب تسجيل العلامة بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول ، وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور هذا القرار •

مادة ٩٤ - يكون رفض تسجيل العلامة او تعلق قبول التسجيل على شرط بقرار مسبب من رئيس المصلحة او من يفوضه • وفى جميع الحوال يتعين أن يتعني أن يخطر الطالب أو وكيله كتابة بهذا القرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار •

ويجب أن يشمل الاخطار على بيان حق الطالب فى التظلم الى اللجنة المشار اليها فى المادة (٧٨) من القانون مع ذكر المواعيد والاجراءات المتعلقة بتقديم التظلم •

مادة ٩٥ - يراعى فى تشكيل اللجنة المشار اليها فى المادة (٨٧) من القانون ما يأتى :-

- ١- أن يكون احد أعضاء اللجنة من نوى الخبرة فى موضوع التظلم •
- ٢- ألا يكون من قام بفحص العلامة موضوع التظلم من بين أعضاء اللجنة •

وتتظر اللجنة المتظلم بحضور مدير عام الادارة أو من
يندبه لذلك ، الرد على اعتراضات المتظلم .

وتصدر اللجنة قرارها مسيبا في (التظلم) خلال (سنة) من تاريخ
تقديمه كلما أمكن ذلك .

وتخطر المصلحة المتظلم بقرار اللجنة وذلك خلال خمسة عشر
يوما من تاريخ صدوره ، ويكون الاخطار بموجب كتاب موصى عليه
مصحوب بعلم الوصول على آخر عنوان للمراسلة حدده المتظلم أمام
اللجنة .

مادة ٩٦ - يقدم للتظلم من صورتين على النموذج المعد لذلك أو
مايتضمن بياناته ، وتخطر المصلحة المتظلم بميعاد الجلسة المحددة لنظر
تظلمه مع تكليفه بالحضور امام اللجنة لإبداء ما لديه من بيانات وتقديم
مألفيه من المستندات المؤيدة لتظلمه .

ويكون الاخطار قبل ميعاد الجلسة المحددة بخمسة عشر يوما على الأقل
وذلك بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٩٧ - تنشر العلامة المسجلة في الجريدة ، ويقتصر النشر على
بيان الرقم المتتابع وتاريخ تسجيل العلامة واسم مالكها ورقم وتاريخ عدد
الجريدة للذة نشر فيه عن قبول الطلب .

ويكون لمالك العلامة الحق في منع الغير من استعمالها دون
اذن منه بذلك .

مادة ٩٨ - إذا رغب مالك العلامة في الغاء تسجيلها تقدم هو أو من
ينوب عنه بتوكيل خاص رسمي في ذلك بطلب كتابي الى رئيس
المصلحة أو من يفوضه ، وتصدر المصلحة قرارها في هذا الطلب خلال

ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، وبعد قرارها بالغاء التسجيل نافذا من وقت تقديم الطلب .

مادة ٩٩ - لمالك للعلامة المسجلة أو من ينوب عنه بتوكيل خاص طلب تعديلها أو تكوين بيانات خاصة بها بما لا يمس ذاتيتها ، ويقدم للطلب منه أو ممن ينوب عنه بتوكيل خاص رسمي في ذلك .

ويرفق بالطلب المستندات المؤيدة له ، مصدقا عليها أو موقعة بحسب الأحوال ، كما يرفقه به أربع صور للعلامة بعد التعديل أو التكوين ، فإذا انصب التعديل أو التكوين على المنتجات المسجلة عنها العلامة وجب ان يكون هذا التعديل أو التكوين بالحذف دون الاضافة .

وتبع في شأن طلب التعديل أو التكوين ذات الاجراءات الخاصة بطلبات التسجيل الأصلية .

مادة ١٠٠ - اذا كانت البيانات المطلوب تعديلها أو تكوينها في السجل تتعلق بعلامات مرتبطة يكتفى بتقديم طلب واحد لهذا التعديل أو التكوين .

مادة ١٠١ - تقوم الادارة بتكوين البيانات الخاصة بالغاء تسجيل العلامة أو بتعديلها أو تكوين بيانات خاصة بها في السجل والنشر عنها في الجريدة ، ويشتمل هذا النشر على الرقم المتتابع للعلامة ، واسم مالكيها ،

وبيان التكوينات أو التعديلات التي اخلت عليها مع الاشارة الى رقم وتاريخ عدد الجريدة التي نشر فيها تسجيل العلامة .

مادة ١٠٢ - يقدم طلب للتأشير في السجل بانتقال ملكية العلامة او ترتيب أى حق عليها وذلك بناء على طلب من انتقل اليه الحق أو من يوكله في ذلك بموجب توكيل خاص رسمي .

ويحرر الطالب على النموذج المعد مشتملا على البيانات الآتية :

- ١- الرقم المتتابع للعلامة .
 - ٢- اسم ولقب كل من الطالب وناقل الحق واسمه التجارى وموطنه المختار فى مصر ، فإذا كان لهما أو كلاهما شخصا اعتباريا ينكر كذلك اسمه وعنوانه والغرض من تأسيسه .
 - ٣- محل إقامة الطالب وجنسيته .
 - ٤- اسم ولقب وعنوان الوكيل أن وجد .
 - ٥- تاريخ انتقال الملكية أو ترتيب الحق .
 - ٦- المستند لادال على انتقال الملكية موقعا أو مصدقا عليه .
 - ٧- المنتجات المخصصة لها العلامة مع ذكر رقم فئة أو فئات هذه المنتجات
 - ٨- الجهة التى يوجد بها المحل أو مشروع الاستغلال الذى تستخدم العلامة أو يراد أن تستخدم فيه لتمييز منتجاته .
- مادة ١٠٣ - يرفق بطلب للتأشير المستندات الرسمية أو المصدق عليها الدالة على انتقال ملكية العلامة أو ترتيب أى حق عليها ، فإذا كان الطالب شخصا اعتباريا وجب ان يرفق بالطلب أيضا مستخرج رسمى من عقد انشائه أو نظامه الأساسى .
- مادة ١٠٤ - تقوم الادارة بالتأشير فى السجل بانتقال ملكية العلامة أو ترتيب أى حق عليها مع ذكر اسم المالك الجديد أو صاحب الحق او من تم الحجز لمصلحته ومهنته وعنوانه ، وسبب انتقال الملكية أو ترتيب الحق وتاريخه ، وتاريخ التأشير به فى السجل .
- وتخطر المصلحة الطالب أو وكيله بحصول التأشير بموجب كتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ هذا التأشير .

مادة ١٠٥ - يحصل التأشير في السجل برهن العلامة أو تقرير أى حق عيني عليها أو الحجز عليها وكذلك ترتيب الترخيص بحق الاستعمال طبقا لذات الاجراءات الخاصة بانتقال لكتها ، ويتضمن شهر الرهن أو أى حق عيني آخر للعلامة أو للحجز عليها ذات البيانات المنصوص عليها فى المادة (١٠٢) من هذه اللائحة .

مادة ١٠٦ - ينشر فى الجريدة عن انتقال ملكية العلامة أو ترتيب اى حق عليها على ان يشتمل النشر على البيانات الآتية :-

- ١- الرقم المتتابع لطلب التسجيل وتاريخ تقديمه .
- ٢- تاريخ التسجيل ورقم تاريخ عدد الجريدة التى نشر فيها عن التسجيل .
- ٣- اسم ولقب وجنسية من سجلت للعلامة باسمه وموطنه المختار فى مصر .

٤- المنتجات المسجلة عنها العلامة مع ذكر رقم الفئة او فئات هذه المنتجات

٥- اسم ولقب وجنسية من انتقلت اليه ملكية العلامة او ترتب له أى حق عليها .

٦- تاريخ انتقال الملكية او ترتيب الحق ، وتاريخ التأشير فى السجل .

٧- الجهة التى يوجب بها المحل او مشروع الاستغلال الذى تستخدم للعلامة او يراد ان تستخدم فيه لتمييز منتجاته .

٨- الجهة التى يوجد بها المحل او مشروع الاستغلال الذى انتقلت اليه ملكية العلامة او ترتب له الحق عليها .

مادة ١٠٧ - يؤشر بشطب رهن العلامة بناء على طلب يقدم لرئيس المصلحة او من يفوضه من مالك العلامة مصحوبا بالمستندات الدالة على انقضاء الرهن .

ويؤشر بشطب لترخيص باستخدام العلامة بناء على طلب لـرئيس المصلحة أو من يفوضه من مالكيها أو المرخص له باستخدامها على أن يكون مصحوبا بالمستندات المؤيدة لذلك .

وينشر عن التأشير بالشطب في الحالتين في الجريدة مع ذكر رقم وتاريخ عدد الجريدة التي نشر فيها عن رهن العلامة أو عن لترخيص باستخدامها .

مادة ١٠٨ - تجدد مدة الحماية المترتبة على التسجيل وفقا لأحكام المادة (٩٠) من القانون ، ويراعى عند تقديم طلبات التجديد المواعيد المقررة لذلك وسداد الرسوم المستحقة وفقا لفئاتها الواردة بالجدول المرفق ويحذر طلب التجديد على النموذج المعد لذلك أو ما يتضمن بياناته .
مادة ١٠٩ - تقوم الإدارة بالتأشير في السجل بما يفيد تجديد مدة حماية العلامة ، ويعطى الطالب شهادة بذلك بناء على طلبه بعد سداد الرسم المقرر وفقا لفئاته الواردة بالجدول المرفق .

ويحذر الطلب على النموذج المعد لذلك أو ما يتضمن بياناته .
مادة ١١٠ - ينشر عن تجديد مدة حماية العلامة في الجريدة على أن يتضمن النسر البيانات الآتية :-

- ١- الرقم المتتابع للعلامة .
- ٢- اسم مالكيها .
- ٣- تاريخ تسجيلها ورقم وتاريخ عدد الجريدة التي نشر بها عن هذا التسجيل .
- ٤- تاريخ طلب تجديد مدة الحماية .

مادة ١١١ - يؤشر في سجل العلامات التجارية بشطب تسجيل العلامة وينشر عن التثيير بهذا الشطب في الجريدة على ان يتضمن للنشر البيانات الآتية :-

١- الرقم المتتابع للعلامة .

٢- اسم مالكيها .

٣- تاريخ تسجيلها وتاريخ عدد الجريدة التي نشر بها عن هذا التسجيل .

٤- سبب الشطب وتاريخ حصوله .

مادة ١١٢ - لكل شخص أن يطلب الاطلاع عل العلامات المسجلة ، كما يجوز له الحصول على مستخرجات أو صور من السجل الخاص بتسجيلها .

ويحرر للطلب على النموذج المعد لذلك أو ما يتضمن بياناته ، وذلك مقابل الرسم المقرر وفقا لفئته الوارده بالجدول المرفق .

مادة ١١٣ - تحرر الطلبات والمراسلات والأوراق والمستندات التي تقدم الى المصلحة باللغة العربية .

فاذا كانت مقدمة من اجنبي أو من جهة اجنبية أو محررة بلغة اجنبية وجب ان تكون مصحوبة بترجمة الى اللغة العربية موقع عليها من طالب التسجيل أو وكيله .

فاذا تطلعت الترجمة بنقل ملكية العلامة أو ترتيب أى حق عليها وجب ان تكون موثقة أو مصدقا عليها .

مادة ١١٤ - يجب أن ترفق بالطلبات المنصوص عليها في هذا الكتاب الايصالات لادالة على سداد الرسوم المقررة والموضحة بالجدول المرفق .

مادة ١١٥ - إذا تضمنت العلامة المطلوب تسجيلها أى مؤشر جغرافى يراعى عند التسجيل أحكام المواد (١٠٤) إلى (١١١) من القانون .

الباب الثانى

التصميمات والنماذج الصناعية

مادة ١١٦ - تختص (مصلحة التسجيل التجارى) - الادارة العامة للعلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية - بتسجيل التصميمات والنماذج الصناعية فى السجل المعد لذلك ، وفقا لأحكام القانون وهذه اللائحة .

مادة ١١٧ - يقدم طلب تسجيل للتصميم أو النموذج الصناعى للادارة على النموذج المعد لذلك أو مايتضمن بياناته وذلك بواسطة صاحب الشأن أو من ينوب عنه بتوكيل خاص ، ويجوز أن يقدم الطلب عن عدد من التصميمات أو النماذج الصناعية لايتجاوز الخمسين بشرط أن تكون فى مجموعها وحدة متجانسة ، ويسدد عن كل طلب الرسم المقرر بحسب عدد مايتضمنه من تصميمات أو نماذج وفقا للفئات الواردة بالجدول المرفق .

مادة ١١٨ - يجب أن يشتمل طلب التسجيل على البيانات الآتية :-

- ١- اسم وصفة مقدم الطلب ولقبه وجنسيته ومحل لقائمه وعنوان المراسلة وموطنه المختار فى جمهورية مصر العربية أن ازم .
- ٢- وإذا كان الطلب المقدم من كيان أو شخص اعتبارى فيذكر اسمه وعنوانه وعنوان المراسلة فى جمهورية مصر العربية والنظام القانونى له والدولة التى تم تأسيسه فيها .

فإذا كان الطلب مقما بواسطة من ينوب عن الطالب فيذكر
اسمه ولقبه وعنوانه .

١- عدد التصميمات أو النماذج للصناعة المطلوب تسجيلها وبيان المنتجات
المخصصة لها ان وجدت .

٢- اسم الدولة الأجنبية التي قدم إليها أو طلب تسجيل للتصميم أو النموذج
الصناعي وتاريخ تقديمه مع بيان من قدم للطلب باسمه لدى الدولة الأجنبية
وذلك اذا تعلق للطلب بحق الأولوية .

٣- المعرض الذي عرض في التصميم أو النموذج الصناعي أو اعلن فيه
عنه ، وتاريخ افتتاحه الرسمي وذلك اذا كان الطالب قد حصل (على شهادة
للحماية المؤقتة) .

٤- توقيع صاحب الشأن أو من ينوب عنه ، فان كان شخصا اعتباريا وجب
أن يكون للتوقيع ممن له الحق فيه .

مادة ١١٩ - يجب أن يرفق بطلب التسجيل الآتي :-

١- أربع صور من كل تصميم أو نموذج صناعي ومع ذلك يجوز تقديم
عينة من الإنتاج المخصص لها اذا أمكن حفظها .

٢- اذا كان الطالب شخصا اعتباريا أو كيانا ، يرفق بطلب التسجيل
مستخرج من صفحة قيده بالسجل التجاري أو مستخرج رسمي من عقد
تأسيسه أو نسخة من نظامه القانوني .

٣- اذا كان الطالب مقما وفقا لأحكام المادة (١٣٢) من هذه اللائحة تعين
أن ترفق به صورة من التصميم أو النموذج الذي أودع مع طلب التسجيل
لدى الدولة الأجنبية مصدقا عليها ن مصلحة الملكية الصناعية فيها ، وتقدم
الصورة مع الطلب أو خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تقديمه
إلى إدارة التصميمات والنماذج الصناعية اذا طلب صاحب الشأن هذه المهلة

كتابة ، ويتعين أن يكون التصميم أو النموذج الصناعي المقدم عنه الطالب هو ذات التصميم أو النموذج الصناعي المقدم الى الدولة الأجنبية .

٤- لذا كان الطالب متعلقا بحق الأولوية في حالة العرض بالمعارض تعين أن ترفق به (شهادة الحماية المؤقتة) .

مادة ١٢٠ - تتضمن الورقة المخصصة لصورة التصميم أو النموذج الصناعي البيانات الآتية :-

- ١- اسم الطالب .
 - ٢- الرقم المتتابع للتصميمات أو النماذج الصناعية الملحقة بطلب التسجيل وذلك على أعلى الورقة من جهة اليمين .
 - ٣- توقيع الطالب أو وكيله أسفل الورقة من جهة اليمين .
- ولايجوز ان يكتب على الورقة أى بيان عن التصميم أو النموذج الصناعي أو المنتجات المخصص لها التصميم أو النموذج الصناعي .
- مادة ١٢١ - تقيد طلبا تسجيل التصميمات والنماذج الصناعية فى سجل خاص بالادارة بأرقام متتابعة حسب تواريخ تقديمها ويعطى الطالب إيصالا لايشتمل على البيانات الآتية :-

- ١- الرقم المتتابع للطلب .
 - ٢- اسم الطالب .
 - ٣- تاريخ وساعة تقديم الطلب .
- مادة ١٢٢ - تمسك الادارة فهارس يدوية وإلكترونية للتصميمات والنماذج الصناعية المقدم عنها طلبات التسجيل ويتم فهرسة هذه التصميمات والنماذج الاصناعية وفقا للمعايير الدولية للتصنيف .

مادة ١٢٣ - لا يجوز أن يشتمل التصميم أو النموذج الصناعي على كلمات أو حروف أو أرقام ما لم تكن من العناصر الجوهرية التي لا يمكن استبعادها من التصميم أو النموذج الصناعي والا يجب إزالتها .

مادة ١٢٤ - يجب أن يشتمل السجل الذي تعيد فيه طلبات التسجيل على البيانات الآتية :-

- ١- الرقم المتتابع للطلب .
- ٢- تاريخ وساعة تقديم الطلب وتاريخ التسجيل .
- ٣- البيانات الخاصة بالطلب ونائبه إن وجد والواجب إثباتها في طلب التسجيل .
- ٤- اسم الدولة الأجنبية أو الكيان التي قدم إليه طلب تسجيل التصميم أو النموذج الصناعي وتاريخ ذلك إذا كان الطلب متعلقا بحق الأولوية .
- ٥- عدد للتصميمات أو النماذج الصناعية والفئات التي تم التسجيل عليها ووضعها .
- ٦- الاشتراطات التي تفرضها الإدارة لحصول التسجيل .
- ٧- التعديلات والتكوينات التي تمت بعد التسجيل .
- ٨- التصرفات التي ترد على التصميم أو النموذج الصناعي بما في ذلك انتقال ملكيته أو رهنه أو الترخيص بالانتفاع به .
- ٩- إجراءات الحجز التي تقع على التصميم أو النموذج الصناعي أو إلغاؤها .
- ١٠ - شطب الرهن أو شطب للترخيص بالانتفاع .
- ١١- تجديد التسجيل وفقا للقانون .
- ١٢- اسم المعرض الذي تم فيه عرض التصميم أو النموذج الصناعي وتاريخ افتتاحه إن وجد .

١٣- شهادة الحماية المؤقتة ان وجدت .

١٤- النشر عن التصميم أو النموذج الصناعى وعن شهادة الحماية المؤقتة
او وجدت .

مادة ١٢٥ - يجوز - بناء على طلب صاحب الشأن - منحه مهلة
لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ تقديم الطلب وذلك لاستيفاء المستندات
المطلوب ارفاقها به والمنصوص عليها فى المادة (١١٩) من هذه اللائحة
عذا البند (١) منها .

ويجب لقبول الطلب ان يمدد مقدمه للرسم المقرر وفقا لفئات
الرسم الواردة بالجدول المرفق بهذه اللائحة .

ويعد الطالب متازلا عن طلبه اذا انقضت المهلة المنصوص
عليها فى الفقرة الأولى دون تقديم المستندات المطلوبة .

مادة ١٢٦ - اذا قامت شكوك جدية حول صحة بيانات الطالب أو
المستندات المرفقة به جاز لرئيس المصلحة أو من يفوضه أن يستدعى
الطالب أو وكيله لمناقشته ، كما يجوز له أن يكلفه بتقديم مايلزم الاثبات
صحة تلك البيانات أو المستندات وذلك خلال مهلة لاتجاوز ثلاثة أشهر
من تاريخ تكليفه .

ويكون الاستدعاء بموجب كتاب موصى عليها مصحوب بعلم الوصول
وجه الى عنوان المرملة المدون فى طلب التسجيل .

مادة ١٢٧ - يكون رفض تسجيل التصميم أو النموذج الصناعى او
تعليق قبول التسجيل على شرط بقرأو مسبب من رئيس المصلحة أو من
يفوضه .

وفى جميع الأحوال يتعين أن يخطر الطالب أو وكيله كتابة بهذا القرار بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول ، وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار .

ويجب ان يشتمل الاخطار على بيان حق الطالب فى التظلم الى اللجنة المشار اليها فى المادة (١٢٤) من القانون ، مع ذكر المواعيد والاجراءات المتعلقة بتقديم التظلم .

مادة ١٢٨ - يراعى فى تشكيل اللجنة المشار اليها فى المادة (١٢٤) من القانون القواعد الاتية :-

- ١- ان يكون أحد اعضاء اللجنة من نوى الخبرة فى موضوع التظلم .
- ٢- ألا يكون من قام بفحص التصميم أو النموذج الصناعى موضوع التظلم من بين أعضاء اللجنة .

وتنظر اللجنة التظلم بحضور مدير عام الادارة او من يندبه لذلك ، للرد على اعتراضات المتظلم .

وتخطر المصلحة المتظلم بقرار اللجنة وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ، ويكون الاخطار بموجب كتابى موصى عليه مصحوبا بعلم للوصول على آخر عنوان للمراسلة حدده المتظلم امام اللجنة .

مادة ١٢٩ - يقدم للتظلم من صورتيين على النموذج المعد لذلك او مايتضمن بياناته وتخر المصلحة المتظلم بميعاد الجلسة المحددة لنظر تظلمه مع تكليفه بالحضور أمام اللجنة لاداء مآليه من بيانات وتقديم ما لديه من المستندات المؤيدة لتظلمه .

ويكون الاخطار قبل ميعاد الجلسة المحددة بخمسة عشر يوما على الأكل وذلك بموجب كتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول .

مادة ١٣٠ - تسمى فى شأن التصميمات والنماذج الصناعية والأحكام الخاصة بالعلامات التجارية المنصوص عليها فى المواد (٨٦) ، (٨٧) ، (٨٨) ، (٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٢) من هذه الاتفاقية وذلك فيما لم يرد به نص خاص .

مادة ١٣١ - لملك التصميم أو النموذج الصناعى المسجل حق التعديل أو التتوين فى البيانات دون التطرق للتصميم أو النموذج الصناعى ذاته ، ويقدم الطلب من المالك أو وكيله بموجب توكيل خاص ببيع ذلك .

ويشترط ان تكون المستندات المؤيدة للطلب موثقة او مصدقة عليها .

مادة ١٣٢ - يجب على من يرغب فى التمسك بإيداع مابق لتصميم أو نموذج صناعى استنادا الى المادة الرابعة من (اتفاقية باريس) الخاصة بحماية الملكية الصناعية ، ان يقدم فى مصر طلبا بتسجيل ذات التصميم أو النموذج الصناعى وذلك فى ميعاد لايتجاوز ستة أشهر من تاريخ اول إيداع سابق فى لحدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أو التى تعمل مصر معاملة المثل .

مادة ١٣٣ - يقدم طلب التأشير فى السجل بانتقال ملكية التصميم أو النموذج الصناعى أو ترتيب أى حق عينى عليه وذلك بناء على طلب ممن انتقل اليه الحق أو من يوكله فى ذلك بموجب توكيل خاص رسمى .

ويحمر الطلب على النموذج المعد مشتملا على البيانات الآتية :-
١- الرقم المتابع للتصميم أو النموذج الصناعى .

- ٢- اسم ولقب كل من الطالب وناقل الحق واسمه للتجارى ومواطنه المختار فى مصر ، فإذا كان لهما أو كلاهما شخصا اعتباريا يذكر كذلك اسمه ، وعنوانه والغرض من تأسيسه .
 - ٣- محل إقامة الطالب وجنسيته .
 - ٤- اسم ولقب وعنوان الوكيل لو وجد .
 - ٥- تاريخ انتقال الملكية أو تاريخ ترتيب الحق .
 - ٦- المستند الدال على انتقال الملكية موثقا أو مصدقا عليه .
 - ٧- المنتجات المخصصة للرسم أو النموذج الصناعى مع ذكر رقم فئة أو فئات هذه المنتجات .
 - ٨- الجهة التى يوجد بها المحل أو مشروع الاستغلال الذى يستخدم التصميم أو النموذج الصناعى أو يراد أن يستخدم فيه أن وجد .
- مادة ١٣٤ - يرفق بطلب التأشير المستندات الدالة على انتقال ملكية التصميم أو النموذج الصناعى أو ترتيب أى حق عليه أو موثقة أو مصدقا عليها ، فإذا كان الطالب شخصا اعتباريا وجب أن يرفق بالطالب مستخرج رسمى من عقد انشائه أو نظامه الأساسى .
- مادة ١٣٥ - تقوم الادارة بالتأشير فى السجل بانتقال ملكية التصميم أو النموذج الصناعى أو ترتيب أى حق عليه مع ذكر اسم المالك الجديد أو صاحب الحق أو من تم الحجز لمصلحته ومهنته وعنوانه وسبب انتقال الملكية أو ترتيب الحق وتاريخه وتأشير به فى السجل .
- وتخطر المصلحة الطالب أو وكيله بخصول التأشير بموجب كتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ هذا التأشير .

مادة ١٣٦ - ينشر فى الجريدة عن انتقال ملكية التصميم أو النموذج الصناعى أو ترتيب أى حق عيى على أن يشتمل النشر على البيانات الآتية :-

- ١- الرقم المتتابع لطلب التسجيل وتاريخ تقديمه .
 - ٢- تاريخ التسجيل ورقم تاريخ عدد الجريدة التى نشر فيها عن التسجيل .
 - ٣- اسم وألقب وجنسية من سجل التصميم أو النموذج الصناعى بأسمه وموطنه المختار فى مصر .
 - ٤- المنتجات المسجل عنها للتصميم أو النموذج مع ذكر رقم فئة أو فئات هذه المنتجات .
 - ٥- اسم وألقب وجنسية من انتقلت إليه ملكية التصميم أو النموذج الصناعى أو ترتيب له أى حق عليها .
 - ٦- تاريخ انتقال الملكية أو ترتيب الحق ، وتاريخ التأشير فى السجل .
 - ٧- الجهة التى يوجد بها المحل أو مشروع الاستغلال الذى يستخدم التصميم أو النموذج الصناعى أو يراد أن يستخدم فيه .
 - للجهة التى يوجد بها المحل أو مشروع الاستغلال الذى انتقلت إليه ملكية التصميم أو النموذج الصناعى أو ترتيب له الحق عليه .
- مادة ١٣٧ - يؤشر بشطب رهن التصميم أو النموذج الصناعى بناء على طلب يقدم لرئيس المصلحة أو من يفوضه من مالكه مصحوبا بالمستندات لادالة على انقضاء الرهن .
- ويؤشر بشطب الترخيص باستخدامه على أن يكون مصحوبا بالمستندات المؤيدة لذلك .

وينشر عن التأشير بالشطب في الحالتين في الجريدة مع تكر
رقم وتاريخ عدد الجريدة التي نشر فيها عن رهن التصميم أو النموذج
الصناعي أو عن الترخيص باستخدامه .

مادة ١٣٨ - تجدد مدة الحماية المربة على التسجيل وفقا لأحكام
المادة (١٢٦) من القانون ، ويراعى عند طلب التجديد المواعيد
المقررة لذلك وأداء الرسوم المستحقة على الكتاب وفقا لفئاتها الواردة
بالجدول المرفق .

ويحرر طلب التجديد على النموذج المعد لذلك أو ما يتضمن
بياناته .

مادة ١٣٩ - تقوم الإدارة بالتأشير في السجل بما يفيد تجديد
مدة حماية التصميم أو النموذج الصناعي . ويعطى الطالب شهادة بذلك
بناء على طلبه بعد سداد الرسم المقرر وفقا لفئاته الواردة بالجدول
المرفق .

ويحرر الطلب على النموذج المعد لذلك أو ما يتضمن بياناته .

مادة ١٤٠ - ينشر تجديد مدة حماية التصميم أو النموذج
الصناعي في الجريدة على أن يتضمن النشر البيانات الآتية :-

١- الرقم المتتابع للتصميم أو النموذج الصناعي .

٢- اسم مالكه .

٣- تاريخ تسجيله ورقم وتاريخ عدد الجريدة التي نشر بها عن هذا
التسجيل .

٤- تاريخ طلب تجديد مدة الحماية .

مادة ١٤١ - يؤشر في سجل التصميمات والنماذج الصناعية بشطب تسجيل التصميم أو النموذج الصناعى ، وينشر عن التأشير بهذا الشطب فى الجريدة على أن يتضمن النشر البيانات الآتية :-

١- الرقم المتتابع للتصميم أو النموذج .

٢- اسم مالكه .

٣- تاريخ تسجيل التصميم أو النموذج ورقم وتاريخ عدد الجريدة التى ينشر بها عن هذا التسجيل .

٤- سبب الشطب وتاريخ حصوله .

مادة ١٤٢ - يجب أن ترفق بالطلبات المنصوص عليها فى هذا الكتاب الإيصالات الدالة على سداد الرسوم المقررة والموضحة بالجدول المرفق .

مادة ١٤٣ - تحرر الطلبات والمراسلات والأوراق والمستندات التى تقدم الى المصلحة باللغة العربية .

فإذا كانت مقدمة من أجنبى أو من جهة أجنبية أو محررة بلغة أجنبية وجب أن تكون مصحوبة بترجمة الى اللغة العربية موقع عليها من طالب التسجيل أو وكيله .

فإذا تعلقت الترجمة بنقل ملكية التصميم أو النموذج الصناعى أو ترتيب أى حق عليها وجب أن تكون موقعة أو مصدقا عليها .

مادة ١٤٤ - لكل شخص أن يطلب الاطلاع على التصميمات أو النماذج الصناعية المسجلة ، كما يجوز له الحصول على مستخرجات أو صور من السجل الخاص بتسجيلها .

ويحرر الطلب على النموذج المعد لذلك أو ما يتضمن بياناته وذلك مقابل الرسم المقرر وفقا لفئاته الواردة بالجدول المرفق .

مادة ١٤٥ - إذا رغب صاحب التصميم أو النموذج الصناعي في الحماية المؤقتة للتصميم أو النموذج الصناعي في أحد المعارض الوطنية أو الدولية وفقا لحكم المادة (١٣٢) من القانون ، وجب عليه أن يخطر الإدارة برغبته في العرض قبل حصوله ، ويحرر الاخطار على النموذج المعد لذلك أو مايتضمن بياناته ، مشفوعا برسم تصويري للتصميم أو للنموذج الصناعي .

ويجوز للإدارة أن تكلفه بتقديم اة بيان آخر يتطرق بالتصميم أو النموذج الصناعي إذا رأت ضرورة لذلك .

مادة ١٤٦ - تقيد طلبات الحماية المؤقتة على النحو المشار إليها في المادة (٧٧) من هذه اللائحة في سجل يشتمل على البيانات الآتية :-

- ١- تاريخ تقديم الطلب .
- ٢- اسم المعارض .
- ٣- المعرض وتاريخ لفتتاحه للرسمي ومنته .
- ٤- بيان التصميم أو النموذج الصناعي .
- ٥- تاريخ إخال التصميم أو النموذج الصناعي أو المنتج المخصص له إلى المعرض .

مادة ١٤٧ - إذا توافرت الشروط والبيانات المنصوص عليها في المادة (١٤٥) من هذه اللائحة ، تمنح الإدارة للمطالب شهادة حماية مؤقتة للتصميم أو النموذج الصناعي تكفل له تقديم طلب تسجيله ، خلال مدة لاتجاوز ستة أشهر من تاريخ إخال التصميم أو النموذج الصناعي أو المنتج المخصص له إلى المعرض .

مادة ١٤٨ - يقدم طلب الحصول على الترخيص الاجبارى باستغلال التصميم او النموذج الصناع تطبيقا لأحكام القانون الى المصلحة على النموذج المعد لذلك .

مادة ١٤٩ - تشكل بالمصلحة ، بقرار من رئيسها ، أمانة تكون مهمتها تلقى طلبات اصدار التراخيص الاجبارية او الحصول عليها ، وتقيدها فى سجل خاص بحسب تاريخ ورودها ، وتهيئتها ، للعرض على المصلحة لفحصها .

مادة ١٥٠ - تتولى المصلحة فحص طلبات الترخيص الاجبارى ، والتحقق من توافر الشروط الشكلية والموضوعية فيها ، وتحيل مائزى الموافقة على اصدار ترخيص لاجبارية فيه الى اللجنة الوزارية المنصوص عليها فى المادة (١٢٩) من القانون بمذكرة مشفوعة .

مادة ١٥١ - يشترط لمنح الترخيص الاجبارى المنصوص عليه فى المادة (١٢٩) من القانون ان يثبت الطالب سبق تفاوضه مع صاحب التصميم او النموذج الصناعى وبذل محاولات جديدة للحصول على الترخيص الاختيارى منه وعرضه شروطا مناسبة عليه ، وانقضاء فترة تفاوض معقولة .

ويراعى فى تقدير مدى مناسبة الشروط مايتلى :-

١- نوعية التصميم او النموذج الصناعى .

٢- الفترة المتبقية من مدة الحماية المقررة له .

٣- المقابل المعروض لقاء الترخيص الاختيارى .

مادة ١٥٢ - لايجوز منح الترخيص الاجبارى الا لمن كان قادرا على استغلال التصميم او النموذج الصناعى بصفة جنية فى النطاق والمدة اللذين

يحددهما قرار منح الترخيص وبالشروط الواردة به وذلك من خلال منشأة عاملة في مصر .

مادة ١٥٣ - لصاحب التصميم أو النموذج الصناعي الذي منحه بشأنه ترخيص اجباري الحق في الحصول على تعويض عادل مقابل استغلال التصميم أو النموذج الصناعي ، يتم تقدير بمعرفة لجنة متخصصة يشكلها رئيس المصلحة ، وتراعى اللجنة عند تقدير التعويض على الأخص ما يأتى :-

- ١- الفترة المتبقية من مدة الحماية .
- ٢- حجم وقيمة الإنتاج المرخص به .
- ٣ - للتاسب بين السعر المنتج ومتوسط الدخل العام للفرد .
- ٤- حجم الاستثمارات المطلوبة للبحوث اللازمة للطرح التجارى .
- ٥- حجم الاستثمارات اللازمة للإنتاج .
- ٦- مدى توفر منتج مماثل فى السوق .
- ٧- الاضرار التى تسببها الممارسات التصفية لصاحب التصميم أو النموذج الصناعى او تلك المضادة للتنافس .

ويعرض تقدير اللجنة للتعويض على اللجنة الوزارية المشار اليها فى المادة (١٢٩) من القانون لاتخاذ قرارها فى تحديد التعويض على ضوءه .

مادة ١٥٤ - تخطر المصلحة صاحب التصميم أو النموذج الصناعى - بصورة فورية - بقرار منح الترخيص الاجبارى وبالقرار الصادر بتقدير التعويض ، وذلك بكتاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول .

جدول

الرسوم المستحقة الخاصة بالعلامات التجارية

الرقم	الاجراء	الرسم بالجنيه المصري
١	طلب تسجيل علامة عن قنصلحـة	٥٠
٢	طلب تسجيل علامة عن عدة قنـصـات :	
	(أ) عن الفئة الأولى .	٥٠
	(ب) عن كل فئة أخرى في ذات الطلب	٢٥
٣	طلب تسجيل علامة مخصصة للدلالة على اجراء للمراقبة أو الفحص .	١٠٠
٤	طلب لتسجيل علامة مطبوعة في الخارج (عن كل دولة) .	١٠٠
٥	للتظلم للجنة للتظلمات من قرار المصلحة المشار اليه في المادتين (٧٧) ، (٧٨) من القانون	١٠٠
٦	النشر عن العلامة في حالة قبول طلب تسجيلها	٥٠
٧	المعارضة في قبول طلب تسجيل العلامة .	٢٥٠
٨	تسجيل علامة عن فئة واحدة .	٦٠
٩	<u>تسجيل علامة عن عدة فئات</u>	
	(أ) عن الفئة الأولى	٦٠
	(ب) عن كل فئة أخرى في ذات الطلب	٥٠
١٠	تسجيل علامة مخصصة للدلالة عن اجراء للمراقبة أو الفحص	١٠٠
١١	طلب للتأشير في صفحة تسجيل علامة بأنها مرتبطة	٢٥

بعلامة أو بعلامات أخرى

- ١٢ النشر عن كل علامة تم تسجيلها ٥٠
- ١٣ طلب شطب علامة مسجلة ٥٠
- ١٤ طلب التناشير في السجل بانتقال ملكية علامة ، أو علامة مخصصة لدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص ، أو بانتقال ملكية علامات مرتبطة ، أو بمنح الانتفاع بها طبقا لما يلى :
- ١٠٠ * إذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ انتقال الملكية أو حق الانتفاع (عن العلامة الواحدة
- (وعن كل علامة من العلامات المرتبطة
- ١٢٥ * إذا قدم الطلب قبل مضي ثلاثة أشهر من تاريخ انتقال الملكية أو حق الانتفاع (عن العلامة الواحدة
- ١٥٠ إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ انتقال الملكية أو حق الانتفاع (عن العلامة الواحدة
- (وعن كل علامة من العلامات المرتبطة
- ٧٠ وعن كل علامة من العلامات المرتبطة
- ١٥ النشر عن ملكية علامة أو عن التناشير بحث الانتفاع (عن العلامة الواحدة)
- ٣٠ وعن كل علامه من العلامات المرتبطة
- ١٦ طلب التناشير فى السجل برهن علامة أو برهن علامات مرتبطة طبقا لما يلى :
- * إذا قدم الطلب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ البرهن (عن العلامة الواحدة) ٥٠

- ٣٠ وعن كل علامة من العلامات المرتبطة
- ٠ إذا قدم الطالب بعد مضي ثلاثة أشهر
- ٦٠ من تاريخ الرهن (عن العلامة الواحدة)
- ٣٥ وعن كل علامة من العلامات المرتبطة
- ١٠٠ ٠ إذا قدم الطالب بعد مضي ستة أشهر
- من تاريخ الرهن (عن العلامة الواحدة) ٠
- ٥٠ وعن كل علامة من العلامات المرتبطة
- ٥٠ النشر عن رهن العلامة ٠ ١٧
- ١٨ طلب شطب التأكيد في السجل برهن علامة أو
- برهن علامات مرتبطة :
- ٥٠ ٠ عن العلامة الواحد ٠
- ٢٥ ٠ عن كل علامة من العلامات المرتبطة ٠
- ١٩ النشر عن شطب التأكيد برهن علامة أو برهن
- علامات مرتبطة :
- ٥٠ ٠ عن العلامة الواحدة
- ١٥ ٠ عن كل علامة من العلامات المرتبطة
- ٢٠ طلب تجديد مدة الحماية لعلامة مسجلة خلال السنة
- الأخيرة من مدة الحماية :
- ٥٠ ١- عن فئة واحدة
- ٢- عن عدة فئات :
- ٥٠ (أ) عن الفئة الأولى
- ٢٥ (ب) عن كل فئة أخرى في ذات الطلب
- (ج) عن علامة مسجلة مخصصة للدلالة
- ١٠٠ على إجراء المراقبة أو الفحص
- ٣- إذا قدم الطالب خلال السنة لشهر التالية

- لانتهاء مدة الحماية يتمحق رسم اضافي الى
 ٢٠٠ جانب كل رسم من الرسوم السابقة قدره
- ٢١ طالب اعادة تسجيل علامة لصاحبها بعد شطبها اذا
 ١٠٠ قدم خلال ثلاث سنوات من تاريخ الشطب
- ٢٢ النشر عن تجديد مدة الحماية للعلامة أو لمجموعة
 ٥٠ علامات مرتبطة
- ٢٣ طلب الاطلاع على العلامة المسجلة أو الحصول
 على مستخرجـات أو صور من السجل الخاص
 بتسجيلها
 ٥٥
- ٢٤ النشر عن بيان أو أكثر مقدم في طلب واحد
 ٤٠
- ٢٥ طلب اذخال اضافة أو تعديل على علامة مسجلة أو
 علامة مسجلة مخصصة للدلالة على اجراء المراقبة
 أو الفحص أو على كل أو بعض العلامات المرتبطة
 المسجلة باسم الطالب
 ١٠٠
- و عن كل علامة من العلامات المرتبطة بعد العلامة
 الأولى
 ٥٠
- ٢٦ النشر عن العلامة بعد اذخال الاضافة أو التعديل
 عليها
 ٥٠
- ٢٧ المعارضة في اذخال الاضافة أو التعديل على
 العلامة المسجلة
 ١٥٠
- ٢٨ تقديم لكلاشية النشر عن العلامة أو اعادة النشر
 عنها
 ٧٠
- ٢٩ طلب تعديل نظام استخدام علامة مسجلة مخصصة
 لدلالة على اجراء المراقبة أو الفحص
 ١٥٠

- ٣٠ طلب إضافة أى بيان فى المجلد أو تغيير أى بيان مقيد لم يحدد عنه رسم فوما سبق
- ٢٠ طلب استيفاء للبيانات المدونة فى أى طلب من الطلبات المقدمة أو تغييرها أو تصحيحها فى علامة أو أكثر لنفس الطالب
- ٣٥ طلب ائصال تعديل أو إضافة على علامات أو مجموعة علامات قبل التسجيل
- ٢٥ طلب فحص علامة قبل التقدم بطلب التسجيل
- ١٥٠
- ٣٤ طلب شهادة للحصول على تسجيل علامة فى الخارج
- ٥٠
- ٣٥ طلب إثبات التنازل عن علامة
- ٥٠
- مع إضافة قيمة الدمغات المستحقة وفقا للقانون الدمغة .

الرسوم الخاصة بالتصميمات والنماذج الصناعية

494

- ٨ النشر عن ملكية تصميم أو نموذج صناعي أو التأشير
بحق الانتفاع أو بالحق
- ١٠ طلب التأشير في السجل برهن تصميم أو نموذج
صناعي :
- ١٠٠ * إذا قدم الطلب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الرهن
- ١٥٠ * إذا قدم الطلب بعد مضي ستة أشهر من تاريخ
الرهن
- ١١ النشر عن رهن تصميم أو نموذج صناعي
- ١٢ طلب شطب التأشير برهن تصميم أو نموذج صناعي
- ١٣ طلب تجديد مدة الحماية لتصميم أو نموذج صناعي
:
- ٧٥ * إذا قدم الطلب خلال السنة الأخيرة من مدة
الحماية
- ١٠٠ * إذا قدم الطلب خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء
مدة الحماية
- ١٤ النشر عن تجديد مدة الحماية للتصميم أو للنموذج
الصناعي
- ١٥ طلب تكوين بين معلق بالتصميم أو للنموذج الصناعي
- ١٦ النشر عن بيان أو أكثر مقدم في طلب واحد من
البيانات المتعلقة بالتصميم أو للنموذج الصناعي
- ١٧ طلب انخال تعديل أو تعديلات على التصميم أو
النموذج الصناعي
- ١٨ تقديم كلائمة للنشر عن تصميم أو نموذج صناعي

- لا يزيد طوله أو عرضه عن ٥٠ سم
- ٢٠ وعن كل زيادة في الطول أو العرض قدرها ٢ سم أو جزء منها
- ١٩ طلب استيفاء أو إضافة أى بيان فى السجل أو تغيير أى بيان مقيد لم يحدد عنه رسم آخر فيما سبق
- ١٥ النشر عن استيفاء أو إضافة أى بيان فى السجل أو تغيير أى بيان مقيد لم يحدد عنه رسم آخر فما سبق
- ١٥ طلب فحص تصميم أو نموذج صناعى قبل تقديم طلب التسجيل
- ١٠٠ طلب شهادة تسجيل تصميم أو نموذج صناعى لتسجيله فى الخارج
- ٣٠ طلب الاطلاع على التصميم أو النموذج الصناعى المسجل أو الحصول على مستخرج أو صور من السجل الخاص به
- ٣٠ طلب صورة أو مستخرج من الطلبات أو الأوراق عن كل ورقة
- ٣٠ طلب صورة أو مستخرج من سجل تصميم أو نموذج صناعى
- ١٠ طلب الحماية الوقائية للمعارض أو الندوات أو المؤتمرات أو الخدمات وما عليها
- ٥٠

مع إضافة قيمة الدمغات المستحقة وفقا لقانون الدمغة

كتب صدرت للمؤلف

- ١-المطول فى الملكية العقارية والعقود المدنية العقارية والدعاوى الناشئة عنها والاحكام الصادرة فيها وتسجيلها بالشهر العقارى .
- ٢-لوسيط فى التوثيق .
- ٣-السجل العرنى - ومشكلات عملية واجهت تطبيقه بمصر .
- ٤-الشفعة كسبب لكسب الملكية فى العقارية . (للمكتب الفنى للموسوعات القانونية) .
- ٥-قسمة وإدارة المال الشائع ودعوى الفرز والتجيب . (المكتب الفنى للموسوعات القانونية) .
- ٦-التعويض المدنى عن المسؤولية المدنية
- ٧-غسل المال القذر وطرق مكافحته فى جميع الدول ودور البنوك فى المكافحة .
- ٨-مسئولية الطبيب والصيدلى
- ٩-شرح قوانين البناء والهدم
- ١٠ - شرح قانون حماية حقوق الملكية الفكرية - وجوائز الدولة فى العلوم والفنون والعلوم التكنولوجية المتقدمة للمبدعين والمبتكرين . (المكتب الفنى للموسوعات القانونية) .

تحت الطبع

- ١- الحيازة المدنية وحمايتها الجنائية . (المكتب الفنى للموسوعات القانونيه) .
- ٢- التوقيع الالكترونى (المكتب الفنى للموسوعات القانونيه)
- ٣- الموسوعة الشاملة فى علوم التغذية والامراض وعلاجها بالاعشاب والنباتات والطب البديل طبقا لاجدث اكتشافات المركز القومى للبحوث بالنقى والمؤتمرات الطبية الدولية من عام ٦٨ حتى الان .

.

فهرس

الكتاب

٥ مقدمة الكتاب

٧ دراسة وتقسيم

الجزء الأول

عرض تفصيلي للكتب الأربعة التي يتضمنها قانون

حملة

حقوق الملكية الفكرية رقم ٢٠٠٢/٨٢

القسم الأول

الكتاب الأول

١٣ دراسة وتقسيم .

نبذة

براءة الاختراع

الباب الأول

الفصل الأول

٢٠ البراءة والطبيعة القانونية لها .

٢١ وأحكام النقص في ملكية البراءة .

٢٣ الأشخاص الذين لهم طلب البراءة ممن يقدم طلب البراءة وللمن
يثبت الحق فيها .

٢٤ وأشكال التعاقد على الاختراع وحالاته .

٢٦ طائفة من (للعاملين) حظرت م ٣٩ من القانون تقديمهم
لطلب البراءة وأحكام النقص الصادرة بخصوص ذلك

الموضوع

الفصل الثاني

- ٢٩ لولا : الشروط الموضوعية لمنح براءة الاختراع
٢٩ ١- لاختراع ينطوى على (ابتكار) وموضوعه
٣٢ ٢- الجودة
٣٣ ٣- قابلية الاختراع للاستغلال الصناعى
٣٥ ٤- أن يكون الاختراع مشروعاً
٣٥ ثانياً : الشروط الشكلية

الفصل الثالث

- ٣٨ أثر توافر الشروط السابقة (منح البراءة)
٣٨ أحوال عدم منح البراءة

الفصل الرابع

- ٤١ مدة حماية براءة الاختراع .
٤١ مزايا البراءة .

الفصل الخامس

- ٤٣ ما لا يعد (اعتداء) على حق براءة الاختراع .

الفصل السادس

- ٤٥ الالتزام المترتبة على منح البراءة .

الفصل السابع

- ٤٦ عقد الترخيص الاختصاصى .
٤٦ شكله - اعتباراته - خصائصه
٤٧ مدة الترخيص -

- ٤٧ • أوجه الخلاف بينه وبين عقد التنازل بجزء من البراءة .
 ٤٨ • الالتزام الناشئة عن العقد - المرخص - والمرخص له .

الفصل الثامن

- ٥٠ • الترخيص الاجبارى لاستغلال براءة الاختراع .
 ٥٠ • دواعية ودوافعه - ومن له حق اصدار قرار الترخيص .
 ٥١ • حالات منح الترخيص الاجبارى وضوابط اصداره .
 ٥٣ • ضوابط اصدار الترخيص الاجبارى .

الفصل التاسع

- ٥٩ • نزع ملكية البراءة .
 ٥٩ • أحوالها - شروطها .

الفصل العاشر

- ٦٠ • أسباب انقضاء براءة الاختراع .

الفصل الحادى عشر

- ٦٢ • الحماية للقانونية للبراءة وتشتمل نوعين :-
 ٦٢ ١- حماية منبئة عامة .
 ٦٤ ٢- حماية جنائية خاصة .

صور الاعتداء

- ٦٤ ١- جنحة التقليد وأركانها واحكام النقص الصادرة فيها
 ٦٧ ٢- جنحة جريمة بيع المنتجات المقلدة او عرضها للبيع أو
 استيرادها أو حيازتها
 ٦٨ ٣- جنحة جريمة وضع بيانات (بدون وجه حق) تؤدى الى
 الاعتقاد بالحصول على البراءة أركانها واحكام النقص فيها .

٦٩	العقوبة على ارتكاب الجرائم الثلاثة .
	الباب الثاني
٧٠	براءة نموذج المنفعة .
٧١	الدافع اليه - مدة الحماية .
	الباب الثالث
٧٢	التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة .
	الفصل الاول
٧٣	تعريفها
	الفصل الثاني
٧٤	شروط ائفاء الحماية على التصميم وأهم شرط فيه (الجدة) بأن يكون جديداً غير معروف للكافة بغير معلوم أو شائع لدى المتخصصين
٧٤	مايخرج من تلك الحماية .
٧٥	مدة حماية التصميم .
٧٥	اجراء تسجيل التصميم .
٧٦	المدة المحددة لقبول الطلب .
٧٦	حقوق صاحب التصميم .
	الفصل الثالث
٧٧	الاستثناءات على الحق الاستثنائي لصاحب التصميم .
	الفصل الرابع
٧٨	الترخيص الاجباري لاستغلال التصميم .
	الفصل الخامس

٧٨ المسؤولية الجنائية للاعتداء على التصميم .

٧٨ ١-جنحة نسخ تصميم بأكمله - أو جزء جديد منه .

٧٨ ٢-استيراد تصميم تخطيطي أو بيعه أو توزيعه لأغراض التجارة والعقوبة على الجريمتين .

الباب الرابع

٨٠ المعلومات غير المفصح عنه (للمعلومات السرية) .

الفصل الأول

٨١ تعريفها

٨١ امتداده ليشمل معلومات يتمتع بتقديم براءة عنها .

الفصل الثاني

٨٢ شروط حمايتها .

الفصل الثالث

٨٤ مناطق حمايتها .

الفصل الرابع

حقوق كل من

٨٤ ١- صاحب المعلومات السرية .

٨٤ ٢- الحائز للقانوني للمعلومات السرية .

الفصل الخامس

٨٥ (ممارسات) تعد (منافسة غير مشروعة) .

الفصل السادس

٨٦ ما لا يعد اعتداء على المعلومات .

الفصل السابع

٨٧ للمسئولية الجنائية عن الاعتداء على تلك المعلومات .

القسم الثاني

الكتاب الثاني

٨٩ دراسة وتقسيم .

الباب الأول

العلامة التجارية

مقدمة

الفصل الأول

٩٨ الغرض منها - والداعي اليها وأحكام النقص بخصوص ذلك
نطاق القانون من حيث الموضوع .

الفصل الثالث

١٠١ أهمية (تسجيل) (العلامة) .

١٠١ حكم هام (بمحكمة النقض) في بيان أن استخدام علامة تجارية
لتمييز سلعة معينة ، لا يمنع الغير من استخدامها ووضعها
على سلعة أخرى بشروط : هي أن تكون (مختلفة) عنها حتى
لا تنفذ (شرط الجودة) اللازم لمنح العلامة التجارية ؟

الفصل الرابع

١٠٣ تعريف العلامة التجارية .

١٠٣ أشكال وصور العلامة التجارية وقد ثار تساؤلات
بخصوصها .

١٠٣ هل طبق المشرع المصري - (تسجيل العلامات الصوتية)
مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية ؟

- ١٠٥ * هل يجوز استعمال الأسماء الشخصية (كأحمد وعيسى) علامة تجارية ؟
- ١٠٧ * هل تصلح (الألوان بذاتها) لتمييز المنتجات ؟
- ١٠٨ اشتراط (القانون) استخدام (اللغة العربية) بالنسبة للعلامات الأجنبية الى جانبها .
- ١٠٩ هل يعتبر الاسم التجارى علامة مميزة .
- الفصل الخامس**
- ١١١ شروط تسجيل العلامة التجارية (ذات صفة مميزة - الجدة - العلامة - أن تكون مشروعاً) .
- ١١٤ سلطة الإدارة فى فحص طلبات تسجيل العلامة .
- الفصل السادس**
- ١١٥ من يحق لهم (تسجيل) علامة تجارية فى مصر .
- الفصل السابع**
- ١١٧ اجراءات تقديم طلب تسجيل العلامة .
- الفصل الثامن**
- ١١٩ شروط التمتع بحق الأولوية .
- الفصل التاسع**
- ١٢٠ النتائج المترتبة على توافر شروط تسجيل العلامة .
- الفصل العاشر**
- ١٢١ حالة النزاع بين شخصين على تسجيل العلامة .
- الفصل الحادى عشر**
- ١٢٢ للتظلم من (قرار) (مصلحة التسجيل) برفض طلب التسجيل .

الفصل الثاني عشر

١٢٣ أنشر (نشر) طلب التسجيل .

الفصل الثالث عشر

١٢٤ الاعتراض على طلب التسجيل ، والطعن على قرار قبول الاعتراض أو رفضه .

الفصل الرابع عشر

١٢٥ شهر العلامة .

الفصل الخامس عشر

١٢٦ مدة الحماية - وجواز تحديد الحماية لمدة مماثلة .

١٢٦ أثر تقنين طلب التجديد خلال السنة الأخيرة من مدة الحماية .

الفصل السادس عشر

١٢٨ أحوال شطب تسجيل العلامة وأحكام النقض فيها .

الفصل السابع عشر

١٢٩ لواقعة المنشئة لملكية العلامة .

١٢٩ فوائد ومزايا (التسجيل) وأحكام النقض بخصوص ذلك .

١٣٢ الحق - - - - - المترتبة على ملكية العلامة .

الفصل الثامن عشر

١٣٤ عقد لترخيص الاختيارى باستعمال العلامة .

١٣٤ آثاره : يرتب التزامات على : المرخص والمرخص له .

١٣٥ من : لماذا لم ينص المشرع على الترخيص الإجبارى مثمنا

فعل فى براءة الاختراع ؟

الفصل التاسع عشر

١٣٧ . التصرف في العلامة التجارية .

الفصل العشرون

١٣٨ . اجراء تسجيل وشهر نقل ملكية العلامة أو رهنها .

الفصل الحادى والعشرون

١٣٩ . الحماية القانونية للعلامة ذات الشهرة .

الفصل الثقى والعشرون

١٤٢ . الحماية القانونية للعلامة التجارية وتقتصر فى حالة (عدم

تسجيل العلامة) على الحماية المدنية أما اذا (سجلت)

فتشمل الى جانب ذلك الحماية الجنائية .

١٤٩ . كيفية الحجز على العلامة التجارية .

١٤٩ . من تطبيقات القضاء المصرى بخصوص العلامة التجارية .

الفصل الثالث والعشرون

١٥١ ١-تقليد للعلامة التجارية - والمبادئ التى أرسنها محكمة

النقض بخصوص ذلك .

١٥٦ ٢-جنحة استعمال علامة مزورة أو مقلدة واحكام النقض فى

ذلك .

١٥٦ ٣-جنحة اغتصاب علامة تجارية مملوكة للغير واحكام

النقض .

١٥٨ ٤-جنحة بيع المنتجات التى تحمل العلامات المزورة أو المقلدة

أو المفتصة أو عرضها للبيع أو التداول أو حيازتها بقصد بيعها

مع علمه بذلك واحكام النقض بخصوص ذلك

و(العقوبات)على الجرائم الأربع السابقة .

١٥٩ ٥-جنحة وضع علامات كاذبة أو مضللة أو بيان يؤدى الى

الاعتقاد بحصول تسجيل علامة تجارية .

- ١٦٠ -جنحة استعمال علامات محظورة قانونا .
١٦٠ ٧-جنحة ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز على منتجات غير خاصة بها .
١٦٠ ٨-جنحة الائتراك مع آخرين في عرض منتجات واستعمال ميزاتهما .

الفصل الرابع والعشرون

- ١٦٣ نقضاء العلامة التجارية حالتان :-
١٦٣ ١-التسرك .
١٦٣ ٢-عدم الاستعمال .

الباب الثاني

- ١٦٥ البيان التجارى

الفصل الأول

- ١٦٥ تعريفه

الفصل الثانى

- ١٦٧ شروطه :
١٦٧ ١- أن يكون مطابق للحقيقه
١٦٧ ٢- وضعه في حالات معلومة .
١٦٨ وأحكام النقض في البيان التجارى .

الفصل الثالث

- ١٧٠ الحماية الجنائية للبيان التجارى - ثلاث جنح هي :
١٧٠ ١-جنحة جريمة وضع بيان تجارى غير مطابق للحقيقة .

١٧٠-٢-جنحة ذكر بيان على اعلامة يؤدي الى الاعتقاد بحصول تسجيلها .

١٧٠-٣-ذكر ميداليات أو دبلومات أو جوائز على منتجات لا تتعلق بها .

١٧٠-٤-وأحكام النقض في جنحة البيان التجاري المخالف للحقيقة .

الباب الثالث

المؤشرات الجغرافية

الفصل الأول

١٧٦-تعريفها .

١٧٦-شروط إضفاء الحماية عليها

الفصل الثاني

١٧٨-حالات حظر استخدام المؤشر الجغرافي .

الفصل الثالث

١٨٠-الحماية الجنائية .

١٨١-نص المشرع على جريمتين - والعقوبة عليهما :

١٨١-١-جنحة وضع مؤشر على منتج أو سلعة ذات شهرة في إنتاجها .

١٨١-جنحة استخدام وسيلة في تسمية أو عرض سلعة توحى بطريقة تضلل الجمهور بأنها نشأت فيها .

الباب الرابع

التصميمات والنماذج الصناعية

الفصل الأول

١٨٣ تعريفه

الفصل الثاني

١٨٦ شروط اخفاء الحماية القانونية على التصميم أو النموذج .

١٨٦ ١- الجسدة .

١٨٦ ٢- القابلية للاستخدام الصناعي .

١٨٦ ٣- يلزم وجود اختلاف جوهري في التصميم أو النموذج المراد
تسجيله فإذا كان تصميم أو نموذج سابق لزم
تخصيصه لنوع آخر من المنتجات غير السابق
تسجيلها .

١٨٧ أحكام النقص بخصوص ذلك .

الفصل الثالث

١٨٩ إجراءات تسجيل التصميمات والنماذج الصناعية .

١٩٠ حالات عدم جواز تسجيل النموذج أو التصميم .

الفصل الرابع

١٩١ التظلم من قرار رفض التسجيل .

١٩١ الطعن على قرار رفض اللجنة الثلاثية للطلب .

الفصل الخامس

١٩٢ تعديل طلب التسجيل .

الفصل السادس

١٩٢ تسجيل الطلب .

الفصل السابع

١٩٣ مدة الحماية القانونية المترتبة على (التسجيل) .

الفصل الثامن

- ١٩٣ الحماية الموقتة .

الفصل التاسع

- ١٩٤ تجديد مدة الحماية .

الفصل العاشر

- ١٩٤ شطب التسجيل (لحواله - أسبابه) .

الفصل الحادى عشر

- ١٩٦ النشر عن قرار مصلحة التسجيل لتجارى (بالتسجيل) .

الفصل الثانى عشر

- ١٩٦ أثار التسجيل والملكية .

- ١٩٦ ١-حق الاستغلال .

- ١٩٦ ٢-حق التصرف .

الفصل الثالث عشر

- ١٩٨ الترخيص الاجبارى للتصميم والنموذج .

- ١٩٨ ١-المختص به .

- ١٩٨ ٢-شروط صحته .

- ١٩٨ ٣-مايراعى فى تقدير مذابية الشروط .

- ١٩٩ ٤-أثار منح الترخيص الاجبارى .

الفصل الرابع عشر

- ٢٠١ الحماية القانونية للتصميمات والنماذج .

- ٢٠١ أ- حماية مدنية مؤسسة على دعوى المناقضة غير المشروعة .

- ٢٠٢ ب- حماية جنائية للتصميمات والنماذج الصناعية فقد

جـ - المرسوم المشروع الآتى:

- ٢٠٢ ١- جنحة تقليد التصميم أو النموذج الصناعى - وأحكام النقص فيها .
- ٢٠٣ ٢- جنحة صنع أو بيع أو عرض للبيع أو الحيازة بقصد الاتجار أو التداول لمنتجات تتخذ تصميمًا أو نموذج (مقلدا) .
- ٢٠٤ ٣- جنحة وضع بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بوجود تصميم أو نموذج (مسجل) والعقوبات على الجرائم الثلاث الاجراءات للحفاظية لمنع الاعتداء أو الاستمرار فيه .

الفصل الخامس

- ٢٠٧ الأيداع الدولى للتصميمات والنماذج الصناعية (معاهدة لاهاى)
- ٢٠٧ أ- ثلثه .
- ٢٠٧ ب- مدة الحماية الدولية (١٥ سنة) .

الفصل السادس عشر

- ٢٠٩ الأسماء التجارية
- ٢١٠ الفصل السابع عشر
- ٢١٠ العنون التجارى
- ٢١٠ انقضاء الحق فى العنوان التجارى .

الفصل الثامن عشر

- ٢١٢ أسماء الدومين
- ٢١٦ الاتفاقات الدولية
- ٢١٧ اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية .
- قانون حماية حقوق الملكية الفكرية

المصري، رقم ٨٢ / ٢٠٠٢ ولائحته

- ٢٦٤ أولا: قانون ٢٠٠٢/٨٢ بحماية حقوق الملكية الفكرية
بالمنبسة لبراءة الاختراع والعلامة التجارية .
- ٣٣٤ ثانيا: اللاحة التنفيذية للقانون بخصوص براءة الاختراع
والعلامة التجارية.
- ٤٠٦ فهرس الكتب

مطبعة



٠١٢١٧٤٤٦٧٧ - ٠١٢٧٦٧٩٣٣٩ / ٩

